جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

تخصص: علوم اقتصادية

التنمية المحلية ودورها في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر

في إطار برامج دعم النمو 2003-2014

إعداد الطالب:
بن الحاج جلول ياسين

إشراف الأستاذ الدكتور:
شريط عابد

لجنة المناقشة

أ.د/ راتول محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشلف	رئيسا
أ.د/ شريط عابد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تيارت	مقررا
أ.د/ بلعزوز بن علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشلف	ممتحنا
أ.د/ صوار يوسف	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	ممتحنا
د/ مزريق عاشور	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الشلف	ممتحنا
د/ بن حميدة محمد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة سعيدة	ممتحنا

السّنة الجامعية: 2015- 2016

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين، أبي الذي ليم يبخل علي يوما بشيء، وأمي التي زرودتني بالحنان والمحبة.

إلى زوجتي، على صبرها وتفهمها.

إلى ابنتي الغالية ياسمين الهام.

إلى إخوتي وأختاي وأسرتي جميعا.

إلى أصدقائي وأقاربي وأساتذتي في جميع المراحل.

إلى كل من أضاء بعلمه عقل غيره.

إلى هؤلاء جميعا، أهدي هذا البحث المتواضع راجيا من المولى عز وجل أن يجد القبول والنجاح.

بن الحاج جلول ياسين

شكر وعرفان.

الحمد لله رب العالمين الذي هدانا لنعمة العلم، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

وأبتدئ بشكر المولى عز وجل الذي رزقني العقل وحسن التوكل عليه سبحانه وتعالى وعلى نعمه الكثيرة التي رزقني إياها.

وكما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "لا يشكر الله من لا يشكر الناس".

أتقدم بالشكر الجزيل وخالص عبارات التقدير والامتنان إلى المشرف على هذا البحث، الأستاذ الدكتور **عابد شريط**، لقبوله الإشراف على هذا العمل وعلى كل ما قدمه لي من توجيهات أبوية وإرشادات علمية كان لها بالغ الأثر بتشجيعي في الاستمرار في إعداد هذا البحث. كما لا أنسى أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه الرسالة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إتمام هذا البحث.

بن الحاج جلول ياسين

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة.

يتناول هذا البحث موضوعا هاما يتمثل في دور التنمية المحلية في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر في إطار برامج دعم النمو المسطرة خلال الفترة 2001-2014. حيث تعد التنمية المحلية عملية مشتركة تتضافر فيها جهود كافة الأطراف من مختلف القطاعات، من أجل تحفيز الأنشطة الاقتصادية على المستوى المحلي، والذي يؤدي بدوره إلى استقرار الاقتصاد ونموه واستدامته. كما تعتبر التنمية المحلية أفضل مدخل لتحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة وداخلها، وتوفير المناخ والأرضية الملائمة للتنمية الوطنية على مستوى القطر ككل.

إن هذا النوع من التنمية هو نوع من تقسيم العمل في إطار السياسة العامة للتنمية الشاملة للمجتمع ككل، خصوصا إذا كان هذا المجتمع مترامي الأطراف يتميز بتعدد الأقاليم الجغرافية ذات الموارد والإمكانات المختلفة. وليس معنى ذلك أن التنمية المحلية ينظر إليها من خلال منظور جزئي منعزل عن إستراتيجية التنمية في المجتمع بوجه عام، ولكن مشروعية هذه التنمية تنبع من إسهامها المتميز في المساعدة على مواجهة مشاكل المجتمع الكبير، فضلا عن مواجهة مشاكلها الإقليمية أو المحلية.

والجزائر اليوم كغيرها من الدول النامية، تسعى جاهدة إلى تحقيق تنمية وطنية شاملة ومستدامة، قصد الخروج نهائيا من الأزمات المتعددة الجوانب التي عرفتها، هذه التنمية لا يمكن تجسيدها إلا بالانطلاق من الجزء إلى الكل ومن القاعدة نحو المركز واضعة التنمية المحلية كأساس ومنطلق لها، مستغلة سياسة الإنعاش والدعم الاقتصادي من خلال برامج الاستثمار العمومي.

وبالرغم من الاستثمارات الضخمة التي وجهتها الدولة إلى التنمية المحلية والتي كانت إنجازاتها كبيرة نسبياً خاصة ما تعلق بالهيكلة الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها عرفت إخفاقات وسلبيات لا تزال تعترض طريق التنمية الوطنية الشاملة وتمنعها من تحقيق أهدافها على الوجه المقبول

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، التنمية المحلية، التنمية الشاملة، برامج دعم النمو، الأنشطة والمشروعات المحلية، الاقتصاد المحلي، أدوات التنمية المحلية، المجتمع المحلي.

Résumé :

Cette recherche traite un sujet important, c'est le rôle du développement local dans la concrétisation du développement global en Algérie dans le cadre des programmes de soutien à la croissance pendant la période 2001-2014. Où le développement local est un processus commun dans lequel les parties conjuguent tous les efforts de divers secteurs, afin de stimuler les activités économiques au niveau local, qui à son tour conduit à la stabilité économique, la croissance et la durabilité. Le développement local est également considéré comme la meilleur approche pour la concrétisation de l'équilibre entre les différentes régions et de disposer d'un climat et d'une assise appropriée pour le développement national dans son ensemble.

Ce type de développement est une sorte de division du travail dans le cadre de la politique générale de développement globale de la société, surtout si cette communauté tentaculaire est caractérisée par la multiplicité des ressources et des capacités de différentes régions géographiques.

Et l'Algérie d'aujourd'hui, comme les autres pays en vois de développement cherchant à atteindre un développement national globale et durable, pour finalement sortir des crises de multiples aspects qu'elle a connues. Ce développement se traduit seulement par le démarrage d'une partie au tout et de la base vers le centre, en prenant le développement local à la base et le pointer vers le point de départ en exploitant la politique de relance économique et de soutien à travers des programmes d'investissements publics.

Malgré les énormes investissements consentis par l'état pour le développement local qui a était relativement d'importantes réalisations en particulier celles qui concernent la structuration économique et sociale. Mais il a connu aussi des échecs et des inconvénients qui entravent le développement national global et l'empêchent d'attendre ses objectifs.

Les mots clés : le développement économique, le développement local, le développement global, les programmes de soutien à la croissance, les activités et les projets locaux, l'économie locale, les outils de développement local, la communauté local.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات.

الإهداء

شكر وعرفان

ملخص الدراسة

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال البيانية

قائمة المختصرات

مقدمة

الفصل الأول:
مدخل عام للنمو الإقتصادي والتنمية الاقتصادية.

تمهيد

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو والتنمية الاقتصادية ووسائل قياسهما

المبحث الثاني: نظريات واستراتيجيات ونماذج التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: أهداف وأساليب ومعوقات التنمية الاقتصادية.

خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني:
التنمية المحلية..المفاهيم والمقومات والاستراتيجيات.

تمهيد

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية المحلية.

المبحث الثاني: ركائز ومقومات التنمية المحلية.

المبحث الثالث: نماذج وإستراتيجيات التنمية المحلية.

خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث:
مجالات التنمية المحلية ومصادر تمويلها وأهم الفاعلين فيها.

تمهيد

المبحث الأول: مجالات التنمية المحلية.

المبحث الثاني: الأطراف الأساسية في عملية التنمية المحلية.

المبحث الثالث: مصادر تمويل التنمية المحلية.

خلاصة الفصل الثالث

الفصل الرابع:
برامج دعم النمو الاقتصادي في الجزائر 2001-2014.

تمهيد

المبحث الأول: الدوافع والظروف التي سبقت تطبيق برامج الإنفاق العام في الجزائر.

المبحث الثاني: مضمون وأهداف برامج دعم النمو في الجزائر 2001-2014.

المبحث الثالث: آثار برامج دعم النمو على الاقتصاد الوطني.

خلاصة الفصل الرابع

الفصل الخامس:
مكانة التنمية المحلية في الجزائر وانعكاساتها على التنمية على المستوى الوطني.

تمهيد

المبحث الأول: الجماعات المحلية في الجزائر ودورها في التنمية المحلية.

المبحث الثاني: تمويل التنمية المحلية في الجزائر.

المبحث الثالث: حصيلة تجربة التنمية المحلية في الجزائر خلال الفترة 2003-2014.

خلاصة الفصل الخامس.

الخاتمة.

قائمة المصادر والمراجع.

فهرس المحتويات

قائمـــة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	تطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.	10
02-01	تصنيف وترتيب بعض الدول حسب قيمة مؤشر "دليل التنمية البشرية" لسنة 2010.	20
01-03	أدوار ووظائف الوحدات المحلية في تقديم وتمويل الخدمات العامة عند معظم دول العالم.	127
01-04	معدلات نمو الناتج المحلي الخام للفترة 1992-2000	146
02-04	معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات وفي قطاع المحروقات للفترة 1992-2000	147
03-04	معدلات النمو القطاعي في قطاع خارج المحروقات للفترة: 1995-2000	148
04-04	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1994-1999	150
05-04	تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1993-1999	150
06-04	الميزان الكلي للميزانية العامة للفترة 1993-1998.	151
07-04	تطور الميزان التجاري وميزان المدفوعات للفترة 1996-2000.	152
08-04	تطور الدين الخارجي والاحتياطات الدولية للفترة 1993-2000.	152
09-04	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة 1995-2000.	153
10-04	تطور نفقات التعليم في الجزائر للفترة 1995-2000.	155
11-04	تطور بعض المؤشرات الصحية للفترة 1989-1996	156
12-04	مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004	162
13-04	التوزيع القطاعي لمشاريع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.	163
14-04	توزيع الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الموارد البشرية 2001-2004.	167
15-04	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.	170
16-04	توزيع المخصصات المالية لمحور تحسين ظروف معيشة السكان حسب القطاعات 2005-2009.	172
17-04	القطاعات المستفيدة من برنامج تطوير المنشآت الأساسية للفترة 2005-2009.	173
18-04	مضمون برنامج التنمية الخماسي 2010- 2014.	178
19-04	تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2001-2004.	183
20-04	معدلات النمو القطاعية 2001-2004.	184
21-04	تطور بعض المتغيرات الاقتصادية الوسيطة في تحقيق النمو خلال الفترة 2001- 2004.	186

22-04	تطور معدل البطالة وحجم العمالة 2001-2004.	187
23-04	المساهمة القطاعية في خلق مناصب الشغل خلال الفترة 2001-2004.	188
24-04	بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر خلال الفترة 2001- 2004.	191
25-04	تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2005-2009.	193
26-04	معدلات النمو القطاعية 2005-2009.	194
27-04	تطور معدل البطالة وحجم العمالة 2005-2009.	197
28-04	المساهمة القطاعية في خلق مناصب الشغل خلال الفترة 2005-2009.	198
29-04	بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر خلال الفترة 2005- 2009.	200
30-04	تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2010-2014.	201
31-04	معدلات النمو القطاعية 2010-2014.	202
32-04	تطور بعض المتغيرات الاقتصادية الوسيطة في تحقيق النمو خلال الفترة 2010- 2013.	205
33-04	تطور معدل البطالة وحجم العمالة 2010-2014.	205
34-04	المساهمة القطاعية في خلق مناصب الشغل خلال الفترة 2010-2014.	206
35-04	بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر خلال الفترة 2010-2014.	209
01-05	أسعار القيمة الايجارية الجبائية للعقارات أو أجزاء العقارات ذات الاستعمال السكني.	232
02-05	أسعار القيمة الايجارية الجبائية للمحلات التجارية و الصناعية.	232
03-05	أسعار القيمة الايجارية الجبائية لملحقات الملكيات المبنية الموجودة في قطاعات عمرانية.	233
04-05	أسعار القيمة الايجارية الجبائية لملحقات الملكيات المبنية في قطاعات قابلة للتعمير.	233
05-05	القيمة الايجارية الجبائية للأراضي الموجودة في قطاعات عمرانية.	234
06-05	القيمة الايجارية الجبائية للأراضي الموجودة في قطاعات معدة للتعمير في المدى المتوسط وقطاع التعمير المستقبلي.	234
07-05	القيمة الايجارية للمحاجر ومواقع استخراج الرمل والمناجم في الهواء الطلق ومناجم الملح والسبخات.	235
08-05	القيمة الايجارية الجبائية في الأراضي الفلاحية	235
09-05	تعريفة الرسم على الذبح.	237
10-05	توزيع حصيلة الرسم على النشاط المهني.	241
11-05	نسب الضريبة على الأملاك.	242
12-05	عدد السكنات الموزعة خلال الفترة 2001-2004.	256

13-05	تطور المنشآت المنجزة في قطاع التربية والتعليم للفترة 2001- 2004.	257
14-05	تطور المنشآت والتأطير في قطاع الصحة للفترة 2001- 2004.	260
15-05	الانجازات الاجتماعية والتعميرية للفترة 1999-2003.	262
16-05	تطور حظيرة الهياكل الثقافية والرياضية للفترة 1999-2003.	263
17-05	مناصب الشغل المستحدثة للفترة 1999-2003.	264
18-05	الاستثمارات المنجزة خلال الفترة: 1999-2003.	267
19-05	عدد السكنات المنجزة خلال الفترة: 2005- 2009.	269
20-05	تطور المنشآت المنجزة في قطاع التربية والتعليم للفترة 2005- 2009.	271
21-05	تطور المنشآت والهياكل في قطاع الصحة للفترة: 2005- 2009.	273
22-05	الانجازات الاجتماعية والتعميرية للفترة 2005- 2009.	275
23-05	تطور حظيرة الهياكل الثقافية والرياضية للفترة 2005- 2009.	278
24-05	مناصب الشغل المستحدثة للفترة: 2005- 2009.	279
25-05	الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2005- 2009.	282
26-05	تطور السكن خلال الفترة 2010- 2014.	285
27-05	تطور بعض المؤشرات في قطاع التربية والتعليم للفترة 2010- 2014.	288
28-05	تطور بعض مؤشرات قطاع الصحة للفترة 2010- 2013.	290
29-05	تطور بعض مؤشرات البرامج الاجتماعية والتعميرية للفترة: 2010- 2014.	292
30-05	تطور حظيرة الهياكل الثقافية والرياضية للفترة: 2010- 2014.	295
31-05	تدفقات وأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر للفترة 2010- 2014.	297

قائمة الأشكال البيانية

قائمة الأشكال البيانية

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	نموذج النمو المتوازن لدى "ميد".	43
01-04	توزيع حجم الاستثمارات على المجالات القطاعية في البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.	171
02-04	توزيع حجم الاستثمارات على المجالات القطاعية في البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014.	179
03-04	تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2001-2004.	183
04-04	معدلات النمو القطاعية 2001-2004.	184
05-04	تطور حجم العمالة 2001-2004.	188
06-04	المساهمة القطاعية في خلق مناصب الشغل خلال الفترة 2001-2004.	189
07-04	تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2005-2009.	193
08-04	معدلات النمو القطاعية 2005-2009.	194
09-04	تطور حجم العمالة 2005-2009.	197
10-04	المساهمة القطاعية في التشغيل خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.	198
11-04	تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2010-2014.	202
12-04	معدلات النمو القطاعية 2010-2014.	203
13-04	تطور حجم العمالة 2010-2014.	206
14-04	المساهمة القطاعية في خلق مناصب الشغل خلال الفترة 2010-2014.	207
01-05	عدد السكنات الموزعة خلال الفترة: 2001-2004.	256
02-05	تطور المنشآت المنجزة في قطاع التربية الوطنية للفترة 2001- 2004.	258
03-05	تطور عدد المنشآت المنجزة في قطاع التعليم العالي والتكوين المهني للفترة 2001- 2004.	258
04-05	تطور التغطية الصحية للفترة 2001- 2004.	260
05-05	مناصب الشغل المستحدثة للفترة 1999-2003.	265
06-05	الاستثمارات المنجزة خلال الفترة: 1999-2003.	268
07-05	تطور المنشآت المنجزة في قطاع التربية الوطنية للفترة 2005- 2009.	272

08-05	تطور المنشآت المنجزة في قطاع التعليم العالي للفترة 2005- 2009.	272
09-05	تطور المنشآت والهياكل في قطاع الصحة للفترة 2005- 2009.	273
10-05	مناصب الشغل المستحدثة للفترة 1999-2003.	279
11-05	الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2005- 2009.	282
12-05	تطور حظيرة السكن خلال الفترة 2010- 2014.	285
13-05	تطور بعض المؤشرات في قطاع التربية والتعليم العالي للفترة 2010- 2014.	289
14-05	تطور بعض مؤشرات قطاع الصحة للفترة 2010- 2013.	290
15-05	تدفقات وأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر للفترة 2010- 2014.	297

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

G.A.T.T : General Agreement on Tariffs and Trade

U.N.C.T.A.D : United Nation Conference on Trade and Development

U.N.D.P : Programme des Nations Unies Pour le Développement

P.S.R.E : Programme de Soutien à la Relance Economique

P.C.S.C : Plan Complémentaire de Soutien à la Croissance

P.D.Q : Plan de Développement Quinquennal

A.P.C : Assemblée Populaire Communale

A.P.W : Assemblée Populaire de Wilaya

T.A.P : Taxe sur l'Activité Professionnelle

I.R.G : Impôt sur le Revenu Global

I.F.U : Impôt Forfaitaire Unique

T.V.A : Taxe sur la Valeur Ajoutée

P.C.D : Plan Sectorielle du Développement

P.S.D : Plan Communale du Développement

F.C.C.L : Fonds Commun des Collectivités Locales

C.S.G.C.L : Caisse de Solidarité et de Garantie des Collectivités Locales

مقدمـــة

مقدمـة

تمهيد:

تكتسب قضية التنمية الاقتصادية المحلية أو "التنمية المحلية"، كما هو شائع استخدامها، أهمية متزايدة خاصة مع مطلع الألفية الجديدة، نتيجة تأثير العولمة والتحول إلى اقتصاديات السوق وتغير طبيعة دور الدولة وموجات الإصلاح السياسي والانتقال إلى الديمقراطية، وظهور أفكار وممارسات الحكم الرشيد وتمكين المواطنين، وتنامي قوة ونفوذ المجتمع المدني.

وتعد التنمية الاقتصادية المحلية عملية مشتركة، تتضافر فيها جهود كل الأطراف من مختلف القطاعات من أجل تحفيز الأنشطة الاقتصادية على المستوى المحلي، والذي يؤدي بدوره إلى استقرار الاقتصاد ونموه واستدامته. فهي آلية تعمل على تشجيع المشاركة والعمل الجماعي بين السلطات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية، بهدف بناء وتعزيز القدرات الاقتصادية لمنطقة محلية معينة، من أجل رفع مستواها الاقتصادي في المستقبل وتحسين نوعية الحياة للجميع في هذه المنطقة.

إن هذا النوع من التنمية هو نوع من تقسيم العمل في إطار السياسة العامة للتنمية الشاملة للمجتمع ككل، خصوصا إذا كان هذا المجتمع مترامي الأطراف يتميز بتعدد الأقاليم الجغرافية ذات الموارد والإمكانات المختلفة. وليس معنى ذلك أن التنمية المحلية ينظر إليها من خلال منظور جزئي منعزل عن إستراتيجية التنمية في المجتمع بوجه عام، ولكن مشروعية هذه التنمية تنبع من إسهامها المتميز في المساعدة على مواجهة مشاكل المجتمع الكبير، فضلا عن مواجهة مشاكلها الإقليمية أو المحلية.

وتعتبر التنمية الاقتصادية المحلية، أفضل مدخل لتحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة وداخلها، وتوفير المناخ والأرضية الملائمتين للتنمية الوطنية على مستوى القطر ككل. هذه المكانة المتميزة للتنمية المحلية، جعلتها تحتل موقعا بارزا في استراتيجيات وسياسات التنمية في معظم دول العالم.

والجزائر كغيرها من الدول النامية، تسعى جاهدة إلى تحقيق تنمية وطنية شاملة ومستدامة، قصد الخروج نهائيا من الأزمات المتعددة الجوانب التي عرفتها، هذه التنمية لا يمكن تجسيدها إلا بالانطلاق من الجزء إلى الكل ومن القاعدة نحو المركز، واضعة التنمية المحلية كأساس ومنطلق لها.

ولتجسيد هذا النوع من التنمية، اعتمدت الجزائر في السنوات الأخيرة على عدة أدوات كان أهمها برامج دعم النمو، من خلال سياسة إنعاش اقتصادي لم يسبق لها مثيل منذ الاستقلال وحتى هذا التاريخ، في ظل وفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر في أسعار النفط، هذه البرامج انطلقت مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) مرورا بالبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) وأخيرا برنامج توطيد النمو الاقتصادي (البرنامج الخماسي 2010- 2014).

إشكالية البحث:

إن هذه المكانة المتميزة للتنمية المحلية جعلتها تحتل موقعاً بارزا في إستراتيجية وسياسة التنمية بالجزائر في جميع مراحلها ومحطاتها، والجزائر أصبحت ملزمة بتبني هذا النوع من التنمية، ومحاولة استخدام الأساليب المثلى لخلق تنمية محلية تساهم بشكل ملموس في تحقيق الدفعة المنتظرة للاقتصاد الوطني.

و تحليل هذه الظاهرة في بلادنا، يطرح أمامنا الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة التنمية الاقتصادية المحلية في إحداث التنمية الوطنية الشاملة في الجزائر؟ وكيف يمكن تفعيل دورها من خلال برامج دعم النمو؟

إن محاولة الإجابة على الإشكالية العامة للبحث، يطرح أمامنا مجموعة من الأسئلة الفرعية التكميلية والتي تساعدنا على توضيح دور التنمية المحلية في بناء اقتصاد محلي قوي يساهم مساهمة فعالة في الاقتصاد الوطني:

1- ما المقصود بالتنمية الاقتصادية ؟ وما هي أهم نظرياتها واستراتيجيات تحقيقها ؟

2- ما المقصود بالتنمية الاقتصادية المحلية ؟ وما هي أهم مقوماتها واستراتيجياتها ؟

3- من الذي يضطلع بتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية ؟

4- كيف يمكن لبرامج دعم النمو المساهمة في تفعيل التنمية المحلية ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية الوطنية ؟

5- كيف تساهم إستراتيجية التنمية المحلية في تحقيق النمو الاقتصادي الوطني ؟

6- ما هو واقع إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر ؟

فرضيات البحث:

انطلاقا من الإشكالية المطروحة، وقصد تسهيل الإجابة على الأسئلة الفرعية، يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

تعتبر التنمية المحلية ركيزة أساسية من ركائز التنمية الوطنية الشاملة، إذ تستهدف تحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق، وفي مقدمتها تنفيذ مشاريع البنية الأساسية إلى جانب دورها المؤثر في تفعيل الاستثمارات المحلية وخلق فرص العمل والمشاريع المدرة للدخل والمحافظة على البيئة، خاصة في ظل برامج دعم النمو المبرمجة في إطار سياسة إنعاش اقتصادي وطني لم يسبق لها مثيل منذ الاستقلال وحتى وقتنا الحاضر.

إن هذه الفرضية الأساسية تندرج تحتها جملة من الفرضيات الفرعية التالية:

1-تعمل التنمية الاقتصادية المحلية على تعزيز القدرات الاقتصادية لمنطقة محلية، من أجل تحسين مستقبلها الاقتصادي و مستوى المعيشة ككل في هذه المنطقة.

2- تعد التنمية الاقتصادية المحلية، عملية متكاملة يقوم خلالها الشركاء من القطاع الحكومي وقطاع الأعمال بالإضافة إلى القطاع غير الحكومي، بالعمل بشكل جماعي من أجل توفير ظروف أفضل لتحقيق النمو الاقتصادي.

3- إن التحولات الاقتصادية العالمية بالنظر لما تحمله من تحسينات هيكلية وتقنية ومؤسساتية ومكاسب وفرص يمكن أن تساعد اقتصاديات البلدان النامية ومنها الجزائر، على تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية.

4- إن برامج الاستثمارات العمومية المعتمدة في الجزائر منذ 2001 وحتى وقتنا الحاضر، يمكنها المساعدة في تحقيق التنمية المحلية في جميع الأقاليم، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية الوطنية الشاملة.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك العديد من الأسباب التي دفعتنا لتناول موضوع "التنمية الاقتصادية المحلية" نجملها فيما يلي:

1- أسباب موضوعية:

- تزايد الإدراك في أغلب البلدان، بالأهمية الكبيرة التي تلعبها "التنمية الاقتصادية المحلية" في الاقتصاديات الوطنية، لما يترتب عليها من نهوض بالمجتمع المحلي وتحسين لنوعية الحياة ودعم لجهود التنمية الوطنية.

- زيادة التوجه نحو اللامركزية سياسيا واقتصاديا وإداريا وماليا، في العديد من أرجاء المعمورة، ذلك أن اللامركزية في جوهرها هي تمكين للمجتمعات المحلية.

- إهتمام المنظمات الدولية والإقليمية بالتنمية المحلية، من خلال وضع العديد من الدراسات والبرامج التي تهدف إلى مساعدة الدول النامية على النهوض بحكمها المحلي وتحقيق التنمية على المستوى المحلي، الأمر الذي له أكبر الأثر في المساهمة في التنمية على المستوى الوطني.

- كون هذا النوع من التنمية بدأ يعرف نوعا من الاهتمام و الإحاطة في الجزائر. خاصة مع كبر مساحة البلاد التي تحتاج إلى برامج التنمية المحلية.

2- أسباب ذاتية:

- قناعتنا الخاصة، بالدور الذي يمكن أن تلعبه "التنمية الاقتصادية المحلية" في الجزائر، في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي المسطرة، إذا ما وجدت الاهتمام و العناية اللازمتين.

- شعورنا بقيمة وأهمية هذا الموضوع، في المجال الاقتصادي، الذي يعرف تحولات وتطورات متلاحقة.

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من كونه يتناول موضوعا يوضح على كون أن تحقيق تنمية وطنية شاملة لا يتم إلا بدفع عجلة التنمية المحلية في جميع المناطق والجهات، حيث أن تراكم معدلات التنمية المحلية في مختلف الأقاليم يؤدي إلى تنمية وطنية شاملة. وتحاول الجزائر المضي في هذا المسعى باعتبار أن التنمية المحلية تشكل الأسلوب الجديد الذي تستعمله الدولة في العمل الاقتصادي والاجتماعي محليا لتحقيق أهداف التنمية الشاملة، خاصة مع وجود برامج دعم النمو والتي تساعد بشكل كبير في التوزيع العادل لمكاسب التنمية، وتحسين المستوى التنموي والخدمي في جميع مناطق البلاد، من خلال وصول البرامج والمشاريع والاستثمارات إلى جميع جهات الوطن.

أهداف البحث:

إن البحث الذي نقدمه، يهدف بشكل أساسي إلى التعرف على مضمون التنمية الاقتصادية المحلية والدور الذي يمكن أن تلعبه في عملية التنمية الاقتصادية على المستوى الوطني، وكذلك التعرف على طبيعة مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

و إذا أردنا التفصيل أكثر، نقول أننا نسعى من وراء انجاز هذا البحث، إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- التعرف على مفهوم التنمية الاقتصادية المحلية، ولماذا وكيف يمكن تحقيقها.

2- تحديد الخطوات الأساسية اللازمة للبدء في عملية التخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية.

3- التأكيد على أهمية التنمية الاقتصادية المحلية في المخططات الإستراتيجية للتنمية الوطنية.

4- إبراز أهم التحديات التي تواجهها الاقتصاديات المحلية.

5- التعرف على مقومات التنمية المحلية في الجزائر، ومحاولة تشخيص تجربتها على المستوى الوطني.

6- التعرف على حقيقة الدور الذي يمكن أن تؤديه عملية التنمية الاقتصادية المحلية، في إطار الإستراتيجية الوطنية للتنمية.

حدود الدراسة:

تنقسم حدود الدراسة إلى:

1- الحدود المكانية: تتمثل حدود الدراسة المكانية في دولة الجزائر كحيز مكاني للبحث، وهذا كونها تملك تجربة تنموية رائدة ومشهورة بين دول العالم الثالث نظراً لما عرفته من نجاحات وإخفاقات وحجم الاستثمارات والجهود التي بذلت وسخرت لتنفيذها. لذلك فإن دراسة تجربة التنمية المحلية في الجزائر والوقوف على إنجازاتها وسلبياتها والصعوبات التي واجهتها يعتبر أكثر من ضرورة من أجل تثمين الإيجابيات ومعالجة السلبيات وتذليل الصعوبات

2- الحدود الزمنية: تتمثل حدود الدراسة الزمنية في الفترة الممتدة من 2003 إلى 2014، على اعتبار أنها الفترة التي تزامنت مع تطبيق برامج الاستثمارات العمومية الضخمة.

المنهج والأدوات المستخدمة في البحث:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من أجل وصف المفاهيم المتعلقة بالتنمية المحلية والتعرف على الدراسات النظرية والعملية المتعلقة بها، ومحاولة تفسير أسبابها والعوامل التي تتحكم فيها، ومن ثم تحليل وضعية التنمية المحلية في الجزائر وأهم الفاعلين فيها ومحاولة استشراف أفاقها في ظل برامج الاستثمارات العمومية، للإجابة على التساؤل الرئيسي المطروح و استخلاص النتائج وتعميمها.

وقد استعنا في دراستنا بالأدوات التالية:

- المسح المكتبي للكتب والمجلات العلمية المتخصصة ومنشورات الهيئات الحكومية، وتقارير المعاهد والمؤسسات المتخصصة، والملتقيات الوطنية والدولية، البحوث الجامعية ومواقع الانترنت، وهذا من أجل الوقوف على آخر ما تناولته في هذا الموضوع وآخر ما توصلت إليه الأبحاث.

- الإحصاءات المتعلقة بالوضعية الاقتصادية خلال الفترة التي سبقت مرحلة تطبيق البرامج التنمية الوطنية في الجزائر.

- الجداول المتعلقة بالحصيلة الاقتصادية لبرامج دعم النمو المختلفة المطبقة في الجزائر خلال فترة الدراسة 2001-2014، ومحاولة دراستها وتحليلها لإبراز أهمية الانجازات المحققة وتأثيرها الايجابي على التنمية المحلية في الجزائر.

- القوانين والتشريعات المتعلقة بنظام الإدارة المحلية والجماعات المحلية في الجزائر.

الدراسات السابقة للموضوع:

هناك مجموعة من الأبحاث والدراسات التي لها علاقة بموضوع بحثنا، وفيما يلي بعض هذه الدراسات:

1- الدراسة الأولى: قام بها الباحث رجراج الزوهير بعنوان: **التنمية المحلية في الجزائر– واقع وآفاق**. وهي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية من جامعة الجزائر 03، سنة 2013. حيث عالج فيها الباحث واقع التنمية المحلية في الجزائر وآفاق ترقيتها وتطويرها في ظل الدور المتغير للجماعات المحلية، مع التركيز على مدى قدرة الإدارة المحلية على التفاعل مع مفاهيم الحكم المحلي والحكم الراشد والمالية المحلية، من أجل الاستجابة لمتطلبات وطموحات المجتمع المحلي. وقد خلص إلى نتيجة أساسية مفادها أن التنمية المحلية هي انعكاس للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والسياسية للدولة وأن الجماعات المحلية هي الوعاء الأمثل لاحتضان مواطنيها ولتجسيد المخططات التنموية في إطار المخطط العام للحكومة المركزية.

2- الدراسة الثانية: قام بها الباحث أحمد شريفي بعنوان: **دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**. وهي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية من جامعة الجزائر 03، سنة 2010، حيث تطرق فيها الباحث إلى أهمية ومركزية الدور الذي يمكن أن تلعبه الجماعات الإقليمية، من خلال تسليطه الضوء على مهامها في الجزائر وأهم وسائل تدخلها لتنفيذ برامج التنمية المحلية. وقد توصل إلى نتيجة رئيسية هي أن الإدارة المحلية تعتبر أهم متدخل في التنمية المحلية، لأن الإستراتيجية الواضحة والإمكانيات المادية والبشرية الكبيرة لا تصنع لوحدها تنمية محلية ما لم يكن هناك جهاز إداري قوي جاد وكفؤ وذا مستوى عالي من الأداء وقريب ومتفاعل مع الواقع الوطني والإقليمي والمحلي.

3- الدراسة الثالثة: قدمها الدكتور فؤاد بن غضبان بعنوان: **التنمية المحلية ممارسات وفاعلون**، وهي عبارة عن كتاب صدر سنة 2015. حيث قدم لنا رؤية نظرية حول بعض القضايا الهامة والمعاصرة في مجال التنمية المحلية، كما قام الباحث في الفصل الأخير بمحاولة التركيز على التنمية المحلية في الجزائر من خلال تسليط الضوء على أسس وبوادر التنمية المحلية في الجزائر، بالإضافة إلى دور الجماعات المحلية كفاعل أساسي في سياسة التنمية المحلية الجزائرية.

4- الدراسة الرابعة: قدمها الدكتور عبد المطلب عبد الحميد بعنوان: **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، وهي كتاب صدر سنة 2001 بالإسكندرية. تناول فيه الباحث ضرورة ربط مفهوم التنمية المحلية بوجود هيكل تمويل محلي يؤدي إلى تعظيم معدلات التنمية المحلية على مستوى الوحدات المحلية. كما تحدث عن السبل الكفيلة بإعادة هيكلة هيكل الموارد المالية للمحليات ليكون بالشكل الذي يعمق استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية ولتخفيف العبء عن هذه الأخيرة، وبالصورة التي تساعد على تحقيق معدلات أكبر للتنمية المحلية عبر الزمن.

5- الدراسة الخامسة: قدمتها الدكتورة لبنى عبد اللطيف من جامعة القاهرة، بعنوان: **تفعيل البعد المحلي في التنمية الاقتصادية**، وهي عبارة كتاب صدر سنة 2011 أصله مجموعة أعمال مؤتمر قسم الاقتصاد بجامعة القاهرة، والذي جرت فعالياته خلال يومي 17 و 18 ديسمبر 2010، وقد سلط الضوء، من خلال مداخلات وأوراق المشاركين، على آليات تفعيل البعد المحلي للتنمية من خلال الاهتمام بالتنمية المحلية كعملية متكاملة.

6- الدراسة السادسة: قدمتها الباحثة السبتي وسيلة بعنوان: **تمويل التنمية المحلية من منظور إسلامي: مساهمة صندوقي الزكاة والوقف**، وهي رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية من جامعة محمد خيضر بسكرة سنة 2013، حاولت من خلالها الباحثة إبراز دور التمويل بالوقف والزكاة للنهوض بالتنمية المحلية في الجزائر عامة وولاية بسكرة بصفة خاصة. وقد خلصت إلى نتيجة أساسية مفادها أن الدور التمويلي والإنمائي للزكاة والوقف مازال بعيدا عن ما هو منتظر منهما ويحتاج إلى اهتمام القائمين على هذا القطاع.

- أوجه التشابه والاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة:

بعد تقديم مجموعة من الدراسات السابقة والتي لها علاقة بموضوع بحثنا " **التنمية المحلية و دورها في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر في إطار برامج دعم النمو 2003-2014**". نجد أن معظم هذه الدراسات تتشابه مع دراستنا من ناحية استعراض الجانب النظري للتنمية المحلية وأهم الفاعلين فيها، وتختلف عنها في جانب تناول دور التنمية المحلية من خلال برامج الاستثمارات العمومية في تفعيل وتحقيق أهداف إستراتيجية التنمية الوطنية الشاملة في الجزائر.

صعوبات البحث:

مثل أي باحث، واجهتنا بعض الصعوبات خلال فترة انجاز البحث، ومن أهم هذه الصعوبات نذكر:

- قلة المراجع المتخصصة التي تناولت موضوع التنمية المحلية بصفة عامة، وخاصة الكتب.
- ندرة المراجع المتخصصة والتي تناولت الموضوع في الجزائر.
- صعوبة الحصول على المعطيات و الإحصائيات المتعلقة بالجزائر، والتي لها علاقة بموضوع الدراسة.
- صعوبة الحصول على بعض الوثائق التي لها علاقة بموضوع البحث، من بعض الهيئات والمؤسسات الحكومية.

خطة البحث (هيكل الدراسة):

لمعالجة إشكالية البحث والإلمام بمختلف جوانب الموضوع، قمنا بتقسيم البحث إلى خمسة فصول، جاءت على الشكل التالي:

- الفصل الأول: بعنوان **مدخل عام للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية**، وتم التطرق فيه إلى المفاهيم العامة للنمو والتنمية الاقتصادية ووسائل قياسهما، واستعرضنا كذلك أهم نظرياتها واستراتيجياتها، كما تناولنا فيه أهم أهداف وأساليب ومعوقات عملية التنمية الاقتصادية.

- الفصل الثاني: بعنوان **التنمية المحلية..المفاهيم والمقومات والاستراتيجيات**، سلطنا فيه الضوء على عملية التنمية الاقتصادية المحلية مع التركيز على ماهيتها وأهم ركائزها ومقوماتها، كما تطرقنا في الجزء الأخير منه إلى أهم نماذج وإستراتيجيات التنمية المحلية.

- الفصل الثالث: بعنوان **مجالات التنمية المحلية ومصادر تمويلها وأهم الفاعلين فيها**، استعرضنا من خلاله مجالات التنمية المحلية وأهم الأطراف الأساسية الفاعلة فيها، ثم درسنا أهم مصادر تمويل التنمية المحلية.

- الفصل الرابع: بعنوان **برامج دعم النمو الاقتصادي في الجزائر 2001-2014**، تناولنا في جزئه الأول دوافع وظروف تطبيق برامج الإنفاق العام وذلك باستعراض وضعية مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي خلال الفترة التي سبقت تطبيق البرامج التنموية، وفي المحور الثاني تطرقنا إلى مضمون وأهداف برامج دعم النمو، ثم حاولنا تبيان أهم انعكاسات هذه البرامج على الاقتصاد الوطني.

- الفصل الخامس: بعنوان **مكانة التنمية المحلية في الجزائر وانعكاساتها على التنمية على المستوى الوطني**، تطرقنا فيه إلى الجماعات المحلية في الجزائر ودورها في التنمية المحلية، ثم سلطنا الضوء على تمويل التنمية المحلية في الجزائر، ثم قدمنا حصيلة برامج التنمية على المستوى المحلي في إطار برامج دعم النمو في الجزائر خلال الفترة 2003-2014.

وفي الأخير قدمنا خاتمة عامة، تضمنت خلاصة عامة ونتائج اختبار الفرضيات، وأهم النتائج الأساسية للبحث، ثم قدمنا بعض الاقتراحات التي رأيناها مناسبة، وصولا إلى اقتراح آفاق لهذا البحث والتي يمكن أن يتطرق لها باحثون آخرين مستقبلا.

الفصل الأول:

مدخل عام للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

تمهيد:

قبل ظهور الثورة الصناعية، كانت أغلب بلدان العالم متقاربة من حيث المستوى الاقتصادي، إلا أنه منذ ظهور الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر، بدأ هناك تفاوت كبير بين دول سارت في طريق التصنيع والتقدم، ودول أخرى تراجعت وبقيت متخلفة. وقد نجم عن الثورة الصناعية ظاهرتان هما:

- التطور السريع الذي استطاعت بعض البلدان (المتقدمة) أن تحققه، في كافة المجالات الاقتصادية مع تراكم رأس المال والمهارات.

- العراقيل التي وضعت أمام التطور والتنمية في البلدان التي أصبحت في عداد البلدان المتخلفة والنامية و لم يمسها التطور الصناعي والرأسمالي بسبب استجابتها لمتطلبات التطور في البلدان المتقدمة.

وفي وقتنا الحاضر، يحتل موضوع النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، مكانة مرموقة بين الدراسات الاقتصادية، ويحظى باهتمام كبير سواء من قبل الحكومات أو الباحثين أو من قبل المنظمات الدولية، ويعود ذلك إلى عدة عوامل أهمها:

- تزايد حركات التحرر، وحصول الكثير من الدول على استقلالها السياسي.

- تزايد الوعي لدى شعوب البلدان النامية، نتيجة ارتفاع المستوى الثقافي والتعليمي وتوسع وسائل الاتصال بين أنحاء العالم.

- اطراد معدلات النمو والتطور في البلدان الرأسمالية المتقدمة.

- شعور بلدان العالم، والمتقدمة منها على وجه الخصوص، بان مشكلة النمو والتنمية لم تعد مقبولة في العصر الراهن.

- بروز المنظمات الدولية، وخاصة منظمات الأمم المتحدة والوكالات الدولية والتي أصبحت تهتم بمشكلات النمو و التنمية الاقتصادية.

والتنمية عملية شاقة تحتاج إلى جهد كبير ونفقات طائلة ووقت طويل، ولن يتحقق التقدم إلا بإتباع السياسات و الاستراتيجيات الملائمة ووضع البرامج والخطط المناسبة، في ظل تضحيات جسيمة مقرونة بعزيمة وإصرار ومثابرة من قبل شعوب البلدان النامية. في نفس الوقت يتعين على الدول المتقدمة أن تقدم للدول لنامية

العون المادي والمعنوي وان تتبع السياسات المساعدة وان تزيل ما وضعته من عراقيل أمامها، كما يتعين على المنظمات الدولية والإقليمية أن تزيد من مساعدتها الحقيقية للبلدان النامية[1].

و على هذا الأساس سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فنتناول في المبحث الأول: المفاهيم العامة لكل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ووسائل قياسهما، أما المبحث الثاني فخصصناه لنظريات و استراتيجيات التنمية الاقتصادية.أما المبحث الثالث والأخير فسلطنا فيه الضوء على أهداف وأساليب ومعوقات التنمية الاقتصادية.

[1]– محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية**، قسم الاقتصاد،كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2000، ص 07.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ووسائل قياسهما

لا شك أن جميع دول العالم مرت بمرحلة "التخلف" خلال فترة زمنية طويلة، حتى جاءت الثورة الصناعية الأولى، فأحدثت تغييرات جذرية في قطاعات الإنتاج المختلفة وفي مجالات المعيشة عامة، ثم انتشرت في القرن التاسع عشر واتسع نطاقها في كثير من دول أوروبا الغربية وأحدثت بها تغييرات اقتصادية واجتماعية وسياسية. وأعقبت الثورة الصناعية الأولى ثورة ثانية وثالثة شملت العديد من الدول غربا وشرقا وحققت تقدما ونموا وتنمية واضحة في المجالات المختلفة، فزاد حجم الإنتاج وتضاعفت فرص العمل واتسع نطاق التبادل بين الدول.كل هذا أدى إلى زيادة الدخول الحقيقية وارتفاع مستوى المعيشة والرفاهية.

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

عند الحديث عن التخلف والتنمية تثار قضية التفرقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فكلاهما يعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، أي زيادة الاستثمار المنتج لتنمية الإمكانيات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع. ويميل البعض إلى المساواة بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، أي استخدامهما كمترادفين، إلا أن الرأي الأعم والصواب هو وجود اختلاف واضح بين المصطلحين، لهذا فانه من المفيد أن نوضح مفهوم كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية[1].

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي.

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في الناتج الوطني الحقيقي أو الدخل الوطني الحقيقي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. غير أنه هناك من يعرف النمو الاقتصادي بالزيادة الكمية لكل من الدخل القومي والناتج القومي؛ أما الاقتصادي " S.Kuznets "في كتابه " النمو والهيكل الاقتصادي" يعرف النمو الاقتصادي كـــما يلي " النمو الاقتصادي هو أساساً ظاهرة كمية؛ وبالتالي يمكن تعريف النمو الاقتصادي لبلد ما، بالزيادة المستمرة للسكان و الناتج الفردي".

ويعرفه " جون ريفوار" بـــ التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة؛ وبصفة أكثر دقة يمكن تعريف النمو، بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وللتعمق في هذا المفهوم، فانه يتعين التأكيد على ما يلي[2]:

---

[1]– عبد الحميد القاضي، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار الجامعات المصرية، مصر، 1975، ص 80-81.

[2]– علي عبد الوهاب وآخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2010، ص76-77.

1- أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج الوطني أو في الدخل الوطني، بل لابد و أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو الاقتصادي لابد وان يفوق معدل النمو السكاني. فكثيرا ما يزيد الناتج الوطني أو الدخل الوطني في بلد ما إلا أن نمو السكان بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد. ووفقا لذلك فان:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني – معدل النمو السكاني

2- أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية وليست نقدية، فقد يزيد متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الاسمي من 100 دولار أمريكي مثلا في سنة ما إلى 150 دولار في العام التالي، أي بمعدل 50%، فهل يعني هذا أن دخل الفرد زاد بمقدار 50%، للإجابة على هذا السؤال يتعين التعرف على اتجاه متوسطات الأسعار (أسعار الجملة أو أسعار الاستهلاك). فإذا علمنا أن الزيادة في أسعار السلع والخدمات(الزيادة في الرقم القياسي الاستهلاكي) بلغت أكثر من 50% لأدركنا أن متوسط دخل الفرد الحقيقي لم يزد بل انخفض، وعلى ذلك لابد من استبعاد اثر التغير في قيمة النقود، بمعنى استبعاد معدل التضخم، وعلى ذلك فان:

معدل النمو الاقتصادي= معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي – معدل التضخم

3- أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية، أي تكون على المدى الطويل، وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها، فإذا تتبعنا نصيب الفرد من الدخل في دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، نجد اتجاهه المستمر نحو الزيادة، حتى بعد استبعاد اثر التضخم ،وعلى ذلك فإننا لابد وان نستبعد ما يعرف بالنمو العابر الذي يحدث بسبب عوامل عرضية كالحروب والتقلبات الطبيعية ...الخ.

إذا النمو الاقتصادي يعني:

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني.
- أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد، حقيقية وليست نقدية.
- أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية.

هذا ويتعين الإشارة في نهاية هذا التحليل إلى أن النمو الاقتصادي يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط، أي على كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها، ولا يهتم بنوعية السلع والخدمات من ناحية، أو بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع من ناحية أخرى. إضافة إلى أن النمو الاقتصادي يتحقق تلقائيا دون تدخل من قبل السلطات الحكومية.

ثانيا: مفهوم التنمية الاقتصادي.

إن مصطلح التنمية الاقتصادية يعني أشياء مختلفة إلى مختلف الأشخاص، ولهذا من الضروري أن يكون لدينا تعريف محدد ومقبول، وقد اختلفت تعريفات التنمية فيما بين الاقتصاديين والكتاب. ولكنها أجمعت على أن التنمية الاقتصادية تشمل جميع جوانب الحياة في المجتمع وتتجاوز بذلك مفهوم النمو الاقتصادي، الذي غلب على الكتابات الأولى في مجال التنمية.

فقد عرفها بعض الاقتصاديين بأنها العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم، ويصاحب ذلك العديد من التغييرات الجذرية في الهيكل الاقتصادي، ويعرفها آخرون بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد الوطني مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي[1] . كما عرف" ***Edgar Owen***" التنمية في كتابه عام 1987، بأنها لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب، بل إنها ترتبط بالأفكار السياسية و أشكال الحكومة ودور الجماهير في المجتمع[2].

وعرفها البعض بأنها" تلك العملية المتعددة الأبعاد والتي تضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والنظم السياسية والإدارية جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني ومحاربة جذور الفقر المطلق في مجتمع ما"[3]، كما تم تعريفها بأنها " الانتقال من حالة تخلف وحرمان ومن نظام اجتماعي ساكن ومقيد إلى نظام اجتماعي يحمل في طياته عوامل ديناميكية ويتوافر فيه للفرد والجماعة حياة أفضل[4].

وإذا أردنا أن نعرف التنمية الاقتصادية نقول: إنها تتمثل في تحقيق زيادة في الدخل الوطني الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، فضلا عن إجراء العديد من التغييرات في هيكل الإنتاج ونوعيته، إضافة إلى تحقيق عدالة اكبر في توزيع الدخل الوطني.

وعلى العموم فان التنمية الاقتصادية هي عملية مقصودة ومخططة، تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع بأبعاده المختلفة لتوفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع، وهي اشمل و أوسع من النمو الاقتصادي، إذ أنها تنطوي على كل ما يتضمنه النمو الاقتصادي، زائد عناصر أخرى تنفرد بها، تتمثل في:

---

[1]– محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية:دراسات نظرية وتطبيقية**، مرجع سبق ذكره، ص56.

[2] – Edgar Owen**, the future of freedom in the developing world** : economic development and political reform, new York: Pergamon press, 1987,p 18.

[3]– صبحي تادرس قريصة، محمد يونس، **مقدمة في الاقتصاد**، بيروت، 1984، ص 08.

[4]– رمزي علي سلامة، **اقتصاديات التنمية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 1998، ص 109.

1- إجراء تغييرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي: مازالت العديد من الدول النامية تتخصص في إنتاج المنتجات الأولية، وتصدرها بحالتها أو بعد إجراء إضافات قليلة إليها ولا تولي الإنتاج الصناعي أهمية تذكر. ويربط الاقتصاديون في الوقت الحالي بين حالة التخلف وبين التخصص في الإنتاج الأولي، ولذا فان عملية التنمية تهدف من بين أهدافها إلى تصحيح هذا الوضع أي تصحيح الاختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد أو القضاء عليها، وذلك بالاهتمام بالصناعة والقطاعات الأخرى ومحاولة إعطاءها دفعة قوية.

فالتنمية الاقتصادية تهدف إلى توسيع نطاق الطاقة الإنتاجية، فبالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بالزراعة والصناعة الاستخراجية يتعين الاهتمام كذلك بالميادين والقطاعات الأخرى، وبذلك يزيد الناتج المحلي ويتنوع الإنتاج في المجتمع، وتزداد فرص العمل...الخ.

2- تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل: تعمل التنمية الاقتصادية على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، وهذا كثيرا ما لا يتحقق في ظل النمو الاقتصادي. حيث بالرغم من أن العديد من الدول قد تنجح في تحقيق معدلات عالية للنمو، وما يترتب على ذلك من زيادة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي، إلا أن معظم تلك الزيادة كثيرا ما تستأثر بها الطبقات الغنية، في الوقت الذي لا تحصل فيه الطبقات الفقيرة إلا على زيادات متواضعة. أما في حالة التنمية الاقتصادية، فان من أولوياتها أن يصاحب النمو الاقتصادي، إعادة في توزيع الدخل لصالح الفقراء.

3- الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة: تهتم التنمية الاقتصادية بنوعية السلع والخدمات المنتجة، وتعطي أولويات اكبر للأساسيات وخاصة التي تحتاج إليها الطبقات الفقيرة، كالسلع الغذائية الضرورية، والسكن، فضلا عن الخدمات الأساسية، من تعليمية وصحية واجتماعية. وكل هذا يتطلب ضرورة التدخل المباشر وغير المباشر من قبل السلطات الحكومية المركزية والمحلية.

ثالثا: تطور مفهوم التنمية:

لقد ظهرت خلال عقدي الثمانينات والتسعينات عدة تطورات بخصوص مفهوم التنمية، فقد ظهر مفهوم التنمية البشرية والتنمية المستديمة والتنمية المستقلة والتنمية الشاملة...الخ، وفيما يلي شرح موجز لكل من هذه المفاهيم[1].

1- التنمية البشرية: لعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي **(U.N.D.P)** دورا رياديا في تبني وترويج هذا المفهوم في تقارير التنمية البشرية التي صدرت منذ عام 1990. وتعرف التنمية البشرية في تقارير الأمم المتحدة بأنها " عملية توسيع الخيارات المتاحة للأفراد "، وهذه الخيارات هي:

[1]- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،2007، ص125.

- العيش حياة أطول
- الحصول على المعارف وقدر معقول من التعليم
- الحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى المعيشة المقبول
- التمتع بالحريات السياسية وحقوق الإنسان

2- التنمية المستدامة: تركز التنمية المستدامة على الموائمة بين التوازنات البيئية والسكانية والطبيعية، لذا تعرف بأنها " التنمية التي تسعى إلى الاستخدام الأمثل بشكل منصف للموارد الطبيعية بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية "، كما ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987 على أنها: " تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجياتهم"[1].

وبالتالي يمكن القول أن التنمية المستديمة تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان، ولكن ليس على حساب البيئة، وهي في معناها العام لا تخرج عن كونها عملية استخدام الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية، بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام للموارد معدلات تجددها الطبيعية، أما بالنسبة للموارد غير المتجددة، فانه يجب الترشيد في استخدامها، إلى جانب محاولة البحث عن بدائل لهذه الموارد.

وقد ساعد المجتمع الدولي في بلورة المفهوم العلمي للتنمية المستديمة، كما حصل في مؤتمر البيئة والتنمية في ريو دي جانيرو في البرازيل في جوان 1992ن وبعد في قمة الأرض في 26 أوت 2002 بجنوب إفريقيا.

3- التنمية المستقلة: برز هذا المفهوم نتيجة للتفكير في إيجاد إستراتيجية بديلة للتنمية، تنطلق من الاعتماد على الذات وذلك كرد فعل على محاولات البلدان الرأسمالية المتقدمة فرض سيطرتها على البلدان النامية. وحاول الكثير من الاقتصاديين تحديد مفهوم للتنمية المستقلة، ورغم ذلك لم يتبلور مفهوم محدد لها، إلا أن الغالبية تتفق على أنها تتمثل في اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفراده مع إعطاء الأولوية لتعبئة المدخرات المحلية وتصنيع المعدات الإنتاجية وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية محلية بكل مقتضياتها.

4- التنمية الشاملة (المفهوم الشامل للتنمية): في عام 1996 أعلن البنك الدولي، مبادرة الإطار الشامل للتنمية، وتتضمن هذه المبادرة بلورة إطار كلي يتكامل فيه الجانب الاقتصادي والمالي مع الهيكل الاجتماعي والثقافي والسياسي. وينظر البنك الدولي للتنمية على إنها عملية تحويل المجتمع من العلاقات التقليدية وطرق

[1]- عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد، **التنمية المستديمة،فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء للنشر الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص 25.

التفكير و الإنتاج التقليدية إلى طرق أكثر حداثة، ويرى البنك انه لن يتيسر انجاز التنمية إلا إذا شملت تحسين مستويات الحياة كالصحة والتعليم وتخفيف الفقر واطراد التنمية.

إذا نستطيع القول أن التنمية الشاملة عملية مجتمعية واعية موجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية، يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، يعمق متطلبات المشاركة مستهدفا توفير الاحتياجات الأساسية، وموفرا لضمانات الأمن الاقتصادي والاجتماعي[1].

والجدول التالي يوضح تطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية:

[1]– علي خليفة الكواري، **التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985، ص70.

الجدول رقم 01-01: تطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

المرحلة	مفهوم التنمية	الفترة الزمنية/بصورة تقريبية	محتوى التنمية ودرجة التركيز	أسلوب المعالجة	المبدأ العام للتنمية بالنسبة للإنسان
1	التنمية= النمو الاقتصادي	نهاية الحرب العالمية الثانية–منتصف ستينات القرن العشرين	–اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية –اهتمام ضعيف بالجوانب الاجتماعية – إهمال الجوانب البيئية	معالجة كل جانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى	الإنسان هدف التنمية (تنمية من اجل الإنسان)
2	التنمية= النمو الاقتصادي+ التوزيع العادل للدخل	منتصف الستينات–منتصف سبعينات القرن العشرين	– اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية – اهتمام متوسط بالجوانب الاجتماعية –اهتمام ضعيف بالجوانب البيئية	معالجة كل جانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى	–الإنسان هدف التنمية (تنمية من أجل الإنسان). –الإنسان وسيلة التنمية (تنمية الإنسان)
3	التنمية الشاملة= الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالمستوى نفسه	منتصف السبعينات– منتصف ثمانينات القرن العشرين	– اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية – اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية –اهتمام متوسط بالجوانب البيئية	معالجة كل جانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى	–الإنسان هدف التنمية (تنمية من اجل الإنسان). –الإنسان وسيلة التنمية(تنمية الإنسان –الإنسان صانع التنمية (تنمية بواسطة الإنسان)
4	التنمية المستديمة= الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بنفس المستوى.	النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين وحتى وقتنا الحاضر.	– اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية – اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية –اهتمام متوسط بالجوانب البيئية –اهتمام كبير بالجوانب الروحية والثقافية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة تكاملية مع الجوانب الأخرى	–الإنسان هدف التنمية (تنمية من اجل الإنسان). –الإنسان وسيلة التنمية (تنمية الإنسان) –الإنسان صانع التنمية (تنمية بواسطة الإنسان)

المصدر: عثمان محمد غنيم، **التنمية المستدامة**، دار صفاء للنشر،الطبعة 1، الأردن،2007، ص 34.

المطلب الثاني: أبعاد ومستلزمات التنمية الاقتصادية.

إن عملية التنمية الاقتصادية، تتضمن أبعادا مختلفة ومتعددة، كما تتطلب العديد من المستلزمات الضرورية لانجاز مهامها، وفي ما يلي نقد شرحا موجزا لكل من هذه الأبعاد والمستلزمات.

أولا: أبعاد التنمية الاقتصادية.

تتعدد أبعاد التنمية الاقتصادية، ويمكن توضيحها كالأتي:

1- البعد المادي للتنمية (الاقتصادي): إن المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتراكم قدر من رأس المال، الذي يسمح بالتحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية، وعلى النحو الذي يحقق سيادة الإنتاج السلعي وتكوين السوق الداخلية، وهذا ما يعرف بجوهر التنمية[1].

وقد ارتبط مفهوم التنمية بالتصنيع ارتباطا وثيقا، ذلك لان عملية التصنيع تؤدي إلى تنويع الهيكل الإنتاجي، ولهذا فان التنمية هي المفهوم الشامل والواسع لعملية التصنيع.

2- البعد الاجتماعي للتنمية: لا شك أن الجانب الاقتصادي للتنمية ذو صلة وثيقة بجوانب الحياة الأخرى في المجتمع، وخاصة الجانب الاجتماعي. وتتمثل جوانب البعد الاجتماعي للتنمية في: التغيرات في الهياكل الاجتماعية واتجاهات السكان، وتقليل الفوارق في الدخل ومكافحة الفقر، وإشباع الحاجات الأساسية. وبهذا تغيرت فلسفة التنمية من كونها مستندة إلى النمو إلى المفهوم المستند إلى تنمية الإنسان.

3- البعد السياسي للتنمية: إن انتشار فكرة التنمية عالميا، جعل منها أيديولوجية، وحلت معركة التنمية محل معركة الاستقلال. ويتضمن البعد السياسي للتنمية، التحرر من التبعية الاقتصادية و التبعية الاستعمارية المباشرة فإذا كان الواقع قد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا، إلا أن هذه المصادر يجب أن تكون مكملة للإمكانيات الداخلية الذاتية، بحيث لا تقود إلى السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية

4- البعد الدولي للتنمية: إن فكرة التنمية والتعاون في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي، وقادت إلى تبني التعاون على المستوى الدولي والى ظهور الهيئات الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كما شهد عقد الستينات نشأت منظمة الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (**GATT**) والتي تحولت فيما بعد إلى المنظمة العالمية للتجارة، وكذلك منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (**UNCTAD**). وتهدف هذه المنظمات جميعها إلى تحقيق علاقات دولية أكثر تكافؤ، إلا أن مساعيها لم تفلح من وجهة نظر البلدان النامية.

[1]- فؤاد مرسي، **التخلف والتنمية**، دار الوحدة، بيروت، 1982، ص 89.

5- البعد الحضاري للتنمية: أشرنا سابقا بأن مفهوم التنمية مفهوم واسع يشمل كل جوانب الحياة ويفضي إلى مولد حضارة جديدة. ويعتبر البعض بان التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية، فالتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية، بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية.

ثانيا: مستلزمات التنمية الاقتصادية

إن التنمية الاقتصادية تتطلب العديد من المستلزمات الضرورية والتي تمثل عوامل الإنتاج كرأس المال والموارد البشرية والتكنولوجيا والموارد الطبيعية، كما تتطلب عوامل أخرى تندرج ضمن ما يعرف بالإطار العام للتنمية مثل النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأنماط الثقافية والعادات والتقاليد والمفاهيم ونظم التعليم ومشاركة الشعب. وسوف نستعرض فيما يلي هذه المستلزمات بإيجاز كما يلي[1]:

1- تراكم رأس المال: يؤكد جميع الاقتصاديين على الأهمية الكبيرة لتراكم رأس المال في تحقيق التنمية. ومازال رأس المال، على الرغم من تناقص أهميته بالنسبة للتنظيم الإداري للإنتاج والتقنية، مازال يمثل احد المقومات المهمة التي ترتكز عليها القاعدة الإنتاجية للتنمية[2]، ويتم تحقيق التراكم في رأس المال من خلال عملية الاستثمار والتي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية.

إن جوهر تراكم رأس المال يكمن في حقيقة أن مثل هذا التراكم يعزز من طاقة البلد على إنتاج السلع، ويمكنه أن يحقق معدلات عالية للنمو. ولذلك فان تكوين رأس المال المجتمعي من وسائل الإنتاج المادية المباشرة وغير المباشرة، يمثل احد التحديات التي تواجه المجتمعات النامية. ويمكن التمييز بين نوعين من رأس المال، هما

- رأس المال المالي، والذي يمثل الأموال السائلة التي توجه لشراء الأسهم والسندات أو تقرض إلى البنوك للاستخدام في الأعمال.

- رأس المال الحقيقي(المادي)، والذي يتكون من المصانع والآلات والمعدات ومخزون المواد الخام...الخ، والذي ينقسم بدوره إلى ثلاثة أنواع: رأس المال الثابت، ورأس المال المتداول، ورأس المال الاجتماعي المتمثل في الأصول المملوكة للمجتمع أو ما يعرف بالبنية التحتية.

إن البلدان النامية تؤكد بشكل كبير على أهمية تراكم رأس المال، وتؤكد على الحاجة إلى زيادة مستوى الاستثمار بالنسبة للإنتاج. وتعتبر أن تراكم رأس المال هو الشرط الضروري ليكون البلد متقدما.

---

[1]- يحي النجار وأمال شلاش، **التنمية الاقتصادية: نظريات، مشاكل، مبادئ وسياسات**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، العراق، 1991، ص 314-317.

[2]- علي خليفة الكواري، **التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل**، مرجع سبق ذكره، ص 94.

2- الموارد البشرية: إن الموارد البشرية تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد. وتلعب الموارد البشرية دورا مهما جدا في عملية التنمية، حيث أن الإنسان هو غاية التنمية وهو وسيلتها في نفس الوقت، وكما ارتبطت التنمية الاقتصادية بتراكم رأس المال فان التنمية البشرية ترتبط بتراكم رأس المال البشري والمرتبط أصلا بالتعليم والتربية والتكوين والتدريب المستمر، والتي تنعكس على الناتج الوطني على مستوى الإنتاجية، مما يؤدي إلى استغلال أكفأ للموارد الاقتصادية.

إن أهمية الموارد البشرية تنبع من حقيقة انه لا يمكن إدارة الإنتاج بدون العامل البشري. وفي المراحل الأولية للتنمية فان العمل المادي هو الوحيد المسئول عن استخراج المواد من الطبيعة، ومع تراكم الفوائض فان العامل الإنساني يلعب دورا مهما ومتزايدا.

إلا أن ما يلاحظ على البلدان النامية هو أنها اتجهت نحو الاستثمار المادي، دون إعطاء الاهتمام اللازم للاستثمار في الموارد البشرية، ويمكن القول أن فشل أو تعثر برامج التنمية في البلدان النامية كثيرا ما يكون ناجما عن فقدان الملكات الماهرة وليس عدم توفر الموارد المالية.

3- الموارد الطبيعية: تعرَف الموارد الطبيعية بأنها العناصر الأصلية التي تمثل هبات الأرض الطبيعية، وتعرَفها الأمم المتحدة بأنها " أي شيء يجده الإنسان في بيئته الطبيعية والذي يمكن أن ينتفع به ".

وقد اختلف الاقتصاديون حول أهمية الموارد الطبيعية في إطار عملية التنمية، فهناك من يرى أن الموارد الطبيعية تلعب دورا أساسيا في عملية التنمية، ويشار في هذا الصدد إلى أن توطن النشاط الاقتصادي وطبيعته خلال الثورة الصناعية، قد تأثر بشكل حاسم بالموارد الطبيعية.كما أن هناك بعض البلدان اعتمد نموها بشكل كلي على مواردها الطبيعية، كما هو الحال في البلدان المنتجة للنفط في الشرق الأوسط.

أما الآخرون الذين لا يرون تلك الأهمية الكبيرة للموارد الطبيعية في التنمية، فيقولون بأنه من الصعوبة بمكان الحديث عن دور الموارد الطبيعية ككل في التصنيع، وحجتهم في ذلك، الانخفاض الكبير في تكاليف نقل السلع الذي تحقق منذ القرن الثامن عشر والذي اثر على أهمية الموارد الطبيعية بالنسبة لعملية التصنيع، بالإضافة إلى التقدم التكنولوجي الذي عمل على تقليل كميات المواد الخام المطلوبة للإنتاج، وعل استخدامها أكثر كفاءة وسهَل عملية استبدال مواد خام طبيعية بمواد أخرى اصطناعية. وكل هذه التغيرات ومظاهر التقدم التكنولوجي قد جعلت من كمية ونوعية بعض الموارد الطبيعية اقل أهمية مما كانت في السابق.

وعلى كل حال يمكن القول بان الموارد الطبيعية مهمة للتنمية الاقتصادية، وخصوصا في المرحلة الأولية للتنمية، إذا تم استغلالها بشكل مناسب. وكلما ازدادت الموارد الطبيعية في البلد وتم توظيفها بشكل جيد كلما كان ذلك حافزا وعاملا مساعدا على النمو والتطور. إلا أن الموارد الطبيعية لا يمكن أن تعتبر قيدا على التنمية،

والمثال الواضح في هذا المجال هو تقدم اليابان اقتصاديا وكذلك بعض البلدان الأخرى من دون الاعتماد على توفر الموارد الطبيعية[1].

4- التكنولوجيا والتقدم التكنولوجي: هناك العديد من التعريفات لمفهوم التكنولوجيا، ورغم الاختلاف الجزئي أو اللفظي أحيانا فيما بينها، فإنها تتفق على أن التكنولوجيا تعني باختصار معرفة كيفية القيام بالإنتاج، وبطبيعة الحال فان هذه المعرفة التقنية تستند على المعرفة العلمية. وبعبارة أوسع فان التكنولوجيا تمثل المعرفة العلمية التي تستند على التجارب وعلى النظريات العلمية التي ترفع من قدرة المجتمع على تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية.

و التكنولوجيا هي إحدى مستلزمات الإنتاج، وبذلك فهي تلعب دورا حاسما في نمو الإنتاج وتقدم البلد اقتصاديا، وتتكون التكنولوجيا من العناصر الآتية[2]:

- المعرفة التكنولوجية المتجسدة في أشياء مادية.
- المهارات التي لا تنفصل عن الأشخاص (الأفراد).
- براءات الاختراع والعلامات التجارية.
- المعرفة غير المسجلة.

أما التقدم التكنولوجي فيعني تغيرا في المعرفة الخاصة بالإنتاج والتغير في المنتج، وقد يعني ذلك تحسنا في المنتج القديم أو ظهور منتج جديد. وعليه فان تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب تكنولوجيا وتقدم تكنولوجي من اجل توسيع الطاقات والكفاءة الإنتاجية.

وقد تركز التطور التكنولوجي، منذ الثورة الصناعية، لدى عدد قليل من الشعوب الأوروبية والأمريكية واليابان. وبدأت البلدان النامية، منذ حصولها على الاستقلال السياسي ، تبذل مساعيها لاكتساب التكنولوجيا عن طريق نقلها ن البلدان المتقدمة عبر قنوات عديدة أهما:

- البرامج التعليمية والتكوينية.
- استيراد الآلات والمعدات والوثائق التقنية ذات العلاقة.
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- الكتب والمجلات والنشرات.

---

[1]– Todaro Michael, **economic development**, seventh Edition, Addison Wesley; London ;Inc., 2000, pp118-119.

[2]– مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات**، مرجع سبق ذكره، ص142.

- شراء براءات الاختراع وحقوق الصنع والمعرفة التقنية.
- عقود الخدمات الاستشارية مع الشركات أو الخبراء.

و يتعين على البلدان النامية العمل على تعزيز القدرات التكنولوجية لديها وذلك عن طريق:

- الاهتمام بالجوانب ذات الطابع العلمي والتطبيقي.
- توجه المؤسسات والمشروعات للانتفاع بدرجة كافية من مراكز البحوث.
- التعاون فيما بين البلدان النامية في مجال تطوير قدراتها التكنولوجية الذاتية.
- تركيز الجامعات والمعاهد العلمية على الجوانب ذات الصلة بالتطور التقني والتكنولوجي.

كما يتعين على الدولة أن تخلق البيئة الملائمة للتنمية وذلك من خلال تهيئة شبكة متكاملة من النظم والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تساهم في التنمية، والعمل على تغيير مواقف الأفراد حيال التنمية وخلق الدوافع اللازمة بشكل يتلاءم مع حاجات التنمية ومستلزماتها.

المطلب الثالث: مقاييس التنمية الاقتصادية.

يقصد بمقاييس التنمية الوسائل التي عن طريقها نتعرف على ما يحققه المجتمع من تقدم ونمو وتنمية، أي ما هي الوسائل التي يمكن بواسطتها قياس درجة التقدم في بلد ما. وتوجد ثلاثة معايير أساسية لقياس التنمية الاقتصادية هي: معايير الدخل والمعايير الاجتماعية والمعايير الهيكلية، وسنتناول هذه المعايير بشيء من التفصيل فيما يلي:

أولا: معايير الدخل.

تعتبر هذه المعايير، أن الدخل هو المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادي، وتنطوي معايير الدخل على أربعة مقاييس كما يلي:

1- مقياس الناتج الوطني الإجمالي: يعتمد هذا المعيار في قياس النمو الاقتصادي، على الناتج الوطني الإجمالي وليس متوسط نصيب الفرد من الناتج، إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول، وذلك لان زيادة الناتج الوطني الكلي أو نقصه قد لا يؤدي إلى حدوث تنمية وتقدم اقتصادي، فزيادة الناتج الوطني مع زيادة السكان بمعدلات اكبر لا يمثل نموا اقتصاديا، ونقص الناتج الوطني عندما ينخفض حجم السكان لا يعني تخلفا اقتصاديا. كما لا يؤدي هذا المقياس دوره بشكل مناسب عندما تحدث هجرة من والى الدولة التي تستخدمه.

2- مقياس الناتج الوطني الإجمالي المتوقع: يتمثل هذا المعيار في قياس النمو الاقتصادي على أساس الناتج المتوقع وليس الناتج الفعلي، لأنه في كثير من الأحيان يكون لدى الدولة موارد وثروات كامنة غنية، وهذا المعيار يأخذ تلك المقومات والموارد بعين الاعتبار عند قياس حجم الناتج الوطني. إلا أن هذا المقياس توجه إليه نفس المآخذ التي توجه للمقياس السابق، فضلا عن صعوبة تقدير وقياس تلك الثروات الكامنة والمتوقعة في المستقبل.

3- مقياس متوسط الدخل : يتمثل هذا المعيار في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي، وهو أكثر المقاييس استخداما وأكثرها مصداقية عند قياس التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم، وذلك باعتباره المعيار الذي يتماشى مع الهدف الأساسي للتنمية المتمثل في رفع مستويات المعيشة ومستويات الرفاهية.

ويقاس النمو الاقتصادي مبدئيا باستخدام ما يسمى: معدل النمو البسيط كما يلي[1]:

$$\text{معدل النمو البسيط} = \frac{\text{متوسط الدخل الحقيقي للفرد في الفترة الحالية} - \text{متوسط الدخل الحقيقي للفرد في الفترة السابقة}}{\text{متوسط الدخل الحقيقي للفرد في الفترة السابقة}} \times 100$$

إلا أن هذا المعدل يصلح فقط لقياس النمو في الدخل بين فترتين زمنيتين متتاليتين، ولا يصلح لقياس متوسط معدل النمو المركب.

أما إذا كنا أمام فترتين متباعدتين (دون التقيد لفترة زمنية معينة) فان:

$$\text{معدل النمو المركب} = 1 - \sqrt[n]{\frac{ل_ن}{ل_0}}$$

حيث:

ن: عدد السنوات بين سنة الأساس والسنة الجارية.

$ل_0$: متوسط الدخل الحقيقي في سنة الأساس.

ن ل: متوسط الدخل الحقيقي في السنة الجارية.

إلا أن هناك العديد من الصعوبات التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، كغياب الإحصائيات الدقيقة واختلاف طرق الحساب من دولة إلى أخرى، وصعوبات عقد مقارنات بين الدول...الخ.

[1]- علي عبد الوهاب وآخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص109.

ثانيا: المعايير الاجتماعية.

يقصد بالمعايير الاجتماعية، العديد من المؤشرات المرتبطة بنوعية الخدمات التي يتحصل عليها أفراد المجتمع وما يعتريها من تغيرات، كالجوانب الصحية والتعليمية وكذلك الجوانب الخاصة بالتغذية ونوعية الحياة المادية، وسوف نتناول أهم المؤشرات في هذه الجوانب كما يلي:

1- المعايير الصحية: من أهم المؤشرات التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي بالمجتمع ما يلي:

- عدد الوفيات لكل ألف من السكان، ومعدل الوفيات للأطفال دون الخامسة، ومعدل الوفيات للأطفال الرضع "اقل من سنة"، فارتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية.

- معدل توقع الحياة عند الميلاد: أي متوسط عمر الفرد، فكلما ارتفع، دل ذلك على درجة التقدم الاقتصادي.

- كذلك، توجد مؤشرات عديدة أخرى نذكر منها: عدد الأفراد لكل طبيب، وعدد الأفراد لكل سير بالمستشفيات...الخ.

2- المعايير التعليمية والثقافية: إن للتعليم اثر كبير على عملية الإنتاج والاستهلاك، وهناك إجماع على أن الإنفاق على التعليم يمثل استثمارا وليس استهلاكا.

و من أهم المؤشرات التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي و الثقافي بالمجتمع نذكر:

- نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع.
- نسبة المسجلون في مراحل التعليم المختلفة من أفراد المجتمع.
- نسبة الإنفاق على التعليم بجميع مراحله، من إجمالي الناتج المحلي، ومن إجمالي الإنفاق الحكومي .

3- معايير التغذية: إن العديد من الدول غير قادرة على توفير الغذاء الأساسي لسكانها، مما يؤدي إلى تعرضها إلى نقص التغذية أو سوء التغذية وما يترتب على ذلك من ضعف لقدراتها الإنتاجية، ومن ثم انخفاض مستويات الدخول فيها.

ومن أهم المؤشرات التي تستخدم للتعرف على مستوى التغذية في المجتمع نذكر:

- متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية.
- نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد من السعرات.

4- معيار نوعية الحياة المادية: إن هذا المعيار يختلف عن المعايير الاجتماعية السابقة الذكر وذلك في كونه معيار اجتماعي مركب يتضمن أكثر من جانب من جوانب الحياة، ولذا فانه أكثر شمولا مقارنة بالمعايير الفردية سالفة الذكر. ويتكون هذا المعيار من ثلاثة مؤشرات فرعية هي:

- توقع الحياة عند الميلاد " مؤشر صحي للكبار".
- معدل الوفيات بين الأطفال " مؤشر صحي للصغار".
- معرفة القراءة والكتابة " مؤشر تعليمي ".

ويتم حساب معيار نوعية الحياة المادية وفقا للخطوات التالية:

- يتم تجميع البيانات عن المؤشرات الثلاثة سالفة الذكر في الدول المراد قياس نوعية الحياة فيها.
- يتم إعطاء رتبا (ترتيبا) تنازلية أو تصاعدية لكل دولة في كل مؤشر، حسب معدل المؤشرات فيها.
- يتم حساب المتوسط الحسابي للرتب الثلاثة، في الجوانب الثلاثة، لكل دولة، فنحصل على " معيار نوعية الحياة المادية ".

5- دليل التنمية البشرية: هو مقياس حديث نسبيا، تم التوصل إليه من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (U.N.D.P) سنة 1990، وهو من المعايير المركبة، حيث يتكون من ثلاثة معايير فرعية هي[1]:

- معيار العمر المتوقع عند الميلاد (مؤشر صحي).
- معيار التحصيل العلمي (مؤشر تعليمي)، ويتكون بدوره من معيارين جزئيين هما:

معرفة القراءة والكتابة بوزن نسبي (3/2)، ومتوسط عدد سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية بوزن نسبي (3/1).

- معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي (مؤشر اقتصادي).

ويتم حساب معيار "دليل التنمية البشرية" وفقا للخطوات التالية:

1- يتم تحديد القيمة الدنيا والقيمة القصوى للمعايير الثلاثة الجزئية سالفة الذكر على مستو العالم، والمحددة من قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

2- يتم حساب المعايير الفرعية الثلاثة في الدولة، المراد حساب دليل التنمية البشرية فيها كما يلي:

[1]- علي عبد الوهاب وآخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص 122 .

أ- **معيار العمر المتوقع (ق)** = $\frac{\text{متوسط العمر المتوقع في الدولة} - \text{الحد الادنى للعمر المتوقع في العالم}}{\text{الحد الاقصى للعمر المتوقع في العالم} - \text{الحد الادنى للعمر المتوقع في العالم}}$

ب-معيار التحصيل العلمي (ع)، ويتكون من جزأين هما:

معيار معرفة القراءة والكتابة = $\frac{\text{معرفة القراءة و الكتابة في الدولة} - \text{الحد الادنى لمعرفة والقراءة الكتابة في العالم}}{\text{الحد الاقصى لمعرفة القراءة و الكتابة في العالم} - \text{الحد الادنى لمعرفة القراءة و الكتابة في العالم}}$

ويعطى لهذا المعيار الجزئي وزن نسبي $\frac{2}{3}$.

معيار متوسط عدد سنوات الدراسة= $\frac{\text{عدد سنوات الدراسة بالدولة} - \text{الحد الادنى لعدد سنوات الدراسة في العالم}}{\text{الحد الاقصى لعدد سنوات الدراسة في العالم} - \text{الحد الادنى لعدد سنوات الدراسة في العالم}}$

ويعطى لهذا المعيار الجزئي وزن نسبي $\frac{1}{3}$.

وعليه فان

معيار التحصيل العلمي (ع) = $\frac{(\text{معيارمعرفة القراءة و الكتابة} \times 2) + (\text{معيار متوسط عدد سنوات الدراسة} \times 1)}{3}$.

ج- **معيار متوسط الدخل (ل)** = $\frac{\text{متوسط الدخل الحقيقي في الدولة} - \text{الحد الادنى لمتوسط الدخل في العالم}}{\text{الحد الاقصى لمتوسط الدخل في العالم} - \text{الحد الادنى لمتوسط الدخل في العالم}}$.

3- يتم حساب دليل التنمية البشرية في الدولة كمتوسط حسابي بسيط للمعايير الفرعية الثلاثة سالفة الذكر:

$$\textbf{دليل التنمية البشرية في الدولة (x)} = \frac{\text{ق} + \text{ع} + \text{ل}}{3}$$

وتتراوح قيمة دليل التنمية البشرية ما بين الصفر (0) و الواحد الصحيح (1). وكلما اقترب هذا الدليل من الواحد معنى ذلك أن الدولة أكثر تقدما في مجال التنمية البشرية والعكس صحيح.

ويعد دليل التنمية البشرية من أفضل المعايير لقياس درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي ومن ثم عملية التنمية ككل، لأنه يتضمن العديد من الجوانب سواء الاقتصادية أو الاجتماعية معا.

والجدول التالي يبين تصنيف وترتيب بعض الدول حسب دليل التنمية البشرية لسنة 2010.

الجدول رقم 01-02: تصنيف وترتيب بعض الدول حسب قيمة مؤشر "دليل التنمية البشرية" لسنة 2010.

الدولة	قيمة دليل التنمية البشرية	ترتيب الدولة في العالم
النرويج	0,938	01
استراليا	0,937	02
الولايات المتحدة الأمريكية	0,902	04
ألمانيا	0,885	10
فرنسا	0,872	14
المملكة المتحدة	0,849	26
تونس	0,683	81
الجزائر	0,677	84
مصر	0,620	101

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: **تقرير التنمية البشرية لسنة 2010**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2010.

ثالثا: المعايير الهيكلية.

لقد عملت الدول الصناعية المتقدمة خلال فترة زمنية طويلة، على توجيه اقتصاديات الدول النامية، نحو إنتاج المنتجات الأولية(زراعية ومعدنية)، وذلك حتى يتسنى لها الحصول على هذه المنتجات بأسعار ملائمة وحتى تبقى تلك الدول أسواقا لتصريف منتجاتها من السلع الصناعية. إلا أن هذا الوضع لم يعد مقبولا منذ الفترة التالية للحرب العامية الثانية، وذلك لعدة أسباب أهمها: حصول معظم الدول النامية على استقلالها وسعيها نحو التحرر من التبعية الاقتصادية والسياسية، وكذلك لتدهور شروط التبادل التجاري في غير صالحها وما تتعرض له أسعار المنتجات الأولية من تقلبات انعكس أثرها على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي.

ومن هنا اتجهت معظم الدول النامية إلى إحداث تغييرات هيكلية في بنيانها الاقتصادي عن طريق الاهتمام بالتصنيع بهدف توسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه. وقد ترتب على ذلك إحداث تغييرات واضحة في الأهمية النسبية لقطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة بهذه الدول.

وبناءا على ذلك فان من أهم المؤشرات الناجمة عن التغير في الهيكل والبنيان الاقتصادي، والتي يمكن استخدامها كمقياس للتقدم ولنمو الاقتصادي في الدولة، نذكر:

1- الوزن النسبي للناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.(نسبة الناتج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي).

2- الوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية.(نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات).

3- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة

وكلما ارتفعت هذه النسب في الدولة، فهذا يعني أنها حققت تغيرات ايجابية في بنيانها الاقتصادي وهيكلها الإنتاجي، وبالتالي يعكس هذا الأمر زيادة درجة التقدم والنمو الاقتصادي بها، والعكس صحيح.

المبحث الثاني: نظريات واستراتيجيات ونماذج التنمية الاقتصادية.

إن التنمية ليست ظاهرة اقتصادية فحسب، بل إن لها أبعادا مختلفة، حيث تتضمن إحداث تغيرات جذرية في الهياكل الاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية والإدارية وفي المواقف الشعبية والعادات والتقاليد.

إن عملية شاملة كهذه لا يمكن أن تتم بشكل تلقائي، بل يجب أن تكون عملية إرادية مخططة تعمل على إزالة جميع العقبات التي تقف بوجه التنمية. ولا بد من وجود إطار اقتصادي نظري تستند عليه السياسات الاقتصادية التي ترسمها وتطبقها الدولة.

ويحتوي الفكر الاقتصادي على مجموعتين من النظريات: الأولى تتحدث عن النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان المتقدمة، أما الثانية فإنها تبحث في ظروف تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة اقتصاديا.

المطلب الأول: نظريات النمو الاقتصادي.

إن الكتابات المتعلقة بالنمو الاقتصادي قديمة قدم الاقتصاد ذاته، فقد كان الاقتصاديون التقليديون في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر يكتبون عن القوى التي تحدد التقدم للشعوب وذلك مع بداية عملية التصنيع في أوروبا. وقد ظهرت نظريات عديدة في مجال النمو الاقتصادي، وسوف نستعرض في ما يلي أهم النظريات والمدارس الفكرية التي ركزت على عملية النمو الاقتصادي.

أولا: النمو الاقتصادي في الفكر التقليدي.

يعتبر الفكر التقليدي بشقيه الكلاسيكي والنيوكلاسيكي، أول من تطرق للنمو الاقتصادي، إذ ابرز المعالم الأولى لقيام نظريات النمو الاقتصادي وتطورها، وفتح المجال واسعا أمام بروز اتجاهات ونظريات جديدة.

1- نظرية النمو الكلاسيكية (نهاية القرن 18– نهاية القرن 19).

لقد كان لقيام الثورة الصناعية، أثرا كبيرا في تبلور فكر اقتصادي جديد، ينادي بتوجيه المزيد من الاهتمام إلى قطاع الصناعة والإنتاج. هو الفكر الذي أسسه أدم سميث (1723–1790)، وسمي بالمذهب الكلاسيكي(التقليدي)، الذي تميز باتجاهاته الموضوعية في التحليل واعتماده على أدوات التحليل المنطقي، وبهذا أعطت هذه المدرسة للاقتصاد صفته العلمية الحديثة، التي عُرف بها منذ ذلك الحين[1].

[1]– حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي**، دار الشروق، الطبعة الأولى، مصر، 1995، ص 51.

واتجه الفكر الكلاسيكي للبحث عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل الوطني، والعملية التي تمكن النمو الاقتصادي من أن يتحقق. ومن ابرز أفكار النظرية الكلاسيكية في مجال النمو الاقتصادي ما يأتي:

- العمل وقوى الإنتاج هي مصدر الثروة وليست التجار واو الزراعة.
- أن الإنتاج هو دالة لعدد من العوامل هي: رأس المال، العمل، الموارد الطبيعية، والتقدم التكنولوجي، والتغير في الإنتاج (النمو) يتحقق عندما يحصل تغير في احد هذه العوامل أو جميعها.
- المنفعة الشخصية هي التي تقود الإنسان في تصرفاته.
- الحاجة إلى تراكم رأس المال في النشاط الصناعي هو الكفيل بتحقيق النمو الاقتصادي.
- وجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي، حيث أكدوا بان تزايد التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان.أما تزايد حجم السكان يؤدي إلى تخفيض تكوين رأس المال
- المنافسة الحرة هي الأداة لتحقيق الرفاهية.
- وجود يد خفية تعمل على تحقيق التوازن الدائم للاقتصاد.
- الملكية الخاصة والحرية الاقتصادية والاعتقاد بتوافق المصلحة الخاصة مع المصلحة العامة.
- عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية
- حيادية النقود
- سيادة حالة الاستخدام التام.

ومن أهم رواد هذه النظرية نذكر: آدم سميث ***Adam Smith*** (1723-1790)، جون باتيست ساي ***John Say*** (1767-1932)، دافيد ريكاردو ***David Recardo*** (1772-1823)...الخ.

والخلاصة النهائية هي أن الاقتصاديين الكلاسيك اعتبروا أن التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيسي للنمو، وان الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار، وان توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد. كما أن وجود المؤسسات وكذلك المواقف والأوضاع الاجتماعية الملائمة هما شرطين ضروريان للتنمية الاقتصادية. واعتقدوا بان النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود، ومن اجل أن تحصل عملية النمو الاقتصادي أيدوا سياسة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي من قبل الحكومة.

2-النظرية الكلاسيكية المحدثة (النيوكلاسيكية): نهاية القرن 19- بداية القرن 20.

في نهاية القرن التاسع عشر، تغير الموضوع المركزي للاقتصاد من نمو الثروة في الأجل الطويل إلى دور التغير الحدي في التوزيع الكفء للموارد. وأصبح مفهوم المنفعة الحدية هو المفهوم الرئيس للاقتصاد النيوكلاسيكي. والذي طوره كل من : جيفونز ستانلي ***Jevons Stanley*** (1835-1887)، كارل منجر ***Karl Menger*** (1840-1921)، ليون فالراس ***Leon Walras*** (1834-1910)، وقد عرفت هذه الأفكار بالمدرسة الحدية. وقد ركز هؤلاء الاقتصاديون على دور الطلب المستند إلى المنفعة الحدية في تحديد قيمة السلع، بدلا من دور العرض المستند إلى نفقة الإنتاج كما كان يزعم الكلاسيكيون.

ثم جاء بعد ذلك ألفريد مارشال ***Alfred Marshall*** (1842-1924) والذي جمع كل من الطلب والعرض لتحديد التوازن والقيمة، كما أضاف إلى أفكار هذه المدرسة العديد من الأفكار المهمة لتتحول بعدها إلى ما يعرف بالنظرية الكلاسيكية الجديدة. حيث قدم مارشال أسلوب لتوازن الجزئي كأداة للتحليل الاقتصادي، واستخدم فكرة التوازن في حالتي المنافسة التامة والاحتكار، وفكرة توزيع الدخل الوطني بين الأجور والريع والأرباح والفائدة.إضافة إلى إدخال عنصر الزمن في التحليل الاقتصادي وفكرة الوفورات الخارجية.

ولقد ارتبط هذا التغير الفكري الذي صاحب النيوكلاسيك بالتغيرات في البيئة الاقتصادية والثقافية للدول الغربية، ومن ابرز أفكار النظرية النيوكلاسيكية نذكر:

- التركيز على التحليل الوحدوي في إطار السوق.
- ميكانيكية السوق الحرة كفيلة بتوزيع الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع.
- القيمة تعتمد بشكل أساسي على المنفعة.
- عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
- الاقتصاد دائما في حالة توازن الاستخدام التام.
- الاعتماد على التحليل الاقتصادي الجزئي.
- أن حجم السكان لا يتغير مع التغير في الدخل الفردي.
- أن حجم السكان وحجم رأس المال ومستوى الفن الإنتاجي، التي تؤثر في معدل النمو، تتحدد بواسطة قوى من خارج النموذج الاقتصادي (خارج مجال علم الاقتصاد).
- التركيز على مشكلات الأجل القصير على عكس النظرية الكلاسيكية التي تركز على الأجل الطويل.

وتبرز عملية تكوين رأس المال في النظرية النيوكلاسيكية كأحد أهم ما جاءت به هذه النظرية، من حيث علاقة ذلك بالنمو الاقتصادي، حيث تم افتراض إمكانية الإحلال بين رأس المال والعمل. وهذا يعني إمكانية تكوين رأس المال دون أن تكون هناك ضرورة لزيادة العمل، وبذلك تحررت نظرية تكوين رأس المال من نظرية السكان[1].

والخلاصة النهائية أن الاقتصاديون النيوكلاسيك لم يتوانوا في محاولة تفسير كيفية سير آلية النمو الاقتصادي، فانطلاقا مما جاء به سابقوهم من الكلاسيك ، طوروا آليات جديدة للنمو الاقتصادي تخلت عن الجمود الذي كانت تدور فيه أفكار الكلاسيك، حيث ادخلوا بالخصوص العامل التكنولوجي والابتكارات في سير العملية الإنتاجية.

ثانيا: النمو الاقتصادي في الفكر الحديث.

عرفت نظريات النمو الاقتصادي في الفكر الحديث تطورات عديدة، ساهمت إلى حد كبير في مسايرة الواقع الاقتصادي وتفسير عملية النمو الاقتصادي. لكن ذلك لم يمنع من اقتباس بعض الأفكار التقليدية بحكم أهميتها في إرساء تصور سليم لعملية النمو الاقتصادي.

1- النظرية الكيترية (النمو الاقتصادي لدى الكترين).

شكلت النظرية الكيترية قاعدة هامة من حيث المفاهيم وأدوات التحليل، استغلها العديد من الاقتصاديين في تحليلهم لعملية النمو الاقتصادي، خاصة بعد الركود الاقتصادي الذي سمي بالكساد العظيم خلال فترة الثلاثينات والفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية.

اعتمد الاقتصادي الانجليزي الشهير "جون مينارد كيتر" ***John Menard Keynes*** (1883-1946)، بشكل كبير على دراسة أفكار التقليديين ومعرفة مكمن الخلل فيها مقارنة بالواقع الاقتصادي، إذ توصل إلى أن الاقتصاد يقوم على مبدأ " الطلب يخلق العرض" وبالتالي فالمشكلات التي يمر بها النظام الرأسمالي لا تكمن في جانب العرض من السلع والخدمات بل تكمن في جانب الطلب الفعال، وأكد أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل.

واعتبر "كيتر" أن قصور الطلب هو جوهر مشكلة الاقتصاد، وان الاستثمار دالة لسعر الفائدة وان الادخار هو دالة للدخل، كما أكد بان دالة الإنتاج تعتمد على حجم العمل المستخدم على اعتبار أن الاقتصاد يحتوي على طاقات إنتاجية غير مستغلة.

[1]- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، مرجع سبق ذكره، ص 67.

والنموذج الكيتزي الأصلي يركز على القصور في الطلب، ويؤشر إلى احتمال حصول توازن اقتصادي عند مستوى اقل من مستوى الاستخدام الكامل، وقد ركز كيتز اهتمامه على الاستقرار الاقتصادي أكثر من اهتمامه بالنمو، ومن ابرز أفكار النظرية الكيترية نذكر:

- الاعتماد على التحليل الاقتصادي الكلي وليس التحليل على المستوى الجزئي.

- الاقتصاد ليس دائما في حالة توازن الاستخدام الكامل، بل أن الحالة الأكثر وقوعا هي حالة توازن الاستخدام غير الكامل.

- التحليل الاقتصادي في الفترة القصيرة.(في الفترة القصيرة يكون التوازن على أساس الكميات وليس الأسعار).

- يرفض كيتز فكرة حيادية النقود في التحليل الاقتصادي، بل يرى أنها تؤثر على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية[1].

- ضرورة تدخل الدولة بشكل فعال، بواسطة سياسات اقتصادية.

- أن حجم الإنتاج يعتمد على عدة عوامل وليس عنصر العمل فقط كما هو الحال عند الكلاسيك.

- الطلب هو أساس التحليل الاقتصادي، أي الطلب هو الذي يحدد مستوى الإنتاج الكلي.

هكذا جاء "كيتز"، باقتراحات جديدة لإنقاذ النظام الرأسمالي، الذي كان يعيش ظروف صعبة خلال فترة ما بين الحربين العالميتين.

2-المدارس الفكرية المعاصرة.

ليس من السهل حصر الاتجاهات المعاصرة للفكر الاقتصادي، فمنذ ظهور "النظرية العامة للتشغيل وسعر الفائدة والنقود" لكيتز في منتصف الثلاثينات، وبالرغم ما تعرضت له من انتقادات، فانه لا يمكن القول بان هناك ثورة فكرية في الاقتصاد، هناك مزيد من الضبط وعديد من التعديلات والتحفظات هنا وهناك، ولكن يمكن القول بصفة عامة بأننا نسير على نفس المنهج الذي ورثناه عن التقليديين والنيوكلاسيك والفكر الكيتزي[2].

[1]- برييش السعيد، **الاقتصاد الكلي نظريات، نماذج وتمارين محلولة**، دار العلوم للنشر، عنابه، الجزائر، 2007، ص 99.

[2]- حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص 153.

ومع كل ما تقدم وبرغم كل شيء، فانه لا يمكن القول بان علم الاقتصاد قد تجمد عند كيتز والنيوكلاسيك. بل إن ثمة إسهامات أساسية قد أضيفت إلى الفكر الاقتصادي خلال نصف القرن التالي على ظهور مؤلف كيتز في "النظرية العامة"، واهم الاتجاهات التي ظهرت هي:

- المدرسة النقدية (مدرسة شيكاغو): وعلى رأسها "ميلتون فيردمان، وترى هذه المدرسة انه قد أصبح من الواجب إعادة الدور الحيوي للنقود وخاصة عرض النقود، وذلك للتأثير على الحياة الاقتصادية. وهكذا أعيد إحياء نظرية كمية النقود في ثوب جديد. ومن أهم أفكار هذه المدرسة:

- أن النقود نشيطة ومؤثرة على المتغيرات الحقيقية في المدى القصير.
- النمو في المدى الطويل مستقل عن السياسة النقدية.
- يجب وضع قاعدة لخلق النقود (لنمو الكتلة النقدية) بمعدل متفق مع معدل النمو الاقتصادي.

وقد وجدت هذه الأفكار صدى متزايد ومؤثر إبان الأزمة المالية الدولية سنة 1971، واكتسبت أتباعا كثيرين منذ نهاية السبعينات وبداية الثمانينات.

- المدرسة المؤسسية: إن هذه المدرسة تجد بذورها في ألمانيا ثم مع الفكر الاجتماعي لـــ: ماكس فيبر (***Max Weber***). وقد ازدهرت بوجه خاص في الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى عكس التيار الرئيسي في الاقتصاد الذي يركز على السوق والأسعار باعتبارهما أساس العلاقات الاقتصادية، فان الفكر المؤسسي يرى أن العبرة هي بالمؤسسات الاجتماعية السائدة، وان السوق نفسها لا تعدو أن تكون إحدى هذه المؤسسات.

فالتيار الرئيس للاقتصاد يرى أن المشكلة الرئيسية هي كيفية تكوين الأثمان وتنظيم الأسواق وتوزيع الموارد، أما الاقتصاد المؤسسي فانه يوجه اهتمامه للتنظيمات القائمة وشكل السيطرة على الاقتصاد، سواء أكانت هذه السيطرة راجعة إلى اعتبارات تقنية أو قانونية ومن هنا كان الاهتمام بالتطور التكنولوجي ونظم الملكية والحقوق بصفة عامة والتنظيم القانوني والاجتماعي. كما أن دور الحكومة الاقتصادي كان محوريا في دراسات هذه المدرسة. ومن أهم روادها نذكر: جالبرت جون ***Gilbert John*** (1908- 2006)، تروستان فيلن ***Trustane philane*** (1857-1928).

- مدرسة الاختيار العام (الخيار العمومي): لقد أرست هذه المدرسة، الأساس المنطقي لعد كفاءة وسلامة القرارات العامة(العمومية) في كثير من الأحوال، وكانت نقطة البداية هي انه من الممكن استخدام أدوات التحليل المستعملة في دراسة النشاط الاقتصادي، على كثير من أوجه النشاط العام وخاصة سلوك الإدارة العمومية والبيروقراطية.

وكانت هذه المدرسة ترى بضرورة تحديد الخيار الحر بقوانين من طرف الدولة، وكانت ترى الحل في:

- وضع النهج الديمقراطي.
- الخدمات العمومية يجب أن تكون محل منافسة في السوق (النقل، الهاتف، الغاز...).
- إلغاء إمكانية حدوث عجز في الموازنة عن طريق التنازل عن الإنتاج والخدمات العمومية للخواص في إطار منظم.

وبذلك نرى أن نظرية الاختيار العام، تكون قد ساهمت في دعم الاتجاهات الليبرالية الجديدة وضرورة وضع القيود على نشاط الدولة في الاقتصاد.

ومن أهم مفكريها: جيمس بكانون ***James Bucknan*** من مواليد 1919 بالولايات المتحدة، حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد حول نظرية الاختيار العام سنة 1986.

المطلب الثاني: استراتيجيات (نظريات) التنمية الاقتصادية.

سبق وان رأينا، أن عملية التنمية الاقتصادية متعددة الجوانب ومتشابكة العناصر، ولهذا يتعين على القائمين بعملية التنمية، اختيار الإستراتيجية الملائمة للتنمية الاقتصادية، التي تساعد على تحقيق النمو والتقدم الاقتصادي ومن ثم تحقيق أهداف المطلوبة. وهناك العديد من استراتيجيات التنمية الاقتصادية أهمها:

أولا: إستراتيجية الدفعة القوية.

يعارض العديد من الاقتصاديين فكرة التدرج في التنمية الاقتصادية، على أساس أن التنمية هي في حد ذاتها سلسلة من الدفعات المتقطعة، ويوصي هؤلاء الاقتصاديون بضرورة القيام بدفعة قوية، أي ضرورة البدء بتنفيذ حجم ضخم من الاستثمارات، حتى يمكن التغلب على الركود الاقتصادي للمجتمع المتخلف، ويجب أن لا ينخفض هذا الحجم من الاستثمار الوطني عن حد معين وإلا لا تنجح التنمية في كسر الحواجز وعوامل المقاومة الداخلية للتقدم، في اقتصاد البلد المتخلف[1].

وان التنمية بدفعات صغيرة لا تكفي للتغلب على عوامل التخلف والركود في مثل هذه الدول، وللتأكيد على مبدأ الدفعة القوية يشبه الاقتصاديون الاقتصاد الوطني بالطائرة التي تحتاج إلى دفعة قوية كي تبدأ سيرها وتتخلص من قوة الجاذبية الأرضية.

ويحصل تطبيق مبدأ الدفعة القوية بتوجيه حجم ضخم من الاستثمارات في بناء مرافق رأس المال الاجتماعي من طرق ومواصلات وقوى محركة وخدمات تعليم...الخ، وكلها مشروعات ضخمة يترتب عليها العديد من الوفورات الاقتصادية الخارجية، وأيضا توجيه حجم من الاستثمارات لإنشاء جبهة عريضة من

[1]– محمود يونس، **مذكرات في التنمية والتخطيط**، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص80.

صناعات تتكامل مشروعاتها عموديا وأفقيا، يترتب على إقامتها في آن واحد وفورات خارجية في جانب العرض والطلب لمنتجاتها.

إن صاحب هذه النظرية هو: "***Rosentein Rodan***"[*] الذي يرى أن التقدم خطوة بخطوة لن يكون له تأثير في كسر القيود المفروضة على التنمية في البلدان المتخلفة، بل يتطلب الأمر حد معين من الجهد الإنمائي ليتسنى للاقتصاد الانطلاق والذي يسميه "الدفعة القوية"، والتي قدرها بنحو:13.2% من الدخل الوطني خلال السنوات الخمس الأولى من التنمية ثم ترتفع تدريجيا[1].

ويبرر "***Rodan***" تبني الدفعة القوية، بتحقيق الوفورات الخارجية الناجمة عن برنامج الاستثمار الضخم في كل من مشروعات البنية التحتية ومشروعات رأس المال الإنتاجي المباشر. وان مثل هذه الوفورات ترتكز على ثلاث حجج اقتصادية تتكامل مع بعضها البعض، إذا ما أريد للدول النامية تحقيق عمليات التنمية، وهي:

1- تكامل دالة العرض وعدم قابلية جانب الإنتاج للتجزئة، وذلك للتعامد والتشابك بين مدخلات ومخرجات مشروعات صناعية معينة مع الصناعات الأخرى أفقيا وعموديا، وبالتالي تستفيد أي صناعة نتيجة لتوسيع ونمو الصناعات الأخرى.

2- تكامل دالة الطلب وعدم قابلية جانب الطلب للتجزئة، وذلك لتنوع وتعدد وتكامل حاجات المستهلكين مما يؤدي إلى اتساع السوق أمام كل مشروع صناعي.

3- تكامل دالة الادخار وعدم قابلية المدخرات للتجزئة، على أن يقترن ذلك باتخاذ الحكومة للإجراءات والسياسات التي تعمل على تحويل النسبة الأكبر من الزيادة في الدخل إلى ادخار، مما يسهم في الحد من مشكلة التمويل في المراحل التالية لعمليات التنمية، أي في المدى المتوسط والطويل.

وبتفصيل أكثر، فان الأسلوب الذي اقترحه "***Rosentein Rodan***" لتنمية المناطق المتخلفة، وفقا لفكرة الدفعة القوية يتمثل في:

- توجيه حجم كبير من الاستثمارات إلى قطاع الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، تدعم بعضها البعض، بشكل يكسبها الجدوى الاقتصادية في إقامتها في آن واحد.

---

[*] - ***Rosentein Rodan*** (**1902-1985**): اقتصادي ينتمي إلى إحدى دول شرق أوروبا، ولد في بولندا وتلقى تعليمه في النمسا ثم استقر في الولايات المتحدة الأمريكية. عمل في البنك الدولي خلال الفترة(1947-1954)، ويعتبر من رواد الفكر الاقتصادي التنموي.

[1]- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، مرجع سبق ذكره، ص88.

- توجيه حجم كبير من الاستثمارات في البنية التحتية ورأس المال الاجتماعي، لضرورتها لقيام الصناعات الاستهلاكية. هذا إلى جانب الاستفادة من تقسيم العمل الدولي، متمثلا في اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية واستيراد السلع الإنتاجية المتاحة من البلاد المتقدمة.

- أن يكون للدولة دورا بارزا في عملية تخطيط وتنفيذ مشاريع التصنيع، التي يتطلبها مبدأ الدفعة القوية.

إلا أن لكل نظرية مؤيدون ومعارضون، ومن جملة الانتقادات التي وجهت لهذه الإستراتيجية ما يأتي:

- أنها تتطلب رؤوس أموال ضخمة، يمكن أن لا تتوفر في البلدان النامية.

- تأكيدها على تنمية الصناعة دون غيرها من القطاعات (إهمال القطاعات الاقتصادية الأخرى).

- تحتاج الدفعة القوية إلى إطارات وكفاءات كثيرة ومتنوعة، والتي لا تتوفر في كثير من الأحيان في البلدان النامية.

- أن تطبيق هذه الإستراتيجية يزيد من مستوى الطلب على العديد من السلع ومستلزمات الإنتاج، الأمر الذي يولد ضغوطا تضخمية في الاقتصاد.

ولهذه الأسباب، فان المنتقدين يعتقدون بان الشواهد تعتبر غير كافية لإثبات أن الدفعة القوية للاستثمارات هي عامل ضروري ومناسب للتنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة اقتصاديا.

ثانيا: إستراتيجية النمو المتوازن.

صاحب هذه النظرية هو الاقتصادي"***Nurkse***"[*]، الذي صاغ جوهر فكرة "الدفعة القوية" في صيغة حديثة متكاملة أخذت تسمية "إستراتيجية النمو المتوازن"، حيث يرى أن الدول النامية تواجه العديد من الحلقات المفرغة، تلتقي فيها الأسباب مع النتائج وتعوق عمليات التنمية في هذه الدول.

وبرأي"***Nurkse***"، أنه لا يمكن كسر هذه الحلقات المفرغة، إلا من خلال برنامج استثماري ضخم يضم كافة قطاعات وأنشطة الاقتصاد الوطني، وينطوي هذا البرنامج الاستثماري على ما يلي[1]:

- إنشاء مجموعة من الصناعات المتكاملة والمغذية لبعضها البعض.

- ضرورة تحقيق التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي، وذلك لان الزراعة والصناعة قطاعان متكاملان.

- ضرورة الاهتمام بمشروعات رأس المال الاجتماعي، لما توفره من وفورات خارجية للمشروعات الإنتاجية.

---

[1]– علي عبد الوهاب وآخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص 187.

[*] – ***Ragnar Nurkse***: اقتصادي أمريكي من أصول استونية (1907-1959)، من رواد الفكر الاقتصادي التنموي

- التركيز على الصناعات الاستهلاكية خاصة في المراحل الأولى لعملية التنمية.

- الاعتماد على الموارد المحلية كمصدر أساسي للتمويل.

- لابد من تدخل الحكومة بالتخطيط وإتباع السياسات الملائمة، نظرا لعدم فعالية آلية السوق في الدول النامية.

وبشكل عام، فان إستراتيجية "النمو المتوازن" هي تكملة لإستراتيجية "الدفعة القوية"، ويستند مؤيدوها على أن برامج التنمية في الدول المتخلفة يجب أن تنمو آنيا، بمعنى الاحتفاظ بتوازن مناسب للنمو بين قطاعي الزراعة والصناعة، وبين الإنتاج المحلي ولاستهلاك المحلين وكذلك في قطاع التجارة الخارجية بين الصادرات والواردات.

ولقد وجهت عدة انتقادات إلى إستراتيجية "النمو المتوازن"، نجل أهمها فيما بلي:

- أن تنفيذ هذه الإستراتيجية سينتهي إلى فرض اقتصاد صناعي متكامل وحديث على قمة اقتصاد تقليدي راكد، لا يرتبط احدها بالأخر إلا بأوهى الصلات، وتكون النتيجة إحياء ظاهرة الاقتصاد الثنائي التي أورثها الاستعمار الأجنبي في الماضي.

- عدم واقعيتها لظروف الدول النامية، حيث تتطلب توافر موارد ضخمة لتنفيذ برامجها الاستثمارية، كما أنها تتطلب كثير من المهارات والخبرات التي لا تتوفر في هذه الدول.

- انتقدها البعض في أنها لا تسهم في عمليات الإنماء طويلة الأجل وذلك بسبب تأجيل تنمية صناعات السلع الإنتاجية والتركيز على الصناعات الاستهلاكية.

- يرى البعض أن تطبيق هذه الإستراتيجية يترتب عليه زيادة معدلات التضخم، لأنها تتطلب موارد أكثر مما هم متاح لأكثرية الدول النامية.

يتضح من الانتقادات السابقة، أن إستراتيجية النمو المتوازن، تتطلب قدرا كبيرا من الموارد سواء التمويلية أو غير التمويلية، وفي الحقيقة فان أي بلد يمتلك هذا القدر الهائل من الموارد، لا يمكن أن يكون متخلفا. ومن ثم، فان هذه الإستراتيجية لا تلاءم ظروف وواقع معظم الدول النامية، وأنها أكثر قابلية للتطبيق في الدول المتقدمة وعدد محدود من الدول النامية الغنية نتيجة لتوافر الموارد الطبيعية بها، مثل الدول النفطية.

ثالثا: إستراتيجية النمو غير المتوازن.

ارتبطت هذه الإستراتيجية بالاقتصادي المعروف ألبرت هيرشمان"***Albert Hirshman***" [*]، الذي انطلق من انتقاده لإستراتيجية النمو المتوازن، على أساس عدم واقعيتها نظرا لمل تتطلبه من رأس مال كبير لا تمتلكه معظم الدول النامية.

ولذلك دعا إلى تبني نظرية النمو غير المتوازن، وأكد بأن الخطة التي تطبق عدم التوازن المقصود والمخطط هي أفضل طريقة لتحقيق النمو الاقتصادي في البلدان النامية. وتتركز إستراتيجية النمو غير المتوازن على:

1- يجب أن تركز الدفعة القوية على قطاعات أو صناعات إستراتيجية محددة ذات اثر حاسم في تحفيز استثمارات أخرى مكملة، بدلا من تشتيتها على جهات كثيرة تتفاوت في درجة أهميتها.

2- يجب التركيز على الاستثمارات التي تخلق وفورات أكثر مما تستفيد من غيرها، حيث عندما تبدأ مشروعات جديدة فإنها تستفيد من الوفورات الخارجية للمشروعات الأخرى السابقة عليها، وتحقق وفورات خارجية تشجع على إقامة مشروعات أخرى جديدة تستفيد منها.

3- إعطاء الأولوية للتصنيع في المدن الكبرى، لان الاستثمار في صناعة ما في فترة ما سوف يجذب الاستثمار في صناعة أخرى في فترة تالية بسبب طبيعة التكامل بين الاستثمارات.

4- تأييد فكرة الاستثمار في مشروعات رأس المال الاجتماعي، لأنها سوف تشجع الاستثمارات الخاصة على زيادة الاستثمار في النشاط الإنتاجي المباشر، نظرا للوفورات الخارجية التي تتيحها.

وتتمثل المشكلة الرئيسية عند تنفيذ البرنامج الاستثماري في إطار إستراتيجية "النمو غير المتوازن"، في تحديد أولوية الاستثمار في القطاعات الرائدة من صناعات أو مشروعات، ويوضح الاقتصادي "هيرشمان" ان معالجة هذه المشكلة يتم على مستويين:

- المستوى الأول يتمثل في المفاضلة بين أولوية الاستثمار في قطاع رأس المال الاجتماعي أو الاستثمار في قطاع النشاط الإنتاجي المباشر. وهنا يؤيد "هيرشمان" أولوية الاستثمار في قطاع رأس المال الاجتماعي، بل يرى ضرورة تكوين فائض في استثمارات رأس المال الاجتماعين لخلق حالة اللاتوازن المطلوبة في هذه الإستراتيجية.

- المستوى الثاني يتمثل في المفاضلة بين أولوية الاستثمار في صناعات قطاع الإنتاج المباشر، وهنا يرى "هيرشمان" ضرورة تركيز الاستثمارات في المشروعات التي تتمتع بدرجة عالية من الترابط بينها وبين

---

[*]- ***Albert Hirshman***[1]: اقتصادي ألماني المولد، تلقى تكوينه في كل من فرنسا والمملكة المتحدة واسبانيا ثم انتقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ولد في برلين عام 1915، وهو مفكر قدم عدة مساهمات في الاقتصاد والعلوم السياسية وعلم الاجتماع.

المشروعات الأخرى، سواء كان هذا الترابط للأمام أو للخلف، وعلاقات الترابط إلى الأمام والى الخلف تنبع من علاقات التكامل بين العمليات الإنتاجية التي تقوم بها المشروعات الصناعية.

ولقد وجهت عدة انتقادات لهذه النظرية، أهمها:

- أنها تعتمد بصفة أساسية على المبادأة الفردية، والتي تتخذ من اختلال التوازن محركا للنمو، ومعنى هذا أن التنمية لا تتم في ظل التخطيط الشامل والذي يعتبره البعض مهما في ضوء محدودية الموارد.

- أنها تؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية والى مشاكل في ميزان المدفوعات في الدول النامية.

- لا تعطي اهتماما كافيا لتركيب واتجاه وتوقيت النمو غير المتوازن، حيث تكمن المشكلة في تحديد أولوية الاستثمار في النشاطات الرائدة.

- أنها تبنى على افتراض مرونة حركة عوامل الإنتاج من نشاط إلى أخر بما يضمن تصحيح الاختلال في التوازن، غير أن عوامل النتاج بهذه البلدان تتميز بانخفاض هذه المرونة.

- أنها تتطلب موارد تفوق قدرات الدول النامية.

- وبخصوص تركيز النظرية على الاختلال في الوازن، فإن المشكلة ليست في إيجاد الاختلال وإنما في الحجم الأمثل للاختلال و أين يتم ؟ وما هو مقداره ؟

ورغم الانتقادات الموجهة لإستراتيجية النمو غير المتوازن، إلا أنها أكثر ملائمة لظروف و واقع الدول النامية، حيث انه يمكن الاستفادة من الاستثمارات المتاحة في الدول النامية وتركيزها في الأنشطة والصناعات الرائدة بما يضمن استغلالها بكفاءة عالية و في حدود الإمكانيات المتاحة. وبالتالي، فانه إذا كانت الخطوات الضخمة في كافة المجالات مسالة مستحيلة، فان الخطوات الضخمة في عدد قليل من المجالات، تكون مسالة ممكنة، ومن ثم، تكون هذه الإستراتيجية أكثر ملائمة لظروف الدول النامية.

رابعا: إستراتيجية "تلبية الحاجات الأساسية".

انتقد العديد من الاقتصاديين تجارب التنمية في الدول النامية، التي ركزت على التراكم الرأسمالي، و لم تولي الجوانب الاجتماعية، كتخفيض حجم البطالة والعمل على تحقيق العدالة في توزيع الدخل وغيرها، الأهمية المطلوبة. ويرى هؤلاء الاقتصاديين انه لا يصح الحكم على أن بلدا ما حقق تنمية حقيقية، إلا إذا كان قد قطع شوطا في مكافحة ظاهرة الفقر بين سكانهن وفي تحقيق عدالة اكبر في توزيع دخله الوطني والقضاء على البطالة بإشكالها المختلفة، ولا يمكن القول انه حقق تنمية حتى ولو تضاعف نصيب الفرد من دخله القومي، ويأسف هؤلاء المنتقدون لفشل تجارب التنمية في كثير من الدول النامية، حيث لم يتحقق أي تقدم في مكافحة هذه المشاكل الثلاثة: الفقر والبطالة وعدالة توزيع الدخل الوطني.

من هنا ارتفعت أصوات الكثير من الاقتصاديين بإعادة النظر في استراتيجيات التنمية، التي ركزت على الجانب الاقتصادي، وطالبوا بإستراتيجية جديدة تتجه مباشرة إلى مكافحة الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل الوطني، وتبني ما يطلق عليه" إستراتيجية تلبية الحاجات الأساسية "، التي من أهم أهدافها ضرورة توفير القدر المعقول من مأكل ومشرب وملبس وتعليم أساسي وعناية صحية.

وبدأت أوساط ودوائر التنمية منذ السبعينيات تهتم بخدمات الصحة والتعليم والإسكان والمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي وغيرها، واعتبرتها مؤشرا لدرجة النمو الاقتصادي والاجتماعي، وأطلق على ذلك مدخل الحاجات الأساسية للتنمية الاقتصادية. و لم يعد محور الاهتمام في عملية التنمية هو زيادة معدل نمو الناتج المحلي فحسب، بل لا بد أن تستفيد القاعدة العريضة من أفراد المجتمع من هذه المنافع بما يضمن تقليل كل من: الفقر والبطالة والمرض بهذه المجتمعات.

وتتميز إستراتيجية "الحاجات الأساسية" بما يلي:

1- أن عملية التنمية تعمل على الوفاء بالاحتياجات الأساسية للقاعدة العريضة من أفراد المجتمع وبالتالي رفع مستوى المعيشة لغالبية لسكان، وبالتالي يعمل هذا المدخل على توفير ضروريات المعيشة التي لا يستطيع الطبقات الفقيرة الحصول عليها من خلال قوى لسوق، وقد تكون سلع وخدمات لا يتيسر لغير الدولة تقديمها.

2- النهوض بمستوى قدرات وكفاءات القوة العاملة: حيث يضمن هذا المدخل توفير حد أدنى من الغذاء والعلاج والسكن والتعليم للطبقات الفقيرة، مما يرفع من قدراتهم الإنتاجية، وبالتالي لا يعد الإنفاق على مثل هذه الحاجات الأساسية استهلاكا، بقدر ما يعد استثمارا في الموارد البشرية.

ويثور جدل حول طبيعة هذه الإستراتيجية وإمكانية تمويلها، ويطالب الاقتصاديون الراديكاليون بان تكون هذه الإستراتيجية شاملة كبديل تام للاستراتيجيات التقليدية، يعاد في ظلها صياغة الخطط والبرامج الاستثمارية إعادة شاملة، توجه فيها الموارد الاستثمارية نحو الأنشطة التي يترتب عليها تحسين مستويات المعيشة والصحة والتعليم للجبهة العريضة من المجتمع، كتنمية الريف وإقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة الطاقة التعليمية والتكنولوجية وخلق فرص تعليم وتدريب ملائم، ويرون ضرورة الاعتماد على التمويل الذاتي بتعبئة الموارد المحلية[1].

وعلى الطرف النقيض يقف الاقتصاديون التقليديون والليبراليون، الذين لا يعترفون بإمكانية الحديث عن وجود إستراتيجية مبينة على مفهوم الحاجات الأساسية، ويعتبرون تلبية الحاجات الأساسية مرحلة انتقالية

[1]- محمود يونس، **مذكرات في التنمية والتخطيط**، مرجع سبق ذكره، ص 97.

في عملية التنمية يتوجب اجتيازها بشكل لا يعوق المراحل اللاحقة للتنمية. ويؤكدون انه لو طبقت هذه الإستراتيجية، فإنها سوف تعيق تنمية الدخل الوطني، بتشتيت الاستثمارات في أنشطة تعمل على تلبية سريعة لحاجات المواطنين وسوف يكون العبء التمويلي كبيرا، لا تكفي الموارد المحلية لمواجهته.

ويقف بين هذين الفريقين من الاقتصاديين، فريق معتدل يرى ضرورة التوفيق بين أهداف التنمية وأهداف إستراتيجية "الحاجات الأساسية"، أي البحث عن توفيق امثل بين أقصى قدر من نمو الدخل الوطني الحقيق مع تحقيق اكبر قدر من عدالة التوزيع ومكافحة البطالة وتوفير القدر المناسب من أساسيات الحياة.

وهناك من يرى إمكانية الجمع بين إستراتيجية "الحاجات الأساسية" وإستراتيجية "التصنيع" جنبا إلى جنب، خاصة وان إستراتيجية الحاجات الأساسية تتطلب على المدى الطويل، تحويل في الهيكل الإنتاجي لصالح الصناعة.

إلى جانب ما سبق ذكره، هناك استراتيجيات أخرى للتنمية، لا تختلف كثيرا عما ذكرناه سابقان أهمها: إستراتيجية "أقطاب النمو" للاقتصادي الفرنسي فرنسوا بيرو، التي تنشا حول صناعة رئيسية مسيطرة، وإستراتيجية "التغير الهيكلي في الاقتصاد" التي تعتمد على إحداث تغيرات بنيوية في الاقتصاد.

المطلب الثالث: نماذج التنمية الاقتصادية.

عندما بدأ الاهتمام بقضية التنمية الاقتصادية، تركز التحليل الاقتصادي حول العلاقة السببية الطردية والقوية بين معدل تراكم رأس المال المادي ومعدل نمو الناتج الوطني، أي أن المتغير الأساسي في تحقيق أهداف التنمية هو الإنفاق الاستثماري الضخم. وان البلدان النامية إذا أرادت كسر حواجز التخلف والانطلاق نحو التقدم الاقتصادي، عليها توفير اكبر حجم من الموارد واستثمارها في بناء طاقات إنتاجية صناعية، وذلك أسوة بما فعلته الدول الصناعية المتقدمة، أي على الدول لنامية أن تستفيد من التجربة التاريخية التي مرت بها الدول الصناعية في مسيرتها نحو تحقيق النمو والتقدم الاقتصادي. ولم يكن هذا الاعتقاد ينفي وجود عوامل أخرى تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية.

كما كان خبراء الأمم المتحدة في أواخر الأربعينات والخمسينات، يؤكدون على أن التراكم الرأسمالي هو لب التنمية الاقتصادية. وتماشيا مع ذلك، سوف نتناول فيما يلي أهم نماذج التنمية الاقتصادية لتوضيح أهمية الادخار والاستثمار، ومن ثم، التراكم الرأسمالي ودروه في التأثير على التنمية في المجتمع.

أولا: نموذج هارود–دومار.

يرجع هذا النموذج إلى أبحاث كل من الاقتصادي"رودي هارود"* و"افيسي دومار"**، وهو يعتبر مزيجا بين الأفكار الكيترية وأفكار التقليديين[1]. ويستند هذا النموذج على تجربة البلدان المتقدمة، وجاء ليوجه إلى الدول النامية والدول التي تنخفض فيها معدلات النمو الاقتصادي، إذ يهدف إلى تحديد معدل الادخار الأنسب الذي من خلاله يتحقق معدل الاستثمار الضروري لاستهداف معدل نمو اقتصادي مرغوب فيه[2]، وبالتالي يؤكد بان الاستثمار يعد المحدد الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي.

وقد ركز نموذج "هارود– دومار" على العلاقة بين الادخار والاستثمارات والناتج، وهو يوضح كيف أن معدل النمو الاقتصادي في الدولة، الذي يتم قياسه بمعدل نمو الدخل الوطني، يتحدد من خلال النسبة التي يدخرها المجتمع من دخله والتي تعرف "بمعامل الادخار" والتي يتم تحويلها إلى استثمارات إنتاجية، بالإضافة إلى معامل رأس المال إلى الناتج (**رأس المال/الناتج**) والذي يعرف على أنه عدد الوحدات اللازم إضافتها إلى رأس المال الوطني للحصول على وحد إضافية من الناتج.

1- فرضيات النموذج: يستند نموذج "هارو–دومار" على عدد من الفرضيات أهمها:

- توازن الاستخدام الكامل و أن الاقتصاد مغلق
- الميل المتوسط للادخار يساوي الميل الحدي للادخار، وهذا الأخير ثابت.
- أن معدل رأس المال إلى الناتج يبقى ثابت.وان المستوى العام للأسعار ثابت.
- الإنتاج هو دالة في رأس المال فقط.
- تعادل الاستثمار مع الادخار
- أن معدل النمو في الناتج، يعتمد على الميل الحدي للادخار وعلى معامل رأس المال إلى الناتج.
- الاستثمار هو مقدار التغير أو الإضافة في رأس المال الوطني

---

[1]– Richard Grabowski , Michael Shields : **a dynamic Keynesian model of development** , journal of economic development : volume 25, n^0 01, 2000, p01.

*– اقتصادي انجليزي (1900-1978).

**– اقتصادي أمريكي (1914-1997).

[2]– بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق على النمو الاقتصادي:دراسة حالة الجزائر 2001–2009**، مذكرة ماجستير، جامعة دالي إبراهيم– الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، غير منشورة، الجزائر، 2010، ص 114

2- بناء النموذج: لدينا ما يلي:

- معامل(معدل) الادخار = $\frac{\text{الادخار الوطني}}{\text{الدخل الوطني النقدي}}$ = S.
- معامل رأس المال إلى الناتج = $\frac{\text{رأس المال}}{\text{الناتج الوطني}}$ ، (المعامل الحدي لرأس المال = V).
- في حالة التوازن: S(y) = I(i)
- الاستثمار هو التغير في مخزون رأس المال: $I=\Delta K$
- يرى النموذج أن حجم الإنتاج(Y) هو دالة في رأس المال فقط:

$$Y=\frac{1}{V}.K \quad \ldots(1)$$

حيث: $\frac{1}{V}$: معامل رأس المال (ثابت).

- نحن نعلم أن: $\Delta K= I$

$$\Delta K= S\, y \quad \ldots(2)$$

- وباعتبار أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن التغير في حجم الناتج، نجد انطلاقا من المعادلة (1):

$$\Delta y = \Delta \frac{k}{v}$$

وإذا رمزنا إلى معدل نمو الناتج بـــ: g ،إذن

$$g= \frac{\Delta y}{y}=\frac{\Delta k}{v.y} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

وبتعويض (2) في (3) نجد:

$$g = \frac{S}{V} \quad (v=\frac{k}{y})$$

إذن يمكن قياس: **معدل نمو الدخل الوطني** = $\frac{\text{معامل الادخار}}{\text{معامل رأس المال الى الناتج}}$.

وتشير هذه المعادلة إلى ما يلي:

- الادخار هو العامل الرئيسي في عملية النمو الاقتصادي، لان من خلاله يتحدد معدل الاستثمار الذي يوفر التراكم الرأسمالي المحدد لعملية الإنتاج.

- معدل النمو يمكن أن يزداد إما من خلال رفع نسبة الادخار في الدخل الوطني، أو بتخفيض معامل رأس المال إلى الناتج.

ومن جملة الانتقادات التي وجهت إلى هذا النموذج، هي أن بعض الاستنتاجات تعتمد على الفرضيات التي جاء بها والتي تجعله غير واقعي. ومن حيث ملائمة النموذج للبلدان النامية، فيعتبر غير ملائم للأسباب التالية:

- اختلاف الظروف فيما بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة.

- انخفاض معدلات الادخار ومعدلات رأس المال/الناتج، في الدول النامية.

- أن النموذج يتطلب فرضيات غير متوفرة في البلدان النامية، كحالة الاستخدام التام، والاقتصاد المغلق، وعدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي.

وللحصول على معدل نمو نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي، يمكن طرح معدل النمو السكاني(n) من معدل نمو الدخل الوطني، وتصبح صياغة معادلة نموذج "هارود-دومار" على النحو الآتي[1]:

معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي = $\frac{\text{معامل الادخار}}{\text{معامل رأس المال الى الناتج}}$ – معدل النمو السكاني.

ثانيا: نموذج صولو– صوان (*Solow- Swan*).

هو يمثل احد نماذج النمو النيوكلاسيكية، وجاء بناءا على أبحاث كل من الاقتصادي"روبرت صولو"[*] في كتابه "مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي" سنة 1956، والاقتصادي"تريفور صوان"[**] التي جاءت في كتابه"النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال" في نفس السنة، وذلك محاولة منهما لتفسير الشواهد التاريخية لمعدلات النمو الاقتصادي في العالم.

ويقوم نموذج"صولو-صوان" على جملة من الفرضيات أهمها[2]:

---

[1]– علي عبد الوهاب نجا وآخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص 152.

[*] – اقتصادي أمريكي، حائز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1987.

[**] – اقتصادي استرالي.

[2]– Robert Barro, Xavier sala-I-martin, **la croissance économique**, édition internationale, France, 1996, pp17-18.

- الاقتصاد مغلق ومكون من قطاعين، قطاع العائلات وقطاع المؤسسات.
- حالة المنافسة التامة.
- ثبات معدل نمو السكان، واعتبار معدل الادخار ثابت.
- التكنولوجيا والادخار متغيران خارجيان.

وسنوضح فيما يلي، مساهمة كل من"صولو" و"صوان"، في بناء النموذج كما يلي:

1- مساهمة "صولو": يعد نموذج "صولو" امتدادا لنموذج "هارود-دومار"، حيث يركز كل منهما على أهمية الادخار والاستثمار كمحدد أساسي لعملية التراكم الرأسمالي، ومن ثم، النمو الاقتصادي في المجتمع، غير أن نموذج "صولو" يقوم على توسيع إطار نموذج "هارود-دومار"، عن طريق إدخال عنصر إنتاجي إضافي هو عنصر العمل، هذا فضلا عن إضافة متغير مستقل هو المستوى التكنولوجي، إلى معادلة النمو الاقتصادي.

وقد استخدم "صولو" في نموذجه هذا، دالة إنتاج "***Cub_Douglas***"، حيث يكون الناتج المحلي الإجمالي(ص) دالة طردية في ثلاث متغيرات هي:

- عنصر العمل غير الماهر($س_1$).
- عنصر رأس المال البشري والمادي($س_2$).
- المستوى التكنولوجي(أ) ويكون ثابت في الأجل القصير.

$$ص = أ\ س_1^{ب} . س_2^{ج}$$

حيث: ص: الناتج المحلي الإجمالي.

$س_1$: عنصر العمل.

$س_2$: عنصر رأس المال.

أ: المستوى التكنولوجي

ب: مرونة الناتج بالنسبة لعنصر العمل (ب < 1).

ج: مرونة الناتج بالنسبة لعنصر رأس المال (ج < 1).

وطبقا لهذا النموذج، فان النمو في الناتج المحلي(ص) يكون مصدره واحد أو أكثر من العوامل الثلاثة التالية:

- حدوث زيادة كمية أو نوعية في عنصر العمل عن طريق النمو السكاني و/ أو التعليم.
- حدوث زيادة في رصيد رأس المال عن طريق الادخار والاستثمار.

- حدوث تحسن في المستوى التكنولوجي.

2- مساهمة "صوان": لقد تم تطوير نموذج "صولو" على يد "صوان"، حيث تم نم خلال هذا النموذج المطور، توضيح النمو الاقتصادي في الأجل الطويل في ظل ثبات غلة الحجم، ويوضح"صوان" أن النمو الاقتصادي يتحدد من خلال ثلاثة عوامل هي:

- التغير في حجم العمالة.
- التغير في رصيد رأس المال بالمجتمع.
- التغير في المستوى التكنولوجي.

ويشير التغير في الناتج المحلي(Δص) إلى النمو، ومن ثم، يمكن تحديد صيغة النمو بمفاضلة دالة الإنتاج السابقة تفاضلا كليا،مع افتراض ثبات غلة الحجم في الأجل الطويل وبالتالي فان: **ب+ج=1**.

وبتطبيق التفاضل على دالة إنتاج"كوب دوقلاس" السابقة، نصل إلى الصيغة النهائية لنموذج "صولو-صوان" كما يلي:

$$م\ ص = م_0 \cdot أ + ب \cdot م_1 \cdot س_1 + ج \cdot م_2 \cdot س_2$$

حيث: **م**: معدل النمو في الناتج المحلي الإجمال.

$م_0$: معدل التغير التكنولوجي.

$م_1$: معدل النمو في عنصر العمل.

$م_2$: معدل النمو في عنصر رأس المال.

وبالتالي فانه، من هذه المعادلة يتضح أنه توجد ثلاثة عوامل تمثل مصادر النمو في الناتج المحلي بالمجتمع، وفي ظل معرفة البيانات عن عاملين ومعدل النمو في الناتج المحلي، يمكن تحديد دور العامل الثالث كمتبقي، وهذا ما يميز هذا النموذج عن النماذج السابقة، حيث من خلال هذه المعادلة يمكن معرفة اثر التقدم التكنولوجي على النمو الاقتصادي، كعنصر متبقي في الدالة السابقة.

ثالثا: نموذج ميد.

قدّم الدكتور جوهان ميد "***J.E.Mead***"[1]، نموذجه في كتابه "النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي" كمحاولة لتوضيح مدى إمكانية تحقيق النمو المتوازن حسب النظام الاقتصادي الكلاسيكي. ويرى

[1]- مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر، **النماذج الرياضية والتنمية الاقتصادية**، مكتبة الإشعاع للنشر والتوزيع، مصر، 1999، ص 192.

ميد أن إنتاج مختلف السلع يعتمد على أربعة عناصر وهي المخزون الصافي لرأس المال (K) والقدر المتاح من قوة العمل (L)، القدر المتاح من الأرض و الموارد الأخرى(N)، الزمن(T) المؤثر على الفن التكنولوجي.

1- عرض النموذج

بالرجوع إلى دالة الإنتاج

$$y = f(k, L, N, T)$$

وباستخدام الأسلوب الرياضي نجد

$$\Delta Y = V.\Delta K + W.\Delta L + \Delta Y' \ldots\ldots(1)$$

وذلك نتيجة افتراض أن N: ثابت.

Δ : تشير إلى التغيرات الطفيفة .

V : الناتج الحدي لرأس المال.

W: الناتج الحدي لقوة العمل.

Y' : مستوى الإنتاج عند تغير المستوى التكنولوجي.

وبقسمة طرفي المعادلة (1) على (y) نجد:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{V.k}{Y} + \frac{W.L}{Y} + \frac{\Delta Y'}{Y}$$

لما نضرب و نقسم على نفس القيمة لا نغير شيء ومنه

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{V.k}{Y} \times \frac{\Delta k}{k} + \frac{W.L}{Y} \times \frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta Y'}{Y} \ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث:

$\frac{\Delta Y}{Y}$: معدل النمو النسبي للناتج (y).

$\frac{\Delta k}{k}$: معدل النمو النسبي لرأس المال (k).

$\frac{\Delta L}{L}$: معدل النمو النسبي لقوة العمل (l).

$\frac{\Delta Y'}{Y}$: معدل النمو النسبي في التقدم التكنولوجي خلال سنة (r).

ومنه تصبح المعادلة (2) بالشكل :

$$y = \frac{V.K}{Y}k + \frac{W.L}{Y}.l + r \quad .....(3)$$

وبوضع:

$U = \frac{V.K}{Y}$: الناتج الحدي النسبي لرأس المال .

$Q = \frac{W.L}{Y}$: الناتج الحدي النسبي للعمل .

ومنه تصبح العلاقة الأساسية لميد:

$$y = Uk + Q.l + r \quad .....(4)$$

وفق المعادلة (4) فإن الناتج هو مجموع معدل نمو مخزون رأس المال مضروب بإنتاجيته مع معدل السكان مضروب بالناتج الحدي للعمل ومعدل النمو التكنولوجي.

وحتى نكون أكثر دقة في التعبير عن النمو لابد أن نستبعد أثر نمو السكان حتى نقيس نمو دخل الأفراد وتصبح المعادلة (4) بالشكل:

$$y - l = Uk - (1 - Q)l + r \quad .....(5)$$

و لدينا:

$$k = \frac{\Delta K}{K} = \frac{sy}{K}$$

و

$$U = \frac{V.K}{Y} \Rightarrow Uk = \frac{sy}{K}.\frac{VK}{y} = V.s$$

وتصبح المعادلة (5) بالشكل :

$$y - l = V.s - (1 - Q)l + r \quad .....(6)$$

وفي الفترة القصيرة نفترض ثبات عدد السكان

$$y = V.s + r \quad ..... \quad (7)$$

كما نفترض في الفترة القصيرة أيضاً ثبات المستوى التكنولوجي ومنه المعادلة (7) تصبح:

$$y = V.s \quad ..... \quad (7)$$

2- معدل النمو الحرج عند ميد:

انطلاقا من أنه اعتبر أن معدل نمو الدخل الفردي يعتمد فقط على معدل نمو مخزون رأس المال في الفترة القصيرة و ليكن (a)، ويسميه بالمعدل الحرج الذي يحقق التوازن حسب العلاقة (4):

$$a = Ua + Q.k + r$$

$$\Rightarrow a = \frac{U.l + r}{1 - U}$$

إذا كان k>a : هذا يعني أن معدل نمو رأس المال أسرع من معدل نمو الدخل و يؤدي إلى انخفاض معدل k نحو a.

إذا كان a>k : هذا يعني أن معدل نمو الدخل أكبر من معدل نمو مخزون رأس المال.

الشكل رقم 01-01: نموذج النمو المتوازن لدى "ميد"

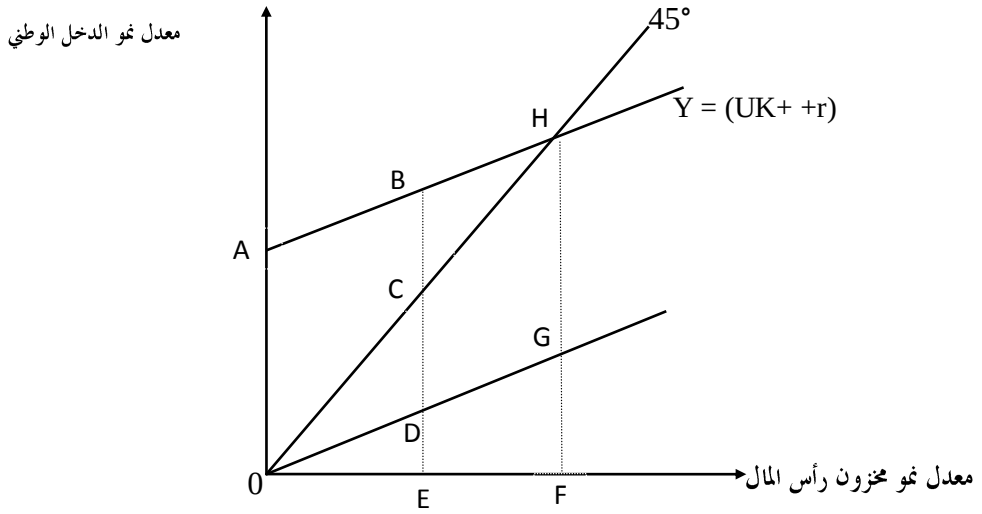

المصدر: مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر، **النماذج الرياضية والتنمية الاقتصادية**، مكتبة الإشعاع للنشر والتوزيع، مصر، 1999، ص 192.

نستنتج من الشكل أنه: عند النقطة (E) فإن معدل نمو الدخل أكبر من معدل نمو رأس المال وذلك ما يدفع بمعدل نمو رأس المال بالتزايد حتى يصل إلى القيمة (F) والتي تحقق تساوي معدل نمو الدخل مع معدل نمو مخزون رأس المال .

3- خلاصة نموذج ميد: يعتبر ميد أن الناتج الوطني الحقيقي هو دالة لمستوى استخدام رأس المال وقوة العمل ومستوى المعرفة الفنية و التقنية بينما يعتبر ثبات القدر المتاح من الموارد الطبيعية الأخرى.

كما يرى ميد أن:

- نمو الناتج الحقيقي يتوقف على التغيرات في الإنتاجية الحدية، أي أن الإنتاجية الحدية للعناصر تزداد، وأن جميع التغيرات التقنية تؤدي إلى تغيرات إيجابية على إنتاجية الوحدة.

- التغيرات في عناصر الإنتاج(كمياتها) هي أساس عملية النمو ويبدأ النمو حسب ميد عندما يتساوى معدل نمو مخزون رأس المال مع معدل نمو الدخل الوطني، لأنه يعتبر أن الفنون الإنتاجية تبقى ثابتة في الفترة القصيرة وكذلك معدل نمو اليد العاملة، وبالتالي فإن النمو يتحقق في هذه الحالة بنمو مخزون رأس المال. وتكون بداية النمو انطلاقا من النقطة "H" بالشكل رقم "4"، حيث أن الانتقال من منحنى الدخل الأسفل إلى منحنى الدخل(الناتج) الأعلى في البيان كان بواسطة المستوى التكنولوجي واليد العاملة، بينما شكل المنحنى راجع إلى معامل رأس المال، ويكون النمو متوازناً عند تقاطع منحنى الناتج الأعلى وخط (45°)، أي المستوى الذي يتساوى فيه نمو رأس المال ونمو الدخل الوطني.

رابعا: نموذج مراحل النمو (لروستو *Rostow*).

إن صاحب هذا النموذج هو الاقتصادي الأمريكي"والت ويتمان روستو ***Rostow***"، الذي رأى أن الانتقال من التخلف إلى التنمية والتقدم، يكون في شكل سلسلة من المراحل أو الخطوات يجب أن تمر بها كل المجتمعات، وهي خمسة مراحل ذات تتابع زمني بحت وان كل مرحلة تمهد للمرحلة اللاحقة، وان كل مرحلة لها مميزاتها الخاصة.

وقد اعتمد "روستو" في ذلك على الحقائق التاريخية التي مرت بها الدول المتقدمة، وسوف نستعرض لكل هذه المراحل بإيجاز على النحو التالي[1]:

1- مرحلة المجتمع التقليدي: هو مجتمع بدائي مغلق، يعتمد بصورة أساسية على الزراعة كمصدر للعمل والدخل ويستخدم وسائل إنتاج بدائية ويسوده الركود الاقتصادي. وتتسم هذه المرحلة بجمود الهيكل الاجتماعي الذي تحكمه العلاقات الأسرية والقبلية، وقد سادت هذه المرحلة في الدول الأوروبية في العصور الوسطى.

2- مرحلة التهيؤ للانطلاق: تتميز هذه المرحلة بحدوث تغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية، وبالتالي فان التحول من مرحلة المجتمع التقليدي إلى مرحلة التهيؤ للانطلاق تتم من خلال:

- ظهور نظام سياسي جديد يرغب في تحقيق التقدم الاقتصادي والمصلحة العامة.

[1]- محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية، قسم الاقتصاد**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2005، ص 162-169.

- ظهور نخبة من رجال الأعمال ترغب في إحداث التقدم الاقتصادي بدافع تحقيق الأرباح.
- تطبيق تقنيات إنتاجية حديثة في الأنشطة الزراعية والصناعية.
- ظهور مجموعة من المؤسسات المالية مثل البنوك، التي تعمل على تعبئة المدخرات وتوجيهها للاستثمار.

غير أن هذه المتغيرات تحدث على نطاق محدود وبمعدل بطيء، بسبب الوسائل التقليدية في الإنتاج وسيطرة القيم الاجتماعية.و لذا تعد هذه المرحلة بمثابة فترة انتقالية من المجتمع التقليدي إلى مرحلة الانطلاق، وقد بدأت هذه المرحلة في بريطانيا و بعض دول أوروبا في أواخر القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر.

3- مرحلة الانطلاق: هي المرحلة الحاسمة في عملية النمو والتقدم الاقتصادي، حيث في هذه المرحلة يستطيع المجتمع القضاء على كل العقبات والمشاكل التي تعترض طريق التقدم وتحقيق النمو الاقتصادي الذاتي. وذلك لان هذه المرحلة تتميز بحدوث ثورات صناعية تنطوي على تغيرات جذرية في وسائل الإنتاج، واستخدام التكنولوجيا الحديثة، وظهور الصناعات كبيرة الحجم التي تتمتع بوفورات الحجم، ويمتد اثر ذلك ايجابيا على النشاط الزراعي كذلك. هذا بالإضافة إلى حدوث تغيرات مواتية في النظم و القيم الاجتماعية والثقافية والمؤسسية التي تساعد على تحقيق النمو، وتصبح عملية النمو راسخة في كافة نواحي المجتمع.

ويرى"روستو" أن هذه المرحلة تنطوي على التغيرات التالية:

- ارتفاع معدل الاستثمار الصافي إلى 10% من الدخل الوطني.
- ظهور مجموعة من الصناعات الرائدة التي تنمو بمعدلات مرتفعة.
- نمو واتساع نشاط المؤسسات المالية التي تعمل على تعبئة المدخرات وتوجيهها للاستثمار.
- تقدم قطاع النقل والمواصلات، فضلا عن توسيع نطاق الأسواق الداخلية والخارجية.
- بروز إطارات سياسية واجتماعية وهيكلية مواتية للنمو الاقتصادي ودافعة له.

ويقدر "روستو" بناءا على تجارب الدول المتقدمة، أن مرحلة الانطلاق هذه تغطي عقدين أو ثلاثة عقود من الزمن، ينتقل بعدها المجتمع إلى مرحلة النمو التالية. وقد مرت بريطانيا بهذه المرحلة خلال الفترة(1773-1802)، والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1843-1860)، وألمانيا خلال الفترة(1850-1873).كما تمر بها العديد من الدول النامية متوسطة الدخل منذ النصف الثاني من القرن العشرين.

4- مرحلة النضج: هي تلك المرحلة التي يستطيع فيها المجتمع، إنتاج أي شيء يرغب في إنتاجه، ويقوم فيها المجتمع بالتطبيق الفعال للتكنولوجيا المتطورة، ومن ثم، هي تمثل فترة تدعيم للنمو الاقتصادي المطرد الذي بدا

في المرحلة السابقة عليها. كما يكون فيها الاقتصاد قادرا على الصمود أمام الصدمات غير المتوقعة. ويرى "روستو" أن هذه المرحلة تتميز بالخصائص التالية:

- زيادة مستوى التصنيع بالمجتمع.
- زيادة رأس المال البشري وارتفاع مستوى أدائه.
- استغلال المجتمع لموارده بكفاءة عالية.
- زيادة المدخرات، ومن ثم، الاستثمارات الوطنية من 10% إلى 20% من الناتج الوطني.
- ارتفاع معدل نمو الدخل الوطني بمعدل يفوق معدل نمو السكان، ومن ثم، زيادة متوسط نصيب الفرد منه.
- زيادة درجة انفتاح المجتمع على العالم الخارجي وتحقيق فائض في المعاملات الاقتصادية الخارجية.

ويقدر "روستو" بناءا على تجارب الدول المتقدمة، أن مرحلة النضج هذه تغطي حوالي أربعة عقود من الزمن، وقد بدأت في بريطانيا عام 1850، وفي الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1900، وفي ألمانيا وفرنسا عام 1930، وبدأت تظهر منذ نهاية القرن العشرين في مجموعة دول جنوب شرق أسيا التي أطلق عليها "النمور الأسيوية".

5- مرحلة الاستهلاك الوفير: هي تمثل أرقى مراحل النمو والتطور، ويرى "روستو" أن هذه المرحلة تتميز بالخصائص التالية:

- زيادة مستويات الدخول بدرجة كبيرة لدرجة أن تصبح عندها الضروريات لا تمثل الأهداف الرئيسية لدى أفراد المجتمع.
- يزداد اهتمام المجتمع بالقطاعات والأنشطة التي تنتج السلع الاستهلاكية الكمالية والمعمرة، وهي أنشطة يترتب عليها زيادة مستوى ونوعية الاستهلاك، ومن ثم، زيادة رفاهية المجتمع.
- توجيه قدر اكبر من موارد المجتمع نحو دعم الرفاهية الاجتماعية، مما يؤدي إلى زيادة الضمان الاجتماعي للفرد.
- زيادة نسبة سكان الحضر على حساب تراجع نسبة سكان الريف.
- تخفيض متوسط ساعات العمل والتوسع في الاستفادة بأوقات الفراغ في مجالات الترفيه.

ويرى"روستو" أن أولى الدول التي وصلت إلى هذه المرحلة هي: الولايات المتحدة الأمريكية في حوالي عام 1920، ثم بريطانيا في عام 1930، ثم اليابان وغرب أوروبا في عام 1950.

وعليه يتضح من تحليل"روستو"، أن النمو الاقتصادي يكون في صورة سلسلة معينة ذات خطوات محددة ومعروفة بوضوح، وبالتالي فان التخلف الاقتصادي الذي تمر به الدول النامية حاليا، ما هو إلا مرحلة تاريخية(تأخر زمني فحسب) من مراحل التطور الاقتصادي.

غير أن هناك بعض المآخذ على نموذج "روستو" للنمو، أهمها:

- أن هذا النموذج يقوم على تعميمات واسعة تقوم على مشاهدات تاريخية.

- قد يفهم من هذا النموذج انه ينبغي أن تمر المجتمعات خلال تطورها بهذا التتابع، وهو أمر يصعب تحقيقه في الواقع العملي، لان ظروف المجتمعات تختلف من فترة إلى أخرى، فضلا عن اختلاف الأولويات لدى كل مجتمع. وتختلف ظروف الدول النامية حاليا عن ظروف الدول الصناعية خلال القرن الثامن عشر.

وعليه، فان نموذج"مراحل النمو"، لا يمكن تعميمه على ظروف الدول النامية في الوقت الحاضر، إلا انه يمكن الاستفادة منه وخاصة فيما يتعلق بمرحلة الانطلاق، بما يمكن هذه الدول من تحقيق النمو الذاتي.

المبحث الثالث: أهداف وأساليب ومعوقات التنمية الاقتصادية.

التنمية الاقتصادية مثلها مثل جميع العمليات الاقتصادية، لها أهداف وأساليب ومعوقات تحول دون تحقيقها، فالمجتمعات في المناطق المختلفة لا ينظرون إلى التنمية باعتبارها غاية في حد ذاتها، وإنما ينظرون إليها على أنها وسيلة لتحقيق غايات أخرى، والوسيلة دائما يجب أن تكون في خدمة الغايات والأهداف وليس العكس. هذا دون إغفال للعراقيل التي تحول دون التطبيق الفعال لأساليب وتوجهات التنمية المختلفة، والتي تتسبب في كثير من الأحيان في عرقلة الوصول إلى الأهداف المنشودة.

المطلب الأول: أهداف التنمية الاقتصادية.

من خلال ما تقدم نرى إن للتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة في حياة الفرد والمجتمع لما تحققه من أهداف اقتصادية واجتماعية وبيئية وسياسية[1]، تدور كلها حول رفع المستوى المعيشي للسكان، وتوفير أسباب الحياة الكريمة لهم. وربما يكون من الصعب تحديد أهداف معينة في هذا المجال، نظرا لاختلاف ظروف كل دولة واختلاف أوضاعها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. إلا انه مع ذلك يمكن إبراز بعض الأهداف الأساسية، التي يجب أن تتبلور حولها خطط التنمية الاقتصادية في الدول المختلفة.

أولا: الأهداف الاقتصادية.

1- زيادة الناتج الوطني الحقيقي: يمكن القول بان زيادة الناتج الوطني الحقيقي، أيا كانت هذه الزيادة أو نوعها، إنما تعتبر من أولى أهداف التنمية الاقتصادية وأهمها على الإطلاق[2]، والمقصود هنا زيادة الناتج الوطني الحقيقي وليس الناتج الوطني النقدي(الاسمي).

2- رفع المستوى المعيشي: إن الوصول إلى مستوى معيشي مرتفع، هو من الأهداف الأساسية التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقه، خاصة في الدول المتخلفة اقتصاديا، ذلك انه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة وتحقيق مستوى ملائم للصحة والتعليم، ما لم يرتفع مستوى معيشة الأفراد. فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الناتج الوطني فحسب، وإنما هي أيضا وسيلة لرفع مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هدا التعبير من معان، ذلك لان التنمية الاقتصادية إذا وقفت عند خلق زيادة في الناتج الإجمالي الوطني، فان هذا قد يحدث فعلا، غير أن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة بأي تغيير في مستوى المعيشة، ويحدث ذلك إذا كان معدل زيادة السكان أكبر من معدل زيادة الناتج الوطني. لذلك فان اقرب مقياس للدلالة على مستوى معيشة

---

[1]- عصام عمر مندور **التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغير الهيكلي في الدول العربية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011، ص42.

[2]- كامل بكري **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة، بيروت، لبنان، 1986، ص234.

الفرد هو متوسط ما يحصل عليه من دخل، فكلما كان هذا المتوسط مرتفع كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى معيشته والعكس صحيح.

3- تقليل التفاوت في الدخل والثروات: يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات، هدفا من الأهداف الاجتماعية لعملية التنمية الاقتصادية. فاغلب الدول النامية التي تعاني من انخفاض الدخل الوطني ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد منه، تعاني أيضا من اختلال في توزيع الدخل والثروات؛ فقد تستحوذ فئة صغيرة من السكان على جزء كبير من الثروة، بينما تعاني غالبية السكان من الفقر وانخفاض مستوى دخلهم، مما يؤدي إلى تدني المستوى الصحي والتعليمي والمعيشي.

4- تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني: لقد كان قطاع الإنتاج الأولي، الذي يعتمد أساسا على الطبيعة، يستأثر بالعملية الإنتاجية وتوليد الدخل في كل دول العالم في الماضي، وكانت معظم الدول النامية تتخصص في إنتاج المنتجات الأولية (خصوصا الزراعية) وتصديرها بحالتها. وفي التحليلات الاقتصادية الحديثة، هناك ربط بين التخلف وبين التخصص في الإنتاج الأولي، لذلك فان عملية التنمية تهدف إلى تصحيح الاختلالات الهيكلية أو القضاء عليها، وذلك عن طريق الاهتمام بالقطاعات الأخرى كالصناعة والتجارة وقطاع الخدمات ...الخ.

ثانيا: الأهداف الاجتماعية والثقافية.

إن أهداف التنمية بمفهومها الواسع أو المركب، متعددة ولا تقتصر على الأهداف الاقتصادية بل تتعداها إلى أهداف أخرى غير اقتصادية؛ والسعي لتحقيق التنمية يعني العمل على جبهات متعددة في نفس الوقت لتحقيق هذه الأهداف المتعددة، والتي من بينها أهداف اجتماعية وثقافية نذكر أهمها فيما يلي:

- تحقيق الاستقرار الاجتماعي للأسر، عن طريق توفير الخدمات المختلفة.
- المساعدة في نشر التعليم والقضاء على الأمية بين أفراد المجتمع.
- نشر الوعي بين الأفراد في كافة المجالات الاجتماعية والصحية والثقافية.
- تنمية المرأة، وإتاحة الفرصة أمامها للمشاركة الايجابية في مختلف مجالات الحياة.
- توفير وسائل الرعاية المناسبة للشباب للاستفادة من طاقاتهم في تنمية المجتمع.
- تشجيع التكامل الاجتماعي القائم على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.
- تمكين الجميع على قدم المساواة من الحصول على التعليم والرعاية الصحية الأولية.

ثالثا: الأهداف السياسية.

يؤكد الكثيرون على أهمية الأهداف السياسية للتنمية الاقتصادية، التي تعتبر أساسا لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وذلك للتداخل بين عناصرها المختلفة.

ومع أن الأهداف السياسية للتنمية تختلف من مجتمع لأخر وتتأثر بالظروف المحيطة والظروف التاريخية التي تمر بها الدولة والثقافة السائدة فيها، إلا أنه توجد قواسم مشتركة تجمع بين معظم المجتمعات[1]، وبخاصة في الدول النامية. وتتمثل أهم الأهداف السياسية للتنمية في:

- تفعيل دور السلطات الثلاث(التنفيذية والتشريعية والقضائية) ومبدأ الفصل بينها.
- توفير بيئة سياسية حيوية ومجتمع مدني نشط تنبثق عنه أحزاب فاعلة في عملية التنمية.
- اعتماد مبدأ الشفافية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص.
- إرساء مبادئ العدالة والمساواة وسيادة القانون.
- تعزيز قيم الانتماء والديمقراطية والمساواة والكفاءة والمشاركة.
- التأكيد على مضمون المواطنة (حقوق وواجبات).
- انتهاج سياسة الانفتاح وإشاعة ثقافة سياسية تتمحور حول المواطنة والحوار وحرية التعبير والمشاركة السياسية.
- ضمان حقوق المرأة والمشاركة الفاعلة للشباب.

المطلب الثاني: التوجهات الأساسية للتنمية الاقتصادية.

اتبعت البلدان المختلفة توجهات متباينة لتحقيق التنمية الاقتصادية، فمنها من ركز على تنمية القطاع الزراعي وتطويره كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية، ومنها من ركز على تنمية القطاع الصناعي باعتباره قطاعا رائدا للتنمية الاقتصادية. وهناك من اتبع سياسة الربط بين الزراعة والصناعة معا كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية الناجحة.

والاقتصاديون والكتاب من جهتهم كانت لهم توجهات مختلفة في مسألة المفاضلة بين التركيز على الزراعة أم على الصناعة كأداة لتحقيق التنمية. فقد أكد بعض الاقتصاديين على أهمية القطاع الزراعي في عملية التنمية في البلدان النامية، مستندين في ذلك على بعض التجارب العالمية ونجاح برامجها التي اعتمدت على

[1]– أحمد سعد نوفل، **التنمية السياسية**، جريدة الغد، تاريخ التصفح: يوم 05 سبتمبر 2011.
www.alghad.com/index.php/article/93264.htm

القطاع الزراعي كمصدر لعملية التنمية، وخاصة في البلدان النامية ذات الإمكانات الكبيرة من الموارد الزراعية غير المستغلة. وأكد آخرون على أهمية القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية استنادا إلى تجارب العالم المتقدم صناعيا حاليان والى الكتابات الاقتصادية النظرية حول دور و أهمية الصناعة في التنمية الاقتصادية.

أولا: التوجه المعتمد على التنمية الزراعية.

أثبتت تجارب العديد من البلدان بان للزراعة دورا مما في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام، وخاصة في المراحل الأولى من التنمية، وذلك استنادا إلى ما يوفره هذا القطاع من موارد مالية ومادية وبشرية...الخ.

ويعد التطور في الزراعة واستخدام الأراضي أمرا أساسيا لتحقيق الأمن الغذائي وللتخفيف من حدة الفقر والتنمية المستدامة بشكل عام، وتكمن مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية في العوامل الآتية:

- توفير الموارد الغذائية للعاملين في القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- المساهمة في زيادة الطلب على السلع المصنعة.
- توفير النقد الأجنبي لتلبية احتياجات التنمية الصناعية (لاستيراد السلع الرأسمالية).
- تحقيق التنمية الريفية والتقليل من الهجرة الريفية نحو المدن.
- تحقيق الأمن الغذائي.
- الزراعة مصدر مهم للتصدير.
- المساهم في الناتج المحلي وبالتالي المساهمة في تمويل التنمية الاقتصادية.
- تشغيل اليد العاملة، بالإضافة إلى توفير الأيدي العاملة اللازمة لعملية التوسع في القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة القطاع الصناعي.
- خلق السوق للسلع الصناعية أي خلق الطلب على منتجات القطاع الصناعي لتحفيزه على التوسع والتطور.
- توفير المواد الأولية الزراعية للقطاع الصناعي.

ثانيا: التوجه المعتمد على التنمية الصناعية.

من واقع تجارب البلدان المتقدمة فان التصنيع هو شرط ضروري للتنمية، وفي نفس الوقت هو مرافق لعملية التنمية الاقتصادية. لذلك ليس هناك تنمية اقتصادية دون تحقق التصنيع، كما أن التصنيع الحقيقي هو الذي يساهم في تحقيق التنمية باعتبار أن القطاع الصناعي قطاع ديناميكي يشجع ويساعد على تطوير العديد من القطاعات ويحقق الكثير من المنافع. ومن بين الآثار الايجابية التي يتركها التصنيع على القطاعات الأخرى من الاقتصاد نذكر ما يلي:

- تصنيع المواد الوالية لزراعية.
- توفير مستلزمات الإنتاج للقطاع الزراعي.
- المساهمة في تعزيز الصادرات وتنميتها.
- المساهمة في توفير فرص العمل واكتساب المهارات.
- إن تطور وتوسع القطاع الصناعي من شانه أن يساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي.
- تعزيز الروابط مع القطاع الزراعي ومع بقية القطاعات.
- المساهمة في تحقيق التغير الهيكلي في الاقتصاد الوطني.
- المساهمة في عملية التحديث، وإحداث التحولات المرغوبة في جميع نواحي الحياة الاجتماعية والثقافية.

لكل هذا، فإن توسيع وتطوير القطاع الصناعي يعتبر حجر الزاوية في تحقيق التحديث والتحولات التي ترافق عملية التنمية.

ثالثا: التوجه المعتمد على الربط بين التنمية الصناعية والتنمية الزراعية.

لقد أصبح من المؤكد أن القطاعين الصناعي والزراعي مرتبطان ومتكاملان، وبذلك فان كل واحد منهما يخدم الأخر، فأي تطور في القطاع الزراعي لابد أن يصاحبه تطور مماثل في القطاع الصناعي والعكس صحيح. فالتنمية الاقتصادية تحتاج إلى تطوير القطاعين معا، ذلك لان تطوير الصناعة دون تطوير الزراعة سوف يؤدي بالصناعة إلى أن تصطدم بعقبات، كما أن تطوير الزراعة دون تطوير الصناعة لا يخدم عملية التطور في الزراعة.

لهذا فان العلاقات المتشابكة والوثيقة فيما بين القطاعين، تستدعي إتباع إستراتيجية الربط بين الصناعة والزراعة لتأمين نجاح الاثنين معا وتحقيق التنمية الاقتصادية.

ويشير بعض الاقتصاديين إلى أن التأكيد على الربط بين قطاعي الزراعة والصناعة، هو توجه تنموي حديث نسبيا، وهو يمثل تحولا من التأكيد الكبير على التصنيع فقط الذي تمارسه العديد من البلدان النامية، إلى اعتماد إستراتيجية جديدة، تقوم على الاهتمام بقطاعي الزراعة والصناعة ووضع البرامج المتكاملة بينهما، لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: معوقات التنمية الاقتصادية.

من الواضح أن النمو بشكل عام أصبح هدفا عالميا مشتركا تسعى جميع الدول إلى تحقيق درجات متقدمة في مضماره. ومن الواضح كذلك أن هناك فارق كبير بين مجتمعات العالم الثالث و الدول المتقدمة في المستويات التنموية والحضارية. ومن الصعوبة بمكان تفسير عدم المساواة الدولية في مستويات التنمية، من خلال التفاوت في هبات الموارد الاقتصادية.

إن الفجوة التنموية الحالية بين الدول المتقدمة والدول النامية، قد برزت بسبب عقبات التنمية في بلدان العالم الثالث. وباستعراض معظم الدراسات التنموية التي أجريت في هذا المجال، يلاحظ أن بحوث عوائق التنمية تنال جانبا كبيرا من الاهتمام والدراسة، ولاشك في وجود هذه العوائق، ومن أقوى الأدلة على وجودها، النكسات التي تصيب برامج التنمية في البلدان النامية وعدم تحقيق أهدافها المسطرة. ويمكن تقسيم عقبات التنمية إلى ثلاثة أقسام كالأتي:

أولا: العوائق الاقتصادية.

لا نبالغ إذا قلنا إن الجوانب الاقتصادية (المادية) أصبحت في العصر الحديث من العوامل الأساسية لتحقيق التنمية، ولا يعتبر هذا القول تفسيرا ماديا للأحداث ولكن واقع المجتمعات المتقدمة يبين ذلك بوضوح، فالتقدم العلمي والخدمات الحضارية (الصحية، التعليمية، الثقافية) بل حتى مستوى المعيشة بكاملها أصبحت تعتمد اعتمادا كبيرا على المستوى الاقتصادي، وهذه ظروف حاضرة يعيشها العالم الآن لا مجال لإنكارها. وعلى هذا الأساس فان التخلف الاقتصادي في أي بلد اليوم يعتبر عائقا رئيسيا من عوائق التنمية بها، ولن تستطيع تحقيق معدلات تنموية كبيرة دون الاعتماد على اقتصاد قوي بنسبة معقولة. ويمكن تقسيم العوائق الاقتصادية أمام التنمية في البلدان النامية إلى ما يلي:

- حلقة الفقر المفرغة: تشير هذه الحلقة إلى أن الدول النامية تعاني عقبات عديدة تعترض عملية التنمية فيها. إن أصل الفكرة يعود إلى حقيقة أن الإنتاجية الكلية في البلدان الفقيرة منخفضة وذلك بسبب انخفاض مستوى الاستثمار الناجم عن انخفاض المدخرات وانخفاض مستوى الدخل الوطني إضافة إلى عدم كمال السوق بسبب حالة التخلف الاقتصادي. وان حلقات الفقر هذه تعمل من جانب الطلب(ضعف الحافز على الاستثمار) ومن جانب العرض(قصور المدخرات)، ولهذا فان هذه البلدان تجد أن من الصعوبة بمكان عليها أن تقوم بالادخار والاستثمار بالقدر اللازم للخروج من حالة الفقر، سيما وان للاستثمار دورا حاسما في تنمية الدخل.

- عدم تنويع مصادر الدخل: لوحظ في الدول الأقل تطورا بصفة عامة أنها تكون غير قادرة على تنويع مصادر الدخل، فهي تعتمد أساسا على مصدر واحد أو اثنين في تحقيق معظم الدخل القومي، فقد تكون دولة نفطية تعيش أساسا على حصيلة بيع خامات النفط للدول الأجنبية، وقد تكون الزراعة أو السياحة أو التجارة أو

الخدمات هي المصدر الأساسي للدخل بها. ولذلك نجد هذه الدول تعتمد على الخارج في الحصول على ما تحتاجه من السلع الاستهلاكية المصنعة، ونسبة كبيرة من السلع الغذائية. واعتماد الدولة على سلعة أو سلعتين كسلعة زراعية كالقطن أو مادة خام كالنفط باعتبارها المكون الرئيسي لصادراتها والمصدر الأساسي للدخل من تجارتها الخارجية؛ يجعل مواردها عرضة للتقلبات المستمرة بالزيادة أو النقصان تبعا للتقلبات التي تحدث في السوق العالمي بالنسبة لطلب أو عرض السلعة، ويؤثر هذا بالسلب على معدل الاستثمار والتراكم الرأسمالي الضروري لتحقيق التنمية[1].

- الدخول المنخفضة: تمثل الدخول المنخفضة التي يحصل عليها أفراد مجتمع معين عائقا من عوائق التنمية، حيث يوجه هؤلاء الأفراد معظم هذه الدخول إلى إشباع حاجاتهم الاستهلاكية، فيكون الجزء المتبقي للادخار قليل ولا يفي بمتطلبات الاستثمار وحاجات التكوين الرأسمالي الذي يعتبر ضروريا لإحداث التنمية المنشودة. من ناحية أخرى فأنه نتيجة لانخفاض الدخول تكون القدرة الشرائية للأفراد ضعيفة، وهذا معناه انخفاض مستوى الطلب الكلي في المجتمع مما يجعل الأسواق فقيرة، وهذا بدوره يضعف الدافع لدى المستثمرين نحو الاستثمار وتكوين رأس المال.

- محدودية السوق: إن العلاقة بين محدودية السوق والتخلف الاقتصادي تستند على فكرة أن وفورات الحجم في الصناعة مظهر رئيسي في التنمية الاقتصادية. وإذا كان على المؤسسات الصناعية أن تكون كبيرة الحجم لكي تستطيع استغلال التكنولوجيا الحديثة، حجم السوق يجب أن يكون كافيا ليستوعب الحجم الكبير من الإنتاج. وبالتالي فان محدودية حجم السوق في العديد من البلدان يعتبر عقبة في طريق التصنيع والتنمية الاقتصادية[2].

- نقص أو سوء استغلال الموارد الطبيعية: لا يوجد حكم عام مبسط بالنسبة لدور الموارد الطبيعية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول الأقل تطورا، إلا أن هناك تفاوت كبير في توزيع الثروات الطبيعية بين الدول النامية، كما أن هناك العديد من الحالات التي تكون فيها الموارد الطبيعية مملوكة أو تحت سيطرة الشركات متعددة الجنسيات التابعة للدول المتقدمة. إضافة إلى ذلك فإن أغلبية الدول الأقل تطورا تقع في وسط وجنوب أمريكا، وإفريقيا، وشبه القارة الهندية، حيث يسود المناخ الاستوائي، الذي يتميز بالحرارة الشديدة والرطوبة العالية، والذي لا يشجع على العمل المنتج. لذلك فإن الدول النامية التي تعاني نقصا في مواردها الطبيعية ستكون مشكلة التنمية الاقتصادية فيها من المشاكل الصعبة. ورغم ذلك وإذا أمكننا القول بأن ندرة الموارد الطبيعية تعتبر عائقا من عوائق التنمية، فإن هذا القول لا يتصف بالعمومية، لأن العديد من الدول حققت تقدما

[1]- محمد حافظ الرهوان، **التنمية الاقتصادية ومسؤولية الحكومة عن تحقيق التقدم**، دار أبو المجد للطباعة، مصر، 2006، ص 28.

[2]- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات**، مرجع سبق ذكره، ص 153.

اقتصاديا مذهلا على الرغم من فقرها في الموارد الطبيعية خاصة اليابان، إلا أن ظروف الإنتاج العالمي، والعلاقات الاقتصادية الدولية السائدة حاليا، تجعل من الصعب على الدول النامية التي تماثل اليابان في افتقارها للموارد الطبيعية، أن تسلك طريق التنمية والتقدم الذي سلكته اليابان[1].

– انخفاض معدل التراكم الرأسمالي: يرى معظم الاقتصاديين أن من أهم مشاكل التنمية الاقتصادية هي عملية تكوين السلع الرأسمالية[2]، وهناك العديد من الأسباب التي تؤكد على أهمية تكوين رأس المال بالنسبة للدول النامية، وأهمها: أن جميع الدول الأقل تطورا تعاني من العجز في السلع الرأسمالية، كالمصانع والمعدات والآلات.

– تخلف البنية التحتية وضعف البيئة الجاذبة للاستثمار: احد السمات الأساسية للدول النامية هي تخلف البنية التحتية للإنتاج وغياب أو ضعف البيئة الجاذبة للاستثمار، مما يشكل عائقا أمام عملية التنمية.

– الازدواجية الاقتصادية: ويقصد بالاقتصاد المزدوج وجود قطاعين منفصلين داخل الاقتصاد الواحد، احدهما متقدم والآخر متخلف وكلاهما شبه مغلق، أي انعدام الترابط الاقتصادي بين القطاعات. والازدواجية الاقتصادية تؤثر سلبا على عملية التنمية يل وتعيقها وذلك لان القطاع المتقدم (وهو عادة ما يكون قطاع استخراجي أو زراعي) يكون معزول عن باقي أجزاء الاقتصاد الوطني وليس هناك ارتباطات وثيقة فيما بينه وبين بقية الاقتصاد الوطني. لذلك فان التوسع والتطور في ذلك القطاع، لا تنتشر آثاره إلى بقية أجزاء الاقتصاد الوطني، فالجزء الكبير من الأرباح المحققة في القطاع الحديث سوف تعاد إلى بلد الاستثمار الأصلي.

– محدودية الموارد البشرية: يعتبر عدم كفاية وملائمة الموارد البشرية، عقبة أمام عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، حيث ينعكس ذلك في انخفاض مستوى الإنتاج وضعف حركة عوامل الإنتاج وعدم تحقق معدلات نمو مرتفعة. ولهذا فان الندرة النسبية في المهارات والتخصصات المهنية المختلفة تقف عائقا بوجه تحقيق التنمية وتوسيع الإنتاج وتنوعه.

ثانيا: العوائق الاجتماعية والثقافية.

إن الاعتبارات الاقتصادية البحتة لا تكفي لتفسير بطء أو غياب التنمية الاقتصادية، فالتغيرات الاجتماعية والثقافية تمثل عادة جزءا هاما في عملية النمو، فالتنمية الاقتصادية لا تستلزم فقط إجراء تغييرات في البيئة الطبيعية للمجتمع، مثل إدخال وسائل اتصال و مواصلات متطورة، ومساكن ومصانع ومعدات متطورة، ولكن أيضا تغييرات في أنماط التفكير والتصرف والسلوك وتعاون الأفراد بعضهم مع البعض الآخر. ويلاحظ أن العوائق الاجتماعية والثقافية عديدة ومتنوعة، من أهمها:

[1]– محمد حافظ الرهوان، **التنمية الاقتصادية ومسؤولية الحكومة عن تحقيق التقدم**، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[2]– شوقي أحمد دنيا، **الإسلام والتنمية الاقتصادية: دراسة مقارنة**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1979، ص 34.

- الانفجار السكاني(النمو الديموغرافي): يشكل تزايد السكان بمعدلات تفوق معدلات النمو، مع سوء توزيعهم وضعف خصائصهم، عائقا كبيرا يحول دون الانطلاق في طريق التنمية وتحقيق الرفاهية لكافة أفراد المجتمع. وقد أدت ظاهرة الانفجار السكاني في البلدان النامية إلى تعاظم الاهتمام بها، وطرحت تساؤلات عديدة حول الضغوط الشديدة التي يسببها التسارع الكبير في النمو السكاني على الموارد الاقتصادية، وتأثير ذلك على تراجع عمليات التنمية في العديد من البلدان ما لم يتم التحكم في معدلات النمو السكاني[1].

ويطرح العديد من المفكرين في البلدان المتطورة، أن الاكتظاظ السكاني هو السبب الرئيسي للفقر والتخلف، وان إبطاء النمو السكاني هو شرط أساسي مسبق للتنمية الاقتصادية.

- النظم الاجتماعية التقليدية: إن التنمية باعتبارها احد أشكال التغيير الاجتماعي، تعتمد على تغيرات تحدثها في البناء الاجتماعي، وهذه التغيرات تجد مقاومة من النظم الاجتماعية القائمة بسبب اختلاف القيم والمعايير التي تأتي بها النظم الاجتماعية الحديثة. وبنظرة متعمقة في أسس الاختلاف الحقيقية بين المجتمعات النامية وغيرها من المجتمعات التي سبقتها في مضمار النمو والتنمية، نجد أن القيم والعادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية تشكل ركيزة أساسية لهذا الاختلاف، لان الوظائف والأدوار الاجتماعية تستمد تصوراتها من الميراث الثقافي للمجتمع، بل إن النظم القديمة لا تختفي بمجرد ظهور نظم جديدة تستحدثها التنمية، بل تظل جنبا إلى جنب مهما كانت قوة التغيير. لكن النظم الاجتماعية التقليدية تختلف من مجتمع لأخر، من حيث مرونتها وسعة مجالها أو ضيقه، بحيث تتبع المرونة وسعة المجال إمكانية اكبر لقبول التغيرات اللازمة للتنمية الاقتصادية.

- المعتقدات الدينية: هناك من الاعتقادات الدينية والفلسفية التي يكون لها السيطرة من خلال الآراء ذات الميول والعواطف العقائدية التي تدخل في روع غالبية أفراد المجتمع، فقد يعتقد غالبية المجتمع أنه لا توجد علاقة ما بين نشاط الفرد من ناحية وبين النتائج التي تتحقق من ناحية أخرى.فإذا كانت هذه العقيدة متغلغلة في أعماق الشخص ومتحكمة في ميوله واتجاهاته، فإنه سوف يتعلم أنه لا يوجد ارتباط أو قد يكون الارتباط ضعيف بين التصرفات أو الأفعال وبين النتائج. وهذه الاتجاهات أو المواقف تمس بجميع الأعمال والأنشطة التي يمارسها الشخص كالادخار والاستثمار

- انتشار الأمية ومحدودية التعليم: تعد الأمية من ابرز معوقات التنمية في البلدان النامية، خاصة في جوانبها التي تعتمد على المكون البشري كأساس من أهم أسسها، فالتنمية الاقتصادية لا يمكن أن تنجح دون وجود الكفاءات المؤهلة والإطارات المدربة. وفي الدول النامية نجد أنفسنا أمام عائق يتمثل في ارتفاع نسبة الأمية.

[1]– أحمد علي عبد الصادق، **السكان والتنمية..النظرية والواقع**، المركز الوطني للمعلومات، اليمن، تاريخ التصفح: يوم 2011/10/05
www.yemen-nic.net

ثالثا: العوائق السياسية.

إن دور الحكومات في عملية التنمية، دور مهم وكبير، وقد ازداد تدريجيا إلى حد أصبح من غير الممكن أن تتحقق التنمية بدون الدعم النشط من الحكومة، وإذا كانت الحكومة غير قادرة على لعب مثل هذا الدور فعندها يمكن اعتبار الحكومة عقبة أمام التنمية. ومن العقبات السياسية لعملية التنمية يمكن أن نذكر:

- عدم الاستقرار السياسي: يتعين على الحكومة أن توفر بيئة مستقرة للمؤسسات الاقتصادية، سواء كانت عامة أو خاصة. وإذا كان عدم الاستقرار السياسي هو السائد فان النتيجة العامة هي انعدام أو ضعف الاستثمار في الاقتصاد المحلي، وتوجه رؤوس الأموال إلى البنوك الأجنبية، وعليه فان عدم توفر الاستقرار السياسي يعد عقبة في طريق التنمية الاقتصادية.

- الاستقلال السياسي: من المعلوم أن الاستقلال السياسي في معظم الحالات أمر ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي، لأن وجود الاستقلال السياسي يمكن البلد من أن يرسم السياسات الاقتصادية الملائمة لمصلحة المجتمع، وفي خلاف ذلك فان رسم السياسات الاقتصادية يكون لغير صالح البلد وبالتالي يكون انعدام الاستقلال السياسي عقبة في طريق التنمية.

- الفساد السياسي وانتشار الرشوة والمحسوبية، هذه كلها تعتبر من المشاكل الخطيرة التي تعاني منها الأجهزة الحكومية في العديد من الدول النامية[1] .

- وحتى بعض القرارات التي يتخذها الساسة في بعض الدول النامية غالبا ما تكون مستندة إلى مجرد الرغبة في إظهار و تلميع الدولة عالميا وفي المحافل الدولية، أكثر من الرغبة في تحقيق التنمية المنشودة

- عدم قدرة الحكومة على دعم عملية التنمية: إن القرار الخاص بتحقيق التنمية الاقتصادية يتضمن خيارات صعبة وقرارات مؤلمة في كثير من الأحيان، فإذا كان المتضررون من هذا الخيار يستطيعون التأثير على نظام الحكم فان تلك الحكومة سوف تكون غير راغبة في اتخاذ الخطوات الضرورية لتشجيع النمو. وعليه فان تحقيق التنمية في البلدان النامية يتطلب استعدادا ورغبة أكيدة من طرف الحكومة في اتخاذ القرارات والسياسات المطلوبة للتنمية، وان عدم قدرة أو رغبة الحكومة في اتخاذ القرارات والسياسات الملائمة للتنمية سوف يمثل عقبة أكيدة في طريق تحقيق التنمية.

[1]- محمد حافظ الرهوان، **التنمية الاقتصادية ومسؤولية الحكومة عن تحقيق التقدم**، مرجع سبق ذكره، ص 99.

خلاصة الفصل الأول:

يتحصل النمو الاقتصادي في الاتجاه المستمر لارتفاع نمو الدخل القومي الحقيقي بمعدل يفوق معدل نمو السكان، أي الاتجاه المستمر لارتفاع معدل زيادة الدخل الحقيقي للفرد. والنمو الاقتصادي بهذا المفهوم يصور المسار الذي سلكته البلاد الرأسمالية المتقدمة. وقد اتصف هذا المسار للنمو الاقتصادي بالبطء والتدرج والتلاحق بالرغم من مروره أحياناً بتقلبات عنيفة قصيرة المدى، كما كان نمواً تلقائيا دون إتباع أساليب التخطيط العلمي في تحقيقه. ومن العوامل الأساسية في نجاح النمو التلقائي في البلاد الرأسمالية الصناعية كونه تحقق في ظل مرونة كبيرة في الإطار الاجتماعي والثقافي هيأت لانتقال حركة النمو السريعة من قطاع إلى آخر.

أما مفهوم التنمية الاقتصادية فيعني شيئاً أكثر من النمو الاقتصادي. فمفهوم التنمية الاقتصادية لا يقتصر على تحقيق نمو اقتصادي بل يتضمن إلى جانب ذلك إحداث تغيير في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي. فالتنمية الاقتصادية تعني نقل الاقتصاد القومي المتخلف من مرحلة التخلف مع ما تحمله من خصائص معروفة كانخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية، واختلال الهيكل الاقتصادي وغيرها، إلى الانطلاق في ميادين التقدم الاقتصادي حيث يتحقق ارتفاع في الكفاءة الإنتاجية، وتصحيح الاختلال في الهيكل الاقتصادي بإعطاء أهمية أكبر للقطاع الصناعي في توليد الدخل وخلق فرص عمالة منتجة.

إن التعرف على الأبعاد الحقيقية لمشكلة التخلف الاقتصادي، لابد أن يستند إلى الإلمام بحلقات الفكر الاقتصادي التي تضمنت نظريات النمو و التنمية الاقتصادية عبر مراحل هذا الفكر. وإن اكتمال ونضج الفكر الإنساني على مر الزمن ما هو إلا امتداد بعض الأفكار أو تطورها على وجه مثمر.

اهتم الاقتصاديون في وقت مبكر بالنمو الاقتصادي ثم التنمية الاقتصادية، ووضعوا النظريات التي ركزت على عوامل الإنتاج وكمه أو علاقات الإنتاج وبيئته، كما صاغوا النماذج المتدرجة في التعقيد واختبروها. غير أن الأساس النظري لاقتصاد التنمية قد تشكل غداة الحرب العالمية الثانية.

ومن الجدير بالذكر أن عدم تحقق الآمال المنتظرة من برامج وخطط التنمية الاقتصادية في الدول النامية خلال العقود الأربعة الماضية، جعل البعض يدعو بأن تكون أهداف التنمية أكثر اتساعا وشمولا، بحيث لا تقتصر على تحقيق معدل نمو متزايد في نصيب الفرد من الدخل الحقيق، بل أصبحت تشمل على أهداف ذات طابع اقتصادي و اجتماعي و سياسي و ثقافي. الأمر الذي يؤكد على تشابك وتعدد أبعاد التنمية الاقتصادية.

إن التنمية الاقتصادية سواء في مفهومها الضيق أو الشامل تتضمن بالمقارنة مع عملية النمو الاقتصادي، مجهوداً اقتصادياً، يجب أن يبذل في سبيل تحقيق أهدافها، وأن هذا المجهود يتعين أن يخضع للتنظيم والتوجيه والتخطيط، وبالتالي يتعين أن يكون للدولة دوراً أكثر إيجابية وبصورة مباشرة.

كما أن التدخل الفعال للدولة في عمليات التنمية الاقتصادية يجب أن يشمل جميع مناطقها وأقاليمها، بمعنى رسم السياسات التنموية بشكل يتناسب مع خصوصيات مختلف الأقاليم والمحليات، ومن هنا ظهر مفهوم التنمية المحلية الذي سنحاول تناوله بشيء من التفصيل في الفصل الثاني.

الفصل الثاني:

التنمية المحلية..المفاهيم والمقومات والاستراتيجيات.

تمهيد:

تشغل قضية التنمية على المستوى المحلي، موقعا هاما، في أبحاث العلوم الاقتصادية والدراسات الاجتماعية والسياسات الحكومية وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية، ذلك أنها عملية يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود إلى وضع التقدم والقوة والسير في طريق النمو والارتقاء، وسد وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين بجهودهم الذاتية وبمساندة من الهيئات الحكومية.

تعتبر التنمية الاقتصادية المحلية، أفضل مدخل لتحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة وداخلها، وتوفير المناخ والأرضية الملائمة للتنمية الوطنية على مستوى القطر ككل. إن هذه المكانة المتميزة للتنمية المحلية، جعلتها تحتل موقعا بارزا في استراتيجيات وسياسات التنمية في معظم دول العالم.

إن هذا النوع من التنمية هو نوع من تقسيم العمل في إطار السياسة العامة للتنمية الشاملة للمجتمع ككل، خصوصا إذا كان هذا المجتمع مترامي الأطراف يتميز بتعدد الأقاليم الجغرافية ذات الموارد والإمكانات المختلفة. وليس معنى ذلك أن التنمية المحلية ينظر إليها من خلال منظور جزئي منعزل عن إستراتيجية التنمية في المجتمع بوجه عام، ولكن مشروعية هذه التنمية تنبع من إسهامها المتميز في المساعدة على مواجهة مشاكل المجتمع الكبير، فضلا عن مواجهة مشاكلها الإقليمية أو المحلية.

ويعتمد نجاح المجتمع المحلي في الوقت الراهن، على مدى قدرته على التكيف مع آليات اقتصاديات السوق الديناميكية على المستوى المحلي والوطني والإقليمي، لتدعيم القدرات الاقتصادية المحلية لمنطقة معينة وتحسين مناخ الاستثمار بالإضافة إلى زيادة الإنتاجية والقدرات التنافسية للأنشطة والمشروعات المحلية وللمستثمرين والعمال.

وتعتمد قدرة الدول والمجتمعات على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص اقتصادية جديدة ومكافحة الفقر، على مدى قدرة هذه المجتمعات على تفهم عملية التنمية الاقتصادية المحلية فضلا عن التعامل استراتيجياً مع اقتصاديات السوق المتغيرة والأكثر تنافسية. ومن هنا سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على عملية التنمية الاقتصادية المحلية، من خلال ثلاثة مباحث، نتناول في الأول: ماهية التنمية الاقتصادية المحلية، وفي المبحث الثاني: ركائز ومقومات التنمية المحلية، وفي الثالث والأخير: نماذج التنمية المحلية وأهم استراتيجياتها.

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية المحلية.

تشير الكتابات العديدة في مجال التنمية، منذ الحرب العالمية الثانية، إلى أن مفهوم التنمية لم يعد يركز على جانب معين، بل أصبح عملية مجتمعية متعددة الأبعاد والجوانب، تنطوي على تغيرات جذرية في الهياكل الاقتصادية والثقافية والسياسية والإدارية، على أن يسير ذلك كله بشكل متوازن تماما مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني.

وفي إطار هذا التطور في فكر التنمية، فقد ظهر وتطور أيضا مفهوم التنمية المحلية، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث حظيت المجتمعات المحلية باهتمام كبير في معظم الدول النامية، كوسيلة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني. ومن هذا المدخل سنتطرق فيما يلي لمختلف جوانب المفهوم الشامل والموسع للتنمية الاقتصادية المحلية.

المطلب الأول: مفهوم المجتمع المحلي.

لقد وردت أفكار عديدة حول مفهوم المجتمع المحلي وطبيعة الخصائص التي يتميز بها. ويعتبر تحديد مفهوم المجتمع المحلي، مدخلا للإحاطة بأهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في إنجاح عمليات تنميته، حيث تختلف المجتمعات المحلية فيما بينها من حيث الحجم والخصائص والتركيبة.

أولا: تعريف المجتمع المحلي.

مفهوم المجتمع المحلي واحد من أصعب المفاهيم التي تثير الجدل والنقاش بين علماء الاجتماع، بوصفهم علماء العلم الذي يدرس المجتمع. ومفهوم المجتمع المحلي لا يعني فقط المكان الذي يعيش فيه مجموعة من السكان، إنما يعني المكان والموقع والسكان والعلاقات الاجتماعية والمصالح المشتركة والأنشطة الاقتصادية السائدة وأنواع العلاقات والتقاليد. والمجتمع المحلي جزء من مجموعة من المجتمعات المحلية التي يطلق عليها المجتمع الوطني[1].

ولقد تعددت وجهات النظر في تعريف المجتمع المحلي، ومن تلك التعاريف[2]:

التعريف الأول: هو جزء من المجتمع الكبير، والذي يكون له طابع خاص، وبين ساكنيه علاقات شخصية وروابط قوية تستخدم في إذكاء شعور السكان بانتمائهم الى هذا المكان، ومحاولة تجميع طاقاتهم مع بعضهم لإشباع احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم.

---

[1]– عبلة الأفندي، **نظم المعلومات وأثرها في التخطيط لتنمية المجتمعات المحلية**، **مكتبة النهضة**، القاهرة، 1995، ص 36.

[2]– ماهر أبو المعاطي علي، **الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2012، ص 35.

التعريف الثاني: هو المجتمع الذي يضم مجموعة من السكان، يعيشون في بيئة محددة ويمارسون حياتهم المعيشية كاملة في إطار خطة اقليمية وقومية.

التعريف الثالث: هو بقعة جغرافية محددة تضم جماعة من الناس، يعملون سويا لتحقيق رغبات وأهداف عامة مشتركة، عن طريق تفاعلهم الاجتماعي المستمر، في إطار أنظمة اجتماعية أساسية كالنظام العائلي والتعليمي والديني والاقتصادي.

ويرى كل من "ماك ايفر" و" بيج" (***McIver & Page***) [1]، أن كلمة مجتمع محلي تطلق على أعضاء أي جماعة كبيرة أو صغيرة يعيشون معا ويشاركون في الظروف الأساسية للحياة المشتركة ولا يشتركون في مصلحة معينة بالذات دون غيرها.

ويشير مفهوم المجتمع المحلي، بشكل عام، إلى مجموعة من الناس يقيمون في منطقة جغرافية محددة، ويشتركون معا في الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويكونون فيما بينهم وحدة اجتماعية، تسودها قيم عامة يشعرون بالانتماء إليها. ومن أمثلة المجتمع المحلي: المدينة، والمدينة الصغيرة، والقرية. وعلى الرغم من أن المجتمع المحلي يشكل وحدة جغرافية محلية ويوفر لسكانه السلع والخدمات، فليس من الضروري أن يتحدد بحدود قانونية كما هو الحال في المدينة، وليس بالضرورة أيضا، أن يمثل كيانا سياسيا مستقلا[2].

وقد يستخدم مصطلح "المجتمع المحلي" مرادفا لمصطلحات أخرى مثل: المجتمع، والتنظيم الاجتماعي، والنسق الاجتماعي، إلا أن كثيرا من الدارسين يتفقون على انه يشير إلى منطقة محلية محددة لها طابع خاص، أي أن المجتمع المحلي هو "تجمع الفاعلين في منطقة محددة بصورة تتيح ظهور الأنشطة اليومية المشتركة"

ثانيا: خصائص المجتمع المحلي.

وفقا للتعريفات السابقة للمجتمع المحلي، يتضح أن هذا المفهوم يشمل على مجموعة من الخصائص المميزة للمجتمع المحلي على النحو التالي

1- الإقليم أو المكان المحدد: يتحدد المجتمع بالضرورة بموقع ومكان محددين، وتتعين حدود المجتمع المحلي أو تثبت عن طريق ما تمارسه جموع السكان من نشاطات، ومن ثم، يشير المصطلح عادة إلى منطقة محددة ذات خصائص ــ طبيعية أو مصطنعةــ فريدة ومتميزة، تتوافق بالضرورة مع ما يطوره المجتمع من نسق خاص للتنظيم الاجتماعي.

---

[1]- R. McIver & c .page, **society an introduction analysis Macmillan & co**.ltd. London, 1962, pp21

[2]- موسوعة مقاتل من الصحراء، تاريخ التصفح: يوم 2011/08/24.
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Mnfsia15/LocalCommu/sec01.doc_cvt.htm

وتتأكد أهمية خاصية المواقع، بوصفها مقوما أساسيا من مقومات المجتمع المحلي، من نواحي عديدة، فمن ناحية يعني الموقع أو المكان حدود كل من التجمع البشري والنسق الاجتماعي، ومن ناحية ثانية، يعد الموقع محل التوجيه الاجتماعي والاقتصادي، إذ تتحدد علاقات الأفراد عادة في ضوء المنطقة التي يشغلها المجتمع المحلي. ومن ناحية ثالثة، يلاحظ أن للموقع تأثيره الواضح على تنظيم النشاط الاجتماعي والاقتصادي.كما أن خصائص الموقع قد تفرض شكلا معينا من أشكال التوافق الاجتماعي، سواء بين الأفراد بعضهم ببعض أو بينهم وبين البيئة المحيطة. ومن هنا قد يكون من الصعب في كثير من الأحيان فهم طريقة الحياة في مجتمع ما وتفسيرها، دون الرجوع إلى خصائص المكان، بوصفه متغيرا أساسيا يميز المجتمعات المحلية عن بعضها.

2- الاستقلال والاكتفاء الاجتماعي: يمثل المجتمع المحلي جماعة من الأفراد مكتفية بذاتها، ففي إطار المجتمع المحلي وحدوده يعتمد الأفراد على بعضهم للقيام بالوظائف الأساسية.كما ترتبط الأهداف الجماعية والنشاطات الفردية بتنوع واسع النطاق من الاحتياجات والمصالح التي لا يمكن لمؤسسة أو تنظيم بعينه مهما كبر أن يواجهها أو يشبعها. فالمجتمع المحلي كما رأى "روبرت ماكيفر" [*]، باستطاعته أن يستوعب حياة الفرد كلها داخله.ففي الوقت الذي لا يستطيع الفرد أن يقضي حياته داخل مصنع أو تنظيم، فانه يستطيع أن يفعل ذلك في قرية من القرى، أو في إحدى المدن. فكأن المعيار الأساسي للمجتمع المحلي، إذن، هو قدرته على أن يستوعب داخل حدوده كل حياة الفرد وعلاقاته الاجتماعية وأوجه نشاطه.

3- الوعي بالذات: تعد خاصية الوعي الذاتي أو الوعي بالذات، من أهم خصائص المجتمع المحلي. وتتضمن هذه الخاصية الاعتراف المتبادل بين الأفراد، إلى جانب الشعور بالانتماء والتميز. يترجم هذا الوعي عادة في اتجاهات الأفراد، كالاعتزاز والمباهاة بالمجتمع المحلي والولاء له والدفاع عنه.كما أن المنافسة مع المجتمعات المحلية الأخرى والتدعيم المتحمس للمشروعات المحلية، تؤكد بدورها آليات توحد الأفراد والجماعات بالمجتمع المحلي، الذي ينتميان إليه. وكثيرا ما تخلق مثل هذه الاتجاهات والآليات النفسية والاجتماعية، حواجز نفسية ذات أهمية قصوى بين المجتمعات المحلية المتجاورة، قد تفوق أحيانا ما للحدود أو الحواجز الطبيعية من دور في هذا السياق.

4- القيم والمعايير المشتركة: من أهم ما يميز المجتمع المحلي عن أشكال التنظيم الأخرى، هو ما يسوده من أنساق خاصة للقيم والمعايير؛ إذ عادة ما تعاد صياغة الكثير من القيم المطلقة في الثقافة الكبرى، في ضوء الرموز والأحدث ذات الدلالة والمغزى، في السياق المجتمعي المحلي.كما أن ما يسود المجتمع المحلي من نسق قيمي خاص

---

[*]-[1]روبرت مكيفر (***Robert Mclver***): (1882-1970) عالم اجتماع اسكتلندي، من أهم مؤلفاته: **المجتمع دراسة اجتماعية** سنة 1917 **والمجتمع بناؤه وتغيراته** سنة 1931، **ونسيج الحكومة** سنة 1947.

من شأنه أن يدعم الاتفاق والاتصال بين الأفراد بطريقة متميزة ومتكاملة، ويدعم في الوقت نفسه الشعور بـــ "النحن" والوعي بالذات بين أفراد المجتمع المحلي، إلى جانب إنماء الشعور بالتمايز عن كل ما هو خارج المجتمع.

5- المجتمع المحلي كوحدة نفسية وثقافية: أوضح علماء الاجتماع أن المجتمع المحلي يمثل وحدة نفسية يكتسب الأفراد من خلال توحدهم بها، شعورا بالأمن والانتماء والاستقرار النفسي. وقد تأكدت الفكرة نفسها لدى بعض علماء الاجتماع، ممن تبنوا منظورا ثقافيا بحتا في تحليلهم للمجتمع المحلي؛ فذهبوا إلى أن توحد الأفراد بمجتمعاتهم المحلية ينجم أصلا عن مشاركتهم في عدد من القيم والمعايير والأهداف المشتركة والمعتقدات...الخ، ومن ثم يصبح المجتمع المحلي في نظرهم وحدة ثقافية في المقام الأول، بمعنى الوعي بالمشاركة في طريقة واحدة للحياة في ارض أو إقليم واحد مشترك.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المحلية.

تطور مفهوم ومجال التنمية كثيرا خلال العقود الأخيرة، وهكذا ظهرت إلى جانب مصطلح التنمية الاقتصادية عدة مسميات كالتنمية الاجتماعية، والتنمية البشرية المستديمة، والتنمية الإنسانية. كما عرف الخطاب التنموي، بروز عدة مفاهيم تعنى بتحديد نطاق التنمية من قبيل التنمية القطرية "الوطنية"، والجهوية "الإقليمية"، والتنمية المحلية؛ وهي كما نلاحظ ما فتئت تسعى إلى حصر مجال التنمية في حدود ومجالات ترابية أصغر.

ولقد ظلت مسالة التنمية تطرح أساسا على الصعيد الوطني إلى حدود الحرب العالمية الثانية، والى حدود الستينات في أغلب دول العالم الثالث؛ لكن الوعي المتنامي بالتفاوت الإقليمي، أدى إلى أخذ المسألة الإقليمية بعين الاعتبار مع مطلع الستينات والسبعينات في جل الأقطار المصنعة منها والنامية على السواء. أما مسالة التنمية المحلية لم تطرح إلا مع بداية الثمانينات، حيث توجهت إلى أن تكون داخلية ذاتية تساهم فيها جميع فئات المجتمع، وتستجيب إلى ما يحتاج إليه السكان.

أولا: تعريف التنمية المحلية.

إن التنمية المحلية يمكن أن تعرف في أبسط صيغة على أنها:" العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا، من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية، في منظومة شاملة ومتكاملة[1].

[1]- فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية ممارسات وفاعلون**، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 29.

وهذا يعني أن التنمية المحلية هي مجموعة العمليات التي يمكن من خلالها تضافر الجهود المحلية الذاتية والجهود الحكومية، لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وإدماجها في منظومة التنمية الوطنية بأكملها؛ لكي تشارك مشاركة فعالة في التقدم على المستوى الوطني[1].

و تعرف الأمم المتحدة التنمية المحلية بأنها:" تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات والذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سويا لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي والذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجيدة وتحسين نوعية الحياة لعموم الناس بما فيهم الفقراء والمهمشون"[2].

كما يعرفها البنك الدولي في دراسة له عن "مدن التغيير"، صدرت سنة 2004، على أنها:" تعزيز القدرات الاقتصادية لمنطقة محلية من أجل تحسين مستقبلها الاقتصادي ومستوى المعيشة ككل في المنطقة؛ فهي عبارة عن عملية يقوم من خلالها الشركاء من القطاع الحكومي وقطاع الأعمال بالإضافة إلى القطاع غير الحكومي"المجتمع المدني"، بالعمل بشكل جماعي من أجل توفير ظروف أفضل لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل"[3].

ويعرفها الأستاذ" عبد الباسط حسن" على أنها:"كمدخل تهدف إلى إحداث تغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية مقصودة، عن طريق الاستفادة من الطاقات والإمكانيات الموجودة بالمجتمع، والاعتماد على الجهود المحلية والتعاون بينها وبين الجهود الحكومية في تنفيذ البرامج الموجهة نحو تحسين الأحوال المعيشية للأفراد؛ على أن يأتي هذا التعاون نتيجة فهم واقتناع[4].

أما الدكتور "فاروق زكي"، فيعرف التنمية المحلية، بأنها" إحدى العمليات التي تهدف إلى تدعيم القدرة الذاتية للمجتمع، وتحقيق الأهداف المحلية والوطنية بالطرق المنهجية التي يستخدمها أخصائيون مدربون، تكفل مشاركة القطاع الأهلي بموارده البشرية والمادية، في تخطيط برامج التنمية وتنفيذها، استجابة للاحتياجات المحلية من ناحية، ومساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية من ناحية أخرى[5].

---

[1]– عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 13.

[2]– عيد رشاد عبد القادر، دور اللامركزية في تحقيق التنمية المحلية (مدخل نظري)، **المجلة العلمية الاقتصاد والتجارة**،كلية التجارة جامعة عين الشمس، العدد الأول، يناير 2012، ص 161.

[3]– البنك الدولي، التنمية الاقتصادية المحلية:**دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها**، واشنطن، سبتمبر 2004، ص 09.

[4]– عبد الباسط محمد حسن، **التنمية الاجتماعية**، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، 1977، ص 137.

[5]– الفاروق زكي يونس، **تنمية المجتمع في الدول النامية**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، مصر، 1967، ص 28.

وعرفها "مواري روس" بأنها: عملية يتمكن بها المجتمع المحلي من تحديد حاجاته وأهدافه، وترتيب هذه الحاجات والأهداف وفقا لأولويتها، مع إذكاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة تلك الحاجات والأهداف، والتعرف على الموارد الداخلية والخارجية المتصلة بهذه الحجات والأهداف، والقيام بالعمل الضروري نحوها؛ ومن خلال ذلك يمكن أن تنمو وتمتد روح التعاون والتضامن في المجتمع[1].

وتعرفها الدكتورة "مريم أحمد خاطر" على أنها: العمليات التي تتضافر فيها جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، والعمل على تكامل هذه المجتمعات وتمكينها من الإسهام إسهاما كاملا في التقدم القومي[2].

كما عرفها " آرثر دينهام" بأنها: الجهود التي يبذلها المواطنون لتحسين أوضاع مجتمعاتهم المحلية، وزيادة طاقة الأهالي على المشاركة والتسيير الذاتي؛ وتكامل الجهود فيما يتصل بشؤون المجتمع المحلي[3].

ويعرف الدكتور " عبد المطلب عبد الحميد"، التنمية المحلية، على أنها "عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية، تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية، وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي؛ وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة"[4].

لعل من الواضح أن مفهوم التنمية المحلية يركز على ثلاثة عناصر أساسية، أولها: يتعلق بالمشاركة الشعبية، بمعنى مشاركة أفراد المجتمع المحلي في جهود التنمية المحلية، ومن ثم مشاركتهم في جميع الجهود التي تبذل لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة، معتمدين بقدر الإمكان على مبادرتهم الذاتية؛ أما العنصر الثاني، فيتمثل في توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية من طرف الحكومة، بأسلوب يشجع المبادرة الذاتية والاعتماد على النفس والمشاركة. والعنصر الثالث والأخير هو تركيز العمل على منطقة محلية معينة من أجل تحسين مستقبلها الاقتصادي وتعزيز قدراتها التنموية.

---

[1]-Murray Ross, **community organization theory and principles**, harger and brothers, New York, 1955, p39.

[2]– مريم أحمد خاطر، **دراسات في التغير والتنمية في الدول النامية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 164.

[3]- Arthur Dunham, **the new community organization**, New York Cromell, 1970, p140.

[4]– عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، مرجع سبق ذكره، ص 13.

ثانيا: تطور مفهوم التنمية المحلية.

إن مفهوم التنمية المحلية بصورته الحالية، قد مر بفترة زمنية طويلة، لكي يستقر على هذا الوضع الذي وصل إليه، وتقدر هذه الفترة بحوالي نصف قرن من الزمن.

فمنذ أواخر النصف الأول من القرن العشرين، شهدت الدول النامية العديد من برامج ومشروعات التنمية لتطوير الريف، أُستخدمت في إطارها مصطلحات عديدة مثلك تنمية المجتمع، والتنمية الريفية، والتنمية الريفية المتكاملة، وأخيرا التنمية المحلية، وسنحاول فيما يلي تناول كل هذه المفاهيم بشكل أكثر تفصيل:

فيعتبر مفهوم "تنمية المجتمع المحلي" من ابرز المفاهيم التي أثير حولها العديد من الخلط، وعدم الوضوح لدى الباحثين والمهتمين بقضايا التنمية، وقد ظهر المفهوم لأول مرة في إطار الأمم المتحدة سنة 1950؛ عندما خصصت دائرة الشؤون الاجتماعية بالأمم المتحدة، قسما يهتم بأمور تنظيم وتنمية المجتمع.

وفي عام 1955، قدمت الأمانة العامة للأمم المتحدة تقريرا هاما للمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ عن التقدم الاجتماعي والاقتصادي الذي يمكن حدوثه من ممارسات تنمية المجتمع.

وقد تعددت المحاولات لتحديد مفهوم "تنمية المجتمع المحلي"، فقد عرفته الأمم المتحدة سنة 1956، بأنه " مجموعة المداخل والأساليب الفنية التي تعتمد عليها المجتمعات المحلية كوحدات للعمل، والتي تحاول أن تجمع بين المساعدات الخارجية وبين الجهود الذاتية المحلية المنظمة، بشكل يوجه محليا لمحاولة استثارة المبادأة والقيادة في المجتمع المحلي؛ باعتبارها الأداة الرئيسية لإحداث التغيير"[1]. ثم عرفته سنة 1963، بأنه "تلك العمليات التي بواسطتها يتم توحيد جهود المواطنين أنفسهم مع جهود السلطات الحكومية؛ لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتمكينها من المساهمة الكاملة في تحقيق التقدم على المستوى الوطني ككل". وقد كان الهدف من برامج تنمية المجتمع، هو مساعدة القرى على تحديد وإشباع احتياجاتهم في مجال الزراعة، والمياه، والصرف الصحي، والتعليم، ونشاط المجتمع، وغير ذلك من الأهداف.

ويلاحظ من ناحية أخرى، أن مفهوم "تنمية المجتمع"، قد تزامن معه مفهوم آخر هو مفهوم "التنمية الريفية"؛ الذي ركز على الجانب الاقتصادي وزيادة الإنتاج الزراعي، دون اهتمام بالجوانب الأخرى كالخدمات الاجتماعية؛ التي تتمثل في التعليم والصحة والإسكان ومياه الشرب النقية والصرف الصحي... وغيرها.

---

[1]– محمد عبد الفتاح محمد، **تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008، ص37.

وقد أدى هذا التطور في فكر التنمية، إلى ظهور مفهوم التنمية الريفية المتكاملة، الذي عبر عنه تقرير البنك الدولي سنة 1975، عندما ذكر أن التنمية الريفية عملية متكاملة أو إستراتيجية شاملة، تستهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف، وذلك من خلال زيادة الإنتاج الزراعي وإنشاء صناعات ريفية توفر فرص عمل جديدة وتحسن الخدمات الصحية والتعليمية والاقتصادية والسكن...الخ.

وأخيرا ظهر مفهوم التنمية المحلية، نظرا لأن مفهوم التنمية الريفية المتكاملة كان يركز فقط على المناطق الريفية، دون ربطها بتنمية المناطق الحضرية، وبالتالي أصبح هناك مفهوم جديد للتنمية يشمل ليس فقط تنمية المناطق الريفية، ولكن أيضا تنمية المناطق الحضرية، وهو مفهوم التنمية المحلية حيث أصبحت التنمية هنا تتجه إلى الوحدات المحلية، سواء كانت ريفية أو حضرية.

لعل ذلك كله، هو الذي جعلنا نركز في التعريف بالتنمية المحلية، السابق الإشارة إليه في بداية هذا المبحث، على أنها عملية تغيير تتم بشكل مستمر لا تتوقف ولا تنتهي عند نقطة معينة، ولكنها مستمرة ومتصاعدة لإشباع الحاجات والمطالب المتجددة للمجتمع المحلي، ونتيجة لذلك فان التنمية المحلية توجد في الدول المتقدمة كما توجد في الدول النامية، وتوجد في المناطق الحضرية كما توجد في المناطق الريفية المختلفة[1].

من ناحية أخرى، تتسم عملية التنمية المحلية بالتكامل بين الريف والحضر، وبين البناء الاجتماعي ووظائف هذا البناء، وبين الجوانب المادية والجوانب المعنوية. بالإضافة إلى ذلك فان التنمية المحلية تتسم بالشمول، حيث تشمل جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وغيرها، والشمول يعني أيضا أن التنمية المحلية تشمل كل قطاعات المجتمع المحلي، تحقيقا للعدالة وتكافؤ الفرص.

والتنمية المحلية بهذا المفهوم، لا تعني فقط توفير الخدمات الأساسية للمواطنين وتوزيعها بعدالة وبشكل مستمر، بل تنطوي أيضا وبالضرورة على إقامة المشاريع الاقتصادية، خاصة تلك القائمة على الجهود الذاتية.

المطلب الثالث: خصائص وأهداف التنمية المحلية.

إن تحقيق تنمية اقتصادية محلية يعني العمل مباشرة على بناء القوة الاقتصادية لمنطقة ما أو مدينة محلية، وذلك بهدف تطوير مستقبلها الاقتصادي ومستوى نوعية الحياة لسكان تلك المنطقة، لكن يجب على المجتمعات أولا فهم خصائص التنمية المحلية ثم محاولة تحقيق أهدافها الأساسية، حسب الظروف الخاصة لكل مجتمع محلي.

أولا: خصائص التنمية المحلية.

تتعدد الخصائص التي تتسم بها التنمية المحلية، ومن أهم تلك الخصائص:

[1]– عبد المطلب عبد المجيد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، مرجع سق ذكره، ص 15.

- تهتم التنمية المحلية بكل سكان المجتمع وليس جماعة أو فئة من الناس، ومع ذلك ليس من الضروري أن يشارك كل سكان المجتمع في المشروعات والبرامج التنموية.

- تركز التنمية المحلية على كافة جوانب حياة المجتمع وعلى جميع احتياجاته، وليس على جانب معين منه أو التركيز على مشكلات بعينها فقط[1].

- هي عملية متكاملة ذات جوانب اقتصادية واجتماعية وإدارية وعمرانية وبيئية.

- تقوم عملية تنمية المجتمعات المحلية على فلسفة الجهود الذاتية، لكن هذا لا يمنع من كونها محصلة تعاون الجهود المركزية مع الجهود المحلية لتحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع المحلي.

- هي عملية مشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأفراد.

- أنها عملية مستمرة ومتواصلة وتختلف باختلاف المجتمع المحلي ومتطورة بتطور أهدافه.

- تتطلب التنمية المحلية ضرورة توافر المساعدات التقنية والتي تكون في غالب الأحيان في شكل: عمال، معدات، إعانات مالية، استشارات فنية... الخ، وذلك من الجهات الحكومية والمنظمات التطوعية، سواء من داخل الدولة أو من خارجها.

- هي جزء من إستراتيجية التنمية في الدولة[2].

- أن تنمية المجتمع المحلي، تتم عن طريق تحديد فترة زمنية للعمل، وهي لا تتم بطرق عشوائية فهي عملية أكثر منها برنامج.

- يجب أن تقوم برامج التنمية المحلية على أساس الاحتياجات التي يشعر بها ويرغب قيها سكان المجتمع المحلي، ولا يجب أن يفرض عليهم برامج من خارج المجتمع، فالتنمية المحلية تتمسك بفكرة، قيام السكان أنفسهم بالضبط والتحكم في شؤونهم وشؤون مجتمعهم المحلي، وتقوم على إتاحة فرص الحرية للأفراد والجماعات، وتطبيق اللامركزية ومشاركة المواطنين على أوسع نطاق.

- إن تنمية المجتمع المحلي ليست مسؤولية جهة معينة أو وزارة بعينها، ولكنها كجهود مخططة تشارك فيها كل الوزارات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية، في إطار من التنسيق بين جهودها لتحقيق الأهداف المنشودة.

---

[1]– أحمد مصطفى خاطر ومحمد عبد الفتاح محمد، **الاتجاهات المعاصرة في تنمية المجتمعات المحلية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2010، ص 58.

[2]– محمد المتولى، **أثر العولمة على إدارة التنمية المحلية في مصر**، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة، العدد 465، يناير/أبريل 2002، ص217.

- أنها عملية تفاعلية تعاونية تبدأ من المجتمع وتنتهي لصالح المجتمع[1].

ثانيا: أهداف التنمية المحلية.

تختلف أهداف التنمية المحلية من مجتمع محلي إلى آخر، لكن بصفة عامة يمكن تحديد الأهداف الأساسية لها فيما يلي:

1- الأهداف الاقتصادية:

- زيادة فرص العمل المستقر والمنتج، وذلك من خلال إطلاق وزيادة المشاريع الاقتصادية المحلية.

- التحسين المستمر لمستوى البيئة المعيشية للمواطنين، وفي مقدمتها مرافق البنية الأساسية، كالنقل والمياه والكهرباء، حيث يعتبر النهوض بهذه القطاعات أساسا لعملية التنمية ولتطوير المجتمع المحلي.

- تنويع وزيادة مصادر الدخل المحلي، بما يكفل تحسين الخدمات المقدمة لأفراد المجتمع المحلي.

- زيادة الدخل الحقيقي لسكان المجتمع المحلي، وتقريب فوارق الدخل فيما بينهم[2].

- إقامة الصناعات الأساسية، التي تشكل الدعامة الأساسية لعملية التصنيع، وذلك وفقا لخصوصية كل منطقة محلية.

2- الأهداف الاجتماعية والثقافية:

- رفع مستوى الخصائص النوعية للمواطن وخاصة الصحية والتعليمية وغيرها، من خلال رفع كمي و نوعي وعدالة توافر خدمات التنمية الاجتماعية.

- توسيع الهياكل التربوية والاجتماعية والصحية، ببناء المدارس والمستوصفات ودور الرعاية الاجتماعية، داخل مختلف التجمعات السكانية المحلية.

- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان مما يساعد في نقل المواطنين من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة.

- المشاركة الفعالة للمرأة في جهود التنمية، وتعظيم الاعتماد على الشباب في كافة أنشطتها، وإدماج الفئات الاجتماعية المهمشة.

---

[1]- رشاد أحمد عبد اللطيف، **أساليب التخطيط للتنمية**، دار المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 25.

[2]- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة في جمهورية مصر العربية: انجازات وتحديات**، رقم 06، نيويورك، 2004، ص 04.

- تحفيز المواطن للمشاركة في عملية التنمية وذلك بتقديم الدعم المادي والمعنوي له، وإشعاره بأنه عنصر مهم وفعال في مجتمعه، وانه بإمكانه تقديم الخدمات اللازمة للتنمية في شتى المجالات.

- الارتقاء بالنظام القيمي، وترسيخ موضوعية التوجهات الفكرية، وإعلاء الشعور الفردي بالمسؤولية المجتمعية، وممارستها العملية خلال المشاركة الشعبية المنظمة.

- رفع المستوى الحضري بحيث يخلق ظروف مماثلة للرقي الاجتماعي عبر سائر المستوى المحلي.

- ضبط معدل النمو العددي للسكان ليتناسب مع معدلات نمو الموارد المادية المحلية المتاحة.

3- الأهداف الإقليمية والبيئية:

- وضع مخططات تنموية تحقق التكامل الإقليمي وفق رؤية منسجمة تراعي خصوصية كل منطقة.

- الاستعمال العقلاني للفضاءات و الموارد الطبيعية وإمكانيات الأقاليم.

- المحافظة على الطاقات والموارد الطبيعية والتراث الثقافي.

- تحقيق الانسجام والتكامل العمراني الحضري والبعد الجمالي في إنشاء المدن والتجمعات السكانية.

- تثمين الموارد الطبيعية والبشرية للريف ورفع قدرته على الاستقطاب والمنافسة والتكامل مع القطاع الحضري.

- المحافظة على نظافة الوسط الريفي والحضري وحماية الأراضي الزراعية والثروات المائية الجوفية والبحرية.

4- الأهداف المؤسسية:

- الاستفادة من اللامركزية من خلال وضع المشاريع المناسبة لكل منطقة.

- شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية، بما يضمن تحقيق العدالة التنموية فيها. وتقليل الفوارق التنموية كذلك فيما بين أقاليم الدولة.

- دعم الإدارة المحلية، لمساعدتها على لعب الدور الأساسي لها، وذلك من خلال تقديم المساعدات المادية والتقنية.

- عدم الإخلال في التركيبة السكانية، وتوزيعها بين أقاليم الدولة.

- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية.

- التعميق المستمر للامركزية التنمية المحلية بالمجتمع، بالزيادة المضطردة لأدوار ومسؤوليات المنظمات المحلية وزيادة كفاءتها في تحقيق هذه التنمية[1].

- تحقيق درجات أعلى للتساند الوظيفي والتكامل العضوي فيما بين الجهود الحكومية، و بينها وبين الجهود الأهلية المنظمة، في أنشطة التنمية المحلية.

- تحقيق درجات أعلى من التكامل القائم على العدالة فيما بين تنمية المجتمع المحلي وتنمية المجتمع القومي.

- تحقيق المزيد من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلاد.

يتضح مما سبق، أنه أيا ما كان نمط المجتمع المحلي فان هناك هدف عام من بذل الجهود لتنميته، يتضمن الوصول إلى مجتمع متقدم متعاون ومتماسك عن طريق رفع كفاءة أجهزة ومنظمات الإنتاج والخدمات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والعمرانية، وكذلك بناء وتطوير العلاقات الاجتماعية السليمة بين أفراده.

[1]– الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة في جمهورية مصر العربية: انجازات وتحديات**، مرجع سبق ذكره، 2004، ص 04.

المبحث الثاني: ركائز ومقومات التنمية المحلية.

رغم أن كل مجتمع محلي له طابعه الخاص الذي يميزه، خاصة من حيث النشاط الاقتصادي السائد وطبيعة سكانه وإمكاناته ومشكلاته، وبالتالي النمط الذي يمكن أن يستخدم لتنميته، إلا أن هناك ركائز ومقومات رئيسية لنجاح جهود التنمية المحلية في تلك المجتمعات، هي:

المطلب الأول: نظام الإدارة المحلية.

تختار الدولة التنظيم الإداري الذي يتناسب مع ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وحديثا بعد أن سادت اتجاهات التحرر وآليات السوق والعولمة، أصبحت الدول بمختلف إيديولوجياتها تضطلع بدور جديد في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لشعوبها، وتغير هدف الدولة من المحافظة على الوضع القائم، إلى المبادرة بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية أو على الأقل تشجيع وتنظيم هذه العملية. وأدى هذا ويؤدي إلى تشعب وظائف الدولة واتساع مجالات نشاطها ومؤخرا اتساع نطاق إشرافها وتوجيهها وإدارتها.

ويبدو من الطبيعي أن يصاحب هذه التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، تغيرات مماثلة في أساليب التنظيم الإداري، وأصبحت اللامركزية الإدارية ضرورة يقتضيها اتساع النشاط الإداري وتنوعه. وهكذا اتجهت الكثير من الدول نحو التوسع في تقسيم السلطات والاختصاصات في مجال الدولة بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية.

إن نظم الإدارة المحلية المطبقة في دول العالم المختلفة، تقوم بدور فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أي في تحقيق التنمية القومية الشاملة. وفي هذا الإطار تتولى الإدارة المحلية مهمة تحقيق التنمية المحلية والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من تلك التنمية القومية الشاملة، وهذه المهمة هي الهدف النهائي من قيام نظام الإدارة المحلية في أي دولة من الدول التي تطبقه.[1]

أولا: مفهوم نظام الإدارة المحلية وأهم مقوماته.

1- مفهوم نظام الإدارة المحلية: تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الإدارة المحلية، تبعا لوجهات نظر الفقهاء والمفكرين، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن كل مفكر ينظر إلى الإدارة المحلية من زاوية معينة مبنية على الفلسفة الفكرية السياسية والقانونية للدولة التي ينتمي إليها.

فيعرفه "فؤاد العطار" بأنه:"توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات منتخبة أو محلية تباشر اختصاصاتها تحت إشراف الحكومة و رقابتها"[2].

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[2]- فؤاد العطار، **مبادئ القانون الإداري**، دار النهضة، القاهرة، 1992، ص 63.

وعرفه "عبد العزيز الشيخلي" بأنه: " أسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة، يقوم على فكرة توزيع الأنشطة والواجبات بين الأجهزة المركزية والمحلية، وذلك بغرض أن تتفرغ الأولى لرسم السياسات العامة للدولة، إضافة إلى إدارة المرافق القومية في البلاد، في حين تتفرغ الأجهزة المحلية لتسيير المرافق المحلية بكفاءة لتحقيق أغراضها المشروعة"[1].

وينظر "خالد الزعبي" لنظام الإدارة المحلية على أنه: " أسلوب يتم بمقتضاه تقسيم إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي، تتمتع بشخصية اعتبارية وتمثلها مجالس منتخبة من أبنائها لإدارة مصالحها تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية"[2].

وفي ضوء التعريفات أعلاه وقواسمها المشتركة، يمكن تعريف نظام الإدارة المحلية بأنه جزء من النظام العام للدولة، منحته الحكومة المركزية شخصية معنوية، وقد أوجد من أجل تلبية احتياجات مجتمعه المحلي تحت رقابة وإشراف السلطة المركزية.

ومن هذا المنظور، فإن نظام الإدارة المحلية هو نظام يتولى المهام التي تخولها له الحكومة المركزية والقانون المنظم له، وهو نظام يقوم على اللامركزية الإدارية الإقليمية أو المحلية، أي على استقلال الهيئات الإدارية اللامركزية من ناحية وخضوعها لقدر من الرقابة المركزية من ناحية أخرى، واستقلال الهيئات الإدارية اللامركزية يتحقق بتوافر ركنين هما: ثبوت الشخصية المعنوية للوحدة الإدارية أو للهيئة التي تمثلها، وأن يكون لهذه الهيئة المستقلة اختصاصات تباشرها بإرادتها، والرقابة الإدارية فهي رقابة من نوع خاص تتقرر للهيئة المركزية على الهيئات اللامركزية لضمان وحدة الدولة ولتحقيق قدر أدنى من مستويات أداء الخدمات في الوحدات المختلقة.

ونخلص من ذلك كله، أن نظام الإدارة المحلية هو أسلوب إداري بمقتضاه يقسم إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي، يشرف على إدارة كل وحدة منها هيئة تمثل الإرادة العامة لأهلها، وترتبط بالحكومة المركزية بعلاقات يحددها القانون[3].

---

[1]– عبد العزيز الشيخلي، **العلاقة بين الحكومة المركزية والإدارة المحلية: دراسة مقارنة**، ندوة العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية، المعهد العربي لإنماء المدن، بيروت، لبنان، 23-25 سبتمبر 2002، ص05.

[2]– خالد الزعبي، **القانون الإداري وتطبيقاته في المملكة الأردنية الهاشمية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1989. ص 23.

[3]– عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، مرجع سبق ذكره، **ص 49**.

2- مقومات نظام الإدارة المحلية: إن نظام الإدارة المحلية يقوم على عدد من المقومات الأساسية، أهمها:

- تقسيم إقليم الدولة إلى وحدات إدارية محلية معترف لها بالشخصية المعنوية[1]، وتختلف معايير التقسيم وأنماط تنظيم الوحدات المحلية من دولة إلى أخرى تبعا للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الطبيعية.ويلاحظ أن هناك عدة أساليب لتقسيم إقليم الدولة، أهمها الأسلوب الكمي الذي يقسم إقليم الدولة إلى وحدات متساوية النطاق(المساحة)، وأسلوب التقسيم النموذجي(وحدة النمط)، الذي يقسم الدولة إلى نماذج موحدة تتماثل وحدات كل منها في عموم أقاليم الدولة، وهناك الأسلوب الطبيعي الذي يقوم على الاعتراف بالمجتمعات القائمة في الريف والحضر كوحدات أساسية للإدارة المحلية.

- قيام مجالس محلية منتخبة تمثل الإرادة العامة لأهالي الوحدات المحلية، لإدارة المصالح المحلية. ويعني ذلك، ضرورة إدارة شئون كل وحدة محلية بواسطة مجلس محلي منتخب يمثل الإرادة العامة لمواطني الوحدة، يضطلع بصلاحيات تقريرية ورقابية في إطار اختصاصه، وفي نطاق رقعته الجغرافية. والأصل أن تشكل المجالس المحلية كلية بالانتخاب المباشر، إلا أن هناك بعض النماذج تخلط بين الانتحاب والتعيين.

- تمتع المجالس المحلية بالاستقلال في ممارسة اختصاصاتها مع خضوعها لرقابة السلطة المركزية. أي أن السلطة المركزية تتخلى عن سلطتها ذات الطابع المحلي لصالح الوحدات المحلية، ولكنها تحتفظ بحق الرقابة والإشراف عليها، حتى تضمن أنها تسير بالشكل الذي يتناسب مع السياسة العامة والمصلحة العامة للدولة.

- توفر الموارد المالية وخاصة المحلية منها، والتي تعتبر مقوم أساسي من مقومات الإدارة المحلية. بالإضافة إلى توفر مقومات أخرى مثل المشاركة الشعبية وتوفر الإطار القانوني المساعد وموارد بشرية مؤهلة

ثانيا: أسباب الاعتماد على نظام الإدارة المحلية.

إن أسباب الاعتماد على نظام الإدارة المحلية، هي نفسها في أغلب الدول، وتتمثل في ما يلي[2]:

1- تزايد مهام الدولة: كانت مهام الدولة فيما سبق تتمثل في الأمن والعدالة والدفاع، وتطورت فيما بعد إلى التدخل في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها. هذا التنوع في النشاط والمهام فرض فكرة إنشاء هياكل لمساعدة الدولة في أداء مهامها، تمثلت هذه الهيكل في الإدارة المحلية(الجماعات المحلية).

2- التفاوت فيما بين أجزاء إقليم الدولة: تختلف الأقاليم من الناحية الجغرافية والسكانية، كما تختلف من حيث الإمكانيات المالية والثقافية والسياحية...الخ. هذا الاختلاف بين منطقة وأخرى من مناطق الدولة

[1]- علي خاطر شطناوي، **الإدارة المحلية وتطبيقاتها في الأردن وفرنسا**، المركز العربي للخدمات الطلابية، عمان، 1994، ص 106.

[2]- بسمة عولمي، تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد الرابع، جوان 2006، ص 258.

الواحدة، يفرض بالضرورة الاستعانة بإدارة محلية لتسيير شؤون الإقليم، ذلك أنه لا يمكن تصور تسيير كل المناطق على اختلاف عواملها وإمكانياتها وموقعها، بجهاز مركزي واحد مقره العاصمة.

3- تجسيد الديمقراطية على المستوى المحلي: تعبر الإدارة المحلية عن التسيير الذاتي، وهو وسيلة فعالة لإشراك المواطنين، من خلال المنتخبين من الشعب، في ممارسة السلطة. وهي علامة من علامات الديمقراطية في نظام الحكم. ومنه فالإدارة المحلية لا تخلو من الأهمية كونها أكثر النظم الإدارية فاعلية وديناميكية وديمقراطية لأنها أقرب إلى المجتمع المحلي.

ثالثا: أهداف نظام الإدارة المحلية وأهم العوامل المؤثرة فيه.

1- أهداف نظام الإدارة المحلية: إن تطبيق نظام الإدارة المحلية في دولة ما يهدف إلى تحقيق عدد من الأهداف، و التي ينتج عنها بالتالي العديد من الفوائد، وفي الإجمال يمكن استعراض الأهداف التالية لنظام الإدارة المحلية[1]:

- تقسيم العمل بين المحليات والحكومة المركزية، بما يمكن من تحسين أداء وظيفة الدولة وتحقيق أهداف خطة التنمية.

- ربط الحكومة المركزية بالقاعدة الجماهيرية، فالإدارة المحلية هي المرآة الحقيقية للحكومة أمام الجماهير.

- ضمان العدالة في توزيع الخدمات الضرورية الأساسية، وعدالة توزيع التمويل بناءا على تخطيط علمي سليم تشارك فيه المحليات.

- تحقيق المزيد من التنمية في كافة المجالات وعلى جميع المستويات، بهدف الوصول إلى رفاهية المجتمعات المحلية.

- تقوية البناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للدولة بتوزيع القوى الإيجابية بدلاً من تركيزها في العاصمة.

- تعتبر الإدارة المحلية مدرسة لتدريب القيادات على المستوى المحلي والوطني، على العمل التنفيذي والشعبي والسياسي.

- تعميق أسلوب الحكم الديمقراطي وإشراك الشعب فعليا في السلطة.

- دعم وترسيخ الثقة بالمواطن واحترام حريته وإدارته ورغبته في المشاركة في إدارة الشئون المحلية، ضمن سياق الإطار العام للتنمية الشاملة للوطن.

[1]- منال طلعت محمود، **الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003، ص 178.

2- العوامل المؤثرة في نظام الإدارة المحلية: مما لا شك فيه أن نظام الإدارة المحلية يتأثر بعوامل عديدة، أهمها:

- العوامل التاريخية: تشير الدلائل إلى أن الإدارة المحلية من نتاج العوامل التاريخية أكثر منه من نتاج العوامل الأخرى، وأهم هذه العوامل: ظروف نشأة الدولة، والاستعمار، وأسلوب نشأة نظام الإدارة المحلية وتطوره.

- العوامل الجغرافية والطبيعية: والتي لا تقل أهمية عن العوامل التاريخية في تأثيرها على نظام الإدارة المحلية. وتتفاوت آثار هذه العوامل تبعا لعدة اعتبارات مثل: مساحة الدولة، وتضاريسها، الثروات الطبيعية...الخ.

- العوامل الاجتماعية والثقافية والديموغرافية: يتأثر نظام الإدارة المحلية بالعوامل الثقافية مثل: المستوى التعليمي ومستوى الوعي لأعضاء المجالس المنتخبة...الخ، كما يتأثر بعوامل اجتماعية مثل: معدل الهجرة الداخلية والكثافة السكانية، وعوامل ديموغرافية كمعدلات النمو الطبيعي للسكان والتركيب العمري لهم...الخ.

- العوامل السياسية والاقتصادية: تلعب العوامل السياسية أهم دور في تشكيل نظام الإدارة المحلية الذي يطبق في دولة ما، فالنظام أولا وقبل كل شيء يقرر بمقتضى أداة قانونية تصدر عن الجهة التي تباشر العمل السياسي في الدولة. واهم العوامل السياسية التي تؤثر على نظام الإدارة المحلية هما: الاستقرار السياسي والإيديولوجية السياسية في إطار القيم والمبادئ التي يعتنقها الشعب والتي تشكل في مجموعها أيديولوجية الدولة.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن طبيعة النظام الاقتصادي في الدولة تنعكس على نظام الحكم المحلي فيها. ففي الفترة التي اتسمت بالمزيد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، كان للوحدات المحلية دور كبير في إنتاج السلع وتقديم الخدمات للمواطنين وفي عملية التنمية بصفة عامة. ولكن في ظل التوجه العالمي إلى اقتصاد السوق وتبني سياسات الإصلاح الاقتصادي، حدث تحول في دور الدولة والوحدات المحلية. فلم تعد الوحدات المحلية مسئولة عن عملية التقديم المباشر للخدمات، بل أصبح في إمكانها إسناد هذه الخدمات أو بعضها إلى القطاع الخاص.

المطلب الثاني: الموارد المالية (التمويل المناسب).

إن نجاح الجماعات المحلية في إحداث معدلات عالية من التنمية المحلية يتوقف على مدى قدرتها وكفاءتها في تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية، والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل تنفيذ كافة أو بعض البرامج التنموية الضرورية لسكان الوحدات المحلية.

ونظرا لأهمية العنصر المالي في نجاح الهيئات المحلية في أداء رسالتها التنموية والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها، فإننا سنتناول موضوع تمويل التنمية المحلية بأكثر تفصيل في الفصول اللاحقة من البحث، وخاصة ما تعلق منها بالجزائر. ويمكن تقسيم مصادر التمويل المحلي في الاقتصاديات المعاصرة إلى مجموعتين[1]:

أولا: الموارد المالية الذاتية للمحليات.

هي تشير إلى مدى القدرة الذاتية للمحليات، في الاعتماد على نفسها في تمويل التنمية المحلية، ومن ثم هي مؤشر جيد لمدى نجاح نظام الإدارة المحلية في إدارة عملية التنمية المحلية وتحقيق أهدافه، وتأتي الموارد المالية الذاتية للمحليات من عدة مصادر هي:

1- الضرائب المحلية: تعرف الضريبة بأنها " اقتطاع إلزامي ونهائي، وبدون مقابل، محدد سلفا على الذمة المالية للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، تفرضه الدولة أو من ينوب عنها، وفقا لقواعد محددة، وتهدف إلى تمويل النفقات العامة وتحقيق النفع العام". فالضرائب المحلية إذن هي أموال تحصلها المجالس المحلية من الرعايا المحليين والمقيمين في نطاقها لتحقيق منفعة عامة، تصب في أهداف التنمية المحلية[2]. ومن أهم المعايير التي على أساسها تعتبر الضريبة محلية هي: محلية الوعاء واستقلال المجالس المحلية في فرضها وتحصيلها.

وتجدر الإشارة إلى أن الضرائب المحلية تتعدد وتتنوع، وتتباين تطبيقاتها من دولة لأخرى، وهناك نوعين من أنظمة الضرائب المحلية، الأول يعتمد على ضريبة محلية موحدة مثل النظام الانجليزي مثلا، والثاني يعتمد على أنواع متعددة من الضرائب المحلية مثل النظام الفرنسي مثلا. ومن أهم أنواع الضرائب المحلية نذكر:

أ- الضرائب المحلية المباشرة: منها الضرائب على الدخل، ضريبة المباني، الضريبة على الأملاك من الأراضي الزراعية، الضريبة على رقم الأعمال، ضرائب متنوعة على النشاط الفلاحي.

ب- الضرائب المحلية غير المباشرة: مثل الضريبة على الملاهي والنوادي، الضريبة على البترين، الضريبة على السيارات، الضرائب على المبيعات المحلية، والضرائب على الإنتاج...الخ.

2- الرسوم المحلية: يمكن تعريف الرسم أنه " مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة، أو إلى إحدى مؤسساتها العمومية، مقابل منفعة خاصة يحصل عليها الفرد إلى جانب منفعة عامة تعود على المجتمع ككل"[3].

---

[1]- جمال لعمارة وآخرون، الزكاة وتمويل التنمية المحلية، **الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات- دراسة حالة الجزائر والدول النامية-** ، جامعة بسكرة يومي 21 و 22 نوفمبر 2006، ص 04.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، مرجع سبق ذكره، **ص** 72.

[3]- محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2010، ص 132.

ويتم تحصيل الرسوم المحلية مقابل خدمات تؤديها الإدارة المحلية للمواطنين حيث تعود بالنفع والفائدة على دافعي هذه الرسوم، وتشكل حصيلة هذه الرسوم موارد عامة للإدارات المحلية[1].

وتتنوع الرسوم المحلية مع تنوع الخدمات التي تؤديها السلطة المحلية للأفراد، والمطلوب أن تؤدى تلك الخدمات على أكمل وجه وبأعلى كفاءة ممكنة. ويضاف إلى ذلك أن هذه الرسوم تفرض أيضا على المحال العامة والمحال الصناعية والتجارية بفئات معينة، ووفقا لمعايير محددة، في إطار استفادتها بالمنافع العامة المحلية.

وتتوقف حصيلة الرسوم المحلية على الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها المجتمعات المحلية، وعلى ذلك يمكن أن تتفاوت تلك الحصيلة من مجتمع محلي إلى مجتمع محلى آخر. وفي كل الأحوال ينصح بالاعتماد على الرسوم لأنها مقبولة من الشعب، على اعتبار أنها تفرض مقابل فوائد يجنيها المكلفون بها مباشرة.

3- موارد مالية محلية ذاتية متنوعة: يمكن القول أنه إلى جانب الضرائب المحلية والرسوم المحلية يوجد العديد من الموارد المالية المحلية الذاتية، التي تأتي من مصادر مختلفة تتوقف على ظروف كل نظام من النظم المطبقة للإدارة المحلية في دول العالم المختلفة[2].

أ- أرباح المنشآت التجارية والصناعية المملوكة للمحليات: ويقصد بها الأرباح والدخول الناتجة عن ملكية الجماعات المحلية للمشاريع الاقتصادية في مختلف الأنشطة والمجالات مثل مشروعات المياه والكهرباء وغيرها.

ب- إيرادات أملاك الهيئات العامة: يوجد عدة أنواع من الإيرادات التي تتولد عن أملاك الهيئات العامة سواء بالبيع أو الإيجار، مثل إيجارات المساكن وكذا أملاك "الوقف" الواقعة في نطاق الجماعات المحلية...الخ.

ج- إيرادات الخدمات العمومية: التي تدفع مقابل خدمات ضرورية تقدمها السلطات المحلية، لأهالي الوحدات المحلية أو لقطاعات معينة منهم مثل خدمات النقل العام.

د- النصيب في الإيرادات المشتركة: يلاحظ في الكثير من الدول، أن هناك موارد مشتركة بين أنظمة الإدارة المحلية أو الوحدات المحلية وبين الحكومات المركزية أو بين الوحدات المحلية فيما بينها، وقد تتعلق تلك الموارد بنوع معين من الضرائب أو إيرادات تتولد عن مرفق من المرافق أو مشروع من المشاريع. ويتم توزيع هذه الموارد على أسس معينة توضحها القوانين المنظمة لذلك.

---

[1]- السبتي وسيلة، **تمويل التنمية المحلية من منظور إسلامي:مساهمة صندوقي الزكاة والوقف**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2013، ص 17.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، مرجع سبق ذكره، **ص** 85.

ه- مشاركة أفراد المجتمع المحلي: وتتمثل في مشاركة الأهالي بنصيب معين في المشروعات أو الخدمات المحلية، وقد تأتي تلك المشاركة في أشكال متعددة أهمها ما يظهر منها في شكل موارد مالية تصب في التنمية المحلية، أو في شكل مشاركة أو تبرعات أو هبات من القائمين في المجتمعات المحلية.

ثانيا: الموارد المالية الخارجية للمحليات.

إن التأكيد على أهمية الموارد المالية المحلية في تحقيق التنمية المحلية، لا يعني الاعتماد عليها كلية في تغطية نفقات التنمية، ولا يمنع الاعتماد بدرجة أقل على الموارد المالية الخارجية، بل قد يكون هذا الاعتماد مقصود من طرف الحكومة المركزية، وذلك لإخضاع السلطات المحلية للرقابة المركزية بالقدر الذي يحقق حدا أدنى من مستوى الخدمات على صعيد الدولة، وكذلك للحد من تفاوت مستويات التنمية المحلية من جهة إلى أخرى، والحيلولة دون زيادة الأعباء المالية على المحليات الفقيرة وما قد ينتج عنه من آثار سلبية. وتتمثل مصادر التمويل الخارجي في ما يلي[1]:

1- الإعانات الحكومية: يمكن تعريف الإعانات الحكومية على أنها "تلك المبالغ من المال التي تساهم بها الموازنة العامة للدولة(خزانة الدولة) في الإنفاق على التنمية المحلية وفي نفقات المجالس المحلية، لمساعدتها في القيام ببعض اختصاصاتها القانونية".

ولكي يكون نظام الإعانات سليما، يجب أن يأخذ بعين الاعتبار عدة عوامل مثل: حاجات الوحدة المحلية، والموارد المالية المتاحة لهيئتها، ومعدلات تكلفة الخدمات التي تقدم في نطاقها، وهذه العوامل تختلف من وحدة محلية لأخرى، ويصعب تقييمها في بعض الحالات. ويتطلب التغلب على هذه الصعوبات، تنويع الإعانات الحكومية، والتي غالبا ما تنقسم إلى قسمين:

أ- الإعانات المخصصة: وهي تلك الإعانات التي تقدم في صورة مساهمة مباشرة في تكلفة خدمة بذاتها، وترتبط قيمتها بتكلفة الخدمة على أساس نسبة مئوية، وتعرف في هذه الحالة بالإعانات المئوية، أو على أساس كل وحدة من وحدات الخدمة وتعرف عندها بإعانات الوحدة.

ب- الإعانات العامة: هي تلك الإعانات التي تقدم في صورة مساهمة في الإنفاق الكلي للوحدات المحلية دون الإشارة إلى خدمات بالذات. ويتم تحديد قيم هذه الإعانات بواسطة الحكومة المركزية سنويا أو على فترات دورية، مع مراعاة عدة عوامل مثل: مستوى الإنفاق المحلي، ومستويات الأجور النقدية الجارية، وتقلبات الأسعار، ومعدل نمو الخدمات المحلية، والظروف والأوضاع الاقتصادية السائدة بوجه عام، وتأخذ الإعانات العامة إحدى الصور التالية:

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، مرجع سبق ذكره، **ص** 97.

- الإعانات الكلية: وتمنح للسلطات المحلية عامة دون ارتباط بخدمة معينة.

- إعانة الموازنة: وترتبط ارتباطا مباشرا، بموارد السلطات المحلية، وتقدم للسلطات المحلية التي يكون معدل نصيب الفرد فيها من الموارد المحلية دون المعدل الوطني، ولذا فإنها تعرف أحيانا بإعانة قصور الموارد المحلية الذاتية.

وتجدر الإشارة إلى أن الإعانات الحكومية تقدم للسلطات المحلية، عادة، مصحوبة بشروط معينة يتعين على السلطات المحلية الوفاء بها لاستحقاق الإعانات.

2- القروض: تستعمل القروض في تمويل المشروعات الاستثمارية التي تنشأ على مستوى المحليات وتعجز الموارد الميزانية على تغطية نفقاتها[1]. ويخول للسلطات المحلية، صلاحية الاقتراض في حدود معينة وبشرط موافقة الحكومة المركزية على عقد القروض التي تزيد قيمتها عن حد معين.

وأهم ما يلاحظ في مجال القروض، أن بعض الأنظمة، مثل النظام الانجليزي، تسمح للسلطات المحلية بالاقتراض من مصادر مختلفة(بنوك، إصدار سندات، أسواق المال...الخ)، وبعض الدول تحدد مصادر الاقتراض بالنسبة للسلطات المحلية من مؤسسات ائتمان خاصة.

ويلاحظ في النهاية فيما يتعلق بالقروض الموجهة إلى المحليات، أنها قد تأتي من خارج الدولة، سواء من دولة أخرى أو من إحدى المنظمات الدولية المهتمة بالتنمية المحلية. وهنا تلعب الحكومة المركزية غالبا دور الوسيط، لتنظيم تلك القروض وضمان سدادها في مواعيدها المحددة، والحفاظ على مبدأ توظيفها بالكفاءة التي تضمن عدم الوقوع في مشاكل مستقبلية.

3- التبرعات والهبات: تعتبر موردا من موارد المجالس المحلية، وتتكون حصيلتها مما يتبرع به المواطنون أو المؤسسات أو المنظمات الخيرية، سواء من داخل الدولة أو من خارجها، إما مباشرة إلى المجالس المحلية أو بشكل غير مباشر بالمساهمة في تمويل المشاريع التي تقوم بها.

وتنقسم هذه التبرعات إلى قسمين، تبرعات غير مقيدة بشرط قبولها من السلطات المركزية، وتبرعات أجنبية لا يمكن قبولها إلا بموافقة السلطات الحكومية المركزية.

[1]- السبتي وسيلة، **تمويل التنمية المحلية**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2009، ص 97.

المطلب الثالث: التخطيط والمشاركة الشعبية.

تعتبر عمليتا التخطيط والمشاركة الشعبية من الدعائم الأساسية لتحقيق التنمية المحلية، لذلك فهي تكتسي أهمية بالغة كمقومات ضرورية لتحقيق البرامج والمشروعات التنموية على مستوى المحليات.

أولا: التخطيط للتنمية المحلية.

1- مفهوم التخطيط للتنمية: التخطيط مصطلح شائع وواسع الانتشار في مختلف مجالات المعرفة، وقديم في مفهومه قدم التاريخ، وهو في أبسط معانيه رسم جدول زمني للنشاطات التي سيقوم بها الفرد أو المجتمع أو يتوقع حدوثها[1]، و يمكن تعريفه كذلك على أنه " عمل ذهني ومجهود فكري وظيفته تتعلق بتحديد خط سير العمل لأمر قد يحدث في المستقبل في أوقات وظروف غير معروفة أو غير مؤكدة.

ومهما اختلفت وتعددت التعريفات الخاصة بالتخطيط فإنها تكاد تجمع على أنه:

- تحديد الأهداف المرغوب في تحقيقها بدقة
- إدراك العوامل المؤثرة على الأهداف.
- مسارات العمل المقترحة.
- البرامج التي تكفل تحقيق الأهداف بفاعلية.
- عملية اتخاذ القرارات تكون أكثر إيجابية وفعالية.

وفي إطار العمل في مجال التنمية، يعرف التخطيط بأنه عملية يمكن من خلالها تصميم البرامج والمشروعات، كما يعتبر أداة رئيسية لتحقيق التنمية والرفاهية العامة لأي كيان سياسي سواء على المستوى القومي أو على المستوى الإقليمي أو على المستوى المحلي، ويتمثل الهدف الأساسي للتخطيط في الوقوف على أفضل السبل لتنمية المجتمعات وتحقيق مصالح المواطنين.

وفي هذا الإطار يمكن القول، أنه لكي تحدث تنمية محلية على الوجه المطلوب لابد أن تكون مخططة تخطيطا شاملا ومتكاملا، في جميع المجالات التي تمتد إليها عملية التنمية وبشكل متوازن على مختلف المستويات.

2- أهمية التخطيط في التنمية المحلية: تأتي أهمية التخطيط من كونه المنهج العلمي الذي يرسم صورة العمل الفعال، وغياب التخطيط يعني ترك الأمور وشأنها فتتم الأعمال ارتجالا وتصبح الأفعال والتصرفات عشوائية فينتج عنها تخبط في الجهد وانحراف في المسارات وانعدام في الضوابط.

[1]- رشاد أحمد عبد اللطيف، **أساليب التخطيط للتنمية**، مرجع سبق ذكره، ص 187.

ويعود التخطيط بفوائد عديدة في مجالات التنمية والبرامج الخاصة بها، على النحو التالي:

– يساعد التخطيط في وضع أهداف واضحة للعمل، على اعتبار أن الأهداف هي النتائج المطلوب تحقيقها في المستقبل.

– يضمن الارتباط المنطقي بين القرارات المتخذة، وبالتالي ضمان فعاليتها.

– يحدد التخطيط مراحل العمل، والخطوات التي يجب أن تتبع.

– يعمل على تحقيق التناسق بين الأهداف، وبين جميع الأعمال والنشاطات المتعلقة بتحقيق الأهداف.

– يساعد التخطيط في التعرف على مشكلات المستقبل التي قد تعترض سير عملية التنمية، وعلى حلها وتصحيحها.

– يعمل على التحكم في الإنفاق من خلال الاستخدام الأمثل للموارد، وبالتالي يؤدي إلى فعالية البرامج التنموية المسطرة.

– يوفر التخطيط وسائل الرقابة والمتابعة على التنفيذ، فالأهداف التي يتم تحديدها في مرحلة التخطيط هي عبارة عن مقاييس رقابية يقاس بموجبها نتائج العمل وتصحيح الأخطاء وتضمن من خلالها فعالية البرامج الموضوعة.

3– أسس التخطيط السليم للتنمية المحلية: إن التخطيط من أجل التنمية المحلية يتضمن إجراء تغييرات مقصودة تتم بواسطة الاستخدام الأمثل والواعي للإمكانيات والموارد المادية والبشرية والتنظيمية من أجل تحقيق زيادة محسوسة في معدل رفاهية الإنسان.

وحتى يكون التخطيط للتنمية المحلية سليما، لابد أن يقوم على مجموعة أسس هي[1]:

– أن يكون التخطيط واقعيا على أساس الموارد البشرية والمادية المتاحة.

– أن يكون التخطيط شاملا ومتكاملا لمختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وذلك لتحقيق الأهداف المنشودة.

– أن يكون التخطيط مرنا بحيث يعاد تشكيله في ضوء التجربة والتقييم.

– أن يكون التخطيط على المستوى الإقليمي والمحلي، مرتبط بالتخطيط على المستوى الوطني بحيث تتضمن الخطة الوطنية الخطط الإقليمية والمحلية، بما يحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي.

[1]– السبتي وسيلة، **تمويل التنمية المحلية**، مرجع سبق ذكره، ص 69.

وعليه فان التخطيط لبرامج ومشاريع التنمية المحلية، يجب أن يتحقق له التكامل والشمولية، من خلال تضافر الجهود الحكومية والجهود الذاتية للأفراد، من خلال المشاركة في التعبير عن احتياجات مجتمعهم، بما يؤدي في النهاية إلى تغيير وتنمية الإنسان والمجتمع في صورة متوازية ومتكاملة.

ثانيا: المشاركة الشعبية.

تعتبر المشاركة الشعبية من المفاهيم الحديثة العهد ومن المبادئ والركائز الأساسية لتحقيق برامج التنمية المحلية، ذلك أنها تنطلق من القاعدة الشعبية العريضة فتعبر عن احتياجاتها الفعلية إلى مختلف المشروعات وتوجه الجهود الحكومية إلى تنفيذ المشروعات التنموية الضرورية للمحليات.

1- مفهوم المشاركة الشعبية: تعرف الأمم المتحدة مشاركة المواطنين في التنمية بأنها "مساهمة جماهير الأهالي في عمليات اتخاذ القرار لتحديد الأهداف المجتمعية وحصر وتحديد الموارد اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، وكذلك مساهمات الأهالي التطوعية في برامج ومشروعات التنمية"[1].

كما تعرف بأنها " العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وانجاز الأهداف".

كما تعرف بأنها " إسهام أهالي المجتمع تطوعا في جهود التنمية سواء بالرأي أو العمل أو بالتمويل أو غير ذلك من الأمور التي تؤدي إلى تنمية المجتمع وتحقيق أهدافه"[2].

وتعرف أيضا بأنها " الجهود المنظمة التي يقوم بها سكان مجتمع ما، بغرض تحديد أهداف يشعرون بأن مجتمعهم يحتاج إليها، وتنظيم أنفسهم بالعمل المشترك لتحقيق تلك الأهداف"[3].

ومن كل مل سبق ذكره، يمكن تقديم تعريف مفصل للمشاركة الشعبية على أنها: العملية التي يقوم الفرد من خلالها بالإسهام الحر الواعي في صياغة نمط حياة مجتمعه في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وإتاحة الفرص الكافية له للمشاركة في وضع الأهداف العامة لحركة المجتمع، وتصور أفضل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف.

---

[1]- محمد عبد الفتاح محمد، **تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية**، مرجع سبق ذكره، ص 70.

[2]- رشاد أحمد عبد اللطيف، **أساليب التخطيط للتنمية**، مرجع سبق ذكره، ص 238.

[3]- هناء حافظ بدوي، **التنمية الاجتماعية رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص179.

2- أهمية المشاركة الشعبية: إن مشاركة المواطن في عملية التنمية المحلية عملية ضرورية بل وأساسية وبدونها لا تستطيع عمليات التنمية تحقيق أهدافها المطلوبة، ويمكن أن نلخص أهمية المشاركة في التنمية المحلية في النقاط التالية:

- تعمل على ملائمة الخدمات والمشاريع للسكان المحليين باعتبارهم أنسب الناس للتعبير عن احتياجاتهم.

- تعمل المشاركة على التخفيف من حدة المشاعر السلبية وخاصة بين أفراد المجتمع لأنها تنطلق من احتياجاتهم، وتعبر عن إرادتهم في تغيير أحوالهم الاقتصادية السيئة من خلال جهودهم الخاصة ومساندة الجهات المسئولة بالمجتمع.

- إن اشتراك أفراد المجتمع في عمليات التنمية يؤدي إلى مساندتهم لها والاهتمام بها مما يجعلها أكثر ثباتا وأعم فائدة.

- المشاركة تؤكد إدراك أفراد المجتمع لقيمة المال العام والحرص عليه. كما تسهم في بناء الوعي لديهم.

- أنها تؤدي إلى تماسك أفراد المجتمع وتزيد من جوانب التعاون بينهم وبين الحكومة.

- المشاركة الشعبية من خلال الهيئات والمجالس المحلية يمكن أن تقوم بدور الرقابة والضبط، وهذا أمر ضروري يساعد الحكومة على اكتشاف نقاط الضعف وتفادي الأخطاء.

3- أشكال المشاركة الشعبية: تتعدد صور وأنماط مشاركة المواطنين في التنمية وتتباين من دولة إلى أخرى، ومن مجتمع إلى أخر وفقا لفرص المشاركة المتاحة للمواطنين.

وقد تكون المشاركة بالمال أو بالرأي أو بالجهد، أو الانتظام في الحضور في اجتماعات وأنشطة المنظمات المجتمعية، والمشاركة في الانتخابات لاختيار ممثلي المجتمع.

وقد تتمثل أنماط المشاركة في الصورة غير المباشرة عن طريق التمثيل في منظمات المجتمع التي تقوم بأنشطة تدخل في نطاق تنمية المجتمع المحلي، والتي تتمثل أهم أشكالها في: التمثيل في السلطات المحلية و عضوية تنظيمات تنمية المجتمع.

4- دوافع المشاركة الشعبية: هناك أكثر من دافع يشجع أفراد المجتمع على المشاركة في الجهود المبذولة لتنمية مجتمعهم، واهم هذه الدوافع هي:

- الرغبة في حل مشكلات المجتمع والتي هي بدورها تنعكس على الفرد المشارك، والأمل في التخلص منها.

- وجود المنظمات المجتمعية، والتي تعتبر من الوسائل التي يمكن عن طريقها استثارة الأهالي وتحفيزهم على المساهمة الايجابية في برامج التنمية بمجتمعاتهم[1].

- الدافع الذاتي للمشاركة ويتمثل في الحصول على المكانة والانتماء، والتقدير والاحترام، من جانب سكان المجتمع.

- الحصول على مركز في الهيئات المحلية والمجالس الشعبية.

إن مشاركة المواطنين في التنمية هي حق لجميع فئات المجتمع، وليست قاصرة على فئة أو طبقة معينة، كما أنها بالضرورة مجهودات تطوعية بمعنى أن يقوم بها المواطن بوازع من إرادته واختياره. كما يجب أن لا تقف هذه المشاركة عند اختيار القيادات المحلية، وإلا أصبحت عملية موسمية ترتبط بفترات الانتخابات فقط، بل يجب أن تمتد إلى المساهمة في جميع عمليات و مراحل تنمية المجتمع المحلي.

[1]- محمد عبد الفتاح محمد، **تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية**، مرجع سبق ذكره، ص 77.

المبحث الثالث: نماذج وإستراتيجيات التنمية المحلية.

تعتمد العديد من المجتمعات في تحقيق التنمية المحلية، على العديد من النماذج والإستراتيجيات التنموية، والتي تمارس أساسا على مستوى المجتمع المحلي، مع مراعاة التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتضافر الجهود الحكومية والأهلية، ومع الاحترام الكامل لحرية المجتمعات في تحديد أولوياتها التنموية.

المطلب الأول: أنواع التنمية المحلية.

لقد سبق أن أوضحنا أن التنمية المحلية عبارة عن عمليات مخططة وموجهة تشارك فيها كافة التخصصات، على أساس تكاملي بين الجهود الحكومية والأهلية، لإحداث تغييرات مقصودة ومرغوبة في بناء المجتمع ووظائفه تتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما يحقق التقدم المستمر في نوعية الحياة لسكان المجتمع والارتقاء بمستويات طموحاتهم وتطلعاتهم ومشاركتهم الفعالة في تدبير شؤون مجتمعهم.

وهذه التنمية إما أن تكون تنمية محلية ذاتية أو تنمية محلية بوجود مؤثر خارجي فعال، ولكل نوع أسلوبه ومميزاته وعيوبه[1].

أولا: التنمية المحلية الذاتية.

1- الأسلوب المتبع في التنمية المحلية الذاتية: هي ذلك النمط من التنمية التي يقوم بها المجتمع المحلي بنفسه وذلك لحل بعض مشاكله وإشباع احتياجات سكانه.

وتتم هذه العملية الذاتية بناء على استجابة سكان المجتمع بايجابية لمشكلات المجتمع، وقيامهم باستثارة الآخرين للتعاون معهم في مواجهة تلك المشكلات، وغالبا ما تتم هذه العملية بدون تدخل عنصر خارجي. وهذه العملية إرادية هادفة، واعية بوجود احتياجات غير مشبعة أو مشكلات تحتاج لمواجهة، وإدراك من عناصر المجتمع المحلي" سلطة محلية، منظمات أهلية، قطاع خاص محلي، أفراد...الخ "، بإمكانية وضرورة إشباع تلك الحاجات ومواجهة المشكلات.

2- مميزات هذا النوع من التنمية المحلية: يحقق هذا النوع من التنمية عدة مميزات أهمها:

- تعتمد إلى حد كبير على الجهود الذاتية لسكان المجتمع، مما يتيح الفرصة لاستثمار إمكانيات المجتمعات المحلية.

- عملية نابعة من المجتمع نفسه، مما يجعلها مقبولة أكثر من جانب سكان المجتمع أفرادا وجماعات.

[1]- ماهر أبو المعاطي علي، **الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة**، مرجع سبق ذكره، ص 42 .

– تمثل هذه العملية قدرة المجتمع على الاعتماد على نفسه، في حل بعض مشكلاته، من خلال تنظيم جهود مواطنيه واستثارتهم للتعاون، لتحقيق التنمية الشاملة المتوازنة على مستوى المجتمع.

– تحقق استفادة مباشرة و ملموسة لسكان المجتمع المحلي.

3- عيوب هذا النوع من التنمية المحلية: لهذا النوع من التنمية عيوب عديدة، أهمها:

– عملية تفتقر للخبرات المتنوعة والمتمرسة، مما يؤثر سلبيا على معدلات انجازها، خاصة مع عدم توفر الخبرات والمهارات اللازمة لتحقيقها لدى سكان تلك المجتمعات.

– عملية بطيئة لا تتمشى معدلاتها مع معدل تغير وتطور الاحتياجات المجتمعية، حيث أن الاحتياجات تتغير بمعدل أسرع من جهود التنمية الذاتية على مستوى المجتمع.

– عملية قد تتعرض أحيانا للتوقف وعدم الاستمرارية، نتيجة عدم استمرارية مساهمة سكان المجتمعات في الجهود الذاتية المطلوبة.

– عملية قد تبدأ نتيجة للتحمس لمشكلة أو موقف طارئ، ثم ما تلبث أن تختفي إذا تم مواجهة الموقف أو حلت المشكلة واستقرت الأمور.

ثانيا: التنمية المحلية بوجود مؤثر خارجي.

1- الأسلوب المتبع في هذا النوع من التنمية: يقصد بهذا النوع من التنمية المحلية، العملية التي تتم على مستوى المجتمع بوجود مؤثر خارجي فعال، يؤدي إلى استثارة مكونات المجتمع المحلي لبدأ عملية التنمية. ويعتبر هذا المؤثر الخارجي أساسا للحرص على تتابع واستمرار تلك العملية.

2- مميزات هذا النوع من التنمية المحلية: من أهم مميزات التنمية المحلية بوجود مؤثرات خارجية ما يلي:

– هذا لنوع من التنمية يجمع بين الجهود الذاتية والإمكانيات الخارجية، والتي يمكن أن يستفيد منها المجتمع المحلي في إطار تنميته.

– يوفر الخبرات المتنوعة وخاصة الخبرات التقنية والتي غالبا ما يفتقر إليها المجتمع المحلي، نتيجة ما يتوفر من خبرات مختلفة لدى من يمثلون المؤثر الخارجي.

– الجهة الممثلة للمؤثر الخارجي، تحاول ضمان ألا تتوقف عملية التنمية، وأن تستمر، حتى تثبت مدى جدوى تدخلها في تحقيق التنمية المحلية.

– الجهة الممثلة للمؤثر الخارجي، والتي غالبا تكون الحكومة المركزية، تحاول أن تقنن تلك العملية حتى تسير بمعدلات محسوبة ومرغوب فيها، في إطار سرعة تحرك المجتمع.

3- عيوب هذا النوع من التنمية المحلية: لهذا النوع من التنمية عدة عيوب هي:

- أحيانا الاعتماد على المؤثرات الخارجية يؤدي إلى التعود تدريجيا على التقليل من استثمار الموارد الذاتية، مما يؤدي إلى تعطيل كثير من تلك الموارد لخدمة التنمية المحلية.

- تأثر المجتمع المحلي بالمؤثر الخارجي في إحداث التنمية، قد يجعل سكان المجتمع لا يتحركون إلا بوجود ذلك المؤثر.

- قد يقوم من يمثلون المؤثر الخارجي، بتحديد أهداف أكثر مما يريده سكان المجتمع المحلي أنفسهم، نتيجة ما يقدمونه من خبرة وموارد تؤثر على مسار التنمية بشكل يريدونه هم، وقد لا يكون ذلك متطابقا مع ما يريده سكان المجتمع المحلي.

وفي الأخير نقول أنه يفضل الجمع بين هذين النوعين من التنمية المحلية، بمعنى أنه قد يحدث التدخل الخارجي كمؤثر إما لتدعيم تنمية ذاتية بدأت بالفعل أو لاستثارة قيام عملية تنمية ذاتية تحظى بمساعدة خارجية. الأمر الذي يؤدي إلى تقليل عيوب كلا النوعين من التنمية المحلية.

المطلب الثاني: نماذج التنمية المحلية.

تناولت العديد من الكتابات والدراسات في الفكر الاقتصادي والاجتماعي، نماذج تنمية المجتمعات المحلية، والتي تعرضت لخطوات العمل الإنمائي على مستوى المجتمعات المحلية، وفيما يلي أهم هذه النماذج.

أولا: نموذج العمل الإنمائي عند " كارل تايلور "[*].

قدم "كارل تايلور" نموذجاً لخطوات العمل الإنمائي على مستوى المجتمعات المحلية، وتمثلت هذه الخطوات في[1]:

1- المناقشة المنهجية للحاجات العامة: وقد قصد "تايلور" بالمناقشات المنهجية ليس التركيز على الأحاديث العامة أو الشكاوي ولكن التركيز يقوم في هذه المرحلة على اكتشاف المشكلات وتحديدها بدقة، وتشخيص أسبابها الموضوعية. وهو لا يأمل أن تتم هذه المرحلة من خلال المجالس المجتمعية أو التوجيه الإداري من قبل الجهات العليا،كما يحدث في بعض الدول النامية، ولكنها تتم من خلال مجلس يتكون من ممثلي أفراد المجتمع المحلي.

[*]- دكتور وأستاذ في قسم علم الاجتماع في جامعة ميتشغان الأمريكية.

[1]-Karl Taylor, **Community development, program and method**, (in) Lury Nelson, community structure and change, p.419.

2- التخطيط المنهجي لتنفيذ برامج المساعدات الذاتية: وهي مرحلة تعقب إدراك أعضاء المجتمع لحاجاتهم ومشكلاتهم ومعرفة أسبابها، ويتم فيها رسم خطة محلية لمواجهتها. ومما لا شك فيه أن عملية إجراء تخطيط محلي، يبرز وينمي أعضاء وطاقات المجتمع المحلي، وبالتالي يحولهم إلى عناصر إيجابية في الموقف الإنمائي. وقد أثبتت هذه الخطط نجاحاً كبيراً في تنفيذ العديد من المشروعات المجتمعية المحلية كبناء المدارس والمستشفيات...الخ، فضلاً عن أن القيام بمثل هذه المشروعات يولد الشعور بالمسؤولية الجماعية، والثقة وعنصر المبادأة لدى أفراد المجتمع المحلي.

3- تعبئة وتسخير الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية لجماعات المجتمع المحلي: إن هذه الخطوة لا تتم نتيجة الإعلام والدعاية كما يري بعض الباحثين، ولكنها تكون نتيجة لنجاح المشروعات الأولى للجهود الذاتية في المجتمع المحلي، مما يولد الاقتناع من جانب أفراد المجتمع لقدرة العمل المحلي والجهود الذاتية على مواجهة مشكلاتهم وإشباع حاجاتهم، فيدفع برغبة باقي أفراد المجتمع للمشاركة الإيجابية في القيام بمشروعات إنمائية أخرى تحقيقاً للمزيد من النجاح في مواجهة المشكلات القائمة.

4- تنمية الطموح المحلي: وتعتبر هذه الخطوة نتيجة نجاح الخطوات السابقة، حيث أن النجاح يولد الشعور بالفخر الجماعي والاعتزاز، والذي يستثير الشعور بالولاء والانتماء.

ثانيا: النموذج التكاملي.

يتكون هذا النموذج من مجموعة من البرامج التي تنطلق على المستوى الوطني والتي تشمل كافة القطاعات الأساسية للتنمية (الاقتصادية والاجتماعية) وكذلك تشمل كافة القطاعات الجغرافية بمعنى كافة المناطق في الدولة (ريف، مدن، هضاب، مناطق صحراوية)، مع تحقيق التنسيق الكامل بين الجهود الرسمية الحكومية المخططة والجهود الشعبية المستثارة.

فالنموذج التكاملي هو الذي يشمل البرامج التي تحقق التوازن الإنمائي على المستويين القطاعي والجغرافي والتي تحقق أيضاً التنسيق والتعاون بين الجهود الحكومية المخططة والشعبية المستثارة[1].

ويقوم هذا البرنامج على أساس استحداث وحدات إدارية وتنظيمية واقتصادية جديدة، داخل المجتمعات المحلية والتي يشرف عليها جهاز مركزي منفصل عنها، بهدف توفير مؤسسات التنمية داخل المجتمعات المحلية.

[1]- نبيل السمالوطي، **علم اجتماع التنمية، دراسة في اجتماعيات العالم الثالث**، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص190.

يشترط لنجاح هذا النموذج توافر شكل من أشكال الاتصال المزدوج من خلال قنوات ثابتة ومستمرة بين الهيئة العليا المركزية والهيئات الفرعية الوظيفية من خلال لجان دائمة ومشتركة، كما يتطلب توافر قدر من لا مركزية اتخاذ القرار والتنفيذ في إطار الخطة العامة للدولة.

ثالثا: النموذج التكييفي.

سمي هذا النموذج بالتكييفي لأنه لا يتطلب استحداث تغييرات في التنظيم الإداري القائم أي أن برامج هذا النموذج يمكن أن تنفذ في ظل أي نوع من التنظيمات الإدارية.

وتقتصر برامج النموذج التكييفي في التركيز على عمليات تنمية المجتمع واستثارة الجهود الذاتية والاعتماد على التنظيمات الشعبية، ويتفق هذا النموذج مع النموذج التكاملي في كونه ينبثق عن المستوى المركزي إلا أنه يختلف عنه في كونه يركز في عمليات تنمية المجتمع المحلي على الجهود الذاتية والتنظيمات الشعبية.

وعادة تلجأ الدول المستقلة حديثا إلى هذا النوع من النماذج نظراً لندرة الموارد المادية والتقنية بهذه المجتمعات ولكن سرعان ما تنتهي بتطبيق النموذج التكاملي حيث أنه هو القادر على تحقيق الأهداف القومية للتنمية[1].

المطلب الثالث: إستراتيجيات التنمية المحلية.

إن تبني أي إستراتيجية لتنمية المجتمع المحلي، يتطلب تصورا واضحا لطبيعة الأهداف المطلوبة، حتى يمكن وضع السياسات التي تتلاءم معها وهذا لا يتأتى إلا إذا كان لدينا تصوراً واضحاً لطبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي ككل. ذلك، لأن تنمية المجتمع المحلي هي جزء متكامل مع التنمية الوطنية الشاملة، وأي انفصال عن المبادئ والأهداف يمكن أن يؤدي إلى تنمية غير متوازنة على المدى الطويل.

أولا: عناصر نجاح إستراتيجيات التنمية المحلية.

إن وضع أي إستراتيجية تنموية على المستوى المحلي، يستدعي الأخذ بمجموعة من العناصر أهمها[2]:

1– إن أي غموض للتصور يمكن أن يترتب عليه تخبط في رسم وتوجبه كثير من سياسات التنمية المحلية، وهو الأمر الذي ينعكس على رسم سياسات تنمية لا تتنسب وحاجات المجتمع المحلي، والمحصلة النهائية لذلك فشل عمليات التعبئة الجماهيرية والمشاركة في إحداث التغيير المستهدف. ومعنى ذلك أن أي إستراتيجية لتنمية المجتمع

[1]– السبتي وسيلة، **تمويل التنمية المحلية**، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[2]– مريم أحمد مصطفى، **دراسات في التغير والتنمية في الدول النامية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص 178.

المحلي، ينبغي أن تراعي التكامل بين جوانب التنمية المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع ككل، وهذا يعني تدخل الدولة وتوجيهها المستمر.

2– إن أي إستراتيجية للتنمية المحلية لابد وأن تضع في اعتبارها مسألة الخصوصية الاجتماعية والثقافية لكل مجتمع محلي والأبعاد الوظيفية التي تربطه بالمجتمع الكبير، فضلا عن وضوح دور الحكومة وسلطات المجتمع المحلي في عملية التنمية المحلية.

3– قد يترتب على غياب إستراتيجية واضحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية نتيجتان أساسيتان، الأولى: أن تتناقض سياسات التنمية، الثانية: أن تظل عمليات التنمية بعيدة عن الاقتناع الجماهيري أو متخلفة عن المطالب الحيوية الأساسية لإحداث التغيير والتجديد في المجتمع ككل، مع احتمال وقوع مشروعات التنمية في "فخ" المظهرية التنموية، دون مواجهة المشاكل ذات الطابع الجماهيري. ولهذا لابد أن تكون للتنمية المحلية، رؤية علمية تبدأ من العموميات أولا، وتنتهي إلى الجزئيات.

4– في المجتمع المحلي، لابد أن تأخذ السلطات المحلية للتنمية بمبادئ الاعتماد على الذات، ولكن دون التفريط في المعونة والدعم الحكومي. ولهذا كان من الضروري حشد كافة الإمكانيات للاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة. إن حجر الزاوية في الاعتماد على الذات هو في استخدام تكنولوجيا ملائمة، وتبسيط العملية الإنتاجية وتخفيض تكلفة الإنتاج وكلها عوامل فعالة في تعزيز القدرة الذاتية المحلية، التي يمكن أن تنعكس بل ويمكن أن تتساند مع مصداقية مبدأ الاعتماد على الذات الشمولي.

ثانيا: مبادئ إستراتيجيات التنمية المحلية.

لقد تحققت في السنوات الأخيرة العديد من الإنجازات التنموية في مجال تنمية المجتمع المحلي، ولقد قامت هذه الإنجازات على ضوء تراكمات معرفية بالإضافة إلى خبرات ميدانية مستمدة من الدراسات الخاصة بالمجتمع المحلي، على اختلاف توجهاتها النظرية، ويمكن أن نستخلص من هذه الدراسات المبادئ التالية[1]:

1– هناك مجتمعات محلية يحدث فيها التغيير نتيجة لعوامل داخلية نابعة من المجتمع نفسه (يتوقف ذلك على بنية المجتمع ومدى الإحساس بالمشكلات وتوفر الموارد)، بينما هناك مجتمعات محلية لا يحدث فيها التغيير إلا نتيجة لعوامل خارجية.

2– إن التغيرات التي تتم من خلال توجهات الدولة وبدعمها غالبا ما تكون تغيرات جذرية ومؤثرة وأكثر ثباتاً واستقراراً، شريطة أن يصاحب ذلك محاولة إقناع ومشاركة من قبل القيادات المحلية.

[1]– أحمد مصطفى خاطر، **التنمية الاجتماعية المفهومات الأساسية ونماذج الممارسة**، المكتبة الجامعية الحديثة، مصر، 2002، ص 310.

3– تلقى التغيرات ذات العائد السريع أو المردود الملموس مزيداً من القبول لدى أفراد المجتمع، بينما التغيرات التي يكون لها مضاعفات سلبية على البناء الاجتماعي والقيم تلقى مقاومة من المجتمع.

4– إن التغيير الذي يتماشى في أولوياته مع أولويات المجتمع المحلي، يلقى مزيداً من القبول والدعم من قبل المجتمع، وخاصة إذا كانت هذه الأولويات لا تتعارض مع المصالح الفردية.

5– هناك علاقة طردية بين التعليم ودرجة الانفتاح على المجتمع الخارجي، ودرجة القبول لمنجزات التغيير والتنمية في المجتمع.

6– توجد عاقة وثيقة بين مدى اقتراب أو بعد القرية(العزلة المكانية) عن المدينة وسرعة وعمق التغير الذي يحدث في القرية ومدى شمولية التغيير لكافة جوانب الحياة.

وكان من نتيجة هذه المبادئ أن تبنت العديد من المجتمعات، عملية تنمية المجتمع المحلي باعتبارها الدعامة الأساسية لإحداث التغيير الاقتصادي والاجتماعي المقصود.

ثالثا: المداخل الأساسية لإستراتيجيات التنمية المحلية.

يستخدم مفهوم الإستراتيجية في مفهومه التنموي للدلالة على" القواعد العامة التي تحكم رسم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ووسائل تنفيذها، وهي ترتبط أساسا بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي العام للدولة، كما ترتبط بشكل توزيع الأنشطة في إطار الوارد المتاحة. وانطلاقا من هذا التحليل لمفهوم الإستراتيجية يمكننا تصنيفها إلى[1]:

1– إستراتيجية المحافظة على الوضع القائم:

وتقوم على أساس أن النظام الحالي لتقديم الخدمات والأنشطة على المستوى المحلي، هو أفضل ما يمكن القيام به في حدود الواقع، كما يدركه متخذي القرارات الذين يمثلون صفوة المجتمع في الغالب، ولذلك فإن الجهد الأساسي ينصب في هذه الإستراتيجية على زيادة كفاءة البرامج القائمة وتوسيع نطاقها.

2– إستراتيجية إعادة صياغة المعايير التربوية:

تقوم هذه الإستراتيجية على أساس الفرضيات التي تدور حول الدافعية عند الإنسان، وهي تؤكد أن أهم ما يحرك الإنسان في ممارساته هو جهاز القيم ومجموعة المعاني والتصورات التي يكتسبها الفرد من ثقافته من خلال مختلف عمليات التنشئة الاجتماعية، ولذا مجالات التغيير لا تتم وفقا لتزويد الجماهير بالمعلومات

[1]– أحمد مصطفى خاطر ومحمد عبد الفتاح محمد، **الاتجاهات المعاصرة في تنمية المجتمعات المحلية**، مرجع سبق ذكره، ص 73.

والتبريرات فحسب ولكنها يجب أن تعتمد أساسا على مجموعة من البرامج القادرة على تغيير القيم وعلى الارتباط بمعايير جديدة للسلوك وتغيير الأدوار والمراكز والعلاقات الاجتماعية التقليدية.

ويمكننا أن نحدد أن إعادة الصياغة التربوية للأفراد هي عملية تغيير في المعايير والمعارف والتصورات، وهي تعتمد على مشاركة الفرد والجماعة حتى تكون ناجحة، ومن أساليب تحقيق ذلك المناقشة الجماعية، وحلقات النقاش الجماعي، والتي يمكن من خلالها الوصول إلى اتخاذ القرارات الجماعية والتي تعد وسيلة أساسية في إعادة صياغة البناء القيمي والمعياري القائم.

وبوجه عام يمكن القول بأن الهدف البعيد لهذه الإستراتيجية يتمثل في تنمية قدرة أهالي المجتمع المحلي على حل مشكلاتهم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

3- إستراتيجية العملية الرشيدة:

تقوم هذه الإستراتيجية على أساس بعض المسلمات التي ترى أن أهم ما يسير الناس في حياتهم اليومية مصالحهم الذاتية، ولذا تقوم خطط التغيير على أساس عمليات تبصير الناس بالمفاهيم والأفكار والممارسات القادرة على تحقيق مصالحهم الذاتية باستخدام الأسلوب العقلي في الإقناع والشرح.

وتعتمد هذه الإستراتيجية على نشر التعليم العام، وإجراء البحوث العلمية المتعلقة بحل مشاكل الناس في حياتهم اليومية، وحق المجتمع المحلي في تقرير مصيره بنفسه وعدم فرض الحلول الجاهزة على أفراد المجتمع، وإنما يتم عرض أساليب الحل دون فرض.

وتتضمن تقنيات هذه الإستراتيجية تحفيز الجماهير على تولي زمام المبادأة والسيطرة على شؤون مجتمعهم المحلي والتخطيط لتغييره من خلال اللجان والمجالس المحلية، وتشير تجارب التنمية إلى مقاومة الأهالي للتجديدات التي تفرض عليهم من الخارج بدعوى عدم مناسبتها للبيئة المحلية، وأن هذه المقاومة تقل إذا ما شارك الأهالي من خلال ممثليهم في اتخاذ قرارات التغيير الاقتصادي والاجتماعي داخل التنظيمات المختلفة.

4- إستراتيجية القوة:

تقوم هذه الإستراتيجية على استخدام الضغط سواء في شكله السياسي أو الإداري أو الاقتصادي، وذلك بإصدار القوانين والتشريعات الملزمة في مجالات التغيير المخطط مثل المجالات الاقتصادية أو الاجتماعية أو العمرانية أو الزراعية أو الصحية...الخ.

ويقصد هنا باستخدام القوة هو استخدام السلطة المشروعة القادرة على إصدار التشريعات والقوانين الملزمة والتي من شأنها القيام بإجراء جزاءات سياسية واقتصادية في استحداث التجديدات المتضمنة في برامج التنمية المحلية المخططة.

والجدير بالذكر أن هذه الإستراتيجية لا تقوم على أساس إعادة صياغة بناء القوة، ولكنها تعتمد على البناءات القائمة في استحداث مجموعة التجديدات، والتي لا تمس أسس التنظيم الاجتماعي القائم خاصة في مجال القوة والاقتصاد.

خلاصة الفصل الثاني:

إن التنمية المحلية هي عبارة عن العمليات التي تتضافر فيها جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، والعمل على تكامل هذه المجتمعات وتمكينها من الإسهام إسهاما كاملاً في التقدم الوطني.

إن نجاح التنمية المحلية مرتبط بتحقيق أهدافها المتعددة الأبعاد و التي من أهمها:

- ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة.

- التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات وداخل الإقليم الواحد.

- وضع سياسة اقتصادية جوارية وتفعليها لتتوافق معها مختلف النشاطات القطاعية الاقتصادية والاجتماعية.

- تحسين ظروف وإطار حياة المواطنين بتطوير مراكز الحياة وترقية نوعية الخدمات الجوارية وتحسين فاعلية البرامج والأجهزة الاجتماعية لضمان الاستقرار الاجتماعي وتثبيت السكان بالأخص في المناطق الريفية.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف بكفاءة وفعالية وشمولية وتوازن، يجب أن تقوم سياسة التنمية المحلية على ركائز ومقومات أهمها: تدخل الحكومة، والمشاركة الشعبية، والتخطيط المناسب، وتوفر الموارد المالية، واللامركزية.

تشير التجارب الجيدة إلى أن التنمية الاقتصادية المحلية يجب أن تتحقق من خلال تبني إستراتيجية ملائمة لذلك، توفر الفرصة للتركيز على تدعيم الاقتصاد المحلي وتعزيز القدرات المحلية وتأخذ بخصوصيات كل منطقة، كما أن رسم أي إستراتيجية لتنمية المجتمع المحلي تفترض تصورا واضحا لطبيعة الأهداف المطلوبة، حتى يمكن رسم السياسات التي تتلاءم معها، وهذا لا يتأتى إلا إذا كان لدينا تصوراً واضحاً لطبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي ككل ونوع العلاقات وأنماط الاستهلاك ونماذج السلوك...الخ.

في إطار ما تقدم، أصبحت التنمية المحلية عملية حيوية وضرورية لتحريك المجتمعات المتخلفة والنامية إلى مراحل متقدمة، كما أنه على الدول النامية أن تحاول، بغض النظر عن الإيديولوجيات، أن تجرب سياسات التنمية المحلية من خلال الدراسة الجيدة لإمكانياتها في مختلف المجالات. بالإضافة إلى القيام بتحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات بكل منطقة، الأمر الذي سوف يساعد على اكتشاف الفرص الأساسية التي تتوافر بالاقتصاديات المحلية.

الفصل الثالث:

مجالات التنمية المحلية ومصادر تمويلها وأهم الفاعلين فيها.

تمهيد:

تستأثر عملية التنمية على المستوى المحلي باهتمام خاص من قبل جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، نظراً لما يترتب عليها من نهوض بالمجتمعات المحلية ورفع لمستوى الدخول والمعيشة للمواطنين، ولذلك أنشأت الدول العديد من المؤسسات المحلية الشعبية والتنفيذية، لتنفيذ برامج ومشروعات التنمية المحلية التي تعتبر مكملة لبرامج الحكومة على المستوى الوطني. لكن دور وعدد هذه المؤسسات قد اختلف من فترة زمنية إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى، من حيث مجال وطبيعة الأنشطة التي تقوم بها.

ونظراً لمشاكل النمو الحضري واضطراب الأمن والنظام العام، والتطورات التكنولوجية، والحاجة إلى تحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين في المناطق المختلفة من الدولة، فقد تطور مفهوم الدولة من الدولة الحارسة إلى دولة الخدمات، الأمر الذي فرض على الوحدات المحلية التزامات إضافية، وأدى إلى زيادة دورها في التنمية الشاملة.

وفي العقدين الماضيين، شهد العالم تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية كان لها تأثيرها على دور الدولة بصفة عامة وعلى دور المؤسسات المحلية بصفة خاصة في عملية التنمية. وقد تمثلت هذه التحولات في اتجاه العديد من الدول إلى اقتصاد السوق، وازدياد دور القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، والاتجاه نحو المزيد من الديمقراطية، وتبني المنظمات العامة لمفاهيم جديدة مثل: الحكامة وإدارة الجودة الشاملة وتمكين المواطنين. كما أصبح هناك تأكيد على أن تكون المؤسسات المحلية أكثر استجابة وقدرة على تحديد أولويات التنمية.

وإذا كان للتنمية المحلية أهمية كبيرة لدى جميع الدول، فإن هذه الأخيرة لكي تتحقق بمعدلات مرتفعة وبأفضل صورة ممكنة، فإنها بحاجة إلى الموارد المالية بشكل مستمر ومتزايد ومتجدد.

فالتنمية المحلية لكي تحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية بالصورة المطلوبة، تحتاج إلى الكثير من الموارد المالية، كما أن الحاجة إلى الإسراع بعملية التنمية المحلية على وجه الخصوص في الكثير من الدول النامية، يؤدي بصورة آلية إلى تزايد تكلفة التنمية المحلية تلقائيا.

من هنا يتضح الارتباط القوي والعلاقة الطردية بين تحقيق التنمية المحلية لأهدافها المختلفة ومدى توفر الموارد المالية، فالموارد المالية هنا بمثابة المدخلات التي تؤدي من خلالها عملية التنمية إلى إحداث المزيد من التقدم والتطور في المجتمعات المحلية.

وعليه سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى مجالات التنمية المحلية ومصادر تمويلها وأهم الفاعلين فيها، من خلال ثلاثة مباحث، نستعرض في الأول: مجالات التنمية المحلية، وفي المبحث الثاني: الأطراف الأساسية في عملية التنمية المحلية، وفي المبحث الثالث والأخير: مصادر تمويل التنمية المحلية.

المبحث الأول: مجالات التنمية المحلية.

تعتبر التنمية المحلية ركنا أساسيا من أركان التنمية الشاملة، ومنذ النصف الثاني من القرن الماضي أصبحت من الاهتمامات لمختلف الحكومات، وهي مطلب أساسي لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع المكاسب والخيرات بين مختلف الأجيال، لذا تعتبر التنمية المحلية أداة مهمة لمواجهة مختلف التحديات المتزايدة لأفراد المجتمع، وتحقيق نوع من التوازن الجهوي بين مختلف الأقاليم.

ويتم التطرق في كثير من الأحيان إلى التنمية المحلية، من دون استيعاب كبير لمضامينها وأبعادها ومجالاتها، وينصرف النظر غالباً إلى التنمية الاقتصادية، مع أن لها مضامين ومرام تتجاوز المجال الاقتصادي ضمن ترابط وتفاعل وتكامل بين أبعاد ومجالات التنمية بما فيها المجال الاقتصادي والمجال السياسي والمجال الاجتماعي والمجال الثقافي والمجال البيئي.

المطلب الأول: المجال الاقتصادي والاجتماعي.

إن جل الدراسات والأبحاث تشير إلى أن التنمية المحلية تقوم على التداخل بين المجال الاقتصادي والاجتماعي، فالأول يجسد التراكم الكمي والثاني يعبر عن التراكم النوعي.

أولا: المجال الاقتصادي للتنمية المحلية.

تهتم التنمية المحلية بالمجال الاقتصادي من خلال العمل على تنمية الإقليم المحلي اقتصاديا.وذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي أو التجاري.

ولهذا نجد أن المنطقة التي تحدد مميزاتها مسبقاً تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها، من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتجات المحققة بالإضافة إلى ذلك يمكن لها أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن المجال الاقتصادي يتضمن أيضا الارتقاء بالجوانب الاقتصادية لمواطني المحليات بزيادة الدخل الحقيقي للأفراد. وزيادة آفاق تطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية مثل إنشاء الأسواق وإقامة المعارض وتنمية الصناعات الصغيرة وتربية الماشية واستصلاح الأراضي، كما تشمل أيضا إقامة المشروعات وإدارتها.

وبهذا تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الاقتصادي من خلال تنشيط الاقتصاد المحلي، عن طريق تشجيع الاستثمارات المناسبة من جهة وامتصاص البطالة وتوفير المنتجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى سواء للاستهلاك المحلي أو للتوزيع للأقاليم الأخرى. بالإضافة إلى بناء الهياكل القاعدية المحلية التي تسمح

بدمج طالبي العمل واستقطاب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم الأخرى من اجل الاستثمار بالمنطقة[1].

ويتجسد المجال الاقتصادي للتنمية المحلية من خلال العناصر التالية:

1- المساواة في توزيع الموارد: إن الوسيلة الناجعة للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية الجماعات المحلية، وتعتبر هذه الوسيلة غاية في حد ذاتها، وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين أفراد المجتمع المحلي اقرب إلى المساواة. فالفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الأساسية وعلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى، تشكل حاجزا أمام التنمية، فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي.

2- الحد من التفاوت في المداخيل والمشاريع والبرامج: إن مشكلة التوزيع العادل للمداخيل والثروة والمشاريع بين الأقاليم والمقاطعات تعتبر من أكبر المشكلات التي واجهت ومازالت تواجه الدول، حيث نجد أن كل الثروة متمركزة في أقاليم معينة بينما غالبية المناطق لا تستحوذ إلا على النسبة القليلة من الثروة والدخل، وهذا ما ينعكس على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والأمنية للمجتمعات المحلية، وتسعى برامج ومشاريع التنمية المحلية إلى محاربة هذا الاختلال من خلال خلق توازن بين الثروات والمداخيل والمشاريع، من أجل تحقيق التكامل بين أقاليم ومناطق المجتمع الوطني.

3- خلق سياسات تنموية متوازنة إقليميا: بمعنى تأكيد أهمية التنمية الزراعية والتركيز على التنمية الصناعية بهدف تطوير الاقتصاديات المحلية التي تصب كلها في الاقتصاد الوطني.

ثانيا: المجال الاجتماعي للتنمية المحلية.

يركز المجال الاجتماعي للتنمية المحلية على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع. ويقصد به الارتفاع بالجانب الاجتماعي من خلال تبني سياسات اجتماعية تساعد على تحسين المستويات المعيشية والحد من الفقر خاصة في المجتمعات المحلية، من خلال خلق فرص العمل والقيام بأنشطة لتنمية المجتمع، وهذا ما يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة والحد من انتشار الآفات الاجتماعية.

[1]- غريبي أحمد، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، **مجلة البحوث والدراسات العلمية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، العدد الرابع، أكتوبر2010، ص07.

ولهذا نجد أن المجال الاجتماعي للتنمية المحلية يمثل حجر الزاوية، لان توفير الحياة الاجتماعية المناسبة والمتطورة من شأنها أن تدمج كل طاقات المجتمع لتطوير الثروة وزيادة القيمة المضافة. وهناك ميادين مختلفة تشملها التنمية المحلية لها علاقة وطيدة بالمجال الاجتماعي أهمها:

1- الصحة والتعليم: إن مستوى الصحة والتعليم يعكس القدرة على التعامل مع متطلبات التنمية المحلية، حيث أن الصحة الجيدة تغذي قدرة المواطن على المساهمة في المشاريع التنموية ومن شأن التعليم الجيد أن يساعد أفراد المجتمع المحلي على التكيف والابداع من خلال مشاريع التنمية المسطرة.

2- السكن والأمن الاجتماعي: يحتل موضوع النمو والتوزيع السكاني أهمية بالغة ضمن السياسات التنموية الحديثة التي تهدف إلى محاربة النزوح الريفي والنمو السكاني السريع، فالتمركز السكاني مثلا في المناطق الحضرية يرفع من تركيز النفايات والمواد الملوثة والاكتظاظ، وكلها عوامل تؤدي إلى فشل برامج التخطيط الاقتصادي والعمراني وبرامج الأمن الاجتماعي وحماية الناس. وهذا ما دفع بالتنمية المحلية إلى التوجه نحو النهوض بالتنمية الريفية النشيطة من خلال اتخاذ التدابير اللازمة للتقليل من الزحف نحو المدن.

3- الأسلوب الديمقراطي والمشاركة الشعبية: من أجل الوصول إلى التنمية المحلية يجب خلق تنمية بشرية مبنية على المشاركة بين المكلفين بوضع البرامج والسياسات والمسؤولين عن تنفيذها و المواطنين المستفيدين من البرامج والمشاريع، بدءا باختيار حكام المجتمع المحلي وقادته وصولا إلى المساهمة في إنجاز البرامج والمشاريع.

المطلب الثاني: المجال السياسي والثقافي.

إن التنمية المحلية هي النقطة التي يتم فيها التداخل بين المجالات المختلفة، والتي من بينها المجال السياسي والمجال الثقافي.اللذان يمثلان الإطار العام الذي تتداخل فيه أبعاد التنمية المحلية.

أولا: المجال السياسي للتنمية المحلية.

يركز المجال السياسي للتنمية المحلية على تكريس الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية بشكل يضمن الشفافية والمشاركة في اتخاذ القرار، وتنامي الثقة والمصداقية وتوالي السيادة والاستقلالية للمجتمع المحلي. وتنمية قدرات الجماهير على إدراك مشاكلهم بوضوح وتنمية قدراتهم على تعبئة إمكانياتهم لمواجهة هذه التحديات والمشاكل بأسلوب عملي وواقعي. فالتنمية السياسية تؤدي إلى تعزيز روح الانتماء والانجاز مما يساعد على تحقيق الاستقرار داخل أقاليم الدولة الواحدة، و الذي يعد اللبنة الأساسية لتطوير مختلف المجالات الأخرى التي يتوقف عليها كيان المجتمع المحلي[1]. وبناءا على ما سبق ينظر إلى التنمية المحلية السياسية من خلال:

[1]- نور الدين العوفي، **مؤشرات الحكامة وآليات الانتقال الديمقراطي: حالة المغرب**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص797.

– أنها تمثل حالة الوعي السياسي، أي انتشار الثقافة السياسية لدى الأفراد ومتابعتهم لكل المستجدات السياسية.

– أنها تمثل بناء المؤسسات أي تغيير الهياكل الإدارية بما يتماشى مع سياساتها.

– أنها تمثل حالة تحديد ومعرفة النظام السياسي وذلك من خلال تحديد القاعدة الأساسية التي يتم بموجبها سير وتطور العمل السياسي وتوضيح كل الجوانب المتعلقة بالنظام السياسي.

ثانيا: المجال الثقافي للتنمية المحلية.

إن التنمية المحلية بمفهومها المتطور تمس المجال الثقافي في إطارها الميداني والعملي، والثقافة باختصار هي أن يعرف الفرد شيئاً عن كل شيء، أو أن يلم إلماماً يسيراً بأكثر ضروب المعرفة، ولكنها أي الثقافة، قد تتركز في مقصودها الدلالي على المعرفة المتصلة بالعلوم الإنسانية بوجه خاص، لأنها ترقى بالإنسان، وتوسع معارفه، وتمده بالنظرة الشاملة للأمور، لينعكس هذا على شخصيته وسلوكه، فيكون واسع الأفق، يحسن إتيان الأمور ويجيد التصرف في شؤون حياته، ويعرف حقوقه، ويحرص على أداء واجباته. فالثقافة إذن هي كل ما يكون به الإنسان إنساناً، وهي تعبير عن ما يصدر عنه من أسلوب أو سلوك أو نشاط أو مواقف متماسكة تشكل نسيجاً من البناء الذي يمتلكه الإنسان من مجموعة القدرات لديه، ونسيجاً من ما ينشئه من علاقات، وما يدركه من مهارات، وما يدخره من وعي وخبرات، وما يعتنقه من قيم وتقاليد، وما يماشيه من أنماط حياة وطرائق انتفاع بالوسائل المادية والاجتماعية والمعنوية، وما يهتم به من آداب وفنون جميلة.

وأما التنمية الثقافية فهي الزيادة في الثقافة بكل أشكالها وجوانبها وظواهرها ونشاطاتها، ولكل ظاهرة في هذا الكون بعد ثقافي، فتنمية البعد الثقافي الاقتصادي يسهل التنمية الاقتصادية، وتنمية البعد الثقافي الصناعي يجّود تطور التنمية الصناعية، وتنمية البعد الثقافي الزراعي يحسن التنمية الزراعية ويتعجلها.. وهكذا في كل المجالات.

وأما التربية والتعليم فهما الوعاء الذي يحتضن التنمية الثقافية المتمثلة بكل أشكال التطوير والارتقاء والتبادل الثقافي، وهذا الوعاء يشكل جسراً يربط بين مفهوم التنمية، ومفهوم الثقافة، اللذين يرتبط بعضهما ببعض، بتناسب طردي متبادل، فكلما زادت الثقافة زادت التنمية، وكلما زادت التنمية زادت الثقافة.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ما السبيل إلى هذه الزيادات؟

إننا ببساطة نجد الإجابة في أن التربية والتعليم هما اللذان يوسعان الاطلاع والمدارك، ويفتحان أبواباً مبتكرة من الأنماط الحياتية والاجتماعية، التي تساعد بالاقتباس والتعلم والإنتاج والاختراع وغير ذلك، على مزيد من النماء والترقي والتطور، وتساعدان أيضاً على سهولة التكيف مع المستجدات والمتغيرات، وحسن مواجهة الطوارئ والأزمات في كل جوانب الحياة ومجالاتها.

ففي الوقت الذي يكدح الناس مثلاً في مواجهة ثالوث الجهل والفقر والمرض، نجد طائفة منهم، تلمع عقولها في تلمس الطرق والوسائل والعلوم التي تخلصنا من هذه المواجهات الأليمة على طريق التنمية الثقافية، وذلك انطلاقاً من البحث في إمكانية تحقيق تقدم، وإيجاد مخارج متنوعة، كما أن الناس يجتهدون مثلاً في ابتكار وسائل مختلفة لمحاربة الفراغ، فيملئونه بنشاطات مفيدة ، تعبر عن موروث متميز ، وشخصية متفردة، وهكذا تمكّن الإنسان من مغالبة المشكلات، وتمكّن من تأمين مرتكزات لتلبية حاجاته النفسية والاجتماعية والمادية والحيوية وغيرها، إن هذه المرتكزات تمكّنه من أن يعيش في أبعاد الحياة كاملة، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، راضياً، مشاركاً، نافعا، مستمتعاً، وسعيداً. ثم بعد ذلك، تمكّنه من تحقيق منجزات ترقى بالإنسان وتطوره وتنميه وتزيد من حسن استغلاله لما حوله من نعم وموارد وإمكانيات، وتزيد من تسخيره للبيئة ومواردها، وترفع من الكسب المادي والمعنوي لديه، وبالتالي زيادة الذاتية والرفاهية والكرامة الإنسانية التي وهبها الله للإنسان، فالإنسان جزء متميز من المخلوقات في هذا الكون، وهو قادر بخصائصه النوعية، ومنها إرادته واختياره وقدراته العقلية وذاكرته الحضارية ومهاراته، على التأثير في المكونات من حوله، وتحويلها إلى معطيات لخدمته وخدمة أهدافه، وإلى معطيات لمواجهة تحديات البيئة، والمحيط من حوله.

إن التنمية والثقافة والإنسان، مفاهيم متكاملة، وهي المقومات الآمنة الراقية الأساسية، لصناعة الحياة المتطورة، التي تقوم على وسائل وأهداف، لصناعة الرقي الإنساني المتمثل في الحضارة، والتنمية هي وسيلة الحضارة وغايتها.

المطلب الثالث: المجال البيئي والتكنولوجي.

أدى التدهور في الوضع البيئي على المستوى العالمي ممثلا بالاحتباس الحراري للجو وفقدان طبقة الأوزون ونقص المساحات الخضراء والأمطار الحمضية وفقدان التنوع البيولوجي واتساع نطاق التصحر وما إلى ذلك من مشاكل بيئية تتعدى الحدود الجغرافية للدول، إلى الدعوة لدمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي لدول العالم، مع استغلال التطور والتقدم التكنولوجي في الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمعات.

أولا: المجال البيئي للتنمية المحلية.

إن البعد البيئي للتنمية المستدامة يجسد الكيفية التي يجب التعامل بها مع المتغيرات الايكولوجية من خلال ترشيد التعامل مع الموارد الطبيعية والسهر على أن تكون المخرجات البشرية الناتجة عن عمليات التصنيع والاستهلاك صديقة للبيئية، ومن هنا نجد أن المجال البيئي يتمحور حول مجموعة من العناصر تتمثل في:

1- حماية الموارد الطبيعية: ليس هنا المقصود بحماية الموارد الطبيعية عدم استغلالها؟ وإنما المقصود هنا هو استغلالها بطريقة تضمن ديمومتها واستمراريتها وعدم استنزافها بطريقة أنانية واستغلالية، وحرمان الأجيال المستقبلية من حق استغلالها.

2- حماية المناخ من الاحتباس الحراري: إن التنمية المستدامة من خلال هذا المبدأ تسعي إلي خلق التوازن وعدم المخاطرة بإجراء التغيرات في المحيط البيئي، وبالتالي تجنب جميع الاختلالات التي من شأنها تدمير الكرة الأرضية كالتسبب في زيادة مستوى سطح البحر أو تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي، أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية. إن هذه الحماية من التغير المناخي قد يكون من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة، وبالتالي الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ[1]، أو النظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأزون الحامية للأرض من جراء الاستنزاف البشري.

3- صيانة المياه العذبة: في ظل التزايد السكاني الكبير وتزايد معدلات الاستهلاك، نجد أن تضاعف معدلات الطلب على أهم عنصر من عناصر الحياة، هذا العنصر الذي يعتبر عصب الحياة الرئيسي، أمر يزيد من معدلات استنزافه وندرته يوم بعد آخر. ومن هنا يأتي اهتمام التنمية المستدامة بموضوع المياه من خلال العمل على صيانته والحد من الاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه.

4- تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية: إن التنمية المستدامة تسعي هنا إلي محاربة كل أشكال الفساد التي تؤثر على التنوعات البيولوجية البرية منها أو البحرية، وذلك بإبطاء عمليات الانقراض ومنع تدمير الملاجئ والنظم الإيكولوجية، حيث نجد أن معظم الملاجئ التي تعتبر مسكن الكثير من الكائنات الحية باتت تعاني من تدهور كبير وذلك بسبب أنواع الاستغلال الغير مدروس والذي بات يشكل خطر كبير على إمكانية استمرارها واحتمال انقراضها بشكل نهائي، وبالتالي التأثير علي السلسلة الغذائية والتواجد الحي لجميع الكائنات مهما اختلفت نوعيتها.

ثانيا: المجال التكنولوجي للتنمية المحلية.

إن التكنولوجية تساهم في تحقيق التنمية المنشودة، و خاصة عندما تستعمل كوسيلة لتنمية قدرات الإنسان، وتمكنه من السيطرة على قوانين الطبيعة و تحقيق الوفرة الإنتاجية،و التعجيل بالتقدم الصناعي ومنه الاجتماعي، فهي تلعب دورا هاما في نشر الأفكار و القيم الجديدة داخل المجتمع من خلال وسائل الاتصال المتوافرة. وامتدادا لهذا التصور، فان هناك تيارات فكرية تعتبر التكنولوجية بمثابة مكسب إنساني، ليست حكرا

[1]- Beat Burgenmeier, **Politiques Économiques du Développement Durable**, 1ere Édition, Boeck Université, Paris, 2008, p :180.

على مجتمع دون آخر. ومن ثم ضرورة القبول ببعض الجوانب التي تتماشى والواقع الخصوصي، و تطوير بعض الممارسات المحلية بحيث لا تتناقض مع الجديد، وتعمل لصالح المجتمع بكل فئاته.

ويتجسد المجال التكنولوجي للتنمية المحلية في العناصر التالية:

1- استعمال تكنولوجيات أنظف وأكفأ في المرافق الصناعية تسمح بالاستخدام الأمثل للموارد الطاقوية والطبيعية.

2- الاعتماد على التكنولوجيات المحسنة وفرض ذلك بالنصوص القانونية الرادعة.

3- الاستغناء على الطاقات المضرة للبيئة و غير المتجددة مثل البترول...الخ ، والاعتماد على الطاقات البديلة والصديقة للبيئة مثل الطاقة الشمسية، بغية التقليل من الانبعاثات الغازية، والحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون.

4- إدخال مفهوم الاقتصاد الأخضر والتنمية الخضراء في ثقافة المنتج والمستهلك، لتصبح المعايير البيئية من أهم الشروط التي يجب توافرها في السلعة حتى تدخل إلى الأسواق، ومنع دخول السلعة التي لا تراعي البعد البيئي عند إنتاجها إلى الأسواق سواء المحلية أو الدولية، مثل السلع الملوثة للبيئة، أو السلع التي يقوم إنتاجها على أساس الاستغلال الجائر للموارد، أو تؤثر على التوازن البيئي، وإرغام المصانع والمزارع على وضع علامة على منتجاتها توضح أن هذه المنتجات خضراء أو أنتجت بطريقة آمنة بيئيًا. ومنح شهادات للمصانع والمزارع التي تراعي الجوانب البيئية مثل شهادة الأيزو 14000.

5- الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها. ومن أجل تحقيق هذا الهدف لابد من تعاون تكنولوجي بناء يوضح التفاعل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والبيئية والتكنولوجية. ومن شأن التعاون التكنولوجي -سواء بالاستحداث أو التطويع لتكنولوجيات أنظف وأكفأ تناسب الاحتياجات المحلية، أن يزيد من الإنتاجية الاقتصادية، ويقلل من استنزاف الموارد الاقتصادية، وتلوث الهواء والماء والأنهار والمحيطات وغيرها مما يحول دون مزيد من التدهور في نوعية البيئة. وحتى تنجح هذه الجهود، فهي تحتاج أيضا إلى استثمارات كبيرة في التعليم والتدريب والتنمية البشرية ككل.

وفي الأخير يمكن الجزم بأن التنمية المحلية مجبرة على مراعاة المجالات والأبعاد المختلفة، حتى تعود بالنفع العام على أفراد المجتمع المحلي.

المبحث الثاني: الأطراف الأساسية في عملية التنمية المحلية.

في إطار التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدها العالم في أواخر القرن العشرين والتي انعكست بالتالي على دور الدولة في التنمية، حدث الانتقال من أنظمة يسيطر فيها القطاع العام على عملية التنمية المحلية إلى أنظمة تشارك فيها عدة أطراف في عملية التنمية على المستوى المحلي.

وتتضمن التنمية الاقتصادية المحلية المشاركة بين القطاع العام والخاص والمنظمات الأهلية وأصحاب المصالح المحليين لتنفيذ الإستراتيجيات التي تستهدف الاستخدام الأكفأ والأكثر تنافسية للموارد المتاحة محليا.

وعليه، لا تقع مسؤولية تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع المحلي على الحكومة بمفردها، سواء الحكومة المركزية أو الحكومات المحلية، وإنما يتطلب الأمر تضافر جهود كافة الفاعلين في المجتمع المحلي. ومن ثم، يلعب كل من القطاع العام والخاص، والمجتمع المدني، والسلطات المركزية والمحلية دوراً في إيجاد حلول للمشاكل التنموية على المستوى المحلي[1].

المطلب الأول: دور القطاعين العام والخاص في التنمية المحلية.

حظي موضوع مساهمة القطاعين العام والخاص في عملية التنمية باهتمام كبير من قبل الحكومات في مختلف أنحاء العالم، بعد أن اتضح بأن عملية التنمية تعتمد على حشد وجمع كافة إمكانيات المجتمع بما فيها من طاقات وموارد وخبرات كل من القطاع العام والخاص.

أولا: مفهوم القطاع العام وأهميته التنموية.

إن القطاع العام ليس مبتكراً في العصر الحديث، فقد ظهر مع ظهور الدولة، وتعبير القطاع العام يستخدم للدلالة على النشاطات الاقتصادية القائمة على أساس ملكية الدولة لرأس المال والمنتجات.

1- مفهوم القطاع العام: ويتمثل في مجموعة الوحدات من قطاع الأعمال التي تدار من قبل الحكومة والتي يمكن أن تدار من قبل القطاع الخاص[2].

كما يعرّف كذلك على أنه تلك القطاعات التي تخضع للسيطرة الكاملة للدولة، وفي هذه الحالة يتم النظر إلى الدولة بوصفها وحدة اقتصادية تقوم بأنشطة اقتصادية مناظرة لأنشطة القطاع الخاص، غير أن هذه الأنشطة الاقتصادية العامة تشكل جزءاً لا يتجزأ من الخطط والبرامج الاقتصادية للدولة[3].

---

[1]- لبنى عبد اللطيف، **تفعيل البعد المحلي في التنمية الاقتصادية**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2011، ص 560.

[2]- خميس خليل، مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر، **مجلة الباحث**، جامعة ورقلة، العدد 09، 2011، ص204.

[3]- عبده محمد فاضل الربيعي، **الخصخصة وآثارها على التنمية بالدول النامية**، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، مصر، 2004، ص 158.

كما يعرف على أنه تلك المؤسسات الكبرى أو المشروعات أو الهيئات العامة، التي تنشئها الحكومة لكي تؤدي نشاطات تنموية مختلفة على شكل سلع وخدمات وغيرها من المنافع العامة[1].

إذا فالمقصود بالقطاع العام، هو مجموعة المشاريع الإنتاجية والخدمية والتجارية التي تملكها الحكومة بالكامل وتديرها إدارة عامة، وهي أما أن تكون منشأة من قبلها بشكل مباشر أو عن طريق مؤسساتها العامة أو أنها قد استولت عليها بالتأميم.

2- أهمية القطاع العام التنموية: القطاع العام محور تنموي رئيسي لتعجيل عملية التنمية الاقتصادية، وتنويع مصادر الدخـــل القومي، وإنشاء المشروعات الاقتصادية الكبيرة الحجم والمتقدمة تقنيا وإدارياً، وكذلك تغيير نمط الدخل عن طريق الخدمات الاجتماعية والإعانات وغيرها من أشكال الإنفاق العام.

كما أنه يعتبر قطاع رائد لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في إحداث التغييرات الهيكلية كشرط أساسي لعملية التنمية المحلية، و بصفة خاصة في إحداث دفعة قوية لعملية التصنيع كمحور للتنمية و لتقوية الشبكات بين قطاعات الاقتصاد الوطني. دون أن ننسى أهميته التقليدية في تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية ومن أهمها:

- محاولة تحقيق الاستقرار الاقتصادي، للحد من التقلبات الاقتصادية والأزمات.
- القضاء على الاحتكار والتكتلات الاقتصادية.
- الإسراع بمعدلات التنمية من خلال حشد الطاقات الاقتصادية وفق خطة مركزية تضمن تخصيصا أفضل للموارد يقوم فيها القطاع العام بتحقيق الفوائض ليعاد توظيفها في مجالات تنموية أخرى.
- تكوين البنيات الأساسية وإدارة الأنشطة التي تتميز باحتكار طبيعي أو تعتبر ذات أهمية حيوية وإستراتيجية.
- إدارة المؤسسات العامة الخدمية الموروثة من عهد ما قبل الاستقلال.

ثانيا: مفهوم القطاع الخاص وأهميته التنموية.

يحتل القطاع الخاص دورا محوريا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية انطلاقا مما يتميز به من إمكانيات وخصائص تؤهله للتأثير في شتى المجالات، وهذا ما يزيد من أهميته ودوره في النشاط الاقتصادي

[1]- إدريس عزام، **مشكلات إدارة التنمية**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، القاهرة، الطبعة الأولى، مصر، 2010، ص 42.

بشكل يدفع بصانعي السياسة الاقتصادية إلى ضرورة التركيز على آليات تطويره وتوفير المناخ المناسب لنشاطه[1].

1- مفهوم القطاع الخاص: لقد اختلفت الآراء حول تحديد مفهوم موحد للقطاع الخاص، فيعرفه البعض بأنه "قطاع في الاقتصاد الوطني، يقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وفيه يتم تخصيص الموارد الإنتاجية بواسطة قوى السوق أكثر مما هو بواسطة السلطات العامة".

ويعرفه البعض الآخر بأنه: "ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني الذي يملكه ويديره الأفراد أو الشركات أو الأشخاص أو الشركات المساهمة[2].

كما يعرف كذلك بأنه القطاع الذي يدار بمعرفة الأفراد ووحدات الأعمال، وتتولى آليات السوق توجيه دفة الأمور بالنسبة للأنشطة الاقتصادية الخاصة وهي تسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن.

وبناءا على التعريفات السابقة يمكن القول، أن القطاع الخاص هو ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني الذي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإدارتها.

2- أهمية القطاع الخاص التنموية: يعتبر القطاع الخاص القاعدة الرئيسية لتحقيق نشاط اقتصادي حقيقي قائم على إنتاج الثروة وتوفير مناصب العمل بشكل يسمح بخلق وتيرة نمو وتطور ديناميكية على المدى الطويل يسير وفقها النشاط الاقتصادي، إذ تؤكد مدارس الفكر الاقتصادي على اختلاف توجهاتها على أن القطاع الخاص وفي ظل توافر جملة من الشروط التي تعكس بيئة نشاطه هو المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي وذلك انطلاقا من عملية الاستثمار وتراكم رأس المال، حيث أنه ونظرا لما يتحمله من تكاليف وكذا للمنافسة السائدة في السوق فإن الكفاءة في الأداء والتنظيم المحكم للنشاط والعمل على التجديد والابتكار بشكل ديناميكي هو السبيل الوحيد لتحقيق الربح ومن ثم المحافظة على مكانته في السوق بما ينعكس إيجابا على عملية النمو الاقتصادي .

حيث تؤكد العديد من الدراسات في هذا الصدد على أن تطوير القطاع الخاص يساهم في خلق نمو اقتصادي سريع ويستمر على المدى الطويل، وهذا ما انعكس بالخصوص في تزايد الاتجاه في العديد من الدول بداية الثمانينات من القرض الماضي نحو عملية خوصصة المؤسسات العمومية وتوسيع مكانة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، والتي تتمثل في إعادة تخصيص الموارد من القطاع العام إلى القطاع الخاص بشكل يزيد من

---

[1]- بودخدخ كريم و بودخدخ مسعود، رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، **الملتقى الوطني الأول حول "دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول"**، جامعة جيجل يومي 20-21 نوفمبر 2011، ص03.

[2]- حسين عمر، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية**، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر، 1995، ص 203.

مكانته في النشاط الاقتصادي، إذ أن عملية الخوصصة تحول الاهتمام من الأهداف السياسية التي يعكسها نشاط القطاع العام إلى الأهداف الاقتصادية التي يعكسها نشاط القطاع الخاص، وقد جاء هذا التحول انطلاقا مما يتميز به من مزايا عديدة مقارنة بالقطاع العام وذلك كما يلي:

- ارتكاز نشاطه الاقتصادي على تحقيق الربح مقارنة بالقطاع العام الذي يغيب عن بعض نشاطه مفهوم الربح نظرا لتغليب الهدف الاجتماعي ذو الخلفية السياسية على الهدف الاقتصادي في نشاطاته.

- الكفاءة في إدارة الموارد نظرا لما يتحمله من تكاليف في مقابل الحصول عليها، في حين أن القطاع العام يتميز في الغالب بالتبذير وعدم الرشادة في استخدام الموارد.

- قدرة القطاع الخاص على خلق وتوفير الحوافز لعنصر العمل بما يضمن ارتفاع الإنتاجية والصرامة في الأداء.

- الإدارة الكفأة للنشاط الاقتصادي بالنسبة للقطاع الخاص انطلاقا من استهدافه للموارد البشرية المؤهلة ذات الخبرة والمهارة والكفاءة العالية.

- التميز بروح المبادرة وديناميكية الإبداع والابتكار والتجديد في النشاط الاقتصادي للقدرة على المنافسة والبقاء في السوق بخلاف القطاع العام.

- إن الحد من الفقر يتجلى من خلال القدرة على توفير فرص عمل وزيادة الدخول، وفي هذا الصدد فإن القطاع الخاص في ظل اقتصاد تنافسي يلعب دورا رئيسيا في ذلك من خلال المؤسسات والشركات سواء الصغيرة أو الكبيرة منها والتي تعتبر بمثابة المحرك الرئيسي لتوفير فرص العمل وزيادة الدخول بما يساهم في الخروج من دائرة الفقر.

ويشارك القطاع الخاص في جهود التنمية الاقتصادية المحلية من خلال مشروعات المشاركة مع القطاع العام في مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة أو من خلال المشروعات الإنتاجية في القطاعات المختلفة. وهناك دور آخر يلعبه القطاع الخاص في دعم جهود التنمية المحلية من خلال مبادرات المسؤولية الاجتماعية للاستثمار.

وتشير التجارب الدولية الناجحة إلى أن القطاع الخاص يستطيع دفع معدلات التنمية الاقتصادية المحلية وتحقيق أهدافها المنشودة من خلال[1]:

- مساندة إستراتيجية التنمية المحلية على النحو الذي يساعد على تعزيز ثقة المستثمرين ورجال الأعمال والشركات.

[1]- لبنى عبد اللطيف، **تفعيل البعد المحلي في التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص 561.

- إضفاء الشرعية اللازمة على عملية التنمية المحلية على النحو الذي يساعد على تعزيز ثقة المستثمرين ورجال الأعمال والشركات.

- كفاءة التعامل مع ظروف الاقتصاد المحلي حيث أن أصحاب المشروعات عادة ما يكون كثر دراية بالفرص الموجودة في مجتمعهم المحلي مقارنة بممثلي السلطات المحلية.

- ربط السكان المحليين بالأنشطة الاقتصادية المحلية، ومن ثم توفير فرص عمل جديدة لهم.

- تحسين مستوى المرافق العامة والبنية الأساسية للمناطق المحلية، ومن ثم رفع جودة الحياة في هذه المناطق وجعلها مناطق أكثر جذبا للعمل والإقامة.

- الاستفادة من قدرة القطاع الخاص على الاقتراض من القطاع المصرفي لتوفير الموارد المالية اللازمة لزيادة النشاط الاقتصادي في المناطق المحلية.

- توفير مصادر تمويل محلية لمساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة قدرتها على التوسع في مجتمعها المحلي ودعم قدراتها التنافسية.

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في التنمية المحلية.

تشكل دراسة المجتمع المدني أحد المداخل الرئيسية لدراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وهي العلاقة التي تنطوي على آثار بالغة الأهمية بالنسبة للتنمية في بعديها الوطني والمحلي وفي إضفاء الطابع الديمقراطي على التسيير، خاصة في ظل المتغيرات الحاصلة على مستوى النسق الدولي المرتبطة بالحريات والحقوق السياسية والمواطنة، القائمة على تفعيل دور الفرد على مستوى السياسات العامة وسياسات التنمية.

في هذا الإطار، يمكن فهم بروز مفهوم المجتمع المدني بربطه بمجموعة من المتغيرات الدولية والإقليمية، المتعلقة منها على وجه الخصوص بالتحرر الاقتصادي والابتعاد عن التخطيط المركزي، إلى جانب تلك السياسات المتعلقة بالتحول الديمقراطي وتراجع الإنفاق العام للحكومات.

لقد أصبح دور المجتمع المدني، حلقة هامة وضرورية بالنسبة لتقدم وتطور الشعوب من النواحي السياسية والتنموية، فمن الناحية السياسية يعتبر المجتمع المدني أساسيا في تكريس الديمقراطية الحقة من خلال المشاركة والرقابة، أما من الناحية التنموية فان دوره يبرز أساسا كقوة هامة تدفع وتيرة النمو من خلال العمل الميداني أو العمل التحسيسي إضافة إلى دوره في الرقابة والمحاسبة وحتى المسائلة إذا توفرت البيئة الملائمة لذلك.

أولا: مفهوم المجتمع المدني وأهم خصائصه.

نشأ مفهوم المجتمع المدني لأول مرة في الفكر اليوناني الإغريقي حيث أشار إليه أرسطو باعتباره "مجموعة سياسية تخضع للقوانين" أي أنه لم يكن يميز بين الدولة والمجتمع المدني، فالدولة في التفكير السياسي الأوروبي

القديم يقصد بها مجتمع مدني يمثل تجمعا سياسيا أعضاؤه هم المواطنون الذين يعترفون بقوانين الدولة ويتصرفون وفقا لها.

تطور المفهوم بعد ذلك في القرن الثامن عشر مع تبلور علاقات الإنتاج الرأسمالية حيث بدأ التمييز بين الدولة والمجتمع المدني، فطُرحت قضية تمركز السلطة السياسية وأن الحركة الجمعياتية هي النسق الأحق للدفاع ضد مخاطر الاستبداد السياسي.

وفى نهاية القرن الثامن عشر تأكد في الفكر السياسي الغربي ضرورة تقليص هيمنة الدولة لصالح المجتمع المدني الذي يجب أن يدير بنفسه أموره الذاتية وأن لا يترك للحكومة إلا القليل.

وفى القرن التاسع عشر حدث التحول الثاني في مفهوم المجتمع المدني حيث اعتبر "كارل ماركس" أن المجتمع المدني هو ساحة الصراع الطبقي.

وفى القرن العشرين طرح انطونيو غرامشى" ***Antonio Gramsci***"[1] مسألة المجتمع المدني في إطار مفهوم جديد فكرته المركزية هي أن المجتمع المدني ليس ساحة للتنافس الاقتصادي بل ساحة للتنافس الإيديولوجي منطلقا من التمييز بين السيطرة السياسية والهيمنة الأيديولوجية[2].

ونتيجة لهذا التطور فنحن أمام ثلاثة مفاهيم مختلفة ولكنها في نفس الوقت متكاملة: المجتمع، المجتمع السياسي، المجتمع المدني. أما المجتمع فهو الإطار الشامل الذي يحتوي البشر وينظم العلاقة بينهم في إطار اقتصادي اجتماعي محدد ويتطور من خلال علاقة فئاته ببعضها وصراعاتها. في حين أن المجتمع السياسي هو مجتمع الدولة الذي يتكون من الدولة وأجهزتها والتنظيمات والأحزاب السياسية التي تسعى للسيطرة عليها أو الضغط عليها. والمجتمع المدني هو الأفراد والهيئات غير الرسمية بصفتها عناصر فاعلة في معظم المجالات التربوية والاقتصادية والعائلية والصحية والثقافية والخيرية وغيرها. ويتكون المجتمع المدني من الهيئات التي تسمى في علم الاجتماع بالمؤسسات الثانوية مثل الجمعيات الأهلية والنقابات العمالية والمهنية وشركات الأعمال والغرف التجارية والصناعية وما شابهها من المؤسسات التطوعية.وهكذا يستبعد من المفهوم المؤسسات الاجتماعية الأولية كالأسرة والقبيلة والعشيرة والطائفة المذهبية أو الدينية،كما يستبعد منه المؤسسات السياسية والحكومية، ويبقى بذلك في نطاق المجتمع المدني المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي.

---

[1]– انطونيو غرامشي (***Antonio Gramsci***):(1891-1937) **فيلسوف إيطالي**، من أهم مؤلفاته: دفتر السجن، الكتابات السياسية.

[2]– عبد الغفار شكري، **مفهوم المجتمع المدني..نشأة وتطور المجتمع المدني : مكوناته وإطاره التنظيمي**، تاريخ التصفح: يوم 2013/07/14
http://enhri.com/wp-content/uploads/2012/11

1- تعريف المجتمع المدني: إن مفهوم المجتمع المدني ليس وليد اليوم، وإنما له جذوره العالقة في التاريخ، ورغم ما يلقاه هذا المفهوم من رواج أكاديمي علمي، إلا انه يواجه صعوبة في تأصيل المفهوم وفي تحديد المؤسسات المكونة له نظرا لتعدد وجهات النظر الفكرية حول تعريف المجتمع المدني، ومن هذه المحاولات[1]:

- التعريف الأول: هو مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك يقيم ومعايير الاحترام والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف.

- التعريف الثاني: هو مجموعة التنظيمات والحركات الاجتماعية المستقلة وشبه المستقلة عن سلطة الدولة، والتي تسعى من خلال تعبئة إمكانياتها المادية و البشرية إلى إحداث تطويرات مرغوب فيها لصالح جماعات المصالح والشرائح والطبقات السياسية والاجتماعية.

- التعريف الثالث: هو مجموعة من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل بصورة تطوعية في ميادينها المختلفة، وذلك على نحو مستقل نسبيا عن الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية،كالمشاركة في صنع القرار، ومنها أغراض نقابية ومهنية كالدفاع عن مصالح أعضائها والارتقاء بمستوى المهنة، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي في المجتمع، ومنها أغراض اجتماعية في سبيل تنمية وتطوير المجتمع[2].

وبصفة عامة فان المجتمع المدني هو: مجموعة من المنظمات الطوعية الحرة والمستقلة عن الدولة، تشغل المجال العام وتقع ما بين الأسرة والدولة وتكون العضوية فيها بطريقة اختيارية، خدمة لمصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، دون أن تسعى لتحقيق الربح المادي، وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف.

2- مكونات وأركان المجتمع المدني: يدخل في دائرة مؤسسات المجتمع المدني طبقا لهذا التعريف أي كيان مجتمعي منظم يقوم على العضوية المنتظمة تبعا للغرض العام أو المهنة أو العمل التطوعي، ولا تستند فيه العضوية على عوامل الوراثة وروابط الدم والولاءات الأولية مثل الأسرة والعشيرة والطائفة والقبيلة، وبالتالي فإن أهم مكونات المجتمع المدني هي[3]:

- النقابات المهنية.

- النقابات العمالية.

---

[1]- ماهر أبو المعاطي علي، **الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة**، مرجع سبق ذكره، ص 115.

[2]- أحمد مصطفى خاطر، **العمل مع جماعات المجتمع المحلي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2012، ص 70.

[3]- عبد الغفار شكري، **مفهوم المجتمع المدني..نشأة وتطور المجتمع المدني : مكوناته وإطاره التنظيمي**، مرجع سبق ذكره، ص 04.

- الحركات الاجتماعية.
- الجمعيات التعاونية والجمعيات الأهلية.
- نوادي هيئات التدريس بالجامعات.
- النوادي الرياضية والاجتماعية.
- مراكز الشباب والاتحادات الطلابية.
- الغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال.
- المنظمات غير الحكومية الدفاعية والتنموية كمراكز حقوق الإنسان والمرأة والتنمية والبيئة.
- الصحافة الحرة وأجهزة الإعلام والنشر.
- مراكز البحوث والدراسات والجمعيات الثقافية.

وهناك من يضيف إلى هذه المنظمات هيئات تقليدية كالطرق الصوفية والأوقاف التي كانت بمثابة أساس المجتمع المدني في المجتمعات العربية منذ مئات السنين قبل ظهور المنظمات الحديثة.

أما أركان المجتمع المدني فتتحدد فيما يلي:

- الركن الأول: قيام منظمات المجتمع المدني واعتمادها على الفعل الإرادي الحر، وبذلك فهي لا تتضمن تنظيمات الجماعة القرابية كالأسرة والعشيرة والقبيلة.

- الركن الثاني: يتمثل في التنظيم، فكل تنظيم من تنظيمات المجتمع المدني يضم أعضاء اختاروا عضويتهم وفقا لشروط يتم التراضي عنها أو قبولها، وقد تتغير شروط العضوية ولكن يبقى هناك تنظيم يميز المجتمع المدني.

- الركن الثالث: يتمثل في أسس وقيم أخلاقية وسلوكية مرتبطة بعضوية المنظمة، هي قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس السلمي، تنظمها للوائح والإجراءات والقرارات التي تصدر عن كل نمط من أنماط منظمات المجتمع المدني.

3- خصائص المجتمع المدني: إن المجتمع المدني يقوم على مجموعة من الخصائص والأسس أهمها:

- تركيز منظمات المجتمع المدني على المنظمات الأهلية والشعبية سواء كانت أهدافها اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية.

- العضوية الاختيارية، بمعنى أن هناك قدر من الرضا والاختيار للالتقاء، بغض النظر عن صلات القرابة أو الموطن أو اللون.

- تنظيمات المجتمع المدني لا تسعى للوصول إلى السلطة لذا لا تعتبر الأحزاب من مكونات المجتمع المدني.

- منظمات المجتمع المدني ليست جزءا من الجهاز الحكومي، وتدار أغلب هذه المنظمات بواسطة مجالس إدارة منتخبة من بين أعضائها المكونين لها في إطار العمل التطوعي.

- لا تسعى منظمات المجتمع المدني لتحقيق الربح، وتعتمد أغلب ميزانيتها على رسوم تقديم الخدمة ومساهمة أعضائها والتبرعات.

- ينظم العمل بمنظمات المجتمع المدني، لوائح وقوانين خاصة لإدارة شؤونها، تتضمن التعيين والفصل، واختيار مجلس الإدارة، والميزانية.

- أن المجتمع المدني منظم: وهو بهذا يختلف عن المجتمع التقليدي العام بمفهومه الكلاسيكي .حيث يشير هذا الركن إلى فكرة" المؤسسية "التي تطال مجمل الحياة الحضارية تقريبًا، والتي تشمل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- المجتمع المدني مستقل عن الدول، يفترض أن يقوم ببعض أدوارها خاصة الاجتماعية والثقافية.

ثانيا: أهمية ومجالات مشاركة المجتمع المدني في التنمية المحلية.

تقوم منظمات المجتمع المدني بدور هام في عملية التنمية بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة، وذلك انطلاقا من الوظائف الاقتصادية و الاجتماعية التي تؤديها، وهناك إجماع أو اتفاق مع المشتغلين بعلم الاجتماع والمهتمين بقضايا التطور والتنمية على أن التنمية الحقيقية هي التي تقوم بالاعتماد المتبادل بين المجهودات الحكومية والأهلية معاً.

1- أهمية مشاركة المجتمع المدني في التنمية المحلية: ترجع أهمية وضرورة مشاركة منظمات المجتمع المدني في التنمية وضعاً وتنفيذا ومتابعة وتقويماً للأسباب التالية[1]:

- تدعيم القدرات المجتمعية في الاعتماد الذاتي واستثمار الجهود والإمكانيات الأهلية الفكرية والمادية والمالية والأدائية المتوفرة في المجتمع. مما يؤدي إلى تخفيض الأعباء الملقاة على عاتق الدولة باعتبار منظمات المجتمع المدني سند تدعيمي وتكميلي لدور الحكومة في تحقيق الأهداف المأمول الوصول إليها ببرامج وأنشطة التنمية المحلية.

- تنمية الشعور بالمسؤولية الجماعية وتأكيد مفاهيم المشاركة المجتمعية والديمقراطية وتجاوز قيم السلبية والانعزالية والتواكل في المجتمع، وإذكاء الوعي الاجتماعي والرأي العام المستنير والفعالية والايجابية وتوثيق الصلة بين الأهالي والمشروعات التنموية التي تخدم مصالحهم وتوسع نطاق الخدمات وتدعمها.

[1]- ماهر أبو المعاطي علي، **الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة**، مرجع سبق ذكره، ص 117.

– تضمن مشاركة منظمات المجتمع المدني في البرامج والأنشطة التي تتضمنها التنمية المحلية، مساندة المواطنين لتلك العمليات والاهتمام بها ومؤازرتها، مما يجعلها أكثر ثباتا واستمرارا وأعم فائدة واقل تكلفة وأسرع انجازا.

– أن منظمات المجتمع المدني تمثل جماعات التغيير في المجتمع وأقدر على الاتصال بالقواعد الجماهيرية بحكم طبيعتها التطوعية، ومن ثم تكون أقدر على تلمس حاجات المواطنين الحقيقية وتمثل تطلعاتهم والتعبير عنها، كما أنها الأقدر على صياغة أنسب السياسات في مجالات التنمية المتعددة.

– توفر منظمات المجتمع المدني خدمات فريدة متعددة لا يمكن أن توفرها لوائح المؤسسات الحكومية غير المرنة، خاصة وان الكثير من الأشخاص في بعض المجتمعات المحلية لا يجدون الخدمات التي يحتاجون إليها مثل: أندية المعاقين أو دور المسنين، أو لا تتاح لهم خدمات تلك المؤسسات نظرا لعدم تطابق شروط المؤسسات الحكومية عليهم.

– يمكن أن تقوم منظمات المتجمع المدني بالتوعية بموارد الخدمات التي يوفرها المجتمع عن طريق مكاتب تقديم المشورة للمواطنين وتوجيه نظر الحكومة نحو بعض المشكلات الخاصة التي لم تنتبه إليها، إلى جانب القيام بالبحوث لاكتشاف الحاجات الاجتماعية والاقتصادية والصحية في المجتمع المحلي، وحث السلطات الحكومية لاتخاذ الإجراءات والتدابير الضرورية لإشباع تلك الاحتياجات.

– قدرة منظمات المجتمع المدني على الوصول إلى الفقراء والمحتاجين لمساعدتهم خارج نطاق الخدمات الحكومية نتيجة قدرتها على الاتصال المباشر بالمجتمعات المحلية ومعايشة الواقع الاجتماعي والاقتصادي. مما يميز برامجها بالموضوعية والقدرة على إشباع احتياجات ومطالب حقيقية.

– تتميز منظمات المجتمع المدني بصفة عامة، بمجموعة من السمات التي تزيد من فعالية الدور الذي يمكن أن تقوم به في عملية التنمية المحلية. ومن أبرز هذه السمات: أنها أكثر إحساسا بمشاكل البيئة واحتياجاتها، ولديها القدرة على تعبئة الموارد المحلية، والانتشار الجغرافي، بالإضافة إلى المرونة الإدارية، وسرعة الاستجابة، وانخفاض تكلفة تقديم الخدمة[1].

2- مجالات مشاركة المجتمع المدني في التنمية المحلية: لقد أصبح متاحا، في عصر العولمة والخوصصة، لمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني العمل على كافة المستويات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، وأن تدخل كشريك فعال في عمليات البناء والتنمية، وفي إطار ذلك فان هذه المنظمات أصبحت تعمل في مختلف الأنشطة الحيوية مثل:

[1]– نجوى عبد الله سمك، **القطاع الأهلي والتنمية الاقتصادية في مصر**، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1999، ص 30.

- المساهمة في التعرف على الاحتياجات والمشكلات المجتمعية بطريقة أكثر مصداقية وواقعية ولتكون أساسا لوضع سياسات تنموية تتسم بالموضوعية و تسهم في إشباع الاحتياجات ومواجهة المشكلات.

- تشجيع الأنشطة التطوعية في مجالات العمل الاجتماعي ومساهمة المواطنين بالجهد والمال في تمويل المشروعات التي تتضمنها سياسة الرعاية الاجتماعية.

- المساهمة في علاج المشكلات المجتمعية، خاصة مشكلة البطالة عن طريق إقامة مراكز التكوين والتدريب والإسهام في تشغيل الشباب، ومشكلة الأمية عن طريق فتح فصول محو الأمية، ومشكلة التلوث البيئي عن طريق المشروعات التي تنظمها مؤسسات المجتمع المدني لهذه الأغراض.

- الإسهام في توفير الخدمات الضرورية للمواطنين كالخدمات التعليمية عن طريق بناء مزيد من المدارس، والرعاية الصحية عن طريق إنشاء المستوصفات والمستشفيات التي يكون العلاج فيها بمبالغ رمزية.

- المساهمة في حل مشكلة السكن عن طريق الإسهام في بناء وإطلاق مشاريع سكنية لمحدودي الدخل وتيسير تمليكها لهم بقروض ميسرة.

- المساهمة في مجالات رعاية الشباب، رعاية الأسرة والطفولة والأمومة، رعاية المسنين، حماية مصالح الطبقات الفقيرة، كمجالات للرعاية الاجتماعية والتنموية.

- المساهمة في العملية التنموية من خلال تقوية وتمكين المجتمعات المحلية، وفي ا المجال له دور في بناء القدرات وتنمية المهارات والتدريب بمختلف المجالات التنموية كالتخطيط الاستراتيجي وصياغة البرامج التنموية وتنفيذها وتوسيع المشاركة الشعبية فيها.

ثالثا: معوقات وضمانات نجاح مشاركة المجتمع المدني في التنمية المحلية.

يعتبر ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني في القيام بمسؤوليات التنمية من التحديات التي تواجه تحقيق أهداف المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى ضرورة توفر مجموعة من الضمانات التي تضمن المشاركة المنشودة لمنظمات المجتمع المدني في عملية التنمية سواء على المستوى الوطني أو المحلي.

1- معوقات مشاركة المجتمع المدني في التنمية المحلية: من أهم أسباب ضعف دور منظمات المجتمع المدني في عملية التنمية، ما يلي[1]:

[1]- ماهر أبو المعاطي علي، **الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة**، مرجع سبق ذكره، ص 120.

– غياب التنسيق بين منظمات المجتمع المدني من جهة وبينها وبين المنظمات الحكومية من جهة أخرى، وعدم تحديد دور لكل منهما في تكامله مع أدوار الأخرى في تنفيذ البرامج والمشروعات التي تتضمنها الخطط التنموية للمجتمع.

– ضعف الموارد المالية المخصصة لمنظمات المجتمع المدني واعتمادها في كثير من الأحيان على الإعانات الحكومية، مما يقلل من مدى مساهمتها في القيام بمسؤولياتها تجاه توفير الخدمات التي تقع في إطار اختصاصاتها لتحقيق أهداف التنمية.

– اقتصار عمل كثير من منظمات المجتمع المدني على ممارسة نشاطها في مجال واحد من المجالات التي تتضمنها التنمية وتضارب نشاطها بعضها مع البعض الآخر واتسامه بالطابع التقليدي لتقديم الأعمال الخيرية، وبالتالي لم يرتبط نشاط معظم تلك المنظمات بالعمل الاجتماعي والتنموي بمفهومه الشامل.

– افتقار أغلب منظمات المجتمع المدني للفنيين أو التخصصات التي تمكنها من القيام بالدور المنوط بها في عمليات التنمية، وضعاً أو تنفيذاً أو تقويماً والتي تحتاج غالبا إلى توفر كفاية وكفاءة العناصر البشرية المؤهلة للقيام بتلك المسؤوليات.

– وجود بعض القيود القانونية والتشريعية التي تفرضها الدولة على حركة منظمات المجتمع المدني، وغياب استقلالية هذا القطاع في إطار الرقابة البيروقراطية من المؤسسات الحكومية، مما يعوق تلك المؤسسات عن القيام بدورها بحرية في تحقيق أهداف التنمية في المجتمع.

2- ضمانات نجاح مشاركة المجتمع المدني في التنمية المحلية: إن المشاركة المنشودة لمنظمات المجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية تتم إذا ما توفرت عدة ضمانات. ومن أهم تلك الضمانات:

– إتاحة الفرصة لمنظمات المجتمع المدني للمشاركة كل حسب قدراتها وطاقاتها وموقعها في صنع وصياغة سياسة التنمية، من خلال التعبير عن الاحتياجات والمشكلات وتوضيح الاختيارات اللازمة لرسم السياسة التنموية واتخاذ القرار الخاص بخدمات التنمية في المجتمع. ولن يتم ذلك إلا من خلال توافر ثقافة ديمقراطية مدنية يلتزم بها أطراف المجتمع المدني.

– تحديد دور منظمات المجتمع المدني في تحمل مسؤوليات وضع وتنفيذ الخطط والبرامج الخاصة بالتنمية، وتوفير الكوادر الفنية اللازمة لتلك المنظمات حتى تكون قادرة على القيام بأنشطتها حسب طبيعة تكوينها وأهدافها.

– توفير وتدريب القيادات الشعبية والتطوعية لمنظمات المجتمع المدني حتى تكون أكثر قدرة على توجيه البرامج والمشروعات وشحذ الطاقات المجتمعية. واتخاذ الوسائل والأساليب العلمية والتقنية اللازمة لتحريك هذه

الطاقات للاستفادة من جهود كافة المواطنين في تدعيم برامج التنمية بما يحقق الأهداف الوقائية والعلاجية والتنموية التي يسعى المجتمع لتحقيقها.

– تقديم العون الفني والمادي لهذه المنظمات حتى تتمكن برامجها من المواجهة الحقيقية لاحتياجات فئات السكان الذين تعطيهم سياسة التنمية أولوية من ناحية وحتى تتمكن من حفز الأهالي لزيادة مساهمتهم في خدمة أنفسهم والمشاركة الايجابية بها من ناحية أخرى.

– إعادة النظر في التشريعات التي تنظم عمل منظمات المجتمع المدني في ارتباطها بالهيئات الحكومية في ضوء ما يعتري المجتمع من تغيرات داخلية وخارجية ترتبط بمفاهيم العولمة والخصخصة، وما يترتب على تلك المفاهيم من ضرورة تحديد علاقة دور منظمات المجتمع المدني كشريك مع المؤسسات الحكومية في إطار السياسة العمة في المجتمع.

– أن تقوم منظمات المجتمع المدني بتبني قضايا التمكين لتأكيد مبدأ الدفاع عن الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن تأخذ بالنظرة الكلية لمشكلات المجتمع في ارتباطها بالمشكلات الإقليمية والدولية ولا يقتصر دورها في علاج المشكلات التي تظهر فقط بل تضطلع بأدوار وقائية وعلاجية وتنموية.

المطلب الثالث: دور السلطات المركزية والمحلية في التنمية المحلية.

شهد العالم منذ أواخر التسعينيات تغيرات جوهرية، دفعت كلا من البلدان النامية والبلدان المتقدمة إلى إعادة النظر في فلسفة الحكم والإدارة وضرورة تبني المدخل الإداري في تنفيذ السياسات التنموية العامة المختلفة لتحقيق التنمية الشاملة.

وفرضت التحولات الاقتصادية و السياسية المتلاحقة خلال العشرين سنة الماضية واقعاً اقتصادياً جديداً تتشكل ملامحه تدريجياً بما يؤكد الالتزام بآليات السوق وتحرير الأسواق وحركة عناصر الإنتاج وتنشيط وتوسيع دائرة عمل القطاع الخاص، و ترتب على ذلك بالضرورة إعادة صياغة لأدوار مؤسسات المجتمع في التنمية، بما فيها القطاع الحكومي سواء على المستوى المركزي أو المحلي.

أولا: دور الحكومة المركزية في التنمية المحلية.

كانت الدولة هي الفاعل الأساسي والوحيد لتنمية مجتمعاتها في ضوء الوظائف الرئيسية لها من توفير الأمن للشعب والحماية الداخلية والخارجية والدفاع عن الدولة وإقامة العلاقات مع دول الجوار وتوفير الوظائف... وغير ذلك من الوظائف المخولة للدولة. بمرور الوقت أصبحت تلك الوظائف تولد وظائف أخرى

يفترض على الدولة القيام بها من أجل نهضتها لتواكب مسار تقدم غيرها من الدول، الأمر الذي جعلها في النهاية تلجأ إلى فاعلين آخرين مستعينة بهم، متنازلة عن بعض وظائفها[1].

إن الحديث عن الدولة ودورها الاقتصادي هو حديث عن ترشيد وتحسين أدائها وليس مناقشة حول ضرورتها. وإذا كان وجود الدولة ضروريا لاستمرار حياة المجتمع، فان التعرف على الشكل الأمثل لدورها الاقتصادي هو شرط للتنمية ونجاحها[2].

لعل من أبرز المهام التقليدية للدولة ذلك الدور الذي تؤديه باعتبارها دولة حارسة، ومع العوامل التي ذكرناها من قبل، طرأ تحول على الدولة ارتقى بها إلى الرفاهية أو دولة تنمية من شأنها أن توفر الخدمات للمواطنين في كافة المجالات، حيث لم يعد هذا المفهوم قاصرا على الدول ذات التوجه الاقتصادي الاشتراكي، بل تساوت معظم الدول في تحملها لهذه المسؤوليات بدرجات تتفاوت بين الدول ذات التوجهات الرأسمالية والاشتراكية، وسواء كانت الدولة متقدمة أو نامية، فإن هذه الحكومات تلتزم أمام مواطنيها بمسؤولية رفاهية وإن اختلفت في الأساليب التي تتبعها لتحقيق تنميتها[3].

1- مفهوم ومبررات إعادة صياغة دور الدولة في التنمية: شهد العالم من منتصف القرن الماضي تطورات هائلة حول دور الدولة الاقتصادي. وقد ظهرت فكرة التنمية في الفترة ذاتها كإحدى المسؤوليات الرئيسة التي تواجه الدول النامية ، وفكرة دولة الرفاهية التي سادت في الدول الصناعية بدرجات متفاوتة. ولعل من ابرز هذه التطورات، انهيار الشيوعية في الإتحاد السوفيتي، وما تواجهه البلدان الصناعية من أزمات مالية، وما حققته دول شرق آسيا من اقتصاديات في الأسواق العالمية.

وبدأت الدولة بعد ذلك مرحلة جديدة لإعادة البناء والتحول إلى اقتصاد السوق، وقد شهدت المرحلة الجديدة تعاظم الاعتماد المتبادل بين الدول، وتأثرت كل دولة بسياسات الدول الأخرى، الأمر الذي أدى إلى وجود صعوبة في النظر بين السياسات الاقتصادية الداخلية والسياسات الاقتصادية الخارجية من ناحية التأثير الاقتصادي[4]، مما أدى إلى إيجاد عالم يتسم بالتغير الجذري السريع والمستمر، في ظل تزايد الاتجاهات نحو التحرير الاقتصادي. ويعتبر وجود الدولة في غاية الأهمية من اجل استمرار حياة المجتمع، بجانب التعرف على

---

[1]- أحمد سعيد أحمد زهراني، **دور الوحدات المحلية في عملية التنمية في ظل إعادة صياغة دور الدولة**، أطروحة دكتوراه في الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2012، ص 24.

[2]- حازم الببلاوي، **دور الدولة في الاقتصاد**، الطبعة الأولى، دار الشروق، مصر، 1998، ص 06.

[3]- محمد قاسم القريوتي، **رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة**، الطبعة الأولى، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 97.

[4]- إيهاب دسوقي، **دور القطاع الخاص في إدارة الدولة والمجتمع**، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2001، ص 100.

الشكل الأمثل لدورها الاقتصادي، الذي هو شرط أساسي للتنمية ونجاحها، كما أن هيمنة السوق لا تبرر مطلقا اختفاء دور الدولة، ولكن يتطلب تغييراً في شكل هذا الدور[1].

وتبعا لذلك، فقد لجأت الدول إلى تبني سياسات التحول إلى القطاع الخاص من خلال إعطاء دور أكبر لهذا القطاع في عملية تقديم الخدمات والتنمية بشكل عام أو من خلال إدخال الأساليب التجارية في إدارة أنشطتها بحيث تعيد تنظيم هذه الأنشطة كثروات شبه خاصة مستقلة حاليا وتكون مسئولة عن تقديم الخدمات[2].

ومع ظهور فاعلين آخرين إضافة إلى القطاع الخاص، فإن الدولة هي الفاعل الرئيس مع التخلي عن بعض أدوارها لأولئك الفاعلين، ونتيجة لذلك التحول في دور الدولة فقد ظهر مفهوم "الحكم الجيد". ويشير هذا المفهوم إلى"فلسفة جديدة في الإدارة والحكم، فلسفة تأخذ في اعتبارها التغيرات الواسعة التي لحقت بجميع بلدان العالم، مثل اتساع دور القطاع الخاص والقطاع الأهلي، وتلاشي الحدود بين المجالين العام والخاص في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل التنمية. شريطة أن تتضمن هذه الممارسة الرقابة والشفافية و محاسبة المقصرين، ومحاربة الفساد المالي والإداري، فضلا عما لحق بدور الدولة من تحولات[3].

وهناك مبررات لتغير دور الدولة يمكن إيضاحها على النحو التالي:

- تطور دور الدولة: كانت الدولة هي الفاعل الوحيد في شؤون مجتمعها، وفي بداية القرن العشرين وحتى يومنا هذا زاد تدخل الدولة واتسع دورها، وذلك نتيجة لعدد من الأحداث أهما: الحرب العالمية الأولى وأزمة الكساد والحرب العالمية الثانية.كما أدت الأزمة المالية العالمية التي ظهرت بوضوح في عامي 2008 و 2009 إلى تراجع الدولة عن اللامركزية، والأخذ بالأسلوب المركزي، من خلال التدخل في إدارة شؤون البلاد، بغية إحداث التوازن الاقتصادي الوطني للتمكين من الخروج من هذه الأزمة.

- التوجهات العالمية الجديدة للدول النامية: أدى التقدم العلمي والتكنولوجي والتغيرات العالمية المعاصرة مثل تنوع وسائل الإعلام ونقل المعلومات والعولمة، إلى احتكاك الثقافات والتبادل العلمي وحرية انتقال الأفراد، الأمر الذي اثر على الدول النامية، حيث أصبح من المحتوم عليها الانتقال من الحكومة التقليدية إلى الحكومة التي تعمل تعزيز ودعم المؤسسية وإدخال أساليب إدارة الأعمال في المؤسسات والمرافق الحكومية، وإدخال قيم سياسية جديدة مثل تمكين فئات المجتمع من المشاركة في تحديد السياسات العامة ومسألة السلطة بهدف إيجاد

---

[1]– طيبة محمد ناجي بركات، **العلاقة بين الوحدات المحلية وبين السلطة المركزية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، 2005، ص 16.

[2]– سمير محمد عبد الوهاب، الإدارة المحلية والبلديات في الوطن العربي، **المؤتمر العربي الخامس للإدارة المحلية**، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، مارس 2007، ص47.

[3]– Stoker .G**, Governance as theory: Five Prepositions**, International social science, March 1998, p16.

توازن بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني[1]. ويتضح مما تقدم، أن أهم التوجهات الجديدة للدول النامية تزايد مطالبة المجتمعات بان تقدم لها حكوماتها خدمات أفضل، وتأمين المشاركة الفعالة في تحديد حجم ونوعية هذه الخدمات، بالإضافة إلى إعادة توزيع الأدوار والمهام بين الأجهزة الحكومية والمجتمع في مجالات كانت تعتبر في الماضي شبه سيادية.

- الضغوط الوطنية والدولية نحو تحديث الدولة: لقد أصبح المواطن اليوم متسلحا بالوعي والإدراك لكل ما يدور حوله من أوضاع في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وذلك من خلال ظهور الثورة المعلوماتية التي أصبحت في متناول الجميع وبكل سهولة. ولقد أدى تبادل المعلومات والآراء بطريقة أفقية إلى تزايد الضغوط على الأجهزة الحكومية في الدول النامية نحو تحسين كفاءة أدائها لتتمكن من الوفاء باحتياجات ومتطلبات المجتمعات في هذه الدول[2].

كما أن التوجه نحو تحديث الدولة كان استجابة للضغوط الدولية التي تمارس على كافة الاتجاهات والأصعدة، وعلى مختلف المستويات.

وهناك ثلاثة أنواع من الضغوط الدولية[3]، أولها ضغوط الجمعيات غير الحكومية الدولية حيث برزت هذه الجمعيات في السنوات الأخيرة بشكل جلي وزاد تأثيرها على تحديد مسار العلاقات الخارجية بين الدول وتحديد قواعد التعامل بينها.كما تمكنت من جذب اهتمام مجتمعات وحكومات الدول بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة.أما ثاني تلك الضغوط الدولية نحو تحديث الدولة فهي ضغوط الاقتصاد العالمي على المؤسسات الحكومية في الدول النامية تتعلق بالحد من الرشوة وشفافية التعاملات المالية ووضع قواعد حماية المنافسة، وغير ذلك من الوسائل التي تجعل من الأسواق المالية جاذبة للاستثمارات الأجنبية.

وتأتي ضغوط المنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لتكون ثالث الضغوط الدولية نحو تحديث الدولة، إذ تستغل حاجة الدول للمساعدات والقروض، وتشترط عليها تنفيذ الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بغية التمتع بالحصول على بعض ما تحتاج إليه. وتستخدم تلك المنظمات ذلك التعاون كوسيلة ضغط على الدول خاصة النامية منها، بالإضافة إلى أن تلك المساهمة في تلك الإصلاحات ليست دائمة، بل إنها تكون في بعض الأحيان نظرا لتحقيق مصالح معينة.

---

[1]- طيبة محمد ناجي بركات، **العلاقة بين الوحدات المحلية وبين السلطة المركزية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، مرجع سبق ذكره، ص25.

[2]- السيد ياسين، **العولمة والطريق الثالث**، مكتبة الأسرة، القاهرة، مصر، 1998، ص71.

[3]- عمار علي السدح، **التطوير المؤسسي في الجمهورية اليمنية في إطار الدور الجديد للدولة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، المعهد القومي للإدارة العليا، مصر، 2002، ص20.

2- إستراتيجية الدور الجديد للدولة في التنمية: إن دور الحكومة في ظل مناخ التحرير الاقتصادي هو تهيئة البيئة المنظمة والآمنة للنشاط الاقتصادي، وتنظيم العلاقات العادلة بين الأطراف، وتوجيه المسار إلى سد وإغلاق الفجوات بالحوافز و ليس بالأوامر، ورسم السياسات الكفيلة بدعم آلية السوق وحماية المنافسة بين كل وحدات الإنتاج على اختلاف صور ملكيتها.

إن إدراك هذا الدور الجديد للقطاع الحكومي والالتزام به شرط أساسي لنجاح برامج النمو الاقتصادي، وسوف يحتاج ذلك إلى التزام القيادات والرئاسات التنفيذية في مختلف المستويات لتغيير الرؤية للعمل و الغاية منه، وإلى تغيير العلاقة مع المواطن إلى "علاقة خدمة" بدلاً من "علاقة المنحة " ليصبح جهاز الخدمة المدنية جهاز خدمة حقيقياً وظيفته تقديم الخدمة وتهيئة المناخ لعطاء الفرد و إبداعه، وليس جهاز وصاية أو عطايا أو تشكيك و تربص بالمبادرات الخاصة .

وليس معنى ذلك أن الحكومة ستنسحب من ساحة العمل الاقتصادي فذلك فوق أنه غير مطلوب غير ممكن من الناحية العملية ، حيث تبقى هناك دائماً أدوار منوطة بالقطاع الحكومي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها و لا يستحب أن يقوم بها. وهي مهام أساسية في دور الدولة وتتمثل فيما يلي:

- تخطيط ومتابعة تنفيذ مكونات البنية الأساسية للمجتمع من طرق ومرافق ومناطق صناعية ومدن جديدة وخدمات أساسية كالتعليم والصحة وحماية البيئة. وحتى لو شارك قطاع الأعمال في التنفيذ فان القطاع الحكومي هو صاحب الاختصاص الأصيل في توجيه وإدارة هذا العمل.

- أن يقوم القطاع الحكومي بدوره الأساسي في مجال توثيق العلاقات الخارجية لكي تهيئ البيئة المواتية لنمو المبادرات الخاصة و ازدهارها و أيضاً لتخلق الفرص الأكبر في التسويق والاستثمار والتعاون مع الدول والشركات الأجنبية.

- أن يقوم القطاع الحكومي بالمشروعات الكبرى في المجتمع والتي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها رغم أهميتها في بنية الاقتصاد الوطني وفي نجاح مختلف القطاعات، إن سد الثغرات الكبرى في الاقتصاد الوطني مسئولية رئيسية للقطاع الحكومي، وعليه أن يتدبر الوسائل والحوافز الضرورية لذلك.

- القطاع الحكومي بالمفهوم الواسع هو المسؤول عن تنظيم المجتمع و ضبط التعامل العادل بين مؤسساته وأفراده، وتهيئة البيئة الآمنة لنشاطاته، ولقد فرض الواقع الاقتصادي الجديد شكلاً جديداً لممارسة هذا الدور مؤداه إشراك قطاع الأعمال بمستوى فعال وايجابي في وضع قواعد تنظيم المجتمع وضوابط التعامل وذلك من خلال المشاركة الفعالة في اقتراح ومناقشة التشريعات واللوائح المنظمة للمجتمع.

- أن القطاع الحكومي هو المسئول عن توزيع أعباء إدارة المجتمع على أفراده ومؤسساته من خلال النظام المناسب للضرائب والرسوم.

– إرساء القانون والقواعد و السياسات العامة لإدارة التنمية، ويلعب باقي الأطراف دورا حيويا من خلالها، وفي إطارها تشجع الدولة هذه الأطراف على القيام بدور فاعل في التنمية.

– خلق بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي من خلال تحقيق توازن ميزانيتها، وميزان المدفوعات والديون الخارجية، باعتبار ذلك وسيلة لاستقرار الأسعار وثقة الشركاء الأجانب.

– حماية العامل من خلال تحديد الحد الأقصى لساعات العمل والحد الأدنى من الأجور، وتوفير الرعاية الاجتماعية لمحدودي الدخل وللفئات الهشة والفقيرة.

– تنمية القدرة المؤسسية للدولة، حتى تؤدي مهامها بصورة جيدة، وتقريبها من المجتمع من خلال توفير أكبر قدر من المعلومات والشفافية حيث يعتبر ذلك تعزيزاً لثقة المواطنين في الدولة واطمئنانهم إليها سواء كان الأمر يتعلق بأولويات اتفاق أو تصميم برامج المساعدات الإنسانية و الاجتماعية أو بإدارة الموارد[1].

ثانيا: دور السلطات المحلية في التنمية المحلية.

تعتبر الوحدات المحلية من أهم الجهات التي تعتمد عليها الدولة في النهوض بأعباء التنمية الشاملة على مستوى أقاليمها. فهي هيئات مستقلة معنوياً وقانونياُ ومالياً، كما أن لها أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية، وأن من أهم مقوماتها هو استقلالها عن الحكومة في حدود لا تخرج عن الوحدة الوطنية للدولة.

1- مفهوم الجماعات المحلية: إن التعاريف الواردة حول الجماعات المحلية متعددة مع اختلاف تسميتها في بعض الأحيان، فهناك من يسميها بالحكم المحلي وهذا ما نجده في الأنظمة الأنجلوسكسونية وما يدور في فلكها، وهناك من يطلق عليها تسمية "الإدارة المحلية" وهو ما يطبع النظام الفرنسي والدول التي كانت مستعمرة لها.

وقد اصطلح على تسميتها في بعض الدول بالحكم المحلي لتمتعها بالاستقلال المالي الواسع عن الحكومة المركزية إلى درجة تشبيهها بالحكومة المحلية، ويمكن التفريق بين مصطلحي"الإدارة المحلية" و"الحكم المحلي" كون هذا الأخير يتضمن مظاهر الحكم التقليدية من التشريع والتنفيذ والقضاء أي أنه يشير إلى أسلوب من أساليب اللامركزية السياسية، بينما نظام الإدارة المحلية لا شأن له بالتشريع ولا القضاء أي انه يشير إلى أسلوب معين من أساليب اللامركزية الإدارية، حيث ينحصر عمله في مجال الوظيفة التنفيذية بالمرافق ذات الطابع المحلي[2].
ومن أهم تعاريف الجماعات المحلية، نذكر:

[1]– أحمد سعيد أحمد زهراني، **دور الوحدات المحلية في عملية التنمية في ظل إعادة صياغة دور الدولة**، مرجع سبق ذكره، ص39.
[2]– مصطفى الجندي، **الإدارة المحلية وإستراتيجيتها**، منشاة المعارف، الإسكندرية، 1987، ص 19.

– تعد الجماعات المحلية وحدات جغرافية مقسمة من إقليم الدولة، وهي عبارة عن هيئات مستقلة في الولايات والمدن والقرى، تتولى شؤون هذه الوحدات بالطرق المناسبة لها، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[1].

– هي ذلك الجزء من الحكومة الأم أو الدولة الذي يختص أساسا بالمسائل التي تهم سكان منطقة معينة أو مكان معين إلى جانب المسائل التي يرى البرلمان ملائمة إدارتها بواسطة سلطات محلية منتخبة تكمل عمل الحكومة المركزية.[2]

– الجماعات المحلية مفهوم واسع، لها شخصية معنوية واستقلال مالي وينتخب سكانها مجالسا تعنى بتدبير شأنها المحلي تدبيرا ديمقراطيا. وهذا يجعل منها الفاعل الرئيس قانونيا ودستوريا باعتبارها هيئة منتخبة تستمد قوتها وشرعيتها من الشعب، وباعتبار دورها التنموي البنائي اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا.

إذن يمكن أن نستخلص مما سبق أن الجماعة المحلية أو اللامركزية الإدارية هي العهد بجزء من وظيفة الدولة إلى هيئات محلية تقوم بإدارة المرافق المحلية وتجسيد تدخلات الدولة على مستوى مختلف الأقاليم.

هذه الهيئات تتمتع بالاستقلالية إلى الحد الذي يسمح بأداء المهام بحرية وديمقراطية، وفي نفس الوقت تخضع لإشراف السلطة المركزية إلى الحد الذي يضمن الالتزام بالسياسة العامة للدولة.

ولقد أولت الدول النامية على اختلاف ظروفها التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية اهتماما بالإدارة المحلية على اعتبارها مظهر من مظاهر الدول الحديثة واقتناعها بالدور الحاسم الذي تلعبه في تحقيق التنمية المحلية وذلك اقتداء بما هو حاصل في الدول ذات الأنظمة العريقة في هذا المجال مثل فرنسا وبريطانيا.

2- الدور التنموي للوحدات المحلية: في ظل اقتصاد السوق أصبح دور الوحدات المحلية يركز على الكيف، وليس الكم، وعلى تمكين المواطنين، وليس مجرد خدمتهم، وعلى الاهتمام بتوجيه الخدمة وليس تقديمها مباشرة[3]. ويتمثل دور الوحدات المحلية في تحقيق التنمية المحلية فيما يلي:

2-1. تحقيق التنمية الاقتصادية: هناك عدة آليات يمكن من خلالها أن تؤدي الوحدات المحلية دورها في عملية التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى الخدمات، وتتمثل هذه الآليات فيما يلي:

أ- التعاقد مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية: تقوم الوحدات المحلية بالتعاقد مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في المجالات التي تكون فيها المنافسة داخل السوق غير ممكنة، فالحكومات تستطيع التعاقد مع الشركات الخاصة لتوفير الخدمات على أن يتم اختيارها من خلال عروض تنافسية. وفي هذه الحالة

---

[1]– عادل محمود حمدي، **الاتجاهات المعاصرة في نظم الإدارة المحلية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1973، ص18.

[2]– منير إبراهيم شلبي، **المرفق المحلي:دراسة مقارنة**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997، ص16.

[3]– السيد عبد المطلب غانم، **الإدارة المحلية والتنمية في ظل إعادة صياغة دور الدولة**، المجلد الأول، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2007، ص29.

يقتصر دور الدولة والحكومات المحلية علة تحديد نوعية ومواصفات المطلوبة والإشراف على أدائها بالصورة المطلوبة[1].

ب- توفير المناخ الجاذب للاستثمار: تستطيع الوحدات المحلية تحقيق التنمية من خلال توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وذلك عن طريق:

- إصدار اللوائح المحلية التي توفر للمستثمر أساسا قانونيا، للقيام بالأعمال التي تشجع القطاع الخاص على الاستثمار في الوحدات المحلية.

- إنشاء وتطوير مشروعات البنية الأساسية اللازمة للاستثمار المحلي والأجنبي.

- مشاركة الحكومة المركزية في صنع السياسات العامة وتحديد أولويات المواطنين والمجتمعات المحلية، لأنها الأقرب لهؤلاء المواطنين والأكثر معرفة بمشكلات تلك المجتمعات المحلية.

وتزداد أهمية هذا الدور للوحدات المحلية في ظل ارتفاع معدلات التحضر والتطورات التكنولوجية، وتزايد معدلات النمو السكاني، وتطلعات المواطنين إلى مستوى متطور من الخدمات.

ت- المساعدة في تدريب وتنمية الموارد البشرية: يمكن للوحدات المحلية أن تساعد في تطوير الموارد البشرية من خلال دورها في إنشاء المدارس والمعاهد والكليات والمؤسسات التعليمية الأخرى، وتدريب الأفراد الذين لا يمتلكون مهارات محددة، بما يمكنهم من الاستفادة من فرص العمل المتوافرة في المجتمع. ومن هنا فإن التدريب والتعليم قضايا رئيسية في تطوير إستراتيجيات التنمية الاقتصادية لمعظم الوحدات المحلية[2].

ث- حماية البيئة من التلوث:أصبحت الوحدات المحلية في أواخر القرن العشرين معنية بموضع حماية البيئة من التلوث. ففي قمة الأرض في ريودي جانيرو والتي عقدت في إطار مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة والتنمية عام 1992، وقعت 150 دولة على أجندة القرن الواحد والعشرين، متضمنة برنامجا تنفيذيا من التنمية المستدامة. والذي أعطى الحكم المحلي دورا رئيسيا فيه. وتأتي أهمية الحكم المحلي في هذا المجال من كون السلطات المحلية هي التي تقوم بإنشاء وصيانة البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتراقب عمليات التخطيط وتضع السياسات والقواعد البيئية المحلية[3].

2-2. تقديم الخدمات العامة: يوضح الجدول التالي دور الوحدات المحلية في تقديم الخدمات العامة في معظم دول العالم. وبالإضافة إلى هذه الأدوار، تشير الأدبيات في الإدارة والحكم المحلي إلى أهمية تطوير وتعظيم

---

[1]- سمير محمد عبد الوهاب، **النظم المحلية، إطار عام مع التركيز على النظام المحلي المصري**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2000، ص146.

[2]- سمير محمد عبد الوهاب، **النظم المحلية، إطار عام مع التركيز على النظام المحلي المصري**، مرجع سبق ذكره، ص 148.

[3]- السيد عبد المطلب غانم، **الإدارة المحلية والتنمية في ظل إعادة صياغة دور الدولة**، مرجع سبق ذكره، ص 30.

القدرات الإبداعية والتطويرية للسلطات المحلية والتركيز على إرضاء المواطن، فالعبرة لم تعد بالخدمة ذاتها، ولكن بقيمتها كما يراها المواطن، سواء كانت هذه الخدمة تقدم مباشرة أو من خلال هيئات أخرى.

الجدول رقم:03-01 أدوار ووظائف الوحدات المحلية في تقديم وتمويل الخدمات العامة عند معظم دول العالم.

الخدمات العامة	دور الوحدات المحلية في تقديمها وتمويلها
1- جمع القمامة وإدارة النفايات.	- مسؤولية الإدارة المحلية عند كل الدول. - تزايد الاعتماد على التعاقد مع القطاع الخاص لهذا الغرض. - التمويل من خلال الإيرادات العامة للبلديات ورسوم النفايات.
2- الرعاية الصحية.	-الحكومة المركزية تضع السياسات العامة. - الإدارة المحلية تعنى بالرعاية الصحية والوقائية. - الرعاية الطبية/مستشفيات متخصصة من مسؤولية الحكومة المركزية. - تزايد ملحوظ ي مشاركة القطاع الخاص في الرعاية الطبية. - التمويل عن طريق الإيرادات العامة مع نسبة تغطية من رسوم الاستخدام
3- التعليم.	- رياض الأطفال والمدارس الابتدائية من مسؤولية الإدارة المحلية/ القطاع الخاص. - المدارس الثانوية من مسؤولية الحكومة المركزية/القطاع الخاص. - التعليم العالي من مسؤولية الحكومة المركزية والقطاع الخاص. - التمويل عن طريق الإيرادات العامة مع نسبة تغطية من خلال رسوم الاستخدام.
4- الرعاية الاجتماعية (رعاية الأطفال والمسنين).	- الحكومة المركزية تضع السياسات العامة. - الإدارة المحلية تنفذ السياسات التي تضعها الحكومة المركزية. - التمويل من قبل الحكومة المركزية، وجزئيا من قبل المساهمين والضمان الاجتماعي.
5- تزويد المياه والصرف الصحي.	- تتولى الحكومة المركزية مسؤولية المشروعات الرأسمالية من خلال مؤسسات عامة أو إدارة محلية. - تزايد مشاركة القطاع الخاص. - الصيانة من مسؤولية الإدارة المحلية/ البلديات.
6- خدمات النقل.	- يتولى في الغالب القطاع الخاص خدمات النقل الداخلي. - النقل المحلي من مسؤولية الإدارة المحلية/ القطاع الخاص. - التمويل من رسوم الاستخدام، وأحيانا مساعدات من الإدارة المحلية.
7- الخدمات الطارئة.	- تتولى الحكومة المركزية وضع الأطر القانونية والتنظيمية. - يتم تعزيز تلك الخدمات وضمان توافرها من قبل الوحدات المحلية. - التمويل من إيرادات المحليات العامة.

8- الإسكان.	- في الغالب تعتبر من مسؤولية القطاع الخاص. - مشاركة من قبل الحكومة المركزية والإدارة المحلية إلى حد ما. - التمويل من خلال المنح والقروض من صناديق السكن والبنوك. - الصيانة من خلال إيرادات الإيجارات والإيرادات الأخرى للمحليات.
9- حماية البيئة والصحة.	- تتولى الحكومة المركزية وضع الأطر التشريعية والتنظيمية. - تتولى الوحدات المحلية تنفيذ وتطبيق تلك الأطر. - التمويل من الإيرادات العامة/ إيرادات المحليات.
10- الطرق والحدائق والمتنزهات.	- تتولى الإدارة المحلية مسؤولية إنشاء الحدائق والمتنزهات وصيانة الطرق. - التمويل من الإيرادات المحلية.
11- تخطيط وتنظيم المدن.	- مسؤولية الإدارة المحلية. - التمويل من الإيرادات المحلية.

المصدر: السيد عبد المطلب غانم، **الإدارة المحلية والتنمية في ظل إعادة صياغة دور الدولة**، المجلد الأول، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2007، ص30_31.

المبحث الثالث: مصادر تمويل التنمية المحلية.

ترتبط التنمية المحلية كهدف رئيسي لنظام الإدارة المحلية، بضرورة تحقيق مجموعة فرعية من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية، وهذه الأهداف ترتبط بمجموعة الحاجات التي لابد من إشباعها أو المطلوب تحققها، ومع استمرار عملية التنمية بهذا المفهوم فان هناك حاجة دائمة ومتجددة ومتزايدة للموارد المالية.

ومن هنا يتضح الارتباط القوي والعلاقة الطردية بين تحقق التنمية المحلية بأهدافها المختلفة ومدى توفر الموارد المالية، فالموارد المالية هنا بمثابة المدخلات التي تؤدي من خلال عملية التنمية إلى إحداث المزيد من التنمية في المجتمعات المحلية.

و تتعدد مصادر تمويل التنمية الاقتصادية المحلية والتي تشمل كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن، وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة[1]. وفي هذا السياق يمكن التمييز بين عدة موارد لتمويل التنمية الاقتصادية المحلية.

المطلب الأول: الموارد المالية الذاتية للمحليات.

يمكن القول أن الموارد المالية الذاتية للمحليات تعكس مدى القدرة الذاتية للمحليات في الاعتماد على نفسها في تمويل التنمية المحلية، ومن ثم هي مؤشر جيد لمدى نجاح نظام الإدارة المحلية في إدارة عملية التنمية المحلية وتحقيق أهدافها من خلال تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية الذاتية في إطار القوانين المنظمة للإدارة المحلية. وتأتي الموارد المالية الذاتية للمحليات من عدة مصادر أهمها:

أولا: الضرائب المحلية.

الضرائب المحلية هي أموال تحصلها المجالس المحلية من الرعايا المحليين والمقيمين في نطاقها لتحقيق منفعة عامة، وتصب في أهداف التنمية المحلية.

وتجدر الإشارة إلى أن الضرائب المحلية تتعدد وتتنوع، وتتباين تطبيقاتها من دولة إلى أخرى، وفي هذا الإطار يوجد تقسيمات عديدة للضرائب، فهناك الضريبة المحلية الواحدة أو الموحدة والضرائب المحلية المتعددة، فبعض الدول مثل انجلترا وجنوب إفريقيا تعتمد مجالسها المحلية أساسا على ضريبة محلية موحدة في الحصول على غاياتها من التمويل، وفي دول أخرى مثل فرنسا وبلجيكا تعتمد المجالس المحلية على أنواع متعددة من الضرائب.

[1]– Eisinger Peter, **Financing Economic Development: A Survey of Technique**, Government Finance Review, 2002, p23.

وتتميز الضريبة المحلية الموحدة بالاقتصاد في تكلفة الضريبة لأن الاقتصار على ضريبة موحدة لا يستلزم وجود إدارات متعددة لتقدير وتحصيل الضريبة. ومن ناحية أخرى هناك عيوب للضريبة المحلية الواحدة، تتلخص في أنها لا يمكن أن تفي بكافة الاحتياجات المحلية، مهما بلغت وفرة حصيلتها، بالإضافة إلى أنها غاليا ما تقصر دون تحقيق العدالة التي يمكن توافرها فقط في حالة تعدد الضرائب، حيث يمكن تخفيف عبئ إحدى الضرائب بواسطة الضرائب الأخرى.

ومما تقدم تتضح مدى أهمية تنوع الضرائب المحلية وتعددها بشرط وضوح تميزها عن الضرائب الوطنية، وعدم تنافس السلطات المحلية والسلطات المركزية على استغلال فئات معينة من الممولين[1].

1- أنواع الضرائب المحلية: تنقسم الضرائب المحلية إلى عدة أنواع أهمها:

أ- الضرائب المحلية المباشرة: منها الضرائب على الأفراد، الضريبة على الدخل، ضريبة المباني والعقارات، الضريبة على الأملاك من الأراضي الزراعية، الضريبة على رقم الأعمال، ضرائب متنوعة على النشاط الفلاحي والثروة الحيوانية.

ب- الضرائب المحلية غير المباشرة: مثل الضريبة على الملاهي والنوادي، الضريبة على البنزين، الضريبة على السيارات، الضرائب على المبيعات المحلية، والضرائب على المشتريات المحلية والضرائب على الإنتاج المحلي...الخ.

2- شروط الضريبة المحلية: تتلخص مواصفات الضريبة المحلية في ضرورة أن تحقق القواعد العامة للضريبة التي من أهمها تحقيق العدالة والمساواة في التضحية، بالإضافة إلى محلية الوعاء وسهولة تقدير الضريبة المحلية وتمتع حصيلتها بقدر من الثبات حتى تتمكن المجالس المحلية من تخطيطي مشروعاتها ووضع موازناتها تبعاً للتقديرات المتوقعة لحصيلة الموارد المقدرة لها[2].

3- علاقة الضرائب المحلية بالضرائب المركزية: تتخذ العلاقة بين الضرائب المركزية والضرائب المحلية مظهرين أساسيين، يرتبط أحدهما بأوعية الضرائب ويرتبط الآخر بأسلوب تحصيلها.

أ- فيما يتعلق بأوعية الضرائب: تتخذ هذه العلاقة إحدى الصور الآتية:

- الصورة الأولى: استقلال كل من الحكومة المركزية والهيئات المحلية بأوعية خاصة، تفرض عليها الضرائب التي تؤول حصيلتها إليها كلية تبعا للسعر الذي تحدده. وهو الأسلوب المتبع في كل من انجلترا و جنوب إفريقيا على سبيل المثال.

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، مرجع سبق ذكره، **ص** 74.

[2]- السبتي وسيلة، **تمويل التنمية المحلية**، مرجع سبق ذكره، ص 69.

– الصورة الثانية: استقلال كل من الحكومة المركزية والهيئات المحلية بفرض الضرائب على أوعية مشتركة، وعلى أساس تقديرات موحدة، فتفرض الحكومة المركزية ضرائبها على هذه الأوعية تبعا للسعر الذي تحدده، وتفرض الهيئات المحلية ضرائبها على نفس الأوعية تبعا لسعر آخر يكون بالضرورة اقل من السعر الذي تحدده الحكومة المركزية، وقد كان هذا الأسلوب مطبقا في بعض الولايات الأمريكية.

– الصورة الثالثة: ارتباط الضرائب المحلية بالضرائب المركزية على أساس مئوي، بمعنى أن ترتبط الضرائب المحلية في صورة نسبة مئوية من قيم الضرائب المركزية، وهو الأسلوب المتبع في كثير من الدول مثل فرنسا والجزائر.

ب– فيما يتعلق بأسلوب تحصيل الضرائب: تتخذ العلاقة إحدى الصورتين التاليتين:

– الصورة الأولى: تحصيل الضرائب بواسطة الحكومة المركزية نيابة عن المجالس المحلية، وهذه الضرائب إما أن تكون ضرائب معلاة على الضرائب المركزية أو مستقطعة منها.

– الصورة الثانية: استقلال الهيئات المحلية بتحصيل ضرائبها كما هو الحال في انجلترا. وهو الأسلوب الذي يتعين تحقيقه في كافة نظم الحكم المحلي أو الإدارة المحلية_على الأقل بالنسبة لبعض الموارد المحلية_ حتى يتضح إسهام الممولين في الإنفاق المحلي، وتتأكد مسؤوليتهم المالية عن الخدمات المحلية.

ثانيا: الرسوم المحلية.

تعتبر الرسوم من مصادر الإيرادات العامة للدولة ذات الأهمية الخاصة، وتتميز بأنها من الموارد المالية التي تدخل خزينة الدولة بصفة دورية منتظمة ومن ثم تقوم السلطات العمومية باستعمالها في تمويل نفقاتها العامة وتحقيق المنافع العامة، ومما هو جدير بالذكر، أن الرسوم يدفعها الأفراد مقابل الخدمات الخاصة التي يحصلون عليها من المرافق العامة، أي أنها مقابل للخدمات[1].

إن الفلسفة التي تحكم وجود الرسوم المحلية ضمن الموارد المالية المحلية الذاتية، أنه توجد خدمات ذات منفعة اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية تستفيد منها قطاعات من أهالي المجتمعات المحلية ويعم نفعها المجتمع كله، ويكلف المستفيد منها بتأدية مقابل، لا يفترض فيه بالضرورة أن يغطي تكلفة الخدمة بالكامل ويعرف هذا المقابل بالرسم.

ويتم تحصيل الرسوم المحلية مقابل خدمات تؤديها الإدارة المحلية للمواطنين حيث تعود بالنفع والفائدة على دافعي هذه الرسوم، وتشكل حصيلة هذه الرسوم موارد عامة للإدارات المحلية[2].

---

[1]– محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص 131.

[2]– خالد الزعبي، **التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية**، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، الأردن، 1985، ص 22.

وتتنوع الرسوم المحلية مع تنوع الخدمات التي تؤديها السلطة المحلية للأفراد، وتستعين السلطات المحلية بحصيلة الرسوم على أداء تلك الخدمة التي يجب أن تغلب فيها المنفعة العامة على المنفعة الفردية.

وترتبط الرسوم المحلية كما هو واضح بخدمة معينة يجب أن تؤدى ولذلك فمن المتوقع والمطلوب أن تؤدى تلك الخدمة على أكمل وجه وبأعلى كفاءة ممكنة.

وتتوقف حصيلة الرسوم المحلية على الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تعيشها المجتمعات المحلية، وعلى ذلك يمكن أن تتفاوت تلك الحصيلة من مجتمع محلي إلى مجتمع محلي آخر.

وفي الأخير يمكن القول أن الرسوم المحلية تلقى قبولا كبيرا من قبل الشعب، على اعتبار أنها تفرض وترتبط بنتيجة أعمال ملموسة، يجني المكلف فوائدها مباشرة.

ثالثا: موارد مالية محلية ذاتية أخرى.

يمكن القول أنه إلى جانب الضرائب المحلية والرسوم المحلية، يوجد العديد من الموارد المالية المحلية الذاتية المتنوعة التي تأتي من مصادر مختلفة تتوقف على ظروف كل نظام من النظم المطبقة للإدارة المحلية في دول العالم المختلفة.

وفي إشارة مركزة لتلك الموارد المالية المحلية الذاتية يمكن أن نجد الأنواع التالية[1]:

1- أرباح المنشآت التجارية والصناعية المملوكة للمحليات: ويقصد بها الأرباح والدخول الناتجة من ملكية المحليات للمشروعات الاقتصادية في الأنشطة المختلفة، سواء في مجالات إنتاجية أو خدمية. ويزداد الاتجاه في الفترة الأخيرة إلى تقليل عدد المشروعات في المحليات التي تدار حكوميا والعمل على خصخصتها وتركها للقطاع الخاص لكي يمتلكها ويديرها.

ويلاحظ أن بيع المشروعات المحلية على مستوى المحليات من خلال الخصخصة يمكن أن يولد إيرادات كبيرة، يمكن إعادة استخدامها في مجالات وجوانب أخرى من عملية التنمية المحلية بالصورة التي تعود بالمزيد من العائد على أفراد المجتمعات المحلية.حيث سيوج الإنفاق هنا من أجل خلق بيئة صناعية أو تجارية أو سياحية وتطوير المرافق المختلفة، وهو ما يوسع من عملية التنمية، ويزيد من الأوعية الضريبية فتولد المزيد من الموارد المحلية الذاتية.

2- إيرادات أملاك الهيئات العامة المحلية: يوجد عدة أنواع من الإيرادات التي تتولد عن أملاك الهيئات العامة مثل الإيجارات التي تحصل عن طريق تقويم خدمة الإسكان لمحدودي الدخل، في شكل إقامة وتشييد سكنات

[1]- خالد الزعبي، **التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية**، مرجع سبق ذكره، ص 37.

وتأجيرها بإيجارات ملائمة لمحدودي الدخل. يضاف إلى ذلك أن هناك أملاك "وقف" تقع في نطاق المحليات، وقد تُحصل عنها إيجارات، أو تُحصل عنها إيرادات ناتجة عن البيع.

3- أثمان الخدمات المحلية: هذه الإيرادات تدفع مقابل خدمات ضرورية لأهالي الوحدات المحلية أو لقطاعات معينة منهم، وهي خدمات لا يمكنهم الاستغناء عنها مثل خدمات النقل العام وغيرها، وتلك الخدمات في الأساس يتعين على الأهالي أو الأفراد تدبيرها لأنفسهم عن طريق مؤسساتهم الخاصة، وإذا حدث وأن قامت السلطات أو الهيئات المحلية بتقديم تلك الخدمات، في إطار الخدمة العمومية الأساسية، فإنها لابد وأن تدار على أسس تجارية وتقاس كفايتها تبعا لما تحققه من أرباح وكفاية في أسلوب الأداء.

4- النصيب في الإيرادات المشتركة: يلاحظ في كثير من الدول، أن هناك موارد مشتركة بين أنظمة الإدارة المحلية أو الوحدات المحلية وبين الحكومات المركزية أو بين الوحدات المحلية فيما بينها، وقد تتعلق تلك الموارد بنوع معين من الضرائب أو الإيرادات تتولد عن مرفق من المرافق أو مشروع من المشروعات.

ويتم توزيع هذه الموارد على أسس معينة توضحها القوانين المنظمة لذلك. وقد تصب نسبة من هذه الإيرادات في صندوق مشترك تتعاون جميع المجالس المحلية على ملئه ثم يوزع عليها على ضوء احتياجات كل منها وهو النظام المعمول به في مصر وبشكل مشابه تقريبا في الجزائر.

5-المشاركة الشعبية بالجهود الذاتية: وذلك حين يشارك الأهالي بنصيب معين في المشروعات أو الخدمات المحلية، وقد تأتي المشاركة في أشكال متعددة أهمها ما يظهر منها في شكل موارد مالية تصب في خدمة التنمية المحلية في شكل مشاركة أو تبرعات أو هبات من القائمين على المجتمعات المحلية، وننوه أن الأشكال التي تأخذها المشاركة الشعبية في صورة عمل أو تبرع بالمال أو بقطعة ارض أو غيرها، لا يمكن إغفال أهميتها في هذا المجال.

المطلب الثاني: الموارد المالية الخارجية للمحليات.

لعل من الضروري الإشارة إلى أن التركيز والتأكيد على أهمية الموارد المحلية الذاتية لدعم الاستقلال الإداري للمحليات، لا يعني الدعوة إلى تحقيق تغطية نفقات مشروعات التنمية المحلية بالكامل من الموارد المالية الذاتية المحلية، لأن ذلك من ناحية سيكون هدف طموح للغاية، بل وفي ظروف بعض النظم المحلية قد يعتبر تحقيق هذا الهدف مستحيلا لأنه قد يبطئ من معدلات التنمية المطلوبة، ولكن الدعوة هنا تنبع من ضرورة العمل بكل الجهود الممكنة، وبمساعدة القوانين المنظمة لذلك، على تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية الذاتية للمحليات وفي نفس الوقت هذا لا يمنع الاعتماد بدرجة أقل إن أمكن على الموارد المالية الخارجية.

و يأتي هذا الاعتماد على الموارد الخارجية كعملية مرحلية أحيانا، أو لضرورة تقتضيها عملية التمويل لمشروعات التنمية المحلية أحيانا أخرى، بل قد يكون هذا الاعتماد مقصود من الحكومة المركزية وذلك

لإخضاع السلطات المحلية للرقابة المركزية بالقدر الذي يحقق حد أدنى من مستوى الخدمات على صعيد الدولة وكذلك الحد من تفاوت مستويات التنمية المحلية من وحدة محلية إلى أخرى، والحيلولة دون زيادة الأعباء المالية على المحليات الفقيرة وما قد ينتج عنها من أثار سلبية[1].

ولذلك فان الموارد المالية الخارجية للمحليات توافرها مسالة ضرورية لكن في حدود معينة مع التقليل من الاعتماد عليها تدريجيا مع تقدم عملية التنمية المحلية، ومن أهم الموارد المالية الخارجية نذكر:

أولا: الإعانات الحكومية.

غالبا ما تضطر الدولة إلى منح مساعدات مالية إلى الهيئات العمومية والوحدات المحلية والهيئات الخاصة، وفي بعض الأحيان بدون أن تحصل الدولة على مقابل أي بدون أن تلزم المستفيدين برد هذه المساعدات لا نقديا ولا عينيا.

وتسمى هذه المساعدات المالية الموجهة لتغطية نفقات التنمية المحلية بالإعانات، وتؤدي هذه الإعانات أهدافا اقتصادية وأخرى اجتماعية تتمثل في تعميم الرخاء في مختلف مناطق الدولة، وإذابة الفوارق بين المناطق الفقيرة والنائية والمناطق الغنية[2].

ويمكن القول أن مفهوم الإعانات الحكومية ينصرف إلى تلك المبالغ من المال التي تسهم بها الموازنة العامة للدولة أو خزانة الدولة في الإنفاق على التنمية المحلية ونفقات المجالس المحلية، لمساعدتها في الاضطلاع ببعض اختصاصاتها القانونية.

ولعل من السهل استنتاج أن الهدف الأساسي للإعانات الحكومية هو تكملة الموارد المالية للهيئات المحلية، وتقليل الفوارق بين المحليات لتحقيق الملائمة بين حاجات الأهالي ومستوى السلع والخدمات التي تقدم لهم.

ولكي يكون نظام الإعانات سليما، يجب أن يأخذ بعين الاعتبار عدة عوامل مثل: حاجات الوحدة المحلية، والموارد المالية المتاحة لهيئتها، ومعدلات تكلفة الخدمات التي تقدم في نطاقها، وهذه العوامل تختلف من وحدة محلية لأخرى، ويصعب تقييمها في بعض الحالات.

ويتطلب التغلب على هذه الصعوبات، تنويع الإعانات الحكومية بحيث يقدم بعضها في صورة مساهمة مباشرة في نفقات خدمات بالذات وتعرف في هذه الحالة بالإعانات المخصصة، ويقوم البعض الأخر على هيئة

---

[1]– عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، مرجع سبق ذكره، ص 79.

[2]– حياة بن إسماعيل ووسيلة السبتي، التمويل المحلي للتنمية المحلية: نماذج من اقتصاديات الدول النامية، **الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية**، جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 21 و 22 نوفمبر 2006، ص 05.

مساهمة في الإنفاق الكلي للوحدات المحلية دون الإشارة إلى خدمات بالذات، وتعرف في هذه الحالة بالإعانات غير المخصصة أو الإعانات العامة. وفيما يلي إيضاح لهذين النوعين من الإعانات الحكومية.

1- الإعانات المخصصة: هي تلك الإعانات التي تقدم في صورة مساهمة في تكلفة خدمة بذاتها، وترتبط قيمتها بهذه التكاليف على أساس نسبة مئوية، وتعرف في هذه الحالة بالإعانات المئوية، أو على أساس كل وحدة من وحدات الخدمة، وتعرف بإعانات الوحدة. ويكثر منح الإعانات المئوية لخدمة الأمن والإطفاء في كثير من الدول، ومن أهم عيوب هذه الإعانات:

أ- أنها تخضع الخدمة المعانة لإشراف دقيق من جانب الحكومة، يتمثل في مدى حاجة الوحدة المحلية للخدمة ومدى دقة تقديرات مصروفاتها.

ب- تغري السلطات المحلية بالتوسع في الخدمات المعانة بهذه الطريقة على حساب المشروعات الأخرى، بقصد الحصول على اكبر قدر ممكن من الإعانات.

ت- أنها تؤدي إلى تفاوت مستوى الخدمات بين الوحدات الغنية والوحدات الفقيرة، لان الوحدات الغنية تستطيع تدبير الإعتمادات اللازمة للتوسع في الخدمات المعانة، وبذلك تستفيد من هذه الإعانات أكثر من غيرها.

ومن ناحية أخرى، فإن إعانات الوحدة، تقرر على أساس مبلغ معين بالنسبة لكل وحدة من وحدات الخدمة مثل: التلميذ بالنسبة لخدمة التعليم، والوحدة السكنية بالنسبة لخدمة الإسكان. وتتلافى إعانات الوحدة بعض عيوب الإعانات المئوية لأنها محددة لا ترتبط بتكلفة الخدمة ارتباطا مباشراً، ولكن يعيبها أنها لا تأخذ في الاعتبار اختلاف تكلفة الخدمة من وحدة محلية إلى أخرى، وتشترك مع الإعانات المئوية في كونها لا تراعي الظروف المحلية وتفاوت الحاجات المحلية من وحدة محلية إلى أخرى.

2- الإعانات العامة: هي تلك الإعانات التي تقدم في صورة مساهمة في الإنفاق الكلي للوحدات المحلية دون الإشارة إلى خدمات بالذات. ويتم تحديد قيم هذه الإعانات بواسطة الحكومة المركزية سنويا أو على فترات دورية، وعند إقرار هذه الإعانات تأخذ الحكومة في الاعتبار عدة عوامل مثل: مستوى الإنفاق المحلي ومستويات الأجور النقدية الجارية، وتقلبات الأسعار ومعدل نمو الخدمات المحلية والظروف والأوضاع الاقتصادية السائدة بوجه عام، وتأخذ الإعانات العامة إحدى الصور التالية:

أ- الإعانات الكلية: وتمنح للسلطات المحلية عامة دون ارتباط بخدمة معينة، وغالبا ما تقسم هذه الإعانات إلى إعانات أساسية تقدر على أساس حجم الوحدات المحلية، وإعانات إضافية تقدر تبعا لأحدث البيانات عن حجم مصروفات السلطات المحلية، وعدد الأفراد فوق سن الستين سنة، وكثافة السكان وعدد التلاميذ في مراحل التعليم العام.. وغيرها.

ب- إعانة الموازنة: وترتبط هذه الإعانة ارتباطا مباشرا، بموارد السلطات المحلية، وتقدم للسلطات المحلية التي يكون معدل نصيب الفرد فيها من الموارد المحلية دون المعدل الوطني، ولذا فإنها تعرف أحيانا بإعانة قصور الموارد المحلية الذاتية.

وتجدر الإشارة إلى أن الإعانات الحكومية تقدم للسلطات المحلية، عادة، مصحوبة بشروط معينة يتعين على السلطات المحلية الوفاء بها لاستحقاق الإعانات. ولكي تطمئن الحكومة إلى وفاء السلطات المحلية بالتزاماتها في هذا الخصوص، فإنها تمارس رقابة على أسلوب الصرف وعلى المشروعات التي تمول جزئيا من حصيلة الإعانات.

ولذا تعتبر الإعانات الحكومية قيداً على حرية السلطات المحلية، وفي هذا المعنى نجد أن سياسة الحكومة تجاه السلطات المحلية هي مزيج من التشجيع لرفع مستوى كفاية الخدمات، والتهديد لتأكيد الرقابة المركزية، وهذه السياسة تنفذ عن طريق الإعانات.

ويلاحظ أيضا بالنسبة للإعانات الحكومية المركزية قد تأتي من الموارد الذاتية للموازنة العامة للدولة أو من موارد مالية خارجية تخصص لإعانة مشروع أو مشروعات معينة في المحليات، من الدول المانحة للإعانة. وهنا يصبح تمويل الإعانة الحكومية المركزية من جهة خارجية قد تكون دولة من الدول أو منظمة من المنظمات الدولية المتخصصة في مثل هذه المجالات. وتحدث هذه الأوضاع في الدول النامية المتلقية للمساعدات الدولية على وجه الخصوص.

ثانيا: القروض.

إن الإعانات تظل محدودة على كل حال، وتنحصر عادة في تأمين المرافق العامة وتدعيمها، ومن هنا يأتي دور القروض لتمول المشروعات الاستثمارية التي تقوم بها السلطات المحلية وتعجز الموارد الميزانية على تغطية نفقاتها.لأن موارد المحليات الجارية لا تمكنها من تحمل عبئ هذه المصروفات الكبيرة على تلك المشروعات ولأن العدالة تقتضي توزيع أعباء هذه المشروعات على عدة سنوات تبعا للعمر الإنتاجي لكل مشروع، حتى تتحمل الأجيال اللاحقة نصيبها في هذه الأعباء لأنها تستفيد من هذه المشروعات.

ويخول للسلطات المحلية صلاحية الاقتراض في حدود معينة وبشرط موافقة الحكومة المركزية على عقد القروض التي تزيد قيمتها عن حد معين، واشتراط موافقة الحكومة في هذا الخصوص يحقق أهدافا عديدة من أهمها:

- ممارسة نوع من الرقابة على المصروفات الرأسمالية في الوحدات المحلية، حتى تتمكن من توجيه هذا النوع من المصروفات بما يتفق مع سياسة الدولة الاقتصادية والمالية. ففي حالات الكساد قد ترى الدولة تشجيع هذا النوع من المصروفات لخلق طلب على السلع وإتاحة المال لخلق فرص عمل جديدة.

– التحكم في سعر الفائدة عن طريق توزيع القروض على مدار السنة بحيث لا يشتد الطلب على رأس المال في فترات بذاتها فيرتفع سعر الفائدة، لان تركيز القروض في فترات معينة من شانه أن يزيد الطلب على رأس المال فيتجه سعر الفائدة إلى الصعود.

– الحفاظ على سمعة السلطات المحلية المالية، عن طريق التأكد من إمكانيات السلطة المحلية في الوفاء بقيمة القرض وفوائده في المواعيد المحددة.

– تأكيد سلامة المشروعات التي تمول من حصيلة القروض ولزومها للوحدة المحلية طالبة القرض، حتى لا تتعرض المشروعات المحلية للفشل.

وأهم ما يلاحظ في مجال القروض، أن بعض الأنظمة، مثل النظام الانجليزي، تسمح للسلطات المحلية بالاقتراض من مصادر مختلفة (بنوك، إصدار سندات، أسواق المال...الخ)، وبعض الدول تحدد مصادر الاقتراض بالنسبة للسلطات المحلية من مؤسسات ائتمان خاصة. بل والاتجاه الآن في الدول المتقدمة والدول النامية على السواء، يتجه إلى إحداث مصادر اقتراض لوحدات الإدارة المحلية، تؤمن مدها بالقروض الضرورية للمشاريع التي ترغب في تنفيذها على أن تكون هذه المشاريع ذات عائد تساعد حصيلته على دفع أقساط القروض في مواعيدها، كمرفق المياه، أو الكهرباء، أو شبكات الري وما إلى ذلك.

كما أن هناك دولا تفسح المجال لوحدات الإدارة المحلية لان تقترض من البنوك الخاصة أو العامة لتنفيذ المشاريع التي تود تنفيذها في حدود تخصص هذه البنوك كان تقترض إحدى وحدات الإدارة المحلية من البنوك العقارية لإنشاء مبان ذات صفة سياحية أو استثمارية، ومن البنوك الصناعية لتمويل إنشاء صناعة محلية معينة..الخ. وإتاحة مثل هذه الفرص لوحدات الإدارة المحلية، يمكنها من الانطلاق في تنفيذ مشاريعها. على انه ابتغاء ضمان دراسة هذه المشاريع دراسة اقتصادية موضوعية، يجب أن يفسح المجال لتلك البنوك المتخصصة لدراسة الجدوى الاقتصادية لهذه المشروعات واتخاذ قرارها في ضوء ذلك.

ويلاحظ في النهاية فيما يتعلق بالقروض الموجهة إلى المحليات أنها قد تأتي من خارج الدولة سواء من دولة أخرى أو من إحدى المنظمات الدولية المهتمة بالتنمية المحلية، وهنا في الغالب تتوسط الحكومة المركزية بين الجهة المانحة للقرض وبين المحليات المستفيدة من هذا القرض، على أن تقوم الحكومة بتنظيم تلك القروض وضمان سدادها في مواعيدها المحددة والحفاظ على مبدأ توظيفها بالكفاءة التي تضمن عدم الوقوع في مشاكل مستقبلية.

ثالثا: التبرعات والهبات.

تعتبر موردا من موارد المجالس المحلية، وتتكون حصيلتها مما يتبرع به المواطنون أو المؤسسات أو المنظمات الخيرية، سواء من داخل الدولة أو من خارجها، إما مباشرة إلى المجالس المحلية أو بشكل غير مباشر بالمساهمة في تمويل المشاريع التي تقوم بها. وقد تكون نتيجة وصية يتركها أحد المواطنين بعد وفاته، أو هبة يقدمها أحد المغتربين لتخليد اسمه في بلده.

1- التبرعات: وتعد التبرعات من موارد الجماعات المحلية وتنقسم إلى:

أ- التبرعات المقيدة بشرط: وهذه التبرعات لا يمكن قبولها إلا بموافقة السلطات المركزية.

ب- التبرعات الأجنبية: وهذه التبرعات لا يمكن قبولها إلا بموافقة رئيس الجمهورية، سواء كانت تبرعات هيئات أو أشخاص أجانب.

2- الهبات والوصايا: وتعد الهبات والوصايا من موارد الجماعات المحلية وتنقسم إلى:

أ- الهبات والوصايا التي لا ينشأ عنها أعباء، أو يشترط فيها شروط، أو تستوجب تخصيص عقارات أو تكون مدعاة للاعتراض من قبل عائلات الواهبين أو الموصين.

ب- الهبات والوصايا التي ينشا عنها أعباء، أو يشترط لها شروط، أو تقتضي تخصيص عقارات، أو تكون مدعاة للاعتراضات من قبل عائلات الواهبين أو الموصين.

ويمكن الإشارة إلى أن التبرعات والهبات لا تشكل شيئاً كبيراً في موارد الجماعات المحلية، وهي موارد استثنائية لا يعتمد عليها في تمويل الجماعات المحلية[1].

المطلب الثالث: الأسس والشروط المحددة لأنواع ومصادر التمويل المحلي.

تقوم المحليات في سبيل تحقيق التنمية المحلية، بالعمل الدائم والمستمر من أجل تقديم الخدمات المختلفة ذات الطابع المحلي، في العديد من المجالات الصحية والتعليمية والاجتماعية وغيرها، بالإضافة إلى إقامة المشروعات اللازمة لإشباع حاجات السكان في المجتمعات المحلية لتقديم عدد من السلع المطلوبة لهؤلاء السكان.

ولعل من الطبيعي توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل تقديم تلك الخدمات وإقامة المشروعات المطلوبة. ولكن يبدو من المنطقي أيضا تنوع مصادر التمويل بالمحليات نظرا لتنوع الخدمات المقدمة واختلاف طبيعة

[1]- لخضر مرغاد، الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد السابع، فيفري2005، ص 10.

المشروعات التي تقام من حيث الهدف والنطاق والحجم وغيرها، ويوجد في هذا المجال مجموعة من الأسس التي تقوم عليها عملية تنويع مصادر التمويل بالمحليات.

هذا بالإضافة إلى أنه نظراً لطبيعة التمويل الذي يوجه ويخصص أساسا لتمويل التنمية المحلية وتحقيق أهدافها، فانه يبدو أن هناك شروطاً ضرورية يجب توافرها في مصادر التمويل بالمحليات ترتبط بخصوصية هذا التمويل.

أولا: الأسس المحددة لأنواع ومصادر التمويل بالمحليات.

يبدو أن الأسس المحددة لأنواع ومصادر التمويل بالمحليات تتعدد وتتنوع بسبب اختلاف طبيعة الخدمات والمشروعات التي تؤديها وتديرها الإدارة المحلية، والتي يمكن تصنيفها كما يلي[1]:

1- خدمات ضرورية لبقاء المجتمع وسلامته وتقدمه مثل: الخدمات التعليمية والخدمات الصحية، وهي خدمات يتعين أدائها لأهالي الوحدات المحلية مهما ارتفعت تكلفتها، وبحكم ضرورة هذه الخدمات للمجتمع يتعين على جموع الأهالي، مستفيدين وغير مستفيدين تحمل أعبائها كل حسب قدرته، ومثل هذه الخدمات تمول من حصيلة الضرائب المحلية المختلفة.

2- خدمات ضرورية لأهالي الوحدات المحلية أو لقطاعات معينة منهم، خدمات لا يمكن الاستغناء عنها مثل: خدمات النقل العام والإنارة والمياه والكهرباء والغاز وغيرها، وهي الخدمات التي يتعين عليهم تدبيرها لأنفسهم عن طريق مؤسساتهم الخاصة أي عن طريق المشروعات.فإذا اضطلعت بها السلطات المحلية فإنها تفعل ذلك لتحميهم من استغلال رجال الأعمال أو القائمين على القطاع الخاص. وأهم ما يلاحظ على هذه الخدمات أنها تتعرض للمنافسة، من طرف المؤسسات الخاصة، لذا يتعين إدارتها على أسس تجارية، حيث تقاس كفايتها تبعا لما تحققه من أرباح أو من كفاية في أسلوب الأداء.

مثل هذه الخدمات يعرف ما يدفع في مقابلها بالأثمان وهكذا من خلال تحديد الأسعار أو الأثمان الاقتصادية يتحدد مقابل تلك الخدمات.

3- وعلى الطرف الأخر توجد خدمات ذات منفعة اجتماعية أو ثقافية تستفيد منها قطاعات من الأهالي ويعم نفعها المجتمع بأسره، ومع ذلك فهي ليست بالخدمات الضرورية لحياة الأفراد في المجتمعات المحلية، ولذا يتعين تشجيعهم على الإقبال عليها، وهذه الخدمات مثل: المكتبات العامة والمتاحف والمتنزهات العامة.. وغيرها.

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، مرجع سبق ذكره، ص 62.

مثل هذه الخدمات لا يجوز تحقيق ربح من إدارتها حتى لا يرتفع مقابلها إلى الحد الذي يعزف الأهالي عنها، فقط يكلف المستفيد من الخدمة بالقيام بأداء مقابل، ولا يفترض في هذا المقابل بالضرورة أن يغطي تكلفة الخدمة المؤداة بالكامل ويعرف هذا المقابل بالرسم.

4– يوجد نوع آخر من الخدمات الضرورية للأهالي ولكنهم يستطيعون تدبيرها لأنفسهم عن طريق مؤسساتهم الخاصة، ولكنها ذات طبيعة اجتماعية. ونظرا لان القصور في تأدية هذا النوع من الخدمات على الوجه الأكمل يعرض سلامة المجتمع وأمنه وصحة أفراده للخطر فغالبا ما تتدخل السلطات العامة في أدائها للأهالي بحكم طبيعتها الاجتماعية، ومثل هذه الخدمات هي خدمات الإسكان، فعدم توفير المساكن الملائمة يؤدي إلى تكدس السكان في منازل غير صحية وبالتالي انتشار الأمراض والجرائم.

ومثل هذه الخدمات يجب ألا تترك كلية لحرية التعاقد، ولذا أخذت الكثير من الدول بإيراد بعض القيود على حرية التعاقد في هذا المجال ودخلت السلطات المحلية مجال تشييد المساكن وتأجيرها لمحدودي الدخل. ومن ثم أصبحت هذه المساكن تدر دخلاً يشكل مورداً من مواردها الذاتية ويعرف هذا المورد بالإيجارات.

5– خدمات رأسمالية مكلفة لا تقتصر منفعتها على الجيل القائم بل تمتد إلى الأجيال المقبلة مثل: بناء المدارس والمستشفيات وغيرها، هذه المشروعات تقتضي العدالة تحميل الأجيال التالية جانباً من أعبائها المالية. وذلك من حصيلة القروض التي تسدد على أجال تتناسب مع قيمة القرض وحجم ونوع المشروع الذي يموله أي تبعا للعمر الإنتاجي للمشروعات.

وتجدر الإشارة إلى أن تلك القروض قد تكون قروضا من داخل الدولة من مؤسساتها التمويلية المختلفة أو من الخارج عن طريق مؤسسات التمويل الدولية.

6– خدمات اقتصادية أو اجتماعية مكلفة، لا تدخل في نطاق الوحدات المحلية الأساسية، أو تدخل في نطاقها، ولكن مواردها تقصر دون الوفاء بها، مثل خدمات إنشاء الطرق الرئيسية والتغذية المدرسية وغيرها.

مثل هذه الخدمات يجب أن تعان الهيئات المحلية على أدائها من موارد الحكومة المركزية، أي تحصل المحليات في هذه الحالة على "إعانات" من الحكومة المركزية.

ومما تقدم يتبين أنه، وتأسيسا على طبيعة الخدمات المحلية، يجب أن تتضمن الموارد المالية للمحليات، الضرائب، والأثمان، والرسوم، والإيجارات، والقروض، والإعانات.

وفي التطبيق العملي تقرر غالبية الدول لهيئاتها المحلية حق الحصول على هذه الموارد المالية بنوعياتها المختلفة، ولكن تختلف فيما بينها في المورد الأساسي الذي تعتمد عليه هيئاتها المحلية في تمويل الجانب الأكبر من إنفاقها على التنمية المحلية.

ثانيا: الشروط الواجب توافرها في المورد المالي المحلي.

في ظل الاتجاه الذي يرى ضرورة أن يتوفر أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المطلوبة للتنمية المحلية، من داخل الوحدات المحلية نفسها، ونظراً لخصوصية الموارد المالية المحلية، وفي إطار أنه على الرغم من تعدد مصادر الموارد المالية بالمحليات إلا أن بعضها لا يصلح كمورد مالي محلي. وإذا كان الهدف هو العمل على تعظيم حصيلة الموارد المالية المحلية، فانه من الضروري الإشارة إلى أن المورد المالي المحلي المناسب لا بد أن يستوفي بعض الشروط الضرورية التي لا يتعين بالضرورة أن تتوفر في الموارد المالية الأخرى. ومن أهم تلك الشروط[1]:

1- محلية المورد: ويعني ذلك أن يكون وعاء المورد بالكامل في نطاق الوحدة المحلية، ويكون متميزاً قدر الإمكان عن أوعية الضرائب المركزية، فالضرائب العقارية مثلا تعتبر ضرائب مناسبة للإدارة المحلية، لأنها ترتبط بالمباني أو الأراضي التي تقع بالكامل في نطاق الوحدات المحلية وأما ضرائب الدخل مثلا فلا تعتبر ضرائب مناسبة للإدارة المحلية لصعوبة تحديد مدى محلية أوعيتها.

2- ذاتية المورد: بمعنى أن تستقل الهيئات المحلية بسلطة تقدير سعر المورد"في حدود معينة أحيانا" وربطه وتحصيله، حتى تتمكن من التوفيق بين احتياجاتها المالية وحصيلة الموارد المتاحة لها.

وتبعا لمفهوم "الذاتية" يمكن تصنيف الموارد المالية المتاحة للمحليات إلى: موارد ذاتية مطلقة، وموارد ذاتية نسبية، وموارد خارجية.

وفي هذا الإطار، لا خلاف على اعتبار الإعانات الحكومية موارد خارجية، ولا على تمتع موارد الرسوم والأثمان والإيجارات بدرجة كبيرة من الذاتية، وأما الضرائب المحلية والقروض فيتفاوت معدل ذاتيتها من دولة لأخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن اضطلاع الحكومة المركزية بتقدير وعاء الضريبة دورياً، لا يعتبر انتهاكاً لذاتية المورد، فالقصد منه تحقيق المساواة في الأساس الذي تربط عليه الضريبة بالنسبة لجميع الهيئات المحلية.

ويلاحظ من ناحية أخرى أن القروض تتفاوت درجة ذاتيتها من دولة لأخرى، وتبعا لكل مرحلة من مراحلها في الدولة الواحدة، فبعض الدول لا تعطي لهيئاتها المحلية أية سلطات ذاتية فيما يتعلق بالقروض بينما تمنح دولا أخرى هيئاتها المحلية حرية كبيرة في عقد القروض تصل إلى إجازة الاقتراض من بنوك دول أجنبية.

---

[1]- محمد حاجي، التمويل المحلي وإشكالية العجز في ميزانية البلدية، **الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية**، جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 21 و 22 نوفمبر 2006، ص 06.

ومع ذلك يرى البعض ضرورة أن تفتقد القروض مبدأ الذاتية المطلقة وخاصة في الدول النامية حيث يجب إخضاعها للرقابة المركزية فيما يتعلق بالمشروعات التي تمول من حصيلتها وتحديدي آجالها وأساليب سدادها.

3- سهولة إدارة المورد: ويقصد بها تيسير تقدير وعاء المورد ورخص تكلفة تحصيله أي محاولة أن تكون تكلفة التحصيل عند أقل درجة ممكنة، وفي نفس الوقت ضرورة وفرة حصيلة المورد نسبيا أي الحصول على أكبر موارد مالية ممكنة منه.

خلاصة الفصل الثالث:

إن تحقيق التنمية الاقتصادية بمعنى تغيير ملامح الاقتصاد الوطني وما يتبع ذلك من تغيير شكل الحياة، لا يمكن تحقيقه بدون مشاركة كافة الأقاليم والمناطق المختلفة في عملية التنمية بحيث لا تستأثر منطقة أو إقليم بثمار النمو والتنمية. فإذا كان النمو الاقتصادي شرطاً ضرورياً لعملية التنمية إلا أن التنمية الشاملة لأقاليم الدولة ومناطقها المختلفة شرط أساسي لاستدامة العملية التنموية. فالتنمية المحلية بأبعادها المختلفة هي المحرك الذي يمد شريان التغيير لملامح الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الوطني.

وترتبط التنمية المحلية بمجالات متعددة اقتصادية، اجتماعية، وسياسية. فالمجال الاقتصادي يتضمن السعي إلى تحريك وتنشيط الاقتصاد المحلي ورفع مستوى معيشة الأفراد في المجتمعات المحلية من خلال إقامة المشروعات الاقتصادية والخدمية. والمجال الاجتماعي يقصد به الارتفاع بالجانب الاجتماعي من خلال تبني سياسات اجتماعية تساعد على تحسين المستويات المعيشية والحد من الفقر خاصة في المجتمعات المحلية، من خلال خلق فرص العمل والقيام بأنشطة لتنمية المجتمع، وهذا ما يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة والحد من انتشار الآفات الاجتماعية كالسرقة والجرائم. أما المجال السياسي فيتمثل في تنمية قدرات الجماهير على إدراك وتحديد النظام السياسي بوضوح وتنمية قدراتهم على تعبئة كل الإمكانيات المتوفرة لتعزيز الوعي السياسي وروح الانتماء مما يساعد على تحقيق الاستقرار داخل الدولة. هذا كله دون أن ننسى المجال البيئي والتكنولوجي.

ولكن القضية الأساسية تتمثل في أن تحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي عملية معقدة ذات أبعاد مختلفة تخضع لتأثير العديد من العوامل التي تخرج عن سيطرة وقدرة الحكومات. فالتنمية المحلية هي هدف طويل الأجل تتضافر من أجل تحقيقه جهود الأطراف المختلفة سواء على المستوى المركزي أو على المستوى المحلي.

وعليه، لا تقع مسؤولية تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع المحلي على الحكومة بمفردها، سواء الحكومة المركزية أو الحكومات المحلية، وإنما يتطلب الأمر تضافر جهود كافة الفاعلين في المجتمع المحلي. ومن ثم، يلعب كل من القطاع العام والخاص، والمجتمع المدني، والسلطات المركزية والمحلية دوراً في إيجاد حلول للمشاكل التنموية على المستوى المحلي.

وإذا كانت التنمية على مستوى الاقتصاد ككل تستوجب تعبئة الموارد على المستوى الكلي، فإن عملية التنمية المحلية تتطلب تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المحلية، فكلما استطاعت المحليات تعبئة المزيد من الموارد المالية سواء الذاتية أو الخارجية كلما استطاعت أن تحقق المزيد من التنمية المحلية واتسم نظام الإدارة المحلية المطبق بالفعالية والكفاءة.

الفصل الرابع:

برامج دعم النمو الاقتصادي في الجزائر 2001-2014.

تمهيد:

لقد كانت ولا تزال مسألة التنمية الاقتصادية إحدى الرهانات الكبرى للدول النامية على اعتبار أنها الخيار الرئيسي للتخلص من التخلف وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة. من هذا المنطلق وضعت الدول النامية، التنمية بشكل عام والتنمية الاقتصادية بشكل خاص قضيتها الأولى، وفي سبيل ذلك رسمت السياسات والخطط والبرامج على اختلاف فلسفتها وتوجهاتها وخصصت لها الموارد المادية والمالية والبشرية لتحقيق هذا الهدف.

ففي الجزائر ولتدارك ذلك التأخر الحادث في التنمية الموروث عن الأزمة الاقتصادية و المالية والسياسية وكذا الأمنية التي مرت بها البلاد، وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد، اعتمدت الجزائر على سياسة إنعاش اقتصادي لم يسبق لها مثيل منذ الاستقلال وحتى هذا التاريخ، في ظل وفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر في أسعار النفط، وذلك عبر برامج للاستثمارات العمومية انطلقت مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) مرورا بالبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) وأخيرا برنامج توطيد النمو الاقتصادي (البرنامج الخماسي 2010- 2014).

الرغم من أن جل الأطروحات تجمع على أهمية بل ضرورة هذه الاستثمارات العمومية في الفترة الحالية لتدارك ذلك الضعف والتخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي نجم عن فترة الاختلال التي عايشها الاقتصاد الجزائري خاصة في التسعينات وكذا مسايرة الإصلاحات بمختلف أشكالها ومواضيعها سواء الاقتصادية أو المالية وحتى السياسة، وفي نفس الوقت تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، إلا أن هناك الكثير من التساؤلات في نفس الوقت التي كثيرا ما طرحت حول أثار هذه البرامج الاستثمارية العمومية ومدى تحقيقها للأهداف التي وجدت من أجلها.

وانطلاقا مما سبق سنتناول في هذا الفصل برامج دعم النمو الاقتصادي في الجزائر 2001-2014 من خلال تسليط الضوء على ثلاث محاور أساسية: نتناول في الأول دوافع وظروف تطبيق برامج الإنفاق العام وذلك باستعراض وضعية مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي خلال الفترة التي سبقت تطبيق البرامج التنموية، وفي المحور الثاني نبرز مضمون وأهداف برامج دعم النمو، ثم نبين في المبحث الثالث أثر هذه البرامج على الاقتصاد الوطني.

المبحث الأول: الدوافع والظروف التي سبقت تطبيق برامج الإنفاق العام في الجزائر.

عرفت الجزائر أوضاعا اقتصادية صعبة خلال فترة التسعينات من القرن الماضي، والتي تعتبر نتاج انخفاض أسعار البترول سنة 1989/1986 وما صاحبها من حالات إيقاف للمدفوعات، والتي وضعت الجزائر أمام حتمية اللجوء إلى طلب مساعدة صندوق النقد الدولي، هذه المساعدة جاءت في شكل برامج مقيدة بشروط استمرت إلى غاية نهاية فترة التسعينات، أين عرفت الجزائر بعدها بعض التحسن في المؤشرات الاقتصادية قياسا بما كانت عليه في الفترة السابقة، ويرجع ذلك بالأساس إلى الارتفاع الذي سجله النفط الجزائري وما صاحبه من زيادة في مداخيل الدولة، الأمر الذي أدى إلى تحول في السياسة الاقتصادية في الجزائر نحو سياسة إنفاق عام توسعية.

وقد تباينت وضعية المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية قبل بداية تنفيذ برامج دعم الإنعاش الاقتصادي، فبين مؤشرات التوازن الداخلي ومؤشرات التوازن الخارجي كان هناك نوع من التناقض، إذ شهدت مؤشرات التوازن الخارجي بداية تحسن ملحوظ بفعل ارتفاع أسعار النفط الجزائري تماشيا مع برامج صندوق النقد الدولي، قابلها تدني في مؤشرات التوازن الداخلي بفعل تلك البرامج والتي كانت تهدف بالأساس إلى إعادة التوازن لميزان المدفوعات أكثر من سعيها لتحسين معدلات النمو الاقتصادي والبطالة.

المطلب الأول: وضعية مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي.

لقد شهدت مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي وضعيات متدنية خلال الفترة التي سبقت تطبيق برامج دعم النمو، بسبب إتباع الجزائر لبرامج صندوق النقد الدولي والتي كانت أولوياتها إعادة التوازن لميزان المدفوعات والحد من ارتفاع معدلات التضخم.

أولا:تواضع معدلات النمو الاقتصادي.

أثرت الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر إبان الصدمة النفطية سنة 1986، على معدلات النمو الاقتصادي التي سجلت معدلات نمو متدنية،كما يتضح من بيانات الجدول الآتي، بالرغم من تطبيق الحكومة لبرامج و سياسات إصلاحية بمساعدة صندوق النقد الدولي.

الجدول رقم 04-01: معدلات نمو الناتج المحلي الخام: للفترة 1992-2000

الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدلات النمو	1.6	-2.2	0.2	3.8	3.7	1.1	6.2	3.2	3.8

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، **حوصلة إحصائيات 1962-2011**، تاريخ التصفح: يوم 2014/07/09، http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH14-_COMPTES_ECONOMIQUES2_Arabe.pdf

يتضح من الجدول أن معدل النمو الاقتصادي عرف تذبذب خلال الفترة (1992-2000)، حيث بلغ متوسط معدله:2,3 %، حيث تراجع سنة 1993 إلى 2,2- %، نتيجة تقلب أسعار البترول والأزمة السياسية والأمنية في البلاد، ليعرف أعلى قيمة له سنة 1998 وصلت إلى 6,2%، ثم عاود الانخفاض مجددا ليصل إلى 3,2% سنة 1999.

ويبرز قطاع المحروقات كمصدر أساسي للنمو الاقتصادي في الجزائر في تلك الفترة بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، إذ بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي في قطاع المحروقات حوالي: 5.2% خلال نفس الفترة، في حين بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات حوالي:2.2%. وهو ما يعكس تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات.

الجدول رقم 04-02: معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات وفي قطاع المحروقات للفترة: 1992-2000

الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
قطاع المحروقات	4.4	3.6	6.0	4.0	6.1	4.9
قطاع خارج المحروقات	3.5	3.1	-1.3	5.7	1.7	0.8

المصدر: كبداني سيد أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013، ص 231.

ويرجع تذبذب أداء قطاع خارج المحروقات خلال تلك الفترة بالأساس إلى الصعوبات الاقتصادية الهيكلية بالإضافة إلى ارتكاز السياسة الاقتصادية للجزائر آنذاك على محاولة الحد من عجز ميزان المدفوعات وميزانية الدولة وهو ما أدى إلى ضعف أداء تلك القطاعات. في حين أن معدلات النمو الايجابية في قطاع المحروقات كانت بالأساس نتيجة ارتفاع أسعار النفط الجزائري الذي يعتبر ركيزة الاقتصاد الجزائري[1].

ومن جهة قطاع خارج المحروقات والذي يتكون من أربعة قطاعات رئيسية هي: الفلاحة، الخدمات، البناء والأشغال العمومية، والصناعة، فكانت معدلات نموها خلال الفترة 1995-2000 على النحو التالي:

[1]- بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي:دراسة حالة الجزائر 2001-2009**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010، ص 183.

الجدول رقم 04-03: معدلات النمو القطاعي في قطاع خارج المحروقات للفترة: 1995-2000

الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الفلاحة	15.0	23.9	-13.5	11.4	2.7	- 5.0
الصناعة	-1.4	-8.7	-3.8	.48	.61	-1.3
البناء والأشغال العمومية	2.7	4.5	2.5	2.4	1.4	5.1
الخدمات (عامة وخاصة)	6.8	6.0	5.4	7.9	5.7	5.1

المصدر: بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 2001-2009**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2013، ص 184.

1- القطاع الصناعي: يعتبر القطاع الصناعي أكثر القطاعات الاقتصادية تضررا خلال الفترة التي سبقت تطبيق برامج دعم النمو، إذ أغلقت عديد المؤسسات الصناعية العمومية نتيجة الإفلاس وسوء التسيير وعدم قدرة الدولة على تحمل المزيد من خسائرها الكبيرة في ظل عجزها المالي، وهذا ما أدى إلى تراجع حاد في نمو الناتج الصناعي كما يوضحه الجدول السابق، حيث سجل معدلات نمو سالبة خلال سنوات 1995، 1996، و 1997، وهو ما أثر سلبا على الاقتصاد الجزائري الذي لم يقتصر استيراده على المنتجات الغذائية فقط، بل امتد إلى المواد المصنعة والنصف مصنعة بشكل كبير ، وكانت الصناعات الأخرى في فرعي الطاقة والمحروقات الاستثناء الوحيد، إذ أنها سجلت نموا معتبرا عكس فرع الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية الذي تضرر بشكل كبير ما بين سنتي 1995 و 1998، وهي الفترة التي شملها برنامج التعديل الهيكلي الذي اقره صندوق النقد الدولي. ونفس الشيء بالنسبة لصناعة الجلود والأحذية وصناعات المنسوجات والألبسة، في حين كان فرع الصناعات الغذائية الأكثر مقاومة بحم انه ضروري لتجنب تدهور المستوى المعيشي، وتعتبر سنة 1998 كما يبرزه الجدول السابق السنة الوحيدة التي سجل فيها القطاع الصناعي معدل نمو مرتفع بلغ: 8.4% ويعزى ذلك بالأساس إلى كل من فرعي الصناعات الغذائية وصناعات المطاط والبلاستيك[1].

2- القطاع الفلاحي: تعتبر الفلاحة القطاع الأساسي للاقتصاد الوطني، حيث تشغل عددا معتبرا من اليد العاملة وتساهم بشكل كبير في الناتج الداخلي الخام. وقد سجل القطاع نتائـــج متفاوتة في نسب النمو كما يبرزه الجدول السابق، ويرجع هذا التذبذب بشكل كبير إلى سوء المناخ والظروف الطبيعية الصعبة التي تعتبر عاملا حاسما في عملية الإنتاج الفلاحي، الأمر الذي لم يسمح بتحسين فاتورة الواردات وتقليص العجز في الإنتاج الغذائي والفلاحي.

[1]- بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي:دراسة حالة الجزائر 2001-2009**، مرجع سبق ذكره، ص 18

3- قطاع البناء والأشغال العمومية: عرف هذا القطاع على العموم معدلات نمو ايجابية، اعتبرت بالمتواضعة، تراوحت بين 1,4% و 5,1%، ويعتبر منحنى تطور قطاع البناء والأشغال العمومية مشابه لمنحنى تطور الاستثمار العام خلال نفس الفترة، إذ شهد ثباتا في المستوى رغم بعض التذبذبات التي ترجع بالأساس إلى تطورات حجم الاستثمارات خلال الفترة المعنية.

4- قطاع الخدمات: شهد قطاع الخدمات نوعا من الثبات في معدلات نموه، على غرار قطاع البناء والأشغال العمومية، وذلك راجع بالأساس إلى بطئ عملية انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق وعدم تفتحها على السوق الدولية. لكن يبقى لهذا القطاع دور مهم في الاقتصاد الجزائري إذ يشكل حوالي 30% من إجمالي الناتج المحلي كمتوسط خلال الفترة 1995-2000[1].

و عموما فإن النمو الاقتصادي خلال الفترة التي سبقت تطبيق برامج دعم النمو، شهد مستويات متواضعة في المتوسط لم تتجاوز حدود 3,2%، متأتية في الأساس من قطاع المحروقات مع أداء ضعيف لقطاع خارج المحروقات، الأمر الذي دفع الدولة إلى إعادة النظر في تركيبة الاقتصاد الجزائري من خلال إتباع سياسة اقتصادية تتركز بالأساس على التوسع في الإنفاق العام.

ثانيا: ارتفاع معدلات البطالة.

تعد مشكلة البطالة من اخطر المشاكل التي تعاني منها الجزائر بالنظر لما خلفته من أثار اقتصادية واجتماعية، لذا حاولت الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال والى غاية يومنا الحالي محاربة هذه الظاهرة عن طريق تنفيذ برامج وسياسات اختلفت باختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية للبلاد.

وسجلت معدلات البطالة مستويات مرتفعة خلال الفترة التي سبقت تطبيق برامج دعم النمو، وذلك لعدة أسباب متداخلة، فبالإضافة إلى ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي، ساهمت الأزمة الاقتصادية في رفع معدلات البطالة من خلال ضعف معدلات النمو الاقتصادي وتوقف الاستثمارات العمومية منذ سنة 1986.

كما أن الإصلاحات الاقتصادية التي طبقت بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، ساهمت في رفع معدل البطالة من خلال إجراءات تسريح عمال المؤسسات العمومية الاقتصادية التي عانت من حالة عجز هيكلي ومالي، إذ بلغ عدد العمال المسرحين خلال الفترة 1994-1996: 300000 عامل حسب أرقام المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ورغم الإجراءات التي اتخذتها الدولة خلال نفس الفترة في محاولة منها للتقليص من حجم البطالة من خلال إنشاء هيئات وصناديق خاصة بدعم التشغيل، كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التي أنشأت خصيصا لدعم الشباب من اجل إنشاء مؤسسات متوسطة وصغيرة، والصندوق الوطني

[1]- بودخدخ كريم، **المرجع السابق**، ص 187.

للتأمين على البطالة الذي ساهم في منح تعويضات للعمال المسرحين بالإضافة إلى إعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم وفق متطلبات سوق العمل، فإن ذلك لم يساهم في خفض معدل البطالة بل ما لوحظ هو العكس إذ ارتفع معدلها من 24.4% سنة 1994 إلى 29.8% سنة 2000. وأمام هذا الوضع وفي ظل تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية بادرت الحكومة بتنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي من اجل خفض نسبة البطالة[1].

الجدول رقم 04-04: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1994-1999

الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999
نسبة البطالة	24,36	26,99	27,99	29,2	28,00	29,2

المصدر: بن الحاج جلول ياسين، **أثار الشراكة الأورومتوسطية على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، غير منشورة، جامعة تيارت، الجزائر، 2007، ص 71.

ثالثا: التضخم و ارتفاع معدلات الفائدة.

عرفت معدلات التضخم تراجعا هاما خلال الفترة التي سبقت تطبيق برامج دعم النمو، حيث وبعد أن قدر بـــ 29,8% سنة 1995، انخفض مع مرور السنوات ليصل إلى 2,6% سنة 1999، وذلك كنتيجة طبيعية للسياسات النقدية المشددة التي اتبعها البنك المركزي الجزائري بناءا على تعليمات صندوق النقد الدولي من خلال مضمون برنامج التعديل الهيكلي، الذي كان من أهدافه الرئيسية الحد من معدلات التضخم المرتفعة، كما أن زيادة الواردات خلال تلك الفترة ساهم إلى حد ما في انخفاض معدلات التضخم من خلال امتصاصها لنسبة من الزيادة في الطلب المحلي.

وقد سارت معدلات الفائدة في نفس اتجاه تطور معدلات التضخم خلال الفترة المعنية، سواء كانت معدلات الفائدة على الاقتراض أو على الإيداع.

الجدول رقم 04-05: تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1993-1999

الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
نسبة التضخم	20,5	29,0	29,8	18,7	5,7	5	2,6

المصدر: بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص67.

[1]- نبيل بوفليح، دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة "2001-2010"، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 12، ديسمبر 2012، ص 248.

رابعا: توازن الميزانية العامة.

سجلت هي الأخرى تحسنا مستمرا خلال فترة البرنامج، وحتى بعد ذلك.

الجدول رقم 04-06: الميزان الكلي للميزانية العامة للفترة 1993-1998.

الوحدة: (%) من إجمالي الناتج المحلي

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الميزان الكلي للميزانية	-8,7	-4,4	-1,4	3,0	2,4	2,9

المصدر: بن الحاج جلول ياسين، **أثار الشراكة الأورومتوسطية على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مرجع سبق ذكره، ص68.

نلاحظ من خلال الجدول، انخفاض العجز في الميزانية العامة من 8,7% سنة 1993 إلى 1,4% سنة 1995. لتسجل الميزانية بعد ذلك فائضا بلغ 3% سنة 1996، ثم 2,4% و 2,9% خلال 1997 و 1998 على التوالي.

إن هذا الفائض يرجع إلى فعالية التحصيل الضريبي، والانخفاض النسبي للنفقات العامة بسبب السياسة التقشفية.

المطلب الثاني: وضعية مؤشرات التوازن الاقتصادي الخارجي.

هي مرتبطة بعلاقة الاقتصاد بالعالم الخارجي وتتمثل في رصيد ميزان المدفوعات والذي يشير إلى صافي التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى الدولة المعنية، المديونية الخارجية والتي تشير إلى مدى قدرة الدولة على جلب رؤوس الأموال الأجنبية في شكل قروض لتمويل التنمية، سعر الصرف والذي يعبر عن القيمة الخارجية للنقود الوطنية مقابل العملات الأجنبية.

لقد شهدت هذه المؤشرات بداية تحسن ملحوظ خلال الفترة التي سبقت تطبيق برامج دعم النمو، وذلك بفعل ارتفاع أسعار النفط الجزائري تماشيا مع برامج صندوق النقد الدولي.

أولا: ميزان المدفوعات.

سجل رصيد ميزان المدفوعات في الغالب خلال الفترة 1996-2000 عجزا، وهي السنوات التي سجل فيها الميزان التجاري مستويات فائض منخفضة مما أدى إلى تغلب عجز رصيد حساب رأس المال على فائض رصيد الميزان التجاري، لكنه عاود التحسن سنة 2000 برصيد موجب ومرتفع وصل إلى 7,58 مليار دولار أمريكي والذي يرجع بالأساس إلى ارتفاع رصيد الميزان التجاري في السنة نفسها إلى 12,3 مليار دولار أمريكي.

وسجل رصيد الميزان التجاري القيمة الأكبر سنة 2000 أين قدر بـــ 12,3 مليار أمريكي دولار نتيجة الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري إلى مستوى 28,5 دولار أمريكي بالشكل الذي رفع من قيمة صادرات الجزائر إلى مستوى 21,6 مليار دولار أمريكي. ومن هذا المنطلق فان رصيد الميزان التجاري سار على نهج رصيد الميزان التجاري.

الجدول رقم 04-07: تطور الميزان التجاري وميزان المدفوعات للفترة 1996-2000.

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000
الصادرات	13,25	13,82	10,14	12,32	21,68
الواردات	9,09	8,13	8,63	8,96	9,34
رصيد الميزان التجاري	+4,16	+5,69	+1,51	+3,36	+12,34
رصيد ميزان المدفوعات	-2,09	+1,16	-1,74	-2,38	+7,58

المصدر: بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 2001-2009**، مرجع سبق ذكره، ص 191.

ثانيا: احتياطي الصرف والدين الخارجي.

لقد عرف احتياطي الصرف تحسنا غير مسبوق، بسبب إعادة الجدولة وتحسن أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، حيث تجاوز متوسط سعر البرميل 19 دولار خلال سنتي 1996 و 1997. مما سمح بتحقيق فائض في الميزان التجاري الأمر الذي أثر بشكل إيجابي على ميزان المدفوعات، الشيء الذي سمح للجزائر برفع احتياطاتها الدولية. حيث انتقلت من 2,6 مليار دولار أمريكي سنة 1994 إلى 4,52 مليار دولار أمريكي سنة 1996 ثم لتبلغ الذروة سنة 1997 بـــ 8,00 مليار دولار أمريكي رغم التراجع النسبي خلال سنة 1998 إلى 6,08 مليار دولار أمريكي و ذلك بسبب تراجع أسعار المحروقات.

أما بالنسبة للمديونية الخارجية فقد عرفت تراجع مستمر خلال الفترة التي سبقت تطبيق برامج دعم النمو لتسجل أدنى قيمة لها سنة 2000 بـــ 25,2 مليار دولار أمريكي.

الجدول رقم 04-08: تطور الدين الخارجي والاحتياطات الدولية للفترة 1993-2000.

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	2000
تطور رصيد الدين الخارجي	25,8	29,5	31,6	33,7	31,3	30,5	25,2
تطور احتياطي الصرف	1,5	2,7	2,0	4,4	8,0	6,8	4,4

المصدر: بطاهر علي، سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**،جامعة شلف، العدد الأول، السداسي الثاني 2004، ص 202-203.

ثالثا: سعر الصرف.

عرف سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي ارتفاعا ملحوظا، أدى إلى تدهور قيمة الدينار الجزائري خلال الفترة 1995-2000 بما يقارب 58,6%، وذلك راجع إلى السياسة التي انتهجها البنك المركزي الجزائري في إطار تخفيض قيمة الدينار الجزائري قصد تشجيع الصادرات الجزائرية وزيادة ميزتها التنافسية للحد من عجز ميزان المدفوعات المسجل خلال فترة التسعينات، وذلك بناءا على تعليمات صندوق النقد الدولي من خلال برنامج التعديل الهيكلي الممتد على طول الفترة 1995-1998.

الجدول رقم 04-09: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1995-2000.

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
سعر الصرف	47,6	54,7	57,6	58,7	66,5	75,5

المصدر: بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، مرجع سبق ذكره، ص 219.

المطلب الثالث: وضعية المؤشرات الاجتماعية.

نحاول من خلال هذا المطلب التركيز على مجموعة من المؤشرات الأساسية كالبطالة، تطور الخدمات التعليمية والصحية بالإضافة إلى نصب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، لما لهذه المؤشرات من أهمية قصوى من الناحية الاجتماعية. فالظاهرة الأولى، أي البطالة، كظاهرة اجتماعية و اقتصادية في آن واحد إذ تتيح معرفة قدرة الاقتصاد الوطني على التشغيل و تبرز طاقته على استيعاب اليد العاملة العاطلة و ذلك في ظل الإصلاحات الهيكلية التي عرفها الاقتصاد الوطني كما يسمح لنا هذا المؤشر بالتطرق إلى بعض الآثار السلبية الناتجة عن هذه الظاهرة كتدني مستويات المعيشة و ظهور بعض الأمراض التي لها علاقة وثيقة بهذا الوضع إذ تعرف بأمراض الفقراء كالسل والأنيميا ...الخ، والتي صرفت الدولة في فترات سابقة أموالا طائلة للتقليص منها أو القضاء عليها فضلا عن تزايد الظواهر الاجتماعية السلبية التي تعتبر البطالة ممهدا طبيعيا لها خاصة بين أوساط الشباب كالمخدرات والإجرام...الخ.

أما فيما يتعلق بوضعية قطاعي التعليم والصحة فتسمح لنا بمعرفة مدى مسايرة النفقات العامة على هذين القطاعين للنمو الديموغرافي في ظل التدابير التقشفية لبرامج الإصلاح هذا بالإضافة إلى أن ذلك يتيح لنا ولو جزئيا الوقوف على تطور مستوى المعيشة للسكان باعتبار أن هذين القطاعين لا غنى عنهما في أي دولة من الدول، فالأول يمدها بالقوة العاملة المؤهلة باعتبار أن أطفال اليوم هم رجال الغد أما الثاني أي قطاع الصحة فيتعلق بوجود الإنسان ذاته. في حين أن المؤشر الثالث والذي له علاقة بالمؤشرين السابقين فرغم عجزه

على توضيح كيفية توزيع الدخل بين مختلف الشرائح الاجتماعية إلا أنه يبين لنا مستوى التطور الذي عرفه المجتمع خلال فترة زمنية معينة[1].

أولا: البطالة.

عرفت هذه الظاهرة تزايدا مستمرا في معدلاتها خلال الفترة التي سبقت برنامج الإنعاش الاقتصادي بسبب عمليات التسريح الجماعي التي مست شريحة واسعة من العمال نظرا لإجراءات إعادة الهيكلة الصناعية والخوصصة من جهة و من جهة ثانية الباحثين عن العمل و المقدر عددهم سنويا في تلك الفترة ما بين 250 و300 ألف الأمر الذي أدى إلى زيادة تفاقم هذه الظاهرة.

إن البيانات الإحصائية تبرز بوضوح الارتفاع المستمر لنسبة البطالة التي انتقلت من 23% سنة 1993 إلى أكثر من 29% سنة 1997 ثم 29,8% سنة 2000، و يعود هذا الارتفاع إلى عاملين أساسيين هما:[2]

1- ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي التي عرفتها الجزائر في فترة ما قبل التسعينات حيث تجاوز في المتوسط 2,8% سنويا و هذا ما أدى إلى تزايد و تسارع في حجم القوة العاملة التي ارتفعت من 5,85 مليون سنة 1990 إلى ما يزيد عن 7,8 مليون سنة 1996 ثم ما يقارب 8,25 مليون سنة 1998.

2- التسريح الكبير للعمال نتيجة حل وخوصصة العديد من المؤسسات العمومية بحثا عن النجاعة الاقتصادية وتقليص دور الدولة بما ينسجم و المرحلة الجديدة حيث تؤكد المعطيات الكمية المتاحة أن عدد العمال المسرحين قد تجاوز 500 ألف خلال الفترة 1994-1997 نتيجة تصفية و خوصصة حوالي 633 مؤسسة محلية و 268 مؤسسة عمومية و 85 مؤسسة خاصة، أي بمجموع 986 مؤسسة.

إن بلوغ معدلات البطالة مستوى 29% سيزيد حتما من مخاطر انتشار الأمراض السلبية خاصة بين أوساط الشباب كالمخدرات و الإجرام و ينذر بتفكك النسيج الاجتماعي. في ظل هذا الوضع المأزوم و مع الارتفاع المهول لأسعار مختلف السلع و الخدمات بسبب تحرير الأسعار وانخفاض العملة الوطنية " الدينار الجزائري" بأكثر من 50% في الوقت الذي بقت فيه الأجور ثابتة (مجمدة) قد عجل بتدحرج الطبقة المتوسطة لتنظم إلى الطبقات الفقيرة الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة الفوارق الاجتماعية.

---

[1]- روابح عبد الباقي وعلي همال، أثر إعادة الهيكلة الصناعية على سوق العمل في الجزائر، **الملتقى الدولي حول برنامج التصحيح الهيكلي والمسألة الاجتماعية**، جامعة قسنطينة، يومي 29-30 ماي 2000، ص 07.

[2]- روابح عبد الباقي وعلي همال، التقييم الأولي لمضمون ونتائج برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، **الملتقى الدولي حول العولمة و برامج التصحيح الهيكلي و التنمية**، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 15- 16 ماي 1999، ص 13.

ثانيا: وضعية قطاعي التعليم و الصحة.

لقد عرف قطاع التربية والتعليم ظواهر فادحة بالنظر إلى ارتفاع معدلات البطالة وتخفيض قيمة العملة و غلق وخوصصة المؤسسات بالإضافة إلى إجراءات التقشف المطبقة في القطاع خلال فترة التسعينات، ففي الوقت الذي تحتاج فيه الطرق العصرية للتربية والتعليم مزيد من النفقات، نجد أنَ ميزانية العمل لهذا القطاع قد تدهورت بـــ21% والخاصة بالتجهيزات تدهورت بـــ63% من 1987 إلى 1997، والجدول الموالي يوضح مدى انخفاض النفقات في هذا المجال كنسبة من الناتج المحلي الخام ومن إجمالي النفقات.

الجدول رقم 04-10: تطور نفقات التعليم في الجزائر خلال الفترة 1995-2000.

الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
نسبة من الناتج المحلي الخام	5,5	5,3	6,1	6,8	6,0	5,8	5,1
النسبة من إجمالي النفقات	21,1	22,0	19,1	18,4	18,8	14,7	16,4

المصدر: بوزيان العجال، **تقييم كمي لبرنامج التصحيح الهيكلي للجزائر فترة "1989-1998"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2006، ص 242.

كل هذا أدى إلى ظواهر سلبية من بينها:

1- ارتفاع الخسائر المدرسية المقيمة سنويا بين 000 500 و 000 600 تلميذ متسرب من المدارس منذ 1995 سواء بانفصال طوعي بسبب ارتفاع تكاليف التمدرس الناتج عن تدهور القدرة الشرائية للأولياء، أو بطرد معلن من السلطات المدرسية والتي طبعا تشكوا من ضعف وسائل التكفل بالعدد المتزايد للتلاميذ[1]، تعكس هذه النتائج ضعف المردود الداخلي لنظام التعليم وهذا ما أثبتته نسبة الإخفاق المرتفعة في الامتحانات في تلك الفترة.

2- زيادة عدد التلاميذ في القسم الواحد ي كل المستويات وهذا ما يترجم بضعف التكفل بالتلميذ وتكوينه، حيث دق المجلس الأعلى للتربية آنذاك في تقريره السنوي ناقوس الخطر بالنظر إلى عدد المكررَين والخسارة في الامتحانات، حيث سجل معدلات غير عادية وجد مرتفعة.

3- عجز كبير في الأساتذة والمعلمين على مستوى كل الأطوار التعليمية، حيث قدر العجز على سبيل المثال في بداية السنة الدراسية 1999/1998 بـــ 000 20 أستاذ.

[1]- Chakib A .Cherif. 'Programme d'ajustement structurel et résultants socio-économiques en Algérie', **revue sciences humaines**, université de Tlemcen, n 18, décembre 2002, p 53.

4- حتى إن وُجد العدد الكافي من الأساتذة فأغلبهم قليلو المردودية والفعالية نسبيا نظرا لما تتخبط فيه هذه الفئة من مشاكل اجتماعية كانخفاض أجورهم ومعاناتهم من مشكل السكن وانعدام الشروط الملائمة للعمل.

بالنسبة لقطاع الصحة عرف هو الأخر وضعية متردية خلال سنوات التسعينات، متأثرا ببرامج الإصلاح الاقتصادي وتقليص ميزانيته، حيث تبرز البيانات الإحصائية أنه ورغم تضاعف المبالغ المخصصة بالأسعار الجارية تقريبا خلال الفترة 1993-2000 لميزانية تجهيز القطاع، إلا أنها كنسبة من النفقات العامة لميزانية الدولة قد انخفضت من 5,5% إلى 3,51%، وانخفضت من 1,34% إلى 0,99% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، مما أدى إلى انخفاض نفقات الدولة في قطاع الصحة لكل فرد بـــ 18% خلال الفترة 1993-1997 من 620 دج إلى 508 دج.مما تسبب في تدهور كبير في الخدمات المقدمة من طرف هياكل هذا القطاع الضروري الذي يتعلق بحياة ووجود الأفراد[1].

فإجراءات التقشف أدت إلى تدهور مقلق للوضعية الصحية للسكان منذ 1990 وخاصة انطلاقا من 1994، حيث تم تسجيل تدهور عام لمجمل المؤشرات الصحية حسب ما يشير إليه الجدول الموالي:

الجدول رقم 04-11: تطور بعض المؤشرات الصحية: للفترة 1989-1996

السنوات / المؤشرات	1989	1996	التطور %(1989-1996)
مجموع السكان المقيمين (بالآلاف)	24300	28500	+ 17.2%
عدد الأسرة المستعملة لكل ألف نسمة	2,23	1,71	- 23.0%
عدد أيام الإقامة في المراكز الإستشفائية لكل ألف نسمة	431	311	- 28.0%
معدل الاستقبال لكل ألف نسمة	70	54	- 23.0%
عدد الوفيات في مصالح طب الأطفال لكل ألف نسمة	9,13	14,09	+ 54.3%

المصدر: بوزيان العجال، **تقييم كمي لبرنامج التصحيح الهيكلي للجزائر فترة "1989-1998"**، مرجع سبق ذكره، ص246.

بالإضافة إلى هذا فقد شهدت الجزائر عودة مخيفة لأمراض خطيرة جلَها تعرف بأمراض الفقر والتخلف، كمرض السل وداء الحصبة والأمراض المتنقلة عبر المياه، وعموما تبقى الأسباب الرئيسية لعدم استفادة الفقراء من الخدمات الصحية ما يلي:

[1]- Boukhaoua Smail et Guettaf Lila, La philosophie du P.A.S et l'impact sur les dépenses sociales cas de l'Algérie, **Colloque international sur le programme d'ajustement structurel et ses effets sur les secteurs de l'éducation et de la santé,** université de Batna - Algérie 20/21/22 Novembre 2000, p15.

1- ارتفاع أسعار الأدوية وعدم تعويض البعض منها وتماطل مصالح الضمان الاجتماعي فيما يخص تعويضات نفقات الدواء والعلاج.

2- المساهمة في نفقات العلاج الطبي والتحاليل المخبرية من أجل التشخيص التي تطلب من المرضى، أنقصت من توافد الشرائح السكانية الفقيرة على المصالح العمومية للصحة.

3- قدم المرافق الصحية العمومية والتجهيزات الطبية وغياب الصيانة وندرة الأدوية، ونقص الأطباء الأخصائيين في تلك الفترة.

ثالثا: الفقر والقدرة الشرائية.

لقد أدى الاعتماد على آليات اقتصاد السوق، بالإضافة إلى رفع الدعم عن المواد ذات الاستهلاك الواسع وتجميد الأجور، وتخفيض قيمة العملة، إلى التهاب أسعار المواد الأساسية. وتشير الإحصائيات أن معدلات الأسعار قد تضاعفت بين سنة 1990 وسنة 1998 كما يلي[1]:

- 10,5 مرات بالنسبة للأدوية.
- 8,7 مرات بالنسبة للمواد الغذائية ذات المنشأ الصناعي.
- 8 مرات بالنسبة لمجموع الكهرباء والغاز والماء الصالح للشرب والوقود.

وفي المقابل لم يتضاعف الأجر الوطني الأدنى المضمون إلا بـــ 6 مرات، فانتقل من 1000 دج إلى 6000 دج، وهذا ما أدى إلى ضعف القوة الشرائية للمواطن، ومعاناة الأسر وخاصة الفقيرة من صدمة ارتفاع الأسعار خصوصا وأنها كانت مصحوبة بارتفاع طفيف وفي بعض الأحيان زوال المداخيل.

وبشكل عام يتضح لنا أن الآثار كانت جد وخيمة، حيث الفقر لم يؤثر فقط على الطبقات الدنيا ، بل امتد إلى الطبقات الوسطى بالإضافة إلى العمال الذين فقدوا مناصب عملهم لأسباب اقتصادية خلال فترة التسعينات.

رابعا: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

لقد شهد هذا المؤشر هو الآخر تراجعا هاما، حيث انخفض من 1822,8 دولار أمريكي سنة 1993 إلى 1596 دولار أمريكي سنة 1997، ثم إلى 1500 دولار سنة 1999. وهو ما يؤكد الصعوبات الكبيرة التي عانى منها الفرد بصفة عامة أثناء تلك المرحلة.

---

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، **مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001**، جوان 2002، ص 19.

تؤكد النتائج الاجتماعية المسجلة، أنها كانت بمثابة الفاتورة الباهظة للتحسن الاقتصادي الطفيف في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، حيث أجمعت عدة هيئات من بينها صندوق النقد الدولي، على التدهور الكبير في مستويات المعيشة لعدد كبير من الجزائريين، وارتفاع معدلات البطالة إلى مستوى 30%، وتراجع غير مسبوق على المستوى التعليمي والصحي في تلك الفترة.

المبحث الثاني: مضمون وأهداف برامج دعم النمو في الجزائر 2001-2014.

لقد مر الاقتصاد الجزائري بوضعية صعبة خلال فترة التسعينات، نتيجة تعرضه لعدة صدمات منها الخارجية كاشتداد أزمة المديونية وانخفاض أسعار المحروقات، وأخرى على المستوى الداخلي كالأزمة السياسية والأمنية التي مرت بها البلاد، بالإضافة إلى التخلي عن أساليب التسيير المركزي ومحاولة الانتقال إلى اقتصاد السوق. ولعل أهم شيء يعبر عن الصعوبات التي مر بها الاقتصاد الجزائري هو ارتفاع نسب البطالة والفقر والتضخم وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، كل هذه العوامل حتمت على الجزائر تبني برنامج إصلاح هيكلي بهدف إحداث استقرار اقتصادي على المستوى الكلي.

بالرغم من النتائج التي حققها برنامج الإصلاحات في ميدان التوازنات الاقتصادية الخارجية، فإنه لم يستجيب لطموحات المجتمع الجزائري والمتمثلة في تحسين ظروف المعيشة وخلق مناصب عمل، هذا ما أدى بالحكومة الوطنية إلى تبني سياسات مالية توسعية عن طريق استخدام الاحتياطيات المالية الكبيرة التي تراكمت منذ نهاية سنة 1999 بسبب ارتفاع أسعار البترول.

تلعب الاستثمارات العامة دورا محوريا في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة المرتبطة به، من خلال الآثار الايجابية للسياسات التنموية التي تؤدي إلى زيادة الطلب الفعال الذي يساهم في تحريك العرض الكلي وإحداث تغييرات جوهرية في الجهاز الإنتاجي والاندماج القطاعي الداخلي وتصحيح الاختلالات الهيكلية.

وشرعت الجزائر في انتهاج سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيلا من قبل، مستخدمة عائدات البترول غير المتوقعة وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها والممتدة على طول الفترة 2001-2014، وقد تمثلت هذه البرامج أساسا في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 (P.S.R.E)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (البرنامج الخماسي) 2010-2014.

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

تبنت الدولة منذ سنة 2000 سياسة اقتصادية جديدة اعتمدت على التوسع في حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري، وتجلت معالمها من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وهو عبارة عن برنامج متوسط الأجل امتد على أربع سنوات، وخصص له غلاف مالي أولي قدر بـــ 525 مليار دج (حوالي 07

مليار دولار أمريكي)، قبل أن يصبح غلافه المالي مقدرا بحوالي: 1216 مليار دج (ما يعادل 16 مليار دولار أمريكي) بعد إضافة مشاريع جديدة له، وإجراء إعادة تقييم لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا[1].

يعتبر هذا البرنامج ضخما قياسا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 والمقدر بـــ 11,9 مليار دولار أمريكي. وهو يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في بعث النشاط الاقتصادي ودفع عجلة النمو من خلال المشاريع الاستثمارية الكبرى.

أولا: خصائص برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

تميز هذا البرنامج بمجموعة من الخصائص تمثلت أساسا في:

1- يتبنى هذا البرنامج النظرية الكيزية الخاصة بالطلب الكلي الفعال.

2- تم تكييف البرنامج وفقا للظروف السائدة آنذاك، حيث أن البرنامج أعد وفقا للقدرات الحقيقية التمويلية للجزائر، كما تم الشروع فعليا في تنفيذ البرنامج من خلال التكفل بالشطر الأول للبرنامج ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001.

3- رافق هذا البرنامج مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية بهدف الحصول على نتائج ايجابية، منها عصرنة إدارة الضرائب ووضع صندوق ترقية المنافسة الصناعية وتهيئة المناطق الصناعية...الخ.

4- إن نجاح هذا البرنامج متعلق بتطبيق إصلاحات رئيسية تتضمن إصلاح القطاع المصرفي والقطاع المالي وقطاع الطاقة والقطاع الاقتصادي العام،...الخ.

5- ما يفوق 74% من الغلاف المالي للبرنامج تندرج في إطار اعتمادات الدفع للسنتين الأوليتين من تطبيق هذا البرنامج.

6- جاء هذا البرنامج في أعقاب ركود اقتصادي دام أكثر من 15 سنة جراء الأزمة الاقتصادية التي أصابت الاقتصاد الجزائري شكلا ومضمونا.

[1]- خلوفي عائشة وآخرون، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر، **الملتقى الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014**، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013، ص.04

ثانيا: أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

تمثلت أهداف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في مجموعة من الأهداف الرئيسية، والتي يمر تحقيقها عبر أهداف وسيطة تكون بمثابة قنوات يمكن من خلالها التوصل إلى الأهداف الأولى.

1- الأهداف الأساسية (الرئيسية): وتتمثل فيما يلي:

- دعم المؤسسات و النشاطات الإنتاجية الفلاحية.
- تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى، مثل الري، النقل، الهياكل القاعدية.
- تحسين الإطار المعيشي للسكان.
- دعم التنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية.
- دعم و تطوير قطاع الأشغال العمومية و الهياكل القاعدية و النقل.
- دعم قطاعات الصناعة، الفلاحة و الصيد البحري.
- تطوير و إصلاح القطاع الإداري الحكومي.
- دعم قطاع التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال.
- تحسين ظروف معيشة السكان(السكن، التربية و التعليم، التعليم العالي، التكوين المهني و الصحة، تحسين وسائل و خدمات الإدارة العمومية).
- تطوير قطاع المياه و قطاع التهيئة العمرانية.
- دعم الفلاحة و التنمية الريفية.
- دعم القطاع الصناعي العمومي.
- دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التشغيل.

2- الأهداف الوسيطة: وتتمثل فيما يلي:

- تنشيط الطلب الكلي.
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة و مناصب الشغل، عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي و في المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة و المتوسطة.
- تهيئة و إنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية لا و تغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

ثالثا: مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

إن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 525 مليار دج وجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات، تعزيز الخدمات العمومية في عدة ميادين مثل الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية[1]، كما هو موضح في الجدول الأتي:

الجدول رقم 04-12: مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

الوحدة: مليار دج

القطاعات / السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع (مبالغ)	المجموع (نسب %)
دعم الإصلاحات	30,0	15,0	-	-	45,0	8,6
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	12,4
التنمية المحلية	32,4	42,9	35,7	03,0	114,0	21,7
الأشغال الكبرى ومنشآت قاعدية	93,0	77,8	37,6	02,0	210,4	40,1
الموارد البشرية	39,4	29,9	17,4	3,5	90,2	17,2
المجموع	**205,4**	**185,9**	**113,9**	**20,5**	**525,0**	**100**

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001**، الدورة العامة 19، نوفمبر 2001، الجزائر، ص 123.

وبلغ عدد المشاريع المدرجة ضمن هذا البرنامج حوالي 15947 مشروعا موزعة كما يلي:

[1]- بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية، **الملتقى الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014**، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013، ص 11.

الجدول رقم 04-13: التوزيع القطاعي لمشاريع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

القطاعات	عدد المشاريع المدرجة
الري، الفلاحة والصيد البحري	6312
السكن والعمران، الأشغال العمومية	4316
تربية، تكوين مهني، تعليم عالي وبحث علمي	1369
هياكل قاعدية شبابية وثقافية	1269
أشغال المنفعة العمومية وهياكل إدارية	982
اتصالات ، صناعة	623
صحة، بيئة، نقل	653
حماية اجتماعية	223
طاقة ودراسات ميدانية	200

المصدر: بوعشة مبارك، **الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية**، مرجع سبق ذكره، ص12.

ومن خلال الجدولين السابقين يتضح لنا تركيز المخصصات الاستثمارية خلال سنوات البرنامج على الأشغال الكبرى والمنشآت القاعدية إذ استحوذت على النصيب الأكبر من هذه الاستثمارات، ذلك أن هذه الأخيرة لم تعطى ذلك الاهتمام المطلوب في السياسات الاقتصادية السابقة مما جعلها لا تساير التحولات والتطورات التي تعيشها الجزائر، كما أنها تعتبر الركيزة الأساسية لإنعاش وتحفيز النمو وتحقيق التنمية الشاملة.

من جانب أخر فان هذا البرنامج لم يغفل معالجة الاختلالات المحلية حيث جاءت في المرتبة الثانية من حيث المخصصات المالية، ذلك أن مثل هذه الاختلالات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية كثيرا ما شكلت عائقا أمام تطور المجتمع الجزائري.كما أعطى هذا البرنامج دعما أساسيا للنهوض بالتنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري، الذي عانى من التأخر طوال السياسات والبرامج الاقتصادية السابقة رغم أن الفلاحة كانت ولا تزال القطاع الذي تتمحور حوله كل القطاعات الأخرى في المجتمع.

1- دعم الإصلاحات: كان لزاما على السلطات العمومية إرفاق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بمجموعة من السياسات المرافقة لضمان حسن سيره وتطبيقه، هذه السياسات تندرج في إطار دعم الإصلاحات التي خصص لها مبلغ: 45.0 مليار دج، موجهة أساسا لتوفير الظروف المناسبة والمشجعة على الاستثمار والإنتاج والمنافسة من خلال دعم المؤسسات الوطنية الإنتاجية للسماح لها بالعمل وفقا لمعايير النجاعة والفعالية، وقد شملت هذه الإصلاحات تحديث الإدارة الجبائية والمالية، تهيئة المناطق الصناعية، إنشاء صندوق تطوير التنافسية

الصناعية، وضع نماذج للتقدير والتنبؤ طويلة المدى...الخ، وبذلك تصبح الدولة تلعب بالكامل دور المؤطر والمدعم والمنظم للنشاط الاقتصادي.

2- دعم القطاعات المنتجة: وتضمن ذلك تدعيم قطاعي الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية، باعتمادات مالية معتبرة من خلال ضبط ووضع برامج قطاعية خاصة نذكر منها على سبيل المثال البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية، وقد صنفت هذه القطاعات ضمن القطاعات المنتجة للثروة، وهنا نلاحظ تراجع الحكومة عن دعم مؤسسات القطاع العمومي والتي استهلكت خلال العشرية الأخيرة ما يقارب: 1200 مليار دج دون تحقيق الأهداف المرجوة منها[1].

2-1 قطاع الفلاحة: إن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، فيما يخص قطاع الفلاحة، جاء لتعزيز ديناميكية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من أجل توسيع الإنتاج الفلاحي وترقية الصادرات، والعمل على استقرار سكان الريف، غير أن موضوعه يحتوي أكثر على النقاط التالية:

- تكثيف الإنتاج الزراعي، شاملا كذلك المنتجات واسعة الاستهلاك والمنتجات التي تتمتع بمزايا نسبية عند التصدير (برنامج تطوير لكل فرع من هذا القطاع).
- حماية الأحواض المنحدرة والتوسع في التشغيل الريفي.
- تطوير المراعي وحماية النظام البيئي.
- تطوير أنظمة الإنتاج لاحتواء ظاهرة الجفاف.
- مكافحة الفقر والتهميش الذي يعرفه الوسط الريفي، ومعالجة ديون الفلاحين.

وقد بلغ حجم الغلاف المالي المخصص لهدا القطاع حوالي: 55,9 مليار دج مسجل بعنوان عدة صناديق هي: الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، والصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية وصندوق ضمان المخاطر الفلاحية.

2-2 قطاع الصيد البحري والموارد المائية: إن الواجهة البحرية التي تملكها الجزائر، تجعل من قطاع الصيد البحري من أهم القطاعات المنتجة وموردا هاما للثروة لم يحظى بالاهتمام الكافي.

إن إدراج هذا القطاع ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي يرمي إلى:

[1]- عياش بولحية، **دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2001-2001**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011، ص 51.

- تطوير الصيد البحري وتربية المائيات.
- خلق مناصب شغل دائمة (مباشرة أو غير مباشرة) وتحسين القدرة الشرائية.
- زيادة الإنتاج وتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- الحفاظ على البيئة.
- التوازن الجهوي واستقرار السكان.
- تجديد وتحديث الحظيرة السمكية.

وقدر المبلغ الإجمالي لتمويل هذا البرنامج بـــ 9,5 مليار دج وأوكلت مهمة تنفيذه إلى الصندوق الوطني لدعم الصيد لتقليدي وتربية المائيات.

3- التنمية المحلية والتشغيل والحماية الاجتماعية: لقد قدر الغلاف المالي المخصص في هذا الصدد بـــ 114مليار دج.

3-1 التنمية المحلية: يهدف هذا البرنامج الذي خصص له ما يقارب 97 مليار دج لتمويل مشاريع الاستثمارات في المجالات التي لها صلة مباشرة بالحياة اليومية للمواطنين وكذا تأهيل المناطق النائية والمعزولة، وتتمحور العمليات المدرجة ضمن هذا الإطار في 06 محاور أساسية:

- انجاز المخططات البلدية للتنمية الموجهة في أغلبيتها لتشجيع التنمية المحلية من خلال التوزيع المتوازن للتجهيزات والمرافق والنشاطات عبر كامل التراب الوطني.
- المشاريع المتعلقة بإصلاح شبكات المياه الصالحة للشرب وشبكات التطهير.
- المشاريع المتعلقة بإصلاح الطرق البلدية والولائية.
- المنشآت القاعدية الإدارية.
- المنشآت القاعدية المتعلقة بالبريد والمواصلات التي تشجع عودة الاستقرار خاصة في المناطق المتضررة من الإرهاب.
- المشاريع المتعلقة بحماية البيئة والمحيط.

3-2 التشغيل والحماية الاجتماعية: يقدر الغلاف المالي المخصص في هذا المجال بـــ 17 مليار دج موجه بالأساس للحد من ارتفاع معدلات البطالة والفقر، حيث يرمي إلى خلق 70000 منصب شغل خلال فترة تنفيذه، وهذا من خلال:

- تدعيم القروض الصغيرة.

- تدعيم الأعمال الكبرى ذات المنفعة العمومية وذات الكثافة العمالية، وكذا تدعيم سوق العمل من خلال تدعيم الوكالة الوطنية للتشغيل.

أما فيما يخص النشاط الاجتماعي، فإنه يتعلق بنشاطات التكفل بالفئات الأكثر ضعفا في المجتمع كالمعاقين والعجزة والمحرومين قصد الحد من التفاوت الاجتماعي، بالإضافة إلى إعادة الاعتبار للمرافق المتخصصة وتوفير النقل المدرسي للبلديات المعزولة.

4- الأشغال الكبرى والمنشآت القاعدية: حصل هذا القطاع على أكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بمبلغ يقدر بـــ 201,5 مليار دج، وهذا يدل على عزم الحكومة على تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع والذي يرجع إلى الوضعية الصعبة التي عانت منها الجزائر خلال فترة التسعينات والتي أجبرت الحكومة على تقليص إنفاقها الاستثماري العام بشكل كبير.

ويتمحور برنامج هذا القطاع على ثلاثة محاور رئيسية تتمثل فيما يلي:

4-1 التجهيزات الهيكلية: بغلاف مالي قدره: 142,9 مليار دج يشمل البنية التحتية للمياه، البنية التحتية للسكك الحديدية، الأشغال العمومية، الاتصالات السلكية واللاسلكية، وتامين نقاط دخول الموانئ والمطارات.

4-2 إحياء المناطق الريفية في الجبال، الهضاب والواحات: بغلاف مالي قدره: 32 مليار دج، من خلال المحافظة على المناطق المطلة على البحر، تمديد شبكة الكهرباء والغاز خاصة في مناطق الهضاب العليا والجنوب، توسيع برنامج الشغل الريفي، إنشاء وتجهيز الهياكل والمنشآت القاعدية من أجل تحقيق التوازن الجهوي بين مختلف جهات الوطن، وتحسين الإطار المعيشي لسكان الأرياف خاصة المناطق الجبلية والهضاب العليا ومناطق الجنوب.

4-3 السكن والعمران: بغلاف مالي قدره: 35,6 مليار دج، من خلال انجاز وحدات سكنية بمختلف الصيغ، وتهيئة الأحياء السكنية، وتحسين الإطار العمراني والحضري للتجمعات السكانية.

5- تنمية الموارد البشرية: خصَ هذا الباب بغلاف مالي قدره: 90,2 مليار دج موجه لإنجاز مشاريع لها تأثير مباشر على مؤشرات التنمية البشرية والتي تنعكس مباشرة على المستوى المعيشي للسكان، وتحسين قطاعات جد حيوية وذات صلة وثيقة بالحياة اليومية لأفراد المجتمع كقطاع التربية الوطنية، التكوين المهني، التعليم العالي والبحث العلمي، الصحة والسكان، الشباب والرياضة، الثقافة والاتصال، وأخيرا الشؤون الدينية[1].

[1]- عياش بولحية، **دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2001-2004**، مرجع سبق ذكره، ص 60.

حيث ترمي المنشآت المدرجة في هذا الإطار، إلى تحسين المستوى التعليمي والصحي والتقني وترقية عنصر المعرفة لدى أفراد المجتمع، إضافة إلى تلبية احتياجات الشباب من النشاطات الرياضية والتفافية، والجدول التالي يوضح توزيع الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الموارد البشرية.

الجدول رقم 04-14: توزيع الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الموارد البشرية 2001-2004.

الوحدة: مليار دج

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
التربية الوطنية	10	9,5	7,45	-	26,95
التكوين المهني	4,4	3,1	2,1	-	9,5
التعليم العالي والبحث العلمي	18	9,4	6,5	-	33,9
الصحة والسكان	2,80	4,65	0,35	-	7,8
الشباب والرياضة	1,425	2,25	-	-	3,67
الثقافة والاتصال	4,5	-	-	3.5	8
الشؤون الدينية	0,15	1,0	-	-	1.15
المجموع	**39,4**	**29,9**	**17,34**	**3,5**	**90,2**

المصدر: عياش بولحية، **دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2001-2004**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011، ص 61.

أما فيما يخص التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فيلاحظ أنه تركز أساسا على سنوات:2001، 2002، 2003 بقيمة: 205,4 مليار دج، 185,9 مليار دج، 113,2 مليار دج على التوالي، أي بنسبة: 39,12%، 35,4%، 21,76%، على التوالي من قيمة المبلغ المخصص للبرنامج، في حين أن سنة 2004 لم تحض إلا بـــ:20,5 مليار دج أي نسبة 3,9% من حجم المبلغ المرصود للبرنامج. وهذا الأمر يدل على عزم الحكومة على تنفيذ معظم العمليات والمشاريع الخاصة بالبرنامج خلال أقصر فترة زمنية ممكنة بغرض تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري التي تدهورت بسبب الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد وما تبعها من إصلاحات اقتصادية خلال فترة التسعينات من القرن العشرين والتي كانت لها انعكاسات سلبية على المستوى المعيشي للسكان[1].

[1]- نبيل بوفليح، **دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة "2001-2010"، مرجع سبق ذكره**، ص 254.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 (P.C.S.C) كحلقة وصل لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي السابق له، وكخطوة ثانية في عملية التنمية الاقتصادية للبلد، فهذا البرنامج يختلف عن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي من حيث المدة والتخصيص المالي لسببين أساسيين، السبب الأول يتعلق بالضرورة الملحة لتغطية نقائص وقعت أثناء وبعد تنفيذ مخطط الدعم، والسبب الثاني يخص التراكم المتزايد للادخار الوطني بفعل فقاعة أسعار المحروقات[1].

أُعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو خطوة غير مسبوقة في تاريخ الاقتصاد الجزائري، وذلك من حيث قيمته المرتفعة التي بلغت في شكله الأصلي ما يقارب 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار أمريكي، وتعتزم الحكومة خلال هذا البرنامج مواصلة جهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط، ومرافقة أداة الإنتاج الوطنية الموجودة في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي.

أولا: خصائص البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.

تتمثل خاصية هذا البرنامج منذ انطلاقه من قبل رئيس الجمهورية في 08 أفريل 2005 إلى غاية اختتامه في 31 ديسمبر 2009، بأنه شهد عدة عمليات توسعية سمحت بها الإيرادات الجيدة للخزينة وقد تضمنت عمليات التوسعة هذه:

1- برنامجا تكميليا خاصا لفائدة ولايات الجنوب، صادق عليه مجلس الوزراء في شهر جانفي 2006، بمبلغ 377 مليار دج.

2- برنامجا تكميليا خاصا لفائدة ولايات الهضاب العليا، صادق عليه مجلس الوزراء في شهر فيفري 2006 بمبلغ 693 مليار دج.

3- برنامجا تكميليا من 270000 سكن موجها لامتصاص السكن الهش، صادق عليه مجلس الوزراء بمبلغ 800 مليار دج.

4- 200 مليار دج من البرامج التكميلية المحلية، التي أُعلن عنها بمناسبة زيارات العمل التي قام بها رئيس الجمهورية عبر 16 ولاية خلال السنوات 2005- 2008.

---

[1]- مدوري عبد الرزاق، عرض وتقييم آثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر، **الملتقى الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014**، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013، ص 16.

5- الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدرة بـــ: 1216 مليار دج، والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج.

وقدر الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 بـــ 9680 مليار دج (حوالي 130 مليار دولار أمريكي) بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى[1].

ثانيا: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقراراها في مسيرة الإنعاش الاقتصادي الجاري، وتم تفصيل الأهداف المراد تحقيقها من هذا البرنامج على النحو التالي[2]:

1- تحديث وتوسيع الخدمات العامة: حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات من القرن الماضي سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية اثر سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة، بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، ومن جهة كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني.

2- تحسين مستوى معيشة الأفراد: وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب الصحي، الأمني أو التعليمي.

3- تطوير الموارد البشرية والبنية التحتية: وذلك راجع للدوري تلعبه كل من الموارد البشرية والبنية التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي، إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، إذ أن تطويرها المتواصل يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية ويتم ذلك عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك. كما أن البنية التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.

4- رفع معدلات النمو الاقتصادي: يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر.

---

[1]- خلوفي عائشة وآخرون، **تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 05.

[2]- صالحي ناجية ومخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي، **الملتقى الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014**، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013، ص 06.

بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الأهداف والتي تعتبر مكملة للأهداف المذكورة أعلاه، ومن أهمها:

- استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شانها أن تكمَل قانون الاستثمار وتساعد على تطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي.

- مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والبنكي.

- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة مع الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية.

- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة، التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.

- النهوض بتنمية مستمرة ومنصفة عبر أنحاء الوطن من خلال تثمين الثروات الوطنية وتطويرها في جميع القطاعات.

ثالثا: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.

يُبرز البرنامج التكميلي لدعم النمو من ناحية المشاريع المدرجة بوضوح رغبة الدولة في خلق ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الاقتصادي، ويشمل هذا ا البرنامج الضخم في مضمونه خمسة محاور رئيسية كبرى كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 04-15: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبالغ	النسب (%)
تحسين ظروف معيشة السكان	1908,5	45,5
تطوير المنشآت الأساسية	1703,1	40,5
دعم التنمية الاقتصادية	337,2	8
تطوير الخدمة العمومية	203,9	4,8
تطوير تكنولوجيات الاتصال	50	1,1
المجموع	4202,7	100

المصدر: بوعشة مبارك، **الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية**، مرجع سبق ذكره، ص15.

الشكل رقم 04-01: توزيع حجم الاستثمارات على المجالات القطاعية في البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

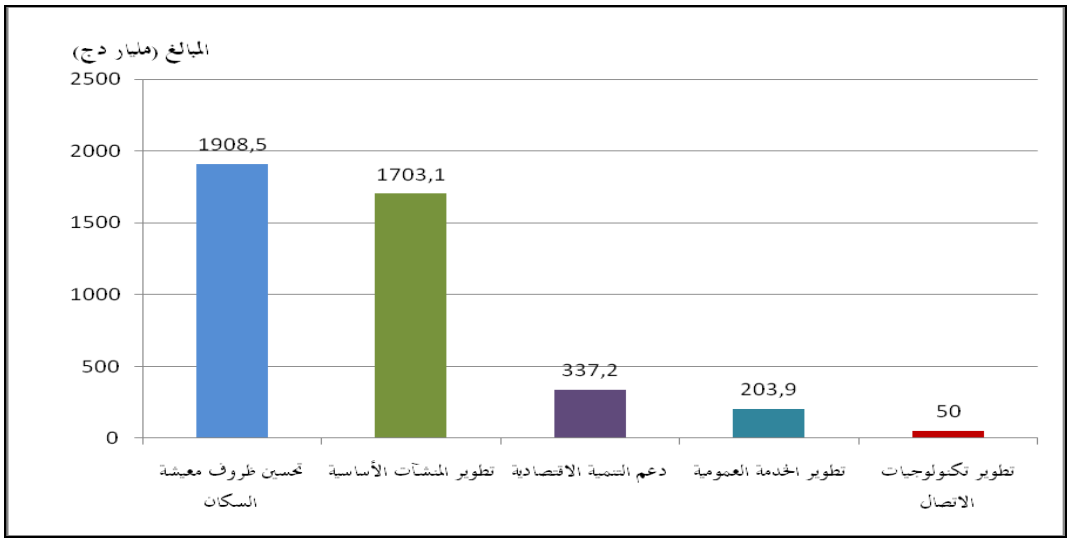

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

من خلال الجدول والشكل السابقين يتضح أن محتوى البرنامج يشمل على المحاور التالية[1]:

1- تحسن ظروف معيشة السكان: يمثل محور تحسين ظروف معيشة السكان النسبة الأكبر من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو بـــ 45,5%، وهو يعتبر تكملة لما جاء به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية والبشرية، ويعتبر تحسين ظروف معيشة السكان عامل مهم في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاساته على أداء عنصر العمل ومن ثم على حركية النشاط الاقتصادي.

ووزعت هذه الحصة على عدة قطاعات، كان النصيب الأكبر فيها لقطاع السكن (555 مليار دج) حيث تقرر إنشاء 1 010 000 سكن، ويليه قطاع التربية الوطنية (200 مليار دج) في شكل إنشاء مزيد من الأقسام والمطاعم المدرسية قصد تحسين ظروف التمدرس، ثم يأتي قطاع التعليم العالي (141 مليار دج) بإنشاء 231 000 مقعدا بيداغوجيا و 26 مطعما جامعيا لتحسين ظروف التحصيل العلمي على مستوى الجامعات الجزائرية، إضافة إلى مشاريع التنمية المحلية فيما يخص تزويد السكان بالماء ومشاريع الصحة العمومية والتكوين المهني وتأهيل المرافق الرياضية والثقافية وأعمال التضامن الوطني.

[1]- صالحي ناجية ومخناش فتيحة، **أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص 07.

الجدول رقم 04-16: توزيع المخصصات المالية لمحور تحسين ظروف معيشة السكان حسب القطاعات **2005-2009**.

الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبالغ
السكنات	555,0
الجامعة	141,0
التربية الوطنية	200
التكوين المهني	58,5
الصحة العمومية	85,0
تزويد السكان بالماء	127,0
الشباب والرياضة	60,0
الثقافة	16,0
إيصال الغاز والكهرباء إلى البيوت	65,0
أعمال التضامن الوطني	95,0
تطوير الإذاعة والتلفزيون	19,1
إنجاز منشات للعبادة	10,0
عمليات تهيئة الإقليم	26,4
برامج بلدية للتنمية	200,0
تنمية مناطق الجنوب	100,0
تنمية مناطق الهضاب العليا	150,0

المصدر: مصالح الوزير الأول، **البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009**، الجزائر، أفريل 2005، ص06.

2- تطوير المنشآت الأساسية: احتل هذا المحور المرتبة الثانية بنسبة 40,5% من إجمالي قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو، وهذا يعكس الأهمية الكبيرة التي توليها الدولة لقطاع البنية التحتية والمنشآت الأساسية وذلك لدوره الهام في دعم الاستثمار وعمليات الإنتاج، حيث وزعت قيمة هذا البرنامج على أربعة قطاعات فرعية كما يلي:

الجدول رقم 04-17: القطاعات المستفيدة من برنامج تطوير المنشآت الأساسية للفترة 2005-2009.

الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبالغ
قطاع النقل	700,0
قطاع الأشغال العمومية	600,0
قطاع الماء (السدود والتحويلات)	393,0
قطاع تهيئة الإقليم	58,5
الصحة العمومية	10,15

المصدر: مصالح الوزير الأول، **البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009**، مرجع سبق ذكره، ص 06.

نلاحظ أن قطاع النقل يتصدر قائمة اهتمامات برنامج تطوير المنشآت الأساسية، حيث يتضمن تحديث خطوط السكك الحديدية وإنشاء خطوط أخرى جديدة، كما يتضمن إنشاء مترو الجزائر و 03 مطارات جديدة و 10 مؤسسات للنقل الحضري وانجاز عدد معتبر من محطات النقل على مستوى عدد من الولايات. بالإضافة لعدد من المشاريع في المجال البحري كتعزيز قدرات المساعدة والإنقاذ البحري ودعم تثمين ميناء "جن جن".

ولا يقل قطاع الأشغال العمومية أهمية عن قطاع النقل في هذا البرنامج، حيث يتضمن مواصلة وإتمام مقاطع الطريق السريع الجاري انجازها والمتبقية، وإعادة تأهيل وتطوير 6000 كلم من الطرق الوطنية والمسالك الولائية وكذا صيانة 7000 كلم من الطرق وانجاز 145 منشأة فنية وتعزيز وتحديث 20 مطارا و 11 منشأة مينائية. أما قطاع الماء فيتضمن انجاز 08 سدود وإعادة تأهيل وانجاز 31 محطة تصفية و 350 حاجز مائي.

3- دعم التنمية الاقتصادية: يتضمن هذا البرنامج دعم التنمية الاقتصادية في ستة قطاعات رئيسية هي[1]:

3-1 الفلاحة والتنمية الريفية: حيث خصص له ما قيمته 300 مليار دج، وهو بذلك يعكس مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بعد قطاع الخدمات، ويهدف هذا البرنامج إلى:

- تطوير المستثمرات الفلاحية.

- تطوير النشاطات الاقتصادية الريفية وإنشاء مستثمرات فلاحيه جديدة.

[1]- صالحي ناجية ومخناش فتيحة، **أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص 08.

- مشاريع جوارية لمحاربة التصحر وحماية تربية المواشي وتطويرها.

- حماية الأحواض المنحدرة وتوسيع التراث الغابي.

- عمليات حماية السهوب وتنميتها.

3-2 الصناعة: حيث خصص لهذا القطاع 13,5 مليار دج وذلك قصد تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية وكذا تثمين وتحسين أدوات ضبط وتطوير الملكية الصناعية والتقييس.

3-3 الصيد البحري: خصص له ما قيمته 12 مليار دج بهدف القيام بأعمال لدعم الصيد البحري سواء ما تعلق بورشات الصيانة و تربية المائيات، وكذا الأعمال المرتبطة بالمنشآت الإدارية والتجهيزات المعلوماتية.

3-4 ترقية الاستثمار: تم تخصيص 4,5 مليار دج لهذا القطاع بهدف توفير الوسائل الملائمة والمناخ المناسب لاستقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

3-5 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية: خُصص لهذا القطاع ما قيمته 04 مليار دج، وذلك نظرا لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير النشاط الاقتصادي، وكذا أهمية الصناعات التقليدية في المجتمع الجزائري، ويهدف هذا البرنامج إلى[1]:

- إنجاز مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- إنجاز وتجهيز مركز لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- دراسة وإنجاز دور للصناعة التقليدية.

- دراسة وانجاز متاحف للصناعة الحرفية التقليدية.

- إعادة تأهيل وحدات إنتاج الصناعة التقليدية.

- دراسة وانجاز هيئات للدعم (غرف للصناعة التقليدية والحرف).

- دعم تطوير نشاطات الصناعة التقليدية في الوسط الريفي.

3-6 السياحة: خصص لهذا القطاع ما قيمته 3,2 مليار دج من أجل دعم تهيئة 42 منطقة للتوسع السياحي.

4- تطوير الخدمة العمومية وتحديثها: معنى هذا أن السلطات العمومية تسعى إلى تحسين علاقة المواطن بالإدارة وجعل الخدمة العمومية في مستوى التطلعات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وخصص لهذا البرنامج 203,9 مليار دج موزعة على القطاعات التالية:

[1]- مصالح الوزير الأول، **البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009**، الجزائر، أفريل 2005، ص17.

4-1 قطاع البريد والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال: خُصص لهذا المجال ما قيمته 16,3 مليار دج بهدف فك العزلة عن البلديات والمناطق النائية من خلال تزويدها بالموزعات الهاتفية واستكمال رقمنة 61 محطة أرضية متبقية واقتناء تجهيزات معلوماتية وبرمجيات وانجاز الجزء الجزائري لربط الألياف البصرية الجزائر- أبوجا.

4-2 قطاع العدالة: خُصص له 34,0 مليار دج وتضمن هذا البرنامج انجاز 14 مجلسا قضائيا و 34 محكمة و51 مؤسسة عقابية و 05 مراكز أرشيف جهوية ومركز للبحث في علم الإجرام.

4-3 قطاع التجارة: خُصص له 02 مليار دج قصد تحسين وتنظيم النشاط التجاري بكل أبعاده وذلك من خلال:

- إنجاز مخابر مراقبة النوعية.
- اقتناء تجهيزات لمراقبة النوعية.
- إنجاز وتجهيز مقرات مصالح التجارة الخارجية.
- إنجاز مقرات تفتيش النوعية على الحدود.

4-4 قطاع الداخلية: خُصص له ما قيمته 64,0 مليار دج بهدف وضع برامج تطوير مصالح الأمن الوطني، والحماية المدنية.

4-5 قطاع المالية: تم تخصيص 65,0 مليار دج لهذا القطاع من أجل تحديث وعصرنة الإدارة المالية في ميدان الجمارك والضرائب ومصالح أملاك الدولة.

بالإضافة إلى تخصيص ما قيمته 22,6 مليار دج لقطاعات الدولة الأخرى في إطار دائما تحديث وتحسين الخدمة العمومية.

5- تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال: تم تخصيص 50 مليار دج لهذا المجال من أجل تطوير شبكة الهاتف الثابت والهاتف النقال، وخلق فضاء جديد للأنترنت عالي السرعة.

ومن كل ما سبق نستنتج أن الفاعلون في مجال السياسات العمومية عملوا بمفهوم الأولوية في ترتيب محاور التنمية، فجاء كل من محور تحسين ظروف معيشة السكان ومحور تطوير المنشآت الأساسية كعناوين أساسية في الجدول أعمال الحكومة.

المطلب الثالث: برنامج التنمية الخماسي (برنامج توطيد النمو الاقتصادي) 2010– 2014.

يعتبر البرنامج الخماسي للتنمية (P.D.Q) الذي صادق عليه مجلس الوزراء في 25 ماي 2010، القاعدة والمحرك لرؤية وسياسة تنموية محددتين من قبل السلطات العمومية، كما يعتبر كبرنامج خماسي ثاني في مجال التنمية الشاملة خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2014.

و لقد عكفت الجزائر خلال العشر سنوات التي سبقت هذا البرنامج على استعادة وتعزيز السلم والأمن، وتدارك التأخر في التنمية الموروث عن أزمة اقتصادية ومالية وأمنية، وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد. وبالتالي كان على السلطات العمومية، انطلاقا من هذه المكاسب، أن تحدد مسعى موجها لتوطيد بناء جزائر قوية ومزدهرة. وبالتاي يندرج برنامج توطيد النمو الاقتصادي ضمن ديناميكية إعادة الاعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001، وتواصلت هذه الديناميكية ببرنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي فترة 2005-2009.

وخصصت الجزائر لهذا البرنامج غلافا ماليا استثنائيا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن والمقدر بـــ 214 21 مليار دج (ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي) يشمل:

- برنامجا جاريا (أي المتبقي من انجاز البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009) بمبلغ 9680 مليار دج (ما يعادل 130 مليار دولار أمريكي).

- برنامجا جديدا بمبلغ 11534 مليار دج (ما يعادل 155 مليار دولار أمريكي).

أولا: خصائص برنامج توطيد النمو الاقتصادي.

تميز هذا البرنامج بوضع جملة من الترتيبات من أجل ترشيد الإنفاق العام أكثر فأكثر وتعزيز مكافحة أعمال المساس بالأملاك العمومية والوقاية منها، ومن هذه الترتيبات[1]:

1- لا يمكن تنفيذ أي مشروع يُعتمد ما لم تُستكمل دراسته وما لم يتوفر الوعاء العقاري لإنجازه.

2- عندما يتعلق الأمر بدراسات يفوق مبلغها 20 مليار دج فيجب أن تخضع لموافقة صندوق التجهيزات التابع لوزارة المالية.

3- كل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج قد تتبين ضرورية، يجب أن تكون مسبوقة بشطب مشاريع بمبلغ معادل من مدونة القطاع المعني.

[1]- مصالح الوزير الأول، **ملحق بيان السياسة العامة 2010**، الجزائر، أكتوبر 2010، ص 40.

4- تنصيب لجنة حكومية مكلفة بالفصل في اقتطاع العقارات اللازمة، بعد إجراء تحقيق ميداني، وذلك بهدف التعجيل بتعبئة الأوعية العقارية المطلوبة لانجاز برامج التجهيزات العمومية، مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية الجيدة.

5- اتخاذ التدابير اللازمة من أجل تسريع إجراءات الصفقات وكذا احترام الإجراءات في مجال النفقات العمومية، ومن أهم هذه التدابير إعادة تنظيم لجنة الصفقات من خلال تفريعها إلى ثلاثة لجان مختصة بدل من اثنتين بالإضافة إلى تعزيز دور المراقبين الماليين في مجال الرقابة (القبلية والبعدية).

6- تعزيز أدوات الدراسة والانجاز من خلال إعادة تأهيل المؤسسات العمومية المعنية.

7- وبغرض الوقاية من أعمال المساس بالأموال العمومية وقمعها عند الاقتضاء وقصد تعزيز إجراءات مكافحة الفساد، فإن أحكاما جديدة قد وضعت حيز التنفيذ طبقا للتعليمة الرئاسية رقم 03 الصادرة في ديسمبر 2009، من أجل توسيع رقابة المفتشية العامة للمالية ومجلس المحاسبة إلى المؤسسات العمومية.

8- إن هذا البرنامج سيتم تمويله حصرا من الموارد الوطنية، وكل استدانة خارجية ستظل مستبعدة. ومن هذا المنطلق لن يترتب عن هذا البرنامج أي أثر على ميزان مدفوعات البلاد، ولا على استقلاليتها المالية إزاء الخارج في المستقبل.

ثانيا: أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي.

إن أهداف برنامج التنمية الخماسي اتخذت طابعا إستراتيجيا، وذلك على أساس الميزانية الكبيرة التي خصصت لهذا البرنامج الممتد من 2010 إلى غاية 2014، وتمثلت هذه الأهداف فيما يلي[1]:

1- دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز تماسك الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين.

2- مكافحة البطالة من خلال استحداث 3 ملايين منصب شغل جديد.

3- تحسين ظروف العيش في العالم الريفي من خلال تحسين التزود بالماء الصالح للشرب ودفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق.

4- ترقية وتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم، وتعميم استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية.

[1]- مصالح الوزير الأول، **ملحق بيان السياسة العامة 2010**، مرجع سبق ذكره، ص 50.

5- تحسين مناخ الاستثمار واتخاذ التدابير اللازمة لإنعاش الصناعة الوطنية وتطوير المحيط الإداري والمالي والقانوني للمؤسسة. وترقية الصادرات خارج المحروقات.

6- الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني. وتطوير الترقية العقارية والأداة الوطنية في قطاع البناء والأشغال العمومية.

7- مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد.

8- تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.

9- تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية.

10-الحفاظ على السلم الاجتماعي في خدمة التنمية.

ثالثا: مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي (البرنامج الخماسي للتنمية).

إن برنامج توطيد النمو الاقتصادي يتوافق والالتزام الذي أعلنته السلطات العمومية من أجل تدارك التأخر الموروث عن عقدين من التوقف عن نفقات الاستثمار العمومي أو تحديدها. وهذا أمر يفرض نفسه، خاصة وأن الحاجة إلى التنمية البشرية والتي حصتها 40% من غلاف هذا البرنامج، متنامية باستمرار لمواجهة طلبات جديدة لسكان جلهم من الشباب، في حين أن شساعة التراب الوطني تقتضي مزيداً من توسيع نسيج المنشآت القاعدية.

إن هذا البرنامج يشكل امتداداً للجهود التي بذلت خلال الخماسي السابق، وهو يشمل على ستة محاور رئيسية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 04-18: مضمون برنامج التنمية الخماسي 2010- 2014.

الوحدة: مليار دج

المحاور	المبالغ	النسب (%)
التنمية البشرية	12210	49,5
المنشآت الأساسية	4486	31,5
تحسين الخدمة العمومية	6661	8,1
التنمية الاقتصادية	5661	7,6
مكافحة البطالة	360	1,7
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	250	1,6
المجموع	41220	100

المصدر: بوعشة مبارك، **الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية**، مرجع سبق ذكره، ص18.

الشكل رقم 04-02 : توزيع حجم الاستثمارات على المجالات القطاعية في البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014.

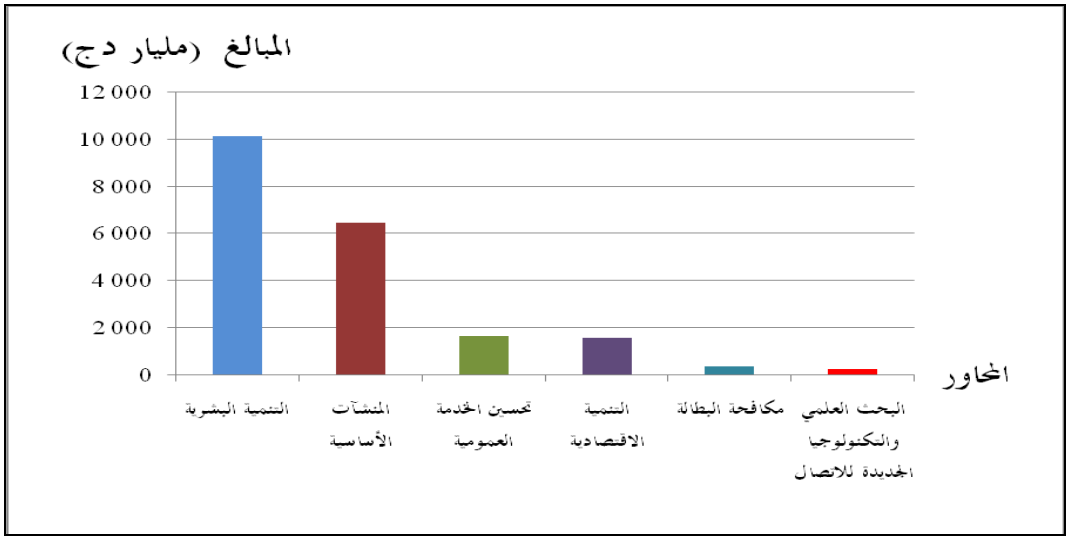

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

من خلال الجدول والشكل السابقين يتضح أن مضمون البرنامج يحتوي على المحاور التالية[1]:

1- دعم التنمية البشرية: وقد خصص لهذا المحور حوالي نصف قيمة الاستثمارات العمومية المسخرة للفترة 2010-2014 أي ما يعادل 12220 مليار دج. وذلك كخيار ينبثق أولا من الأهمية التي توليها البلاد لرفاهية سكانها، وثانيا من ضرورة تزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية لتنميتها الاقتصادية وتعزيز التماسك الوطني المستعاد على إثر المأساة الوطنية. ويظهر ذلك جليا في مجال التعليم حيث مُنح للتربية الوطنية مبلغ 852 مليار دج والتكوين المهني 178 مليار دج أما التعليم العالي فقد خصص له 768 مليار دج، وكلها من أجل زيادة عدد المقاعد البيداغوجية وعصرنة التجهيزات وتحسين التأطير. ونفس الشيء بالنسبة لقطاع الصحة حيث مُنح له 619 مليار دج لانجاز مستشفيات ومراكز صحية جديدة إضافة إلى تحسين تأطير المستخدمين الطبيين وشبه الطبيين إلى جانب تحديث التجهيزات الطبية. أما قطاع السكن فقد استفاد من 3709 مليار دج بغرض تمويل ودعم انجاز ملوني سكن بمختلف الصيغ.كما استفاد قطاع الطاقة من 350 مليار دج موجهة لعملية ربط المنازل بشبكتي الكهرباء والغاز. دون أن ننسى قطاع الموارد المائية الذي خصص له 2000 مليار دج لإنجاز العديد من المشاريع، وقطاع الشباب والرياضة الذي استفاد من 380 مليار دج لتجسيد مركبات رياضية ودور وبيوت للشباب ومراكز للترفيه العلمي.

كل هذا دون أن ننسى مجال تعزيز التماسك الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين من خلال إيلاء كل العناية لترقية قيم الإسلام (120 مليار دج)، ومواصلة تلقين ونشر وصون تاريخ ثورة التحرير الوطـــــني (19 مليار دج)، وتثمين النهضة الثقافية من خلال نجاز العديد من المركبات ذات الطابع الثقافي والفكري

[1]- مصالح الوزير الأول، **ملحق بيان السياسة العامة 2010**، مرجع سبق ذكره، ص 68.

(140 مليار دج)،وتعزيز وسائل الإعلام العمومية (108 مليار دج)، بالإضافة إلى سياسة التضامن الوطـــني (40 مليار دج) التي تأتي لتعزيز التماسك الوطني المزمع تحقيقه.

2- تطوير المنشآت الأساسية: خُصص لهذا المحور 6448 مليار دج منها أزيد من 3132 مليار دج بالنسبة للأشغال العمومية، بهدف استكمال الطريق السيار شرق_غرب و 830 من الطرق السريعة وانجاز عمليات ازدواجية لحوالي 700 كلم من الطرق الوطنية، وانجاز أكثر من 2500 كلم من الطرق الجديدة، وتحديث وترميم أكثر من 8000 كلم من الطرق، وانجاز وتحديث حوالي 20 ميناء للصيد البحري، وكسح وتدعيم 25 ميناءً، وكذا تعزيز ثلاث مطارات.

أما قطاع النقل فقد استفاد من 2816 مليار دج، من أجل انجاز 17 خط للسكة الحديدية (6000كلم)، وازدواجية 800 كلم من السكك على مستوى منطقة الجنوب الغربي، وتسليم مترو الجزائر، وإنجاز الترامواي في 14 مدينة، واستحداث 17 مؤسسة جديدة للنقل الحضري، وانجاز 35 محطة برية وكذا تحديث 08 مطارات وتوسعة 04 موانئ.

كما حظي قطاع تهيئة الإقليم والبيئة بحوالي 500 مليار دينار دج، موجهة خصوصاً لإنجاز أربع مدن جديدة وكذا مختلف عمليات المحافظة على البيئة بما في ذلك تسيير النفايات.

3- تحسين الخدمة العمومية: استفاد هذا المحور من 1666 مليار دج، منها أكثر من 895 مليار دج للجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية، لاسيما، من أجل إنجاز 04 مقرات للولايات 103 مقرات للدوائر، و06 مراكز لتكوين المستخدمين، وحوالي 450 مقر لأمن الولايات والدوائر والأمن الحضري، وأزيد من 180 فرقة للشرطة القضائية، وفرق لشرطة الحدود ووحدات جمهورية للأمن، وكذا أزيد من 330 وحدة للحماية المدنية.

وحوالي 379 مليار دج لقطاع العدالة، موجهة خصوصاً، لإنجاز 110 مجالس قضائية ومحاكم ومدارس للتكوين، وأكثر من 120 مؤسسة عقابية، وكذا تحديث وسائل عمل العدالة.

أما قطاع المالية فخُصص له أكثر من 295 مليار دج، لإنجاز أزيد من 250 هيكل للضرائب و 70 هيكل للخزينة، و 50 هيكل للجمارك وكذا مصالح جديدة لمسح الأراضي. بينما استفاد قطاع التجارة من حوالي 39 مليار دج، من أجل تحديث وتعزيز مصالح ووسائل المراقبة وإعادة تأهيل أكثر من 250 سوق للبيع بالجملة والتجزئة. أما قطاع العمل فقد تحصل على أكثر من 56 مليار دج بهدف تعزيز وتحديث وسائل المراقبة والضبط.

4- دعم التنمية الاقتصادية: خُصص لهذا المحور 1566 مليار دج موزعة كما يلي:

- أزيد من 1000 مليار دج لدعم قطاع الفلاحة من خلال توسيع المساحات الغابية والزراعية وكذا دعم تحديث تقنيات هذا النشاط ووسائله.

- أزيد من 16 مليار دج بالنسبة للصيد البحري موجهة خصوصا لمرافقة تطوير هذا النشاط ودعمه بمنشآت أساسية جديدة.

- حوالي 100 مليار دج بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منها 16 مليار دينار مخصصة لمرافقة استحداث مؤسسات صغيرة ومتوسطة، و80 مليار دينار موجهة لدعم تأهيل 000 20 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، في شكل مساعدات مباشرة أو قروض بنكية ميسرة.

- حوالي 400 مليار دج لإنعاش وتحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية التي تحوز على حصص في السوق المحلية، من خلال تدخلات الخزينة في شكل تطهير وتخفيض فوائد القروض البنكية الموجهة لتحديثها.

- حوالي 50 مليار دج من أجل تحديث وإنشاء 80 منطقة صناعية ومناطق للنشاط، وكذا تعزيز قدرات التقييس الصناعي.

5- مكافحة البطالة: رُصد لهذا المحور 360 مليار دج، منها 150 مليار دينار موجهة لدعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، في إطار برامج التكوين والتأهيل. و 80 مليار دينار لدعم استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة. و130 مليار دينار موجهة لترتيبات التشغيل المؤقت.

6- البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال: استفاد هذا المحور من 250 مليار دج، منها 100 مليار دينار لتطوير البحث العلمي، و 5 مليار دينار للتجهيزات الموجهة لتعميم تعليم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية، والتعليم والتكوين، و100 مليار دينار لتجسيد "الحكم الالكتروني".

ومن خلال قراءتنا لمضمون البرنامج الخماسي، نجد أنه مخطط تنموي ثلاثي الأبعاد، فالبعد الأول ذو طابع اجتماعي (التنمية البشرية)، والبعد الثاني هو ذو طابع اقتصادي محض متعلق باستكمال وتشييد بنية قاعدية أساسية للاقتصاد (التنمية الصناعية)، والبعد الثالث قد خص الاقتصاد المعرفي (التنمية البحثية)، فهذه الأبعاد تعكس بحد ذاتها أمرين هما:

- وجود رؤية إستراتيجية واضحة المعالم للسياسة الاقتصادية التي ستتبع خلال السنوات المقبلة.

- إرادة الفاعلين السياسيين في تعزيز القدرات التنموية للبلاد.

المبحث الثالث: آثار برامج دعم النمو على الاقتصاد الوطني.

لا تزال النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسياسة برامج الاستثمارات العمومية والإصلاحات الاقتصادية، المعتمدة في الجزائر منذ سنة 2001 وحتى الوقت الحاضر، تثير الكثير من الجدل الواسع بين الاقتصاديين والمحللين، وذلك بالرغم من مرور أكثر من 13 سنة على بدايتها.

فإذا كان بعض الاقتصاديين يعتبرون أن الاقتصاد الجزائري قد حقق نتائج ايجابية خاصة على المستوى الكلي في ظل البرامج الإصلاحية والإنعاشية التي تبنتها الجزائر في السنوات الأخيرة، حيث تحسنت معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية وعاد النمو الاقتصادي بعد فترة طويلة من الركود بالإضافة إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية، حيث أصبح الاقتصاد الوطني أكثر استجابة للتحولات والصدمات الخارجية. إلا أن البعض الأخر لا ينظر للواقع الاقتصادي الجديد الذي أفرزته برامج الإصلاح والاستثمارات العمومية بنفس المنظار، ذلك أن التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية من وجهة نظرهم، ما هي إلا حالات ظرفية وليست بنيوية وقاعدية، ولم تساهم في تحفيز النمو وخلق الظروف الموضوعية للإقلاع الاقتصادي الشامل.

المطلب الأول: أثار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي على الاقتصاد الوطني 2001-2004.

إن أهمية الاستثمارات العمومية تظهر في أثارها الايجابية على الأداء الاقتصادي والتكامل القطاعي الداخلي والاندماج بين الفروع والأنشطة بصورة تؤدي تدريجيا إلى تطور الجهاز الإنتاجي الوطني وتنوعه وزيادة قدراته الإنتاجية لتلبية الاحتياجات المتنامية.

أولا: أثر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي.

يعتبر الرفع من معدلات النمو الاقتصادي والعمل على استدامته، الهدف الأساسي لكل البرامج التي تم إعدادها منذ بداية الألفية، وبالنسبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فقد ساهم في رفع معدل النمو الاقتصادي من حدود 3,2% كمتوسط منذ انطلاق برامج التصحيح الهيكلي إلى حوالي 4,8% كمتوسط لفترة تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي، وقد قدرت مساهمة الاستثمارات العمومية والإنفاق العمومي في النمو الاقتصادي إجمالا بحوالي 01% كمتوسط سنوي حسب تقديرات البنك الدولي.

الجدول رقم 04-19: تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2001-2004.

الوحدة: %

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	5.0	5.2	5.9	6.2
معدل النمو في قطاع المحروقات	-1.6	3.7	8.8	3.3
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	2.6	4.7	6.9	5.2

المصدر: بن دعاس زهير و كتاف شافية، سياسات الاستثمار العمومي بين جدلية دعم النمو الاقتصادي ومخاطر تفشي الضغوط التضخمية: حالة الجزائر 2001-2014، **الملتقى الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014**، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013، ص 21.

الشكل رقم 04-03: تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2001-2004.

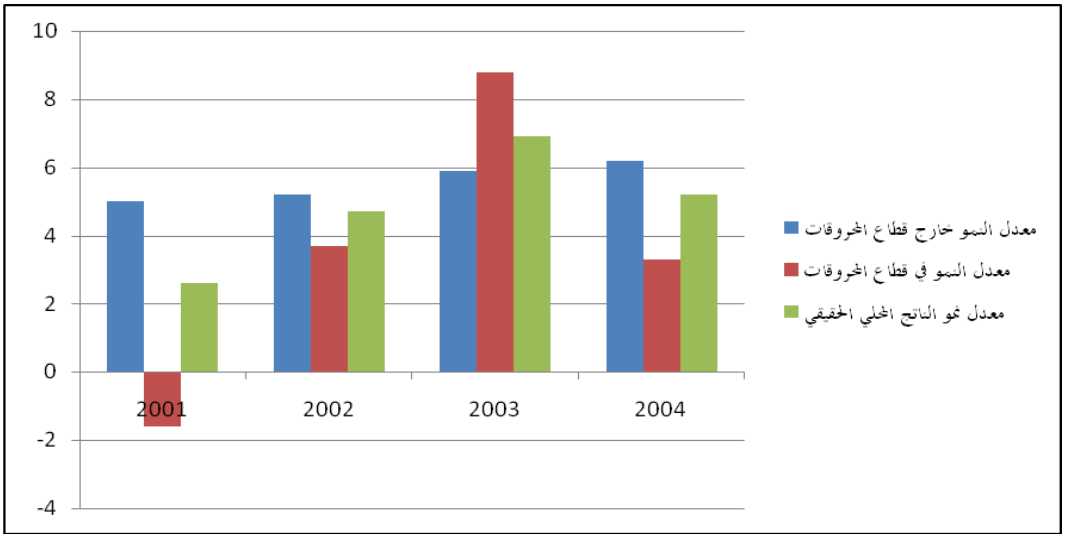

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتضح التحسن المستمر في معدل النمو الاقتصادي، وقد وصل إلى مستوى 6,9% سنة 2003 بفعل التحسن الكبير في أسعار المحروقات ليعاود الانخفاض إلى حدود 5,2% سنة 2004.كما نلاحظ المساهمة الكبيرة لقطاع المحروقات في النمو الاقتصادي طوال هذه الفترة في حين ظلت معدلات النمو الاقتصادي خارج المحروقات في مستويات متدنية.

ويستدعي التعمق أكثر في دراسة آثار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي على النمو، التطرق إلى مساهمة بعض القطاعات الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة ما بين 2001 و2004، وفق الجدول التالي:

الجدول رقم 04-20: معدلات النمو القطاعية 2001-2004.

الوحدة: %

القطاعات / السنوات	2001	2002	2003	2004
المحروقات	-1.6	3.7	8.8	3.3
الفلاحة	13.2	-1.3	19.7	3.1
الطاقة والمياه	5.0	4.3	6.6	5.6
الصناعات المصنعة	-1.0	-1.0	3.5	-1.3
البناء والأشغال العامة	2.8	8.2	5.5	8.0

المصدر: مدوري عبد الرزاق، **عرض وتقييم آثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 14.

شكل رقم 04-04: معدلات النمو القطاعية 2001-2004.

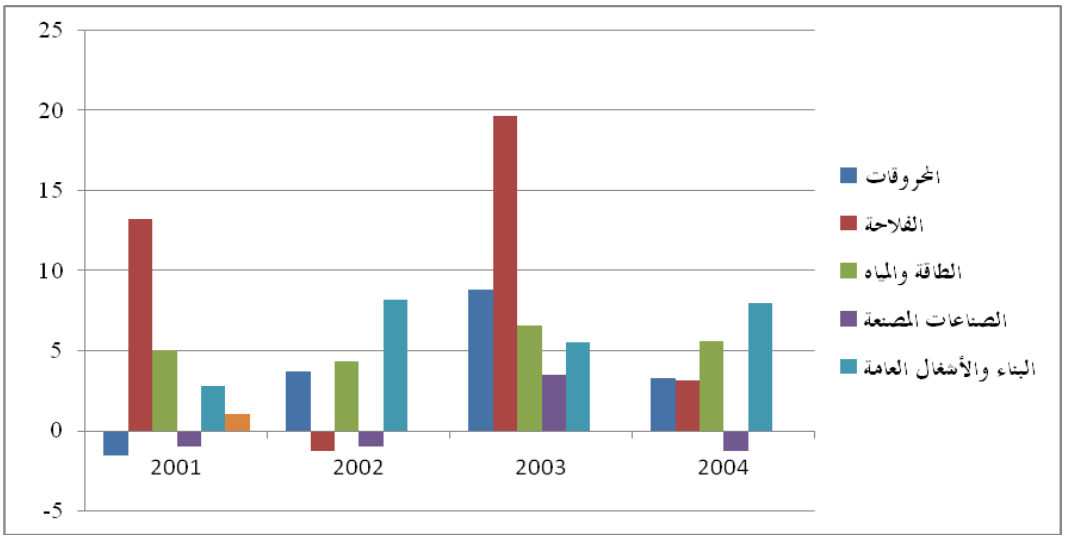

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

وبالاستناد إلى الجدول والشكل أعلاه، ووفق ما جاء في مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي نجد:

1- القطاع الفلاحي: شهد هذا القطاع معدلات نمو متأرجحة بين الصعود والنزول على مدار فترة تطبيق مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، بالرغم من استفادته من 65,5 مليار دج من مخصصات المخطط، حيث سجل نسبة نمو 13,2% سنة 2001 لتنخفض سنة 2002 إلى حدود 1,3-% لترتفع بعدها مباشرة إلى 19,7% سنة 2003، لكن هذه النسبة انخفضت سنة 2004 إلى حدود 3,1%، مما يعكس لنا مدى ضعف مؤشر الكفاءة الاقتصادية لهذا القطاع. ويمكن تفسير الوضع المتردي لقطاع الفلاحة خلال تلك الفترة على أساس عدة عوامل أهمها: الاعتماد على الظروف المناخية كمحدد رئيسي لمردودية القطاع، وتدني نسبة القوى العاملة بالزراعة.

2- القطاع الصناعي: سجل هذا القطاع معدلات نمو جد متواضعة إن لم نقل سالبة، فأعلى نسبة شهدها القطاع هي 3.5% سنة 2003، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم اهتمام الدولة من خلال مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بقطاع الصناعة العمومية[1]، وعلى وجه الخصوص في دعم المؤسسات العمومية التي تعاني من حالات الإفلاس وتراكم الديون، واقتصر دعمها فقط على تهيئة المناطق الصناعية وترقية المنافسة الصناعية بقيمة لا تتجاوز 04 مليار دج.

إن ضعف أداء المؤسسة الجزائرية انعكس بعدم قدرتها على المنافسة، مما تسبب في خسارة حصتها في السوق الوطنية التي نجحت المنتجات الصينية في السيطرة عليها. ويرجع هذا التعثر لقلة الاستثمارات، وصعوبة الحصول على العقار، بالإضافة إلى ضعف استعمال الطاقات الإنتاجية للمؤسسات الوطنية والتي لا تتجاوز في غالب الأحيان نسبة 50%[2].

3- قطاع البناء والأشغال العمومية: لقد استولى هذا القطاع على حصة الأسد من المخصصات المالية التي جاء بها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وهو ما انعكس إيجابا على نمو هذا القطاع خلال الفترة 2001-2004، حيث انتقل معدل نموه من 2,8% سنة 2001 إلى 8,2% سنة 2002. وذلك نتيجة زيادة الإنفاق العمومي نحو هذا القطاع، لينخفض في سنة 2003 إلى 5,5% متأثرا بزلزال 21 ماي 2003 أين تم توجيه قدرات قطاع البناء والأشغال العمومية نحو التكفل بالوضعية الاستثنائية الناجمة عن الكارثة. ثم عاود الارتفاع في السنة الموالية ليصل إلى 08%، ويعتبر ذلك أثر جد ايجابي مقارنة بحجم الإنفاق العام الذي خص به هذا القطاع طوال فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي والبالغ 210,4 مليار دج، إذ بلغت الزيادة في الناتج المحلي لقطاع البناء والأشغال العمومية خلال الفترة المعنية 200 مليار دج وهو ما يعكس التطور الكبير الذي شهده هذا القطاع.

وأما ما يخص قطاع الطاقة والمياه، شهد هو الآخر معدلات نمو متذبذبة تارة ترتفع وتارة أخرى تنخفض، حيث سجل أعلى نسبة نمو سنة 2003 بـــ6,6% نتيجة زيادة الإنفاق لتنفيذ مشاريع جديدة[3].

4- قطاع المحروقات: سجل هو الآخر معدلات نمو متأرجحة صعودا ونزولا طيلة فترة تنفيذ مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث سجل نسبة نمو سالبة قدرت بـــ: -1,6% سنة 2001 وهذا بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001 والتي أدت إلى انخفاض في سعر برميل النفط مقارنة بسنة 2000. لترتفع سنتي 2002 و2003

---

[1]- صالحي ناجية ومخناش فتيحة، **أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003**، الدورة العامة 24، جوان 2004، الجزائر ، ص 28.

[3]- مدوري عبد الرزاق، **عرض وتقييم آثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره**، ص 15.

مسجلة 3,7% و 8,8% على التوالي ثم تنخفض سنة 2004 إلى 3,3% ويرجع سبب هذا التذبذب إلى اختلال العرض والطلب على البترول وتداعيات بعض الصراعات السياسية والحروب الدولية.

أما فيما يتعلق بتأثير المخطط على المتغيرات الاقتصادية الوسيطة في تحقيق النمو الاقتصادي، فبالنسبة للاستهلاك فقد عرف نموا متزايدا من سنة إلى أخرى سواء كان استهلاك عام أو خاص، إذ شهد الاستهلاك الخاص ارتفاعا من 6,2% خلال الفترة 1998-2000 إلى حدود 8,3% خلال الفترة 2001-2004، أما الاستهلاك العام فقد ارتفع من 6,8% خلال الفترة 1998-2000 إلى حدود 10,8% خلال الفترة 2001-2004 وهو ما يعكس دور الطلب الاستهلاكي في تحقيق النمو الاقتصادي.

ومن ناحية حجم الاستثمارات ومعدلات الفائدة، لوحظ تزايد مضطرد لحجم الاستثمار بحكم الارتفاع الكبير لحجم الاستثمار العمومي، حيث قدرت الزيادة السنوية فيه خلال الفترة المعنية بحوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي[1].

أما معدلات الفائدة خلال فترة البرنامج فشهدت انخفاضات متتالية بسبب تزايد الادخار الوطني المتراكم بسبب ارتفاع مداخيل الجباية النفطية، وهو ما أدى إلى انخفاض معدلات الفائدة بدل توجهها إلى الارتفاع لأن الإنفاق العام لم يمول بالاقتراض من السوق النقدي بل مول عن طريق الادخار الوطني.

الجدول رقم 04-21: تطور بعض المتغيرات الاقتصادية الوسيطة في تحقيق النمو خلال الفترة 2001- 2004.

الوحدة: مليار دولار/ نسبة مئوية (%)

المؤشرات / السنوات	2001	2002	2003	2004
الاستهلاك العام	624.6	700.4	777.5	847.5
الاستهلاك الخاص	1847.7	1988.0	2124.9	2358.0
الادخار الوطني	1770.8	1812.7	2356.0	2865.0
معدلات الفائدة الاسمية على الاقتراض	9.5	8.5	8.0	8.0
معدلات الفائدة الاسمية على الإيداع	2.8	8.2	5.5	8.0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- بن دعاس زهير و كتاف شافية، **سياسات الاستثمار العمومي بين جدلية دعم النمو الاقتصادي ومخاطر تفشي الضغوط التضخمية: حالة الجزائر 2001-2014** ، مرجع سبق ذكره، ص 22.
- بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 2001-2009**، مرجع سبق ذكره، ص 212.

[1]- بن دعاس زهير و كتاف شافية، **سياسات الاستثمار العمومي بين جدلية دعم النمو الاقتصادي ومخاطر تفشي الضغوط التضخمية: حالة الجزائر 2001-2014**، مرجع سبق ذكره، ص 21.

ومما سبق يمكن القول أن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي لم يؤثر على نمو الناتج المحلي إلا من خلال مخصصاته لقطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية بشكل رئيسي، بحكم أن ذلك ساهم بشكل في توليد دخول في الاقتصاد سمحت بخلق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، وكذا من خلال مخصصاته لقطاع الفلاحة والصيد البحري، ولو أن ذلك كان بشكل قليل باعتبار أن هذا القطاع تأثر كثيرا بالظروف المناخية المتقلبة. أما ما جاء به المخطط فيما يخص التنمية المحلية والبشرية ودعم الإصلاحات فإن أثره على الناتج المحلي لا يكون بشكل مباشر وعلى المدى القصير، لأنه يهدف بالأساس إلى تكوين رأس المال البشري وإصلاح الهيئات والإدارات وتطوير مناخ الاستثمار.

ثانيا: أثر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي على التشغيل.

لقد كان لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الأثر الايجابي على مستوى التشغيل، من خلال مساهمته في تخفيض معدل البطالة، حيث انخفض من 27,3% سنة 2001 إلى 17,7% سنة 2004 في ظل ارتفاع الإنفاق العمومي، مما يشير إلى الانعكاسات الايجابية ذات الدلالة لبرامج الاستثمارات العمومية.

لقد ساير تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى توفير مناصب عمل بين المؤقتة والدائمة، وهذا ما أدى إلى انخفاض ملحوظ في معدل البطالة، حيث تم استحداث 777 000 منصب عمل بين سنة 2001 و سنة 2004[1]. وهي نتائج متقاربة نسبيا مع التقديرات الأولية لأثر هذا البرنامج في مجال التشغيل.

الجدول رقم 04-22 : تطور معدل البطالة وحجم العمالة 2001-2004.

الوحدة: فرد عامل/ نسبة مئوية (%)

البيان / السنوات	2001	2002	2003	2004
حجم العمالة النشطة	9 075 000	9 305 000	9 540 000	9 780 000
حجم العمالة المشغلة	5 199 000	5 462 000	5 741 000	5 976 000
معدل البطالة (%)	27,3	25,7	23,7	17,7

المصدر: سفيان دلفوف وعبد السلام حططاش، أثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر، **الملتقى الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013**، ص 14.

[1]- سفيان دلفوف وعبد السلام حططاش، أثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر، **الملتقى الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014**، جامعة سطيف 1، يومي 11-12 مارس 2013، ص 14.

الشكل رقم 04-05: تطور حجم العمالة 2001-2004.

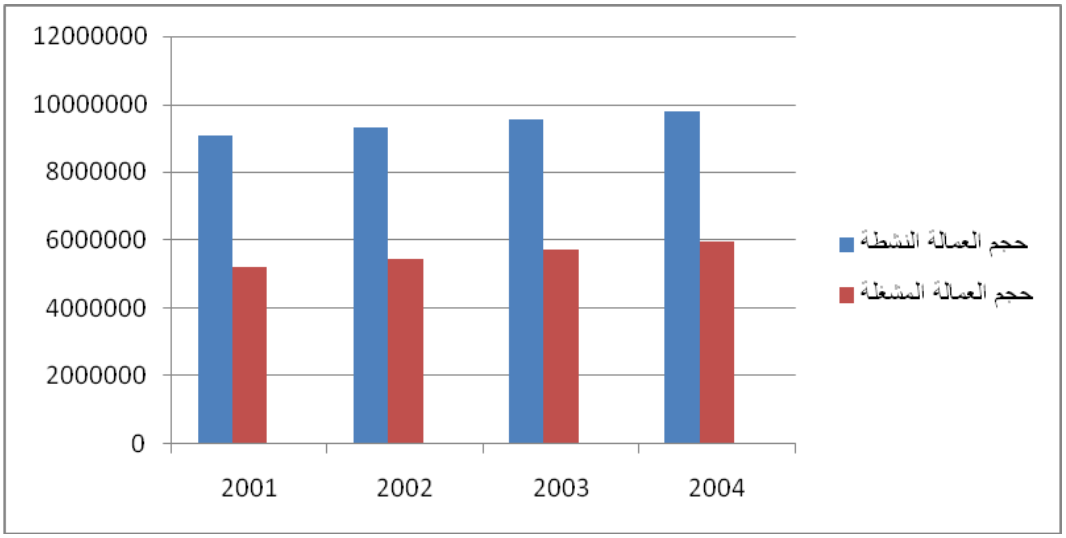

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

نستنتج من الجدول والشكل السابقين أن فئة السكان العاملين ازدادت بمتوسط معدل سنوي قدره حوالي 4,93% خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2004 مقارنة بالمعدل السنوي المسجل خلال سنة 2000 والذي بلغ 1,6%، إذ انتقل حجم الفئة العاملة من 5.199.000 عامل سنة 2001 إلى 5.976.000 عامل مع نهاية سنة 2004. ارتفاع هذا المعدل يعكس الآثار الايجابية التي أحدثتها برامج التنمية الاقتصادية في إطار دعم الإنعاش الاقتصادي.

إن هذه النسب المعلن عنها قد جاءت بصفة أساسية من القطاع الفلاحي وقطاع البناء والأشغال العمومية. ولمعرفة مساهمة كل قطاع من القطاعات الاقتصادية في خلق مناصب الشغل، يمكن استغلال معطيات الجدول التالي وصولا إلى تحليل قطاعي للتشغيل.

الجدول رقم 04-23 : المساهمة القطاعية في خلق مناصب الشغل خلال الفترة 2001-2004.

الوحدة: %

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004
القطاع الفلاحي	21,06	21,07	21,13	20,74
القطاع الصناعي	13,81	13,01	12,03	13,60
قطاع البناء والأشغال العمومية	10,44	11,08	11,97	12,41
قطاع الخدمات والتجارة	54,67	54,71	54,87	53,23

المصدر: سفيان دلفوف وعبد السلام حططاش، **أثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 15.

الشكل رقم 04-06: المساهمة القطاعية في خلق مناصب الشغل خلال الفترة 2001-2004.

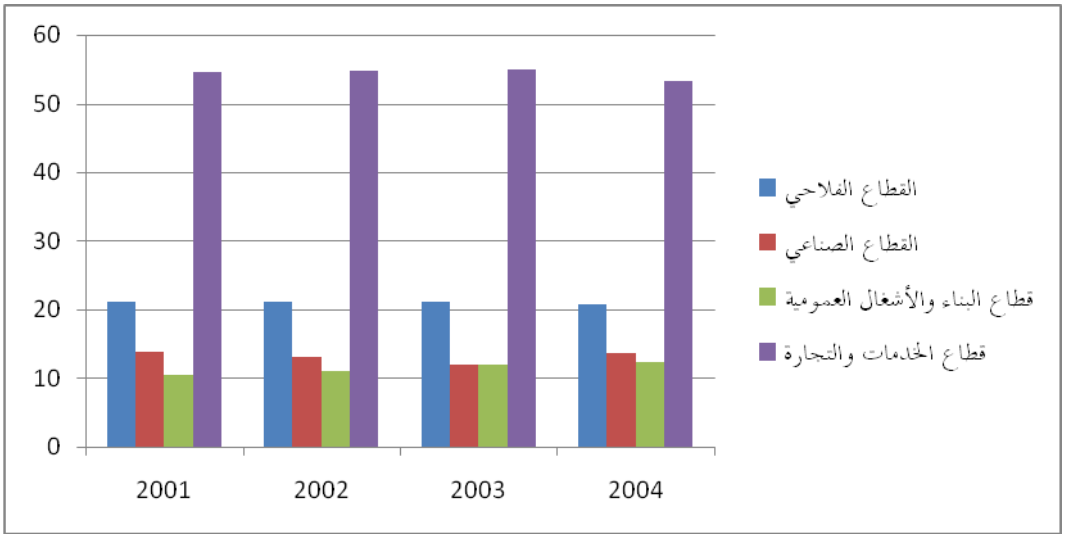

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول والشكل أعلاه، أن أهم قطاع ساهم في امتصاص البطالة في تلك الفترة هو قطاع الخدمات والتجارة، أين كانت أغلب المناصب تنحصر في الخدمة العمومية المتمركزة في الإدارات العمومية، تليها التجارة التي امتصت نسبة معتبرة من البطالة.

كما نلاحظ كذلك أهمية القطاع الفلاحي في خلق مناصب الشغل الجديدة، وهذا راجع أساسا لسياسة الدولة الرامية إلى تطوير القطاع الفلاحي وهذا بتشجيع المستثمرين في هذا المجال ونذكر على سبيل المثال البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية المحدث سنة 2000، الأمر الذي زاد من حجم التشغيل الفلاحي، فقد بلغ متوسط معدل نمو حجم العمالة السنوي في قطاع الفلاحة 8,07% إذ انتقل عدد عمال هذا القطاع من 1 328 000 عامل سنة 2001 إلى 1 617 125 عامل سنة 2004 أي بنسبة زيادة قدرها 21,77%.

في المقابل نلاحظ انخفاض العمالة في قطاع الصناعة تدريجيا، وهذا يعد منطقيا إلى حد كبير، حيث أن هذا القطاع الذي يشكل فيه القطاع العام النسبة الأكبر لم يحظى بمخصصات مالية معتبرة ضمن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، إضافة إلى المشاكل والصعوبات التي يواجهها هذا القطاع في شكل عدم قدرته على المنافسة وضعف قدراته الإنتاجية بفعل تراكم الديون والإفلاس الذي أصاب العديد من فروعه الإنتاجية.

أما قطاع الأشغال العمومية فقد ساهم هو الأخر في زيادة حجم العمالة خلال فترة البرنامج بمتوسط معدل سنوي بلغ 5,45%، إذ انتقل حجم اليد العاملة فيه من 803 000 عامل سنة 2001 ليصل إلى 967 568 عامل سنة 2004، أي بنسبة زيادة قدرها 20,49%، وهي نسبة تؤكد على مدى أهمية الاستثمارات العامة في هذا القطاع وتأثيرها الايجابي على حجم العمالة في الاقتصاد الوطني.

وعموما فان الملاحظ أن معدل البطالة قد انخفض بحوالي 10% بين سنتي 2001 و2004، وهو ما نتج عنه ازدياد حجم الناتج المحلي الاسمي سنة 2004 بحوالي 43,7% مقارنة بسنة 2001، وهي تعتبر نتيجة مقبولة رغم أنه كان من الممكن تحقيق معدلات نمو أعلى لو استغلت الموارد المالية المخصصة أحسن استغلال وبأعلى كفاءة ممكنة لتطوير أداء الاقتصاد الحقيقي بالخصوص الذي تبقى مساهمته في الناتج المحلي الاسمي ضعيفة لم تتجاوز 35% خلال الفترة 2001-2004، الأمر الذي يبقي الاقتصاد الجزائري رهين قطاع المحروقات.

ثالثا: أثر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي على بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

بإتباع أثر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، نجد أنه ومن ناحية التضخم وعلى الرغم من أن معدلاته المحققة خلال نهاية تسعينات القرن الماضي كانت منخفضة، والتي جاءت نتيجة للإصلاحات الاقتصادية وخاصة النقدية، حيث تم إتباع سياسة مالية انكماشية وسياسة نقدية صارمة، قارب هذا المعدل 0,34% سنة 2000، لكن ابتداءً من سنة 2001 عاودت معدلات التضخم الارتفاع من جديد، حيث وصل المعدل إلى 3,6% سنة 2004، وذلك راجع إلى ضخ كتلة نقدية إضافية تدخل في برنامج الإنعاش الاقتصادي، وارتفاع الأجور وكذا ضخ كتلة نقدية من طرف الخزينة للبنوك لتطهير محافظها وإعادة تكوين رأسمالها.

أما فيما يتعلق بالمديونية الخارجية فقد تراجعت من 33,65 مليار دولار أمريكي سنة 1996 إلى 21,44 مليار دولار أمريكي سنة 2004[1]، ويرجع هذا في الأساس إلى السياسات التي اعتمدتها الجزائر لإصلاح الوضع الخارجي، كما أن سوق النفط كان في صالح الجزائر حيث شهدت أسعاره ارتفاعا مستمراً.

ومن ناحية وضعية الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فقد سجلت عجزا خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2003، ليتم بعد ذلك تحقيق فائض معتبر سنة 2004، ويرجع هذا الفائض أساسا إلى ارتفاع أسعار باعتبار ميزانية الجزائر تعتمد بنسبة كبيرة على الجباية البترولية.

أما وضعية الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فقد حقق تطورا ملحوظا خلال الفترة محل الدراسة، اتسم بتحقيق فائض شهد ارتفاعا متواصلا ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط باعتبار الجزائر تعتمد في صادراتها على المحروقات بالدرجة الأولى.

وفيما يخص سعر صرف الدينار، فقد عرف تخفيضات اتجاه العملات الأجنبية الرئيسية كالدولار الأمريكي مثلا، ويرجع ذلك أساسا إلى ضعف إنتاجية ونمو القطاعات خارج المحروقات.

---

[1]- عياش بولحية، **دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2001-2004**، مرجع سبق ذكره، ص97 .

وشهد احتياطي الصرف ارتفاعا مستمرا خلال فترة البرنامج، حيث قفز احتياطي الصرف من 17,96 مليار دولار أمريكي سنة 2001 إلى 43,11 مليار دولار أمريكي سنة 2004، محققا نسبة ارتفاع قياسية قدرت بـــ140%، ويعود هذا التطور إلى ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 04-24: بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر خلال الفترة 2001- 2004.

الوحدة: مليار دولار/ نسبة مئوية (%)

السنوات	2001	2002	2003	2004
الديون الخارجية (مليار دولار أمريكي)	22,44	22,54	23,20	21,44
عجز/فائض الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	- 0,6	- 0,1	- 3,53	6,9
عجز/فائض الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	11,7	12,9	13,08	13,10
معدل التضخم	4.2	1,4	2,6	3,6
سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي	77,26	76,70	77,39	72,30
احتياطي الصرف (مليار دولار أمريكي)	17,96	23,11	32,92	43,11

المصدر: عياش بولحية، **دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2001-2004**، مرجع سبق ذكره، ص 96

ويتضح مما سبق أن الجزائر نجحت إلى حد بعيد في تحقيق التوازنات الكلية للاقتصاد، خاصة بعد تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، فقد تم التحكم في معدلات التضخم والبطالة، كما أن ميزان المدفوعات والميزانية العامة سجلا فائضا خلال السنوات الأخيرة للبرنامج، وتم تقليص المديونية الخارجية كما شهد احتياطي الصرف تحسنا كبيرا.

وبالرغم من كل ذلك فقد خلص تطبيق مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي إلى ثلاث نقاط رئيسية كان أخذها بعين الاعتبار أمرا مهما في تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009، لضمان فعاليته في التأثير الايجابي على الاقتصاد وهي[1]:

- محدودية الاستراتيجيات القطاعية المتبعة في تنفيذ برامج ومشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى سوء التسيير وتبذير الموارد مما أدى إلى عدم تحقيق نتائج مرضية.

[1]- بن دعاس زهير وكتاف شافية، **سياسات الاستثمار العمومي بين جدلية دعم النمو الاقتصادي ومخاطر تفشي الضغوط التضخمية: حالة الجزائر 2001-2014**، مرجع سبق ذكره، ص 21.

- ضعف الدراسات التقنية للمشروعات، إضافة إلى غياب أجهزة تنفيذ مؤهلة قادرة على التسيير الأمثل للبرامج والمشاريع وفق آليات واضحة، وترتب على ما سبق عدم احترام مواعيد وأجال تنفيذ المشاريع وطول مدة انجازها مع الارتفاع في التكاليف مقارنة بما خصص لها في الميزانية الأولية.

- سوء عملية تحليل التكاليف، حيث أظهرت العديد من دراسات المقارنة ارتفاعها بشكل كبير، والذي لا يعود لانخفاض القيمة الحقيقة للعملة الوطنية ولا لارتفاع السلع الرأسمالية المستوردة بقدر ما يعود لسوء التخطيط وضعف الدراسات التقنية وغياب التنسيق القطاعي وكذا غياب الرشادة في تسيير المال العام.

المطلب الثاني: أثار البرنامج التكميلي لدعم النمو على الاقتصاد الوطني 2005-2009.

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي شرعت الجزائر في تطبيقها بداية سنة 2001، خصوصا مع استمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية الثالثة[1].

وهذا البرنامج يختلف عن سابقه من حيث المدة التي يمتد خلالها وبالتالي اتساع أفاق تحقيقه، ومن حيث القيمة الإجمالية له والتي تزيد عن قيمة مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بحوالي 06 أضعاف.

أولا: أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو على النمو الاقتصادي.

لقد عرفت معدلات النمو الاقتصادي انخفاضات متتالية خلال الفترة 2005-2009، ويرجع ذلك بالأساس إلى تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات بسبب تراجع أسعار المحروقات نتيجة انخفاض الطلب على النفط والغاز بعد بداية الأزمة المالية العالمية أواخر سنة 2007 من جهة، ومن جهة أخرى لانخفاض حصة الجزائر من الإنتاج لأسباب تتعلق بمنظمة الأوبك. في حين أن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات شهدت تحسنا ملحوظا وبلغت ذروتها سنة 2009 أين قدرت بـــ 09,3%[2]، وذلك راجع للأثر الايجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو بالخصوص في قطاعي الخدمات و البناء والأشغال العمومية.

---

[1]- عماري عمار ومحمادي وليد، أثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، **الملتقى الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014**، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013، ص70.

[2] -Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapport annuel 2009, Alger, juillet 2010, p36.

الجدول رقم 04-25: تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2005-2009.

الوحدة: %

القطاعات / السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	4.7	5.3	6.3	6.1	9.3
معدل النمو في قطاع المحروقات	5.8	- 2.5	- 0.9	- 2.3	- 6.0
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	5.1	2.0	3.0	2.4	2.4

Source : Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapports annuels (2005-2009), Alger, 2013, p 26-36.

شكل رقم 04-07: تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2005-2009.

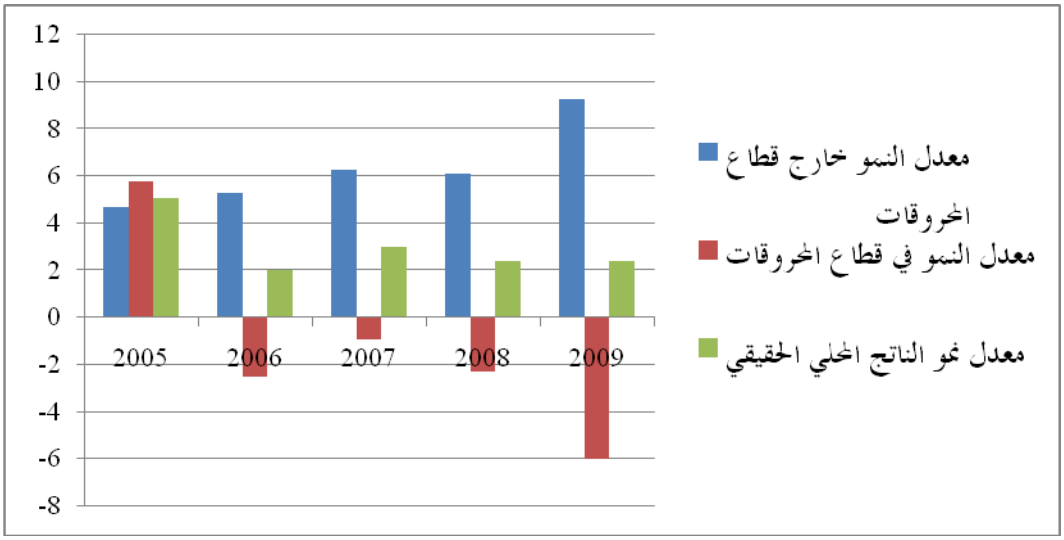

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

وكما يوضحه الجدول والشكل السابقين، فإن معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي شهد تراجعا حادا سنة 2006 مقارنة بسنة 2005، وذلك راجع إلى الانخفاض الحاد في معدل نمو قطاع المحروقات الذي انخفض بـــ 8,3% سنة 2006 مقارنة بسنة 2005، ثم عاود الناتج المحلي الحقيقي الانتعاش مجددا لكن بشكل متواضع نتيجة تراجع انخفاض معدل نمو قطاع المحروقات رغم بقاءه سالبا وكذا ارتفاع معدل النمو خارج قطاع المحروقات.

ومما سبق نلاحظ أن هناك ارتباط طردي بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو قطاع المحروقات، ومن هذا المنطلق يمكن التوصل إلى أن تدهور معدلات نمو قطاع المحروقات كان السبب الرئيسي في الانخفاض الذي شهدته معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة 2005-2009، رغم التحسن الذي شهدته

معدلات نمو قطاع خارج المحروقات نتيجة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو. والجدول التالي يبرز أثار البرنامج على مختلف القطاعات الاقتصادية كما يلي:

الجدول رقم 04-26 : معدلات النمو القطاعية 2005-2009.

الوحدة: %

القطاعات / السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
قطاع المحروقات	5,8	-2,5	- 0,9	-2,3	-6,0
قطاع الفلاحة	1,9	4,9	5,0	-5,3	20,0
قطاع الصناعة	2,5	2,8	0,8	4,4	5,0
قطاع البناء والأشغال العامة	7,1	11,6	9,8	9,8	8,7
قطاع الخدمات	5,6	5,0	6,8	7,8	8,8

Source : Banque d'Algérie, Op-cit, **rapports annuels (2005-2009)**, Alger, 2013, p 27-40.

شكل رقم 04-08: معدلات النمو القطاعية 2005-2009.

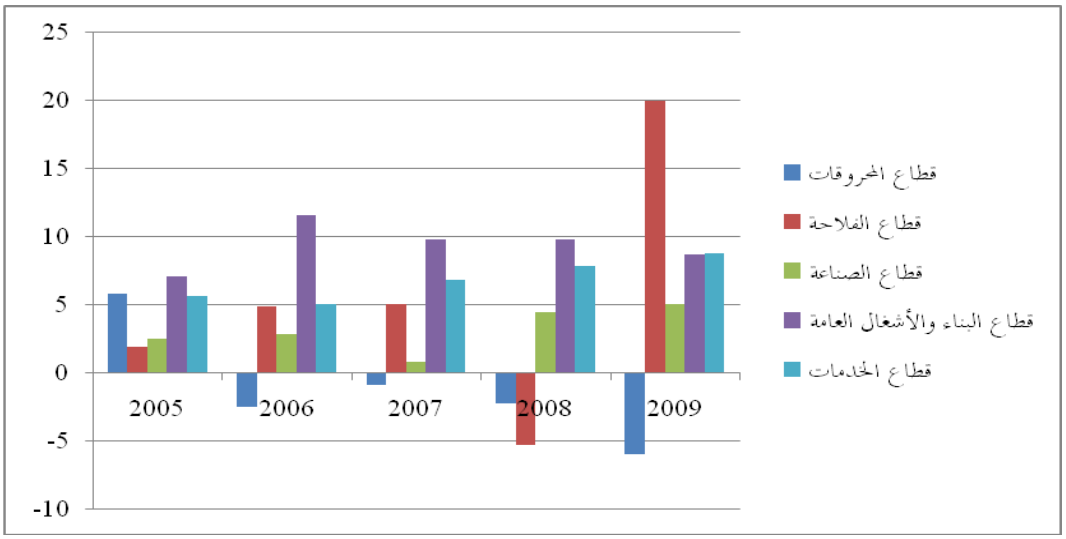

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

1- القطاع الصناعي: حقق هذا القطاع معدلات نمو موجبة لكنها تبقى دون المستوى،كما أن مساهمة قطاع الصناعة في تكوين الناتج المحلي الحقيقي تراجعت خلال فترة 2004-2007 من 9,9% إلى 8,5% ويعود ذلك بالأساس إلى انخفاض المؤشرات الإنتاجية خلال الفترة المعنية في العديد من الفروع الصناعية. وفي السنتين الأخيرتين من البرنامج سجل هذا القطاع معدلات نمو أحسن من معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي (4,4% و05% على التوالي). وبالرغم من كل ذلك يبقى أداء القطاع الصناعي ضعيفا ودون المستوى رغم الفرص التي توفرها السوق المحلية خاصة مع البرنامج التكميلي لدعم النمو، إذ أن زيادة الطلب في إطار برامجه

ومشاريعه على التجهيزات الصناعية بمختلف أنواعها لم يقابله استجابة من طرف القطاع الصناعي المحلي سواء في شقه العام أو الخاص، مما أدى إلى ازدياد حجم الواردات من المواد المصنعة ونصف المصنعة و التجهيزات الصناعية.

2- القطاع الفلاحي: استفاد هذا القطاع من حوالي 300 مليار دج ضمن مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو، أي حوالي 05 أضعاف ما خصص لهذا القطاع في مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، وقد ساهم هذا الدعم رفقة الظروف المناخية الملائمة في رفع معدلات نمو الناتج الفلاحي خلال فترة 2005- 2007 بحوالي 3,1%، لكن هذا المعدل شهد انخفاضا حادا بما يقارب (10,3-%) سنة 2008 مقارنة بسنة 2007 وذلك بسبب الجفاف حيث تراجع إنتاج الحبوب من 43 مليون طن إلى 17 مليون طن(60,5-%)[1]، لكن هذا التراجع تم تعويضه بتحسن كبير سنة 2009 ليشهد قطاع الفلاحة نموا معتبرا وصل إلى 20 %بفعل الظروف المناخية الملائمة وتحسن إنتاج الحبوب، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الحقيقي إلى 9,3% سنة 2009 مقارنة بـــ 6,6 % سنة 2008 و 7,6% سنة 2007[2].

لكن و رغم ارتفاع حجم الإنفاق العام في القطاع الفلاحي، تبقى عوامل أخرى تتحكم في عملية الإنتاج داخل هذا القطاع وعلى رأسها الظروف المناخية.

3- قطاع البناء والأشغال العمومية: لقد حاز هذا القطاع على النصيب الأكبر من مخصصات البرنامج بمبلغ قدر بحوالي 36 مليار دولار أمريكي. ويعتبر قطاع البناء والأشغال العمومية أهم مساهم في النمو الاقتصادي عموما و النمو خارج قطاع المحروقات خصوصا، حيث بلغ متوسط معدل نمو ناتج هذا القطاع حوالي 4,9 % خلال الفترة 2005-2009، وتعود كفاءة هذا القطاع إلى ارتفاع نفقات التجهيز العمومية وبرامج البنية التحتية والمنشآت الأساسية وبرامج السكن.

4- قطاع الخدمات: يتكون نشاط هذا القطاع أساسا من خدمات النقل والاتصالات والتجارة، ويعتبر قطاع خدمات السوق من أهم القطاعات مساهمة في تكوين الناتج المحلي الخام من بين قطاعات خارج المحروقات، فقد مثل خمس(5/1) الناتج المحلي الخام سنة 2007 و 24,8% من الناتج المحلي الخام سنة 2009 محققا بذلك أعلى نمو له خلال عشرية كاملة.

5- قطاع المحروقات: باستثناء سنة 2005، شهد هذا القطاع تراجعا في القيمة المضافة خلال الفترة 2006-2009، مسجلا أكبر تراجع سنة 2009 بـــ 06%، نتيجة تراجع إنتاج وصادرات المحروقات في السنوات الثلاث الأخيرة من البرنامج ففي سنة 2009 وحدها خسر برميل البترول 37,7% من سعره مسجلا 62,25

[1] -Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapport annuel 2008, Alger, Juin 2009, p29.
[2] -Banque d'Algérie, op-cit, **rapports annuels** (2007-2009), Alger , 2010 , p 27-38.

دولار للبرميل مقابل 97,99 دولار للبرميل سنة 2008، ويرجع سبب ذلك إلى تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية واختلال العرض والطلب على البترول.

أما من ناحية تأثير البرنامج التكميلي لدعم النمو على المتغيرات الاقتصادية الوسيطة في تحقيق النمو الاقتصادي، فكان ايجابيا، حيث نجد أنه من ناحية الاستهلاك فقد سجل زيادات متتالية خلال فترة البرنامج حيث انتقلت الزيادة من 3,5 %سنة 2005 إلى 5,3 %سنة 2007، ثم 5,5% سنة 2008 إلى5,9 %سنة 2009[1].

ومن ناحية تأثيره على الاستثمار والادخار ومعدلات الفائدة، فنجد أن حجم الاستثمار قد تضاعف حيث انتقل من 2395,4 مليار دج سنة 2005 إلى 4735,9 مليار دج سنة 2009، وذلك بفعل ضخامة برامج الاستثمار العمومي بالإضافة إلى التراكم الكبير لحجم الادخار الوطني الذي ارتفع بحوالي 64% بين سنتي 2005 و 2008.

أما معدلات الفائدة خلال فترة البرنامج، فشهدت معدلات الفائدة الاسمية على الإيداع استقرارا على العموم، أما على الاقتراض فقد سجلت تذبذبات بين صعود وهبوط، في حين أن معدلات الفائدة الحقيقية على الإيداع سجلت تراجعا ملحوظا لتسجل معدلات سالبة سنتي 2007 و 2008 بفعل ارتفاع معدلات التضخم، أما على الاقتراض فسجلت تراجعا طوال الفترة المعنية. و يمكن القول أن الاختلال في أسعار الفائدة يعود بالأساس إلى عدم كفاءة الجهاز المصرفي، خاصة و أن برنامج دعم النمو مول عن طريق الادخار الوطني المتراكم، ومن ثم يفترض عدم ارتفاع معدلات الفائدة على الاقتراض.

ثانيا: أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو على التشغيل.

لقد ساهم البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال فترة تنفيذه في زيادة حجم العمالة مما ساهم في خفض معدل البطالة، حيث انخفض معدلها من 17,7% سنة 2004 إلى 15,3% سنة 2005، وواصل معدل البطالة الانخفاض طيلة فترة تنفيذ البرنامج ليصل سنة 2009 إلى 10,2% وذلك في ظل الارتفاع المتزايد للإنفاق العمومي، والذي أدى بدوره إلى بلوغ حجم العمالة المشغلة سقف 000 472 9 عامل.

[1] -Banque d'Algérie, op-cit, **rapport annuel 2009**, Alger, juillet 2010, p45.

الجدول رقم 04-27 : تطور معدل البطالة وحجم العمالة 2005-2009.

الوحدة: فرد عامل/ نسبة مئوية (%)

السنوات / البيان	2005	2006	2007	2008	2009
حجم العمالة النشطة	10 027 000	10 267 000	10 514 000	10 801 000	10 544 000
حجم العمالة المشغلة	6 222 000	6 517 000	6 771 000	7 002 000	9 472 000
معدل البطالة (%)	15,3	12,3	11,8	11,3	10,2

المصدر :سفيان دلفوف وعبد السلام حططاش، **أثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص17.

الشكل رقم 04-09: تطور حجم العمالة 2005-2009.

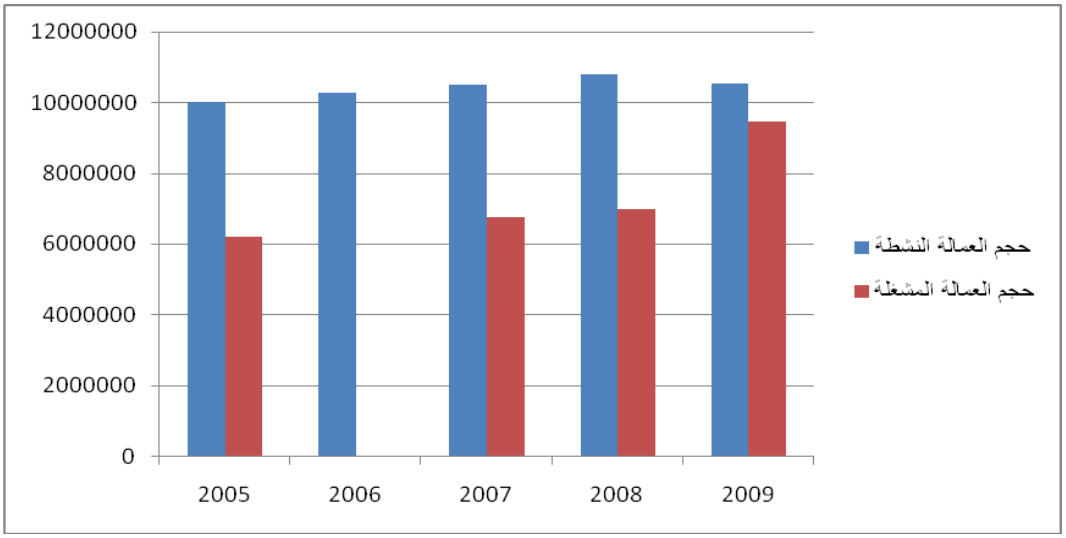

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

ومن خلال كل ما سبق نلاحظ أن برنامج دعم النمو ساهم في القضاء على البطالة واستحداث مناصب الشغل، إلا أنها كانت مزيجا بين المناصب الدائمة والمؤقتة، الأمر الذي يطرح إشكالية مصير الطاقات العمالية المشغلة مؤقتا بعد انقضاء فترات هذه البرامج، لاسيما في حالة انخفاض مداخيل الدولة من المحروقات مع استمرار ضخامة فاتورة الاستيراد. ولمعرفة مساهمة كل قطاع في العاملة، يمكن استغلال معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم 04-28: المساهمة القطاعية في خلق مناصب الشغل خلال الفترة 2005-2009.

الوحدة: %

القطاعات / السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
القطاع الفلاحي	17,20	18,10	13,60	13,70	13,10
القطاع الصناعي	13,10	14,20	12,00	12,50	12,60
قطاع البناء والأشغال العمومية	15,10	14,20	17,70	17,20	18,10
قطاع الخدمات والتجارة	54,60	53,50	57,70	56,60	56,20

المصدر: سفيان دلفوف وعبد السلام حططاش، **أثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص18.

الشكل رقم 04-10: المساهمة القطاعية في التشغيل خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

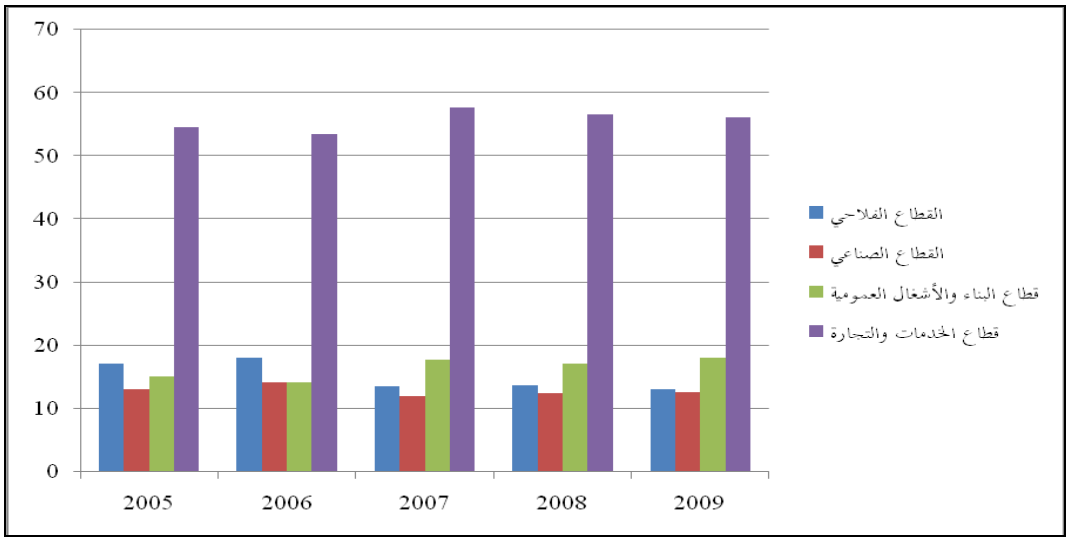

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

ونلاحظ من خلال معطيات الجدول والشكل أعلاه، أن أهم قطاع لا زال يساهم في امتصاص البطالة خلال فترة برنامج دعم النمو الاقتصادي هو قطاع الخدمات والتجارة، من خلال الوظائف المسطرة على مستوى الإدارات العمومية وكذلك النشاط التجاري الذي أصبح منتعشا خلال تلك الفترة.

كما نلاحظ خلال نفس الفترة، بروز قطاع البناء والأشغال العمومية في المرتبة الثانية، وهذا ما يفسر الاتجاه الجديد للدولة الجزائرية نحو بناء وتشييد المنشآت التحتية والتركيز على الأشغال العمومية أكثر فأكثر. إلى جانب ذلك فإن القطاع الفلاحي تراجع تدريجيا في مساهمته في خلق مناصب الشغل، ويرجع ذلك إلى

المقاربة العمومية الجديدة في تسيير وتخصيص المحفظة المالية للدولة من جهة، والى عوامل أخرى كالجفاف وانخفاض منسوب المياه خلال تلك الفترة من جهة أخرى.

في المقابل نلاحظ بقاء مساهمة قطاع الصناعة في خلق مناصب الشغل عن مستويات متدنية، وذلك بسبب المشاكل والصعوبات التي يواجهها هذا القطاع في شكل عدم قدرته على المنافسة وضعف قدراته الإنتاجية بفعل تراكم الديون والإفلاس الذي أصاب العديد من فروعه الإنتاجية. إضافة إلى أن هذا القطاع لم يحظى بمخصصات مالية معتبرة ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو(حوالي 13,5 مليار دج فقط).

وعليه يمكن القول، أن الرخاء المالي الذي عرفته الجزائر، أدى بها إلى انتهاج سياسة الإنفاق العمومي المتزايد على الاستثمارات العمومية، وهذا ما حقق نتائج ايجابية في مجال التشغيل، على الرغم من أن المساهمة الحاصلة لبرنامج دعم النمو في خلف مناصب الشغل لم تكن عند مستوى الطموحات المرغوبة.

ثالثا: أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو على بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

لقد كان لبرنامج دعم النمو الاقتصادي أثار واضحة على مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية، نتيجة توزعه على غالبية القطاعات الأساسية في الاقتصاد الوطني. ففيما يتعلق بالتضخم، شهد ارتفاع متزايدا خلال فترة البرنامج (2005-2009)، وذلك كنتيجة مباشرة للتوسع في الإنفاق على اثر تفعيل حركية الاستثمارات ورفع الأجور.

أما من ناحية ميزان المدفوعات، وبتتبع رصيده الإجمالي نجد أنه قد سجل فائضا طيلة فترة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو، مسجلا سنة 2008 فائضا قياسيا قدر بحوالي: 36,99 مليار دولار أمريكي، وهو أهم فائض سجل آنذاك منذ الاستقلال[1].

كما أن تحسن وضعية ميزان المدفوعات أدى إلى تحسن احتياطي الصرف الأجنبي، حيث بلغ سنة 2006 حوالي 78 مليار دولار أمريكي، كما تراجع حجم المديونية الخارجية بشكل جيد حيث انخفض من 23.3 مليار دولار أمريكي نهاية سنة 2003 إلى 5,6 مليار دولار أمريكي نهاية سنة 2006، وبفضل التوقف عن اللجوء إلى القروض الخارجية اعتبارا من سنة 2004، استقر الدين الخارجي نهاية سنة 2009 عند أقل من 06 مليار دولار أمريكي، وبهذا انتعش وضع احتياطي الصرف، حيث بلغ سنة 2009 حوالي 148 مليار دولار أمريكي.

[1]- بوهزة محمد و براج صباح، أثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2009، **الملتقى الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014**، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013، ص 21.

ومن ناحية رصيد الميزانية العامة، فقد سجلت تراجعا مستمرا خلال فترة البرنامج لتصل مع نهايتها إلى مرحلة العجز، وقد قدر هذا العجز سنة 2008 بحوالي: 1288.6- مليار دج، ويرجع ذلك بالأساس إلى ارتفاع النفقات مقارنة بالإيرادات.

وفيما يخص سعر صرف الدينار، فقد بقي متذبذبا اتجاه العملات الأجنبية الرئيسية كالدولار الأمريكي مثلا، ويرجع ذلك كما كان عليه الحال في المخطط السابق إلى ضعف إنتاجية ونمو القطاعات خارج المحروقات.

أما وضعية الحساب الجاري ، فقد ظل موجبا رغم تراجعه خلال الثلاث سنوات الأخيرة من البرنامج، ويرجع ذلك أساسا إلى تداعيات الأزمة المالية التي أدت إلى انخفاض صادرات المحروقات وارتفاع فاتورة الواردات، حيث تراجع فائض الحساب الجاري من 30,54 مليار دولار أمريكي سنة 2007 إلى 0,4 مليار دولار أمريكي سنة 2009[1].

والجدول التالي يوضح حركة بعض هذه المتغيرات الاقتصادية خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:

الجدول رقم 04-29: بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر خلال الفترة 2005- 2009.

الوحدة: مليار دولار/ نسبة مئوية (%)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات	94,16	73,17	55,29	99,36	86,03
رصيد الميزانية العامة (مليار دج)	30,710	6,9118	579,2	-1288,6	-970,9
الدين الخارجي	17.192	5.612	5.606	5.586	413,5
معدل التضخم	1.4	2.3	3.7	4.9	5.7
سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي	73.36	72.64	69.36	64.58	2.647
احتياطي الصرف	56.18	77.78	110.18	143.10	148.91

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، **حوصلة إحصائية 1962-2011**، الجزائر، 2013، ص- ص 103-211.

[1] – OFFICE NATIONAL DES STATISTIQUES, **L'ALGÉRIE EN QUELQUES CHIFFRES : RÉSULTATS: 2009-2011**, N 42, Edition : 2012, p 62.

المطلب الثالث: أثار برنامج التنمية الخماسي على الاقتصاد الوطني 2010-2014.

إن الهدف الرئيسي من كل البرامج الاستثمارية السابقة هو تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، من خلال الرفع من المستوى المعيشي للسكان، تشجيع الإنتاج المحلي، محاولة الرفع من نسبة الاكتفاء الذاتي، إنعاش الفلاحة، خفض فاتورة الواردات الغذائية والدوائية، إلى غير ذلك من الأهداف الأساسية. وجاء البرنامج الخماسي في نفس الإطار مع ميزة خاصة تتمثل في غلافه المالي الاستثنائي، والذي كما سبق وذكرنا، لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن.

أولا: أثر برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي.

لقد شهدت معدلات النمو الاقتصادي تذبذبا واضحا عند مستويات منخفضة خلال الفترة 2010-2014، لم تتجاوز 3,4%، ويعود ذلك بالأساس إلى تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات نتيجة انخفاض الإنتاج والطلب على المحروقات بسبب عدم تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة الاقتصادية بالإضافة إلى التوجهات العالمية الجديدة نحو الطاقات البديلة. في حين أن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات حافظت على مستواها المقبول، وذلك راجع للأثر الايجابي لبرنامج التنمية الخماسي.

الجدول رقم 04-30: تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2010-2014.

الوحدة: %

السنوات / القطاعات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	06	5,2	7,1	7,1	5,1*
معدل النمو في قطاع المحروقات	-2,6	- 3,2	- 3,4	- 5,5	1,8*
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	3,4	2,4	3,3	2,8	4,1*

Source :

-Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapports annuels (2010-2013), Alger, 2013, p 13-23.

-* Ministère des finances, direction générale de la prévision et des politiques**, principaux indicateurs économiques et financiers, Produit intérieur brut, p01**, consulter le : 28/06/2015, http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/pib/PIB2014.pdf

الشكل رقم 04-11: تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2010-2014.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

ونلاحظ من الجدول والشكل السابقين، أن معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي شهدت معدلات متواضعة، وذلك راجع إلى الانخفاض المستمر في معدل نمو قطاع المحروقات الذي وصل إلى -5,5%، الأمر الذي يؤكد الارتباط الطردي القوي بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو قطاع المحروقات. ومن هذا المنطلق يمكن التأكيد على أن تدهور معدلات نمو قطاع المحروقات كان السبب الرئيسي في انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة 2010-2014.

ولمعرفة أثر برنامج التنمية الخماسي على معدلات نمو القطاعات الاقتصادية الأساسية، نقدم الجدول التالي:

الجدول رقم 04-31: معدلات النمو القطاعية 2010-2014.

الوحدة: %

السنوات / القطاعات	2010	2011	2012	2013	2014
قطاع المحروقات	-2.6	-3.2	- 3.4	-5.5	*1.8
قطاع الفلاحة	06	10.5	7.2	8.8	*3.4
قطاع الصناعة	2.5	2.2	5.1	4.1	*5.0
قطاع البناء والأشغال العامة	6.6	5.2	8.2	6.6	*6.7
قطاع الخدمات	6.9	6.1	6.4	7.8	*6.4

Source :

-Banque d'Algérie, **Ibid**., p 15-27.

- * Ministère des finances, direction générale de la prévision et des politiques**, Ibid**., p 02.

الشكل رقم 04-12: معدلات النمو القطاعية 2010-2014.

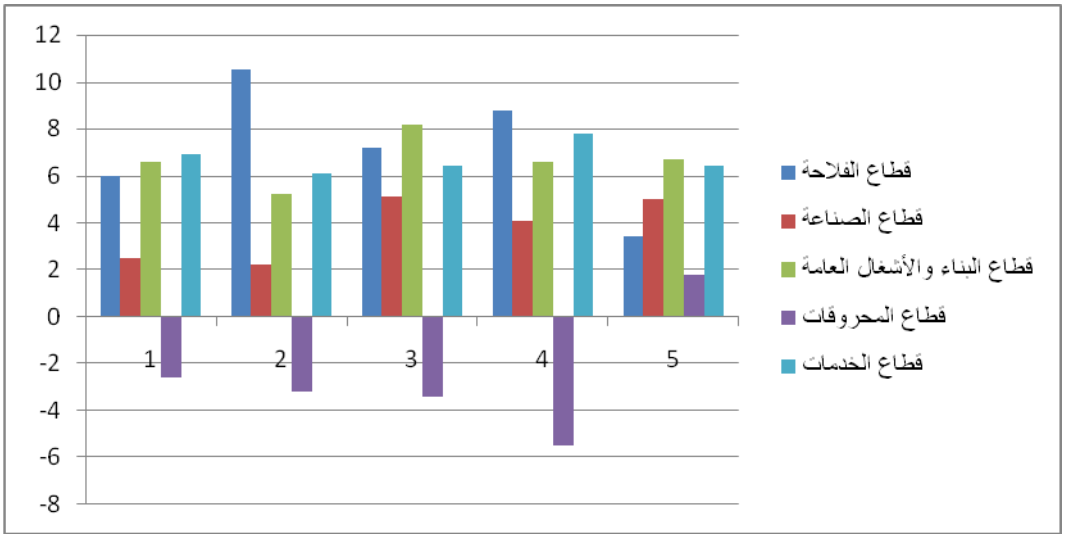

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

1- القطاع الفلاحي: خصص لهذا القطاع حوالي 1000 مليار دج ضمن مخصصات برنامج توطيد النمو الاقتصادي، أي حوالي 03 أضعاف ما خصص لهذا القطاع في برنامج دعم النمو. وقد ساهم هذا الدعم في رفع معدلات نمو الناتج الفلاحي خلال فترة 2010- 2013 بحوالي 8,1%، محققا بذلك أعلى معدلات النمو القطاعية خلال نفس الفترة محتلا بذلك المرتبة الرابعة سنة 2011 ثم الثالثة سنة 2012 فالثانية سنة 2013 كأكبر مساهم في خلق الثروة.

2- القطاع الصناعي: سجل هذا القطاع معدلات نمو مقبولة على العموم خلال فترة البرنامج، محققا أعلى نسبة سنة 2012 بـــ 5,1%، وهي أعلى نسبة نمو في القطاع الصناعي على مدار 13 سنة الأخيرة. لتتراجع سنة 2013 عند 4,1%. ويعتبر القطاع الصناعي الوحيد الذي سجل معدلات نمو متدنية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2010-2013، وهو ما يبين عدم تفاعل هذا القطاع مع البرامج التنموية، بالنظر للمشاكل المالية و الهيكلية التي يعاني منها القطاع الصناعي العمومي، كما أن تدهور المناخ الاستثماري خاصة في الجانب التمويلي والإداري ساهم في عرقلة نمو وتطور القطاع الصناعي الخاص[1]، كل ذلك أدى إلى عجز الجهاز الإنتاجي عن الاستجابة للطلب الكلي المتزايد نتيجة تطبيق برنامج التنمية الخماسي.

3- قطاع البناء والأشغال العمومية: يعتبر قطاع البناء والأشغال العمومية من القطاعات المهمة في عملية خلق الثروة الوطنية، حيث حقق معدلات نمو مرتفعة خلال فترة البرنامج الخماسي، وبلغ أعلى ارتفاع له سنة 2012 بنسبة نمو وصلت إلى 8,2%، نتيجة حجم الإنفاق العام الموجه لهذا القطاع سواء في شكل برامج

[1]- حاجي فطيمة، **إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص 190.

الهياكل القاعدية والمنشآت الأساسية أو برنامج المليوني سكن، لتتراجع إلى 6,6% سنة 2013 بسبب الانتهاء من أغلب برامج ومشاريع البنية التحتية (الطريق السيار شرق-غرب، المترو، السكن)، لكن يبقى الأداء القوي لهذا القطاع من أهم العوامل المساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مقبولة.

4- قطاع الخدمات: لقد شهد هذا القطاع في السنتين الأوليتين من البرنامج الخماسي للتنمية، تراجع في معدلات النمو بالمقارنة مع السنوات الماضية، لكن رغم ذلك بقيت هذه المعدلات موجبة وأكبر من تلك المسجلة عموما في الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات، لتتحسن في السنوات الأخيرة بفعل ديناميكية فرعي التجارة والمواصلات. ليحقق قطاع الخدمات سنة 2013 أعلى معدل نمو منذ 2009، ليصبح بذلك أول مساهم في الناتج المحلي الخام بعد المحروقات بـــ 23,1% [1]، ويعتبر ذلك من نتائج برنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي كان من بين أهدافه تحسين الخدمة العمومية حيث خصص لذلك حوالي: 1666 مليار دج. بالإضافة إلى تهيئة المناخ أمام خدمات القطاع الخاص. الأمر الذي كان له اثر ايجابي على أداء هذا القطاع.

5- قطاع المحروقات: لقد استمر قطاع المحروقات في التراجع خلال الفترة 2010-2013، ليفقد سنة 2013 حوالي 25% من قيمته المضافة خلال 08 سنوات، نتيجة عدة عوامل منها تراجع إنتاج وصادرات المحروقات بسبب أحداث تيقنتورين، وتراجع الأسعار على المستوى الدولي خلال 2013 مقارنة بسنتي 2011 و 2012 متأثرة بتواضع تعافي الاقتصاد العالمي. الأمر الذي أثر على مساهمته تكوين الناتج المحلي الخام الذي وصل سنة 2013 إلى 29,9% [2].

أما فيما يتعلق بتأثير برنامج توطيد النمو على المتغيرات الاقتصادية الوسيطة في تحقيق النمو الاقتصادي، نجد أن الاستهلاك عرف نموا متزايدا من سنة إلى أخرى سواء كان استهلاك عام أو خاص، إذ انتقل من 6181,3 مليار دج سنة 2010 إلى 8923,5 مليار دج سنة 2013، وهو ما يعكس دور الطلب الاستهلاكي في تحقيق النمو الاقتصادي. ومن ناحية حجم الاستثمارات، فشهدت زيادة مستمرة الاستثمار بحكم الارتفاع في حجم الاستثمار العمومي، لكن كنسبة من الناتج المحلي فقد عرفت الاستثمارات تراجعا ملحوظا خلال الفترة 2010-2013 قدر بحوالي: 9,4%.كما عرف الادخار الوطني الإجمالي زيادة مستمرة خلال فترة البرنامج ليصل سنة 2012 إلى حوالي: 7447,5 مليار دج [3]. والجدول التالي يوضح حركة بعض هذه المتغيرات الوسيطة خلال فترة البرنامج.

[1] -Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapport annuel 2013, Alger, juillet 2014, p21.
[2] -Banque d'Algérie, op-cit, **rapport annuel 2013**, Alger, juillet 2014, p22.
[3] -Banque d'Algérie, op-cit, **rapport annuel 2013**, **annexe : tableaux statistiques**, Alger, juillet 2014, p153.

الجدول رقم 04-32: تطور بعض المتغيرات الاقتصادية الوسيطة في تحقيق النمو خلال الفترة 2010- 2013.

الوحدة: مليار دج

المؤشرات / السنوات	2010	2011	2012	2013
الاستهلاك العام	2065,7	3015,2	3184,0	3153,7
الاستهلاك الخاص	4115,6	4548,2	5211,5	5769,8
الادخار المحلي الإجمالي	5810,3	6956,4	7447,5	7645,8
الاستثمار الوطني الإجمالي	4968,1	5504,9	5938,4	7168,2

Source: Banque d'Algérie, Ibid., p 153

ثانيا: أثر برنامج التنمية الخماسي على التشغيل.

لقد كان لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي، الأثر الايجابي على مستوى التشغيل، من خلال مساهمته في الحفاظ على معدل البطالة عند مستويات منخفضة، في ظل الارتفاع المتزايد للإنفاق العمومي، الذي رافقته زيادة تناسبية في حجم العمالة، حيث انخفض معدل البطالة من 10,2% سنة 2009 إلى 9,8% سنة 2013. لكن مع بداية سنة 2014 عرف هذا المعدل ارتفاعا طفيفا ليصل إلى 10,6% بسبب بداية انخفاض أسعار المحروقات وتراجع عمليات التوظيف في القطاع العمومي، لكن مع كل هذا لا ينبغي إهمال صعوبة ربط الزيادة في حجم الإنفاق الاستثماري العمومي المقدر بحوالي 900% من سنة 2009 إلى سنة 2014، بالزيادة في التشغيل وتخفيض معدل البطالة بحوالي 01% فقط خلال نفس الفترة، في ظل التزايد المستمر لتعداد السكان.

الجدول رقم 04-33: تطور معدل البطالة وحجم العمالة 2010-2014.

الوحدة: فرد عامل/ نسبة مئوية (%)

البيان / السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
حجم العمالة النشطة	10 812 000	10 661 000	11 423 000	11 964 000	*11 453 000
حجم العمالة المشغلة	9 736 000	9 599 000	10 170 000	10 788 000	*10 239 000
معدل البطالة (%)	10,0	10,0	11,0	9,8	*10,6

Source :

-Banque d'Algérie, op-cit, **rapport annuel 2013**, **annexe : tableaux statistiques**, Alger, juillet 2014, p158.Consulter le 30/12/2014,

http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba2013/annexetableauxstatistiques2013.

-* Ministère des finances, direction générale de la prévision et des politiques**, rétrospective ; emploi et chômage**, consulter le : 18/08/2015,

http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/population/emploi%20et%20chomage2014.xlsx.pdf

شكل رقم 04-13: تطور حجم العمالة 2010-2014.

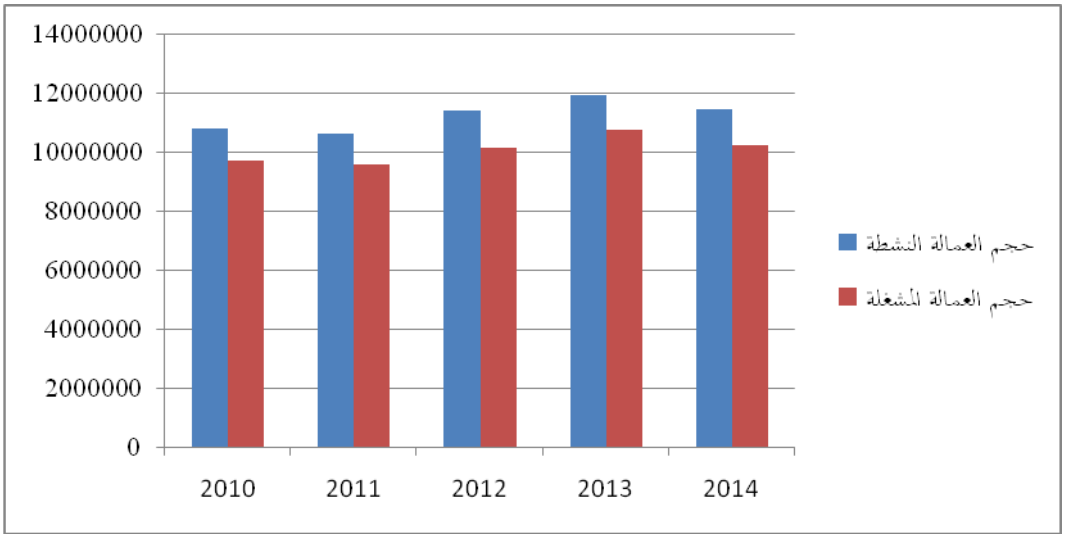

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين، ارتفاع حجم العمالة المشغلة من 9 736 000 منصب شغل سنة 2010 إلى 10 738 000 منصب شغل سنة 2014، وكان هذا الارتفاع في التشغيل متناسبا مع ازدياد حجم العمالة النشطة التي ارتفعت كذلك من 10 812 000 فرد سنة 2010 لتصل إلى 11 453 000 فرد سنة 2014.

إن متابعة حجم الزيادة بين العمالة النشطة والعمالة المشغلة، تبين أن عدد مناصب العمل التي وفرتها الدولة الجزائرية قاربت المليون منصب شغل، وهي تمثل ثلث تقديرات البرنامج الخماسي للتنمية في مجال التشغيل والذي قدر بحوالي 03 ملايين منصب شغل في نهاية 2014.

الجدول رقم 04-34: المساهمة القطاعية في خلق مناصب الشغل خلال الفترة 2010-2014.

الوحدة: ألف عامل

القطاعات / السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
القطاع الفلاحي	1136	1034	912	1141	*899
القطاع الصناعي	1337	1367	1335	1407	*1290
قطاع البناء والأشغال العمومية	1886	1595	1663	1791	*2618
قطاع الخدمات والتجارة	3775	3560	2605	4496	*2246

Source :

- Banque d'Algérie, **Ibid.** p158.
- * Ministère des finances, direction générale de la prévision et des politiques, **Rétrospective, emploi et chômage**, **Ibid.** p 01.

شكل رقم 04-14: المساهمة القطاعية في خلق مناصب الشغل خلال الفترة 2010-2014.

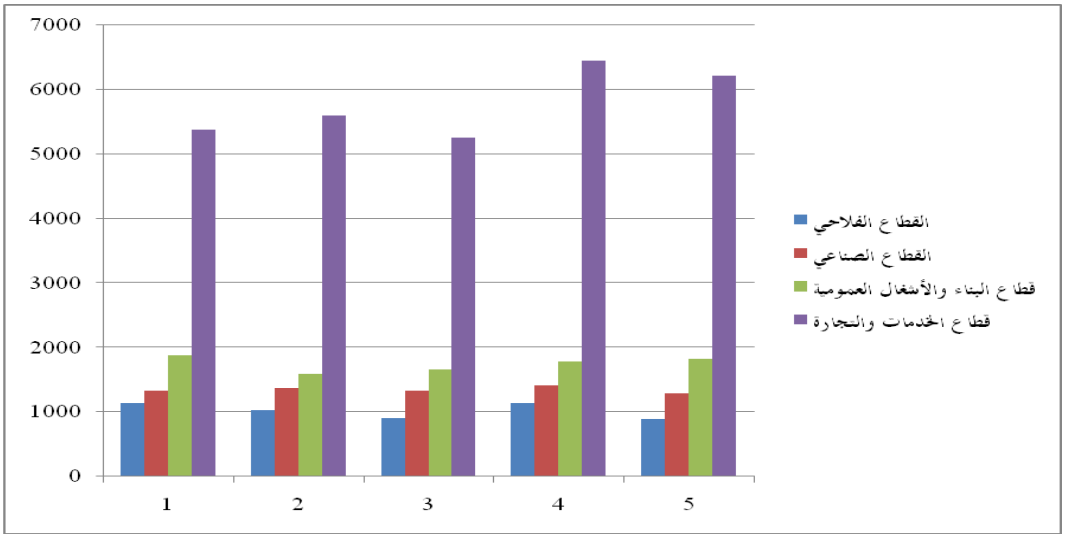

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول والشكل أعلاه، أن قطاع الخدمات والتجارة لا زال أهم قطاع يساهم في امتصاص البطالة، من خلال الوظائف المسطرة على مستوى الإدارات العمومية وعلى مستوى قطاع النقل والاتصالات وكذلك النشاط التجاري الذي أصبح منتعشا خلال تلك الفترة.

ويأتي قطاع البناء والأشغال العمومية في المرتبة الثانية، نظرا لاستمرار الدولة في مقاربتها المبنية على التوجه نحو بناء وتشييد المنشآت التحتية والتركيز على الأشغال العمومية أكثر فأكثر. في المقابل نلاحظ انخفاض مساهمة القطاع الفلاحي في حجم العمالة تدريجيا، وهذا يعد منطقيا إلى حد كبير، بسبب تأثر هذا القطاع بالظروف المناخية التي لا يمكن التحكم فيها.

أما القطاع الصناعي فقد حقق نتائج مقبولة بالمقارنة مع القطاع الفلاحي، حيث احتل المرتبة الثالثة من حيث مساهمته في خلق مناصب الشغل التي وصلت سنة 2013 إلى حوالي 1 407 000 منصب شغل.

من خلال كل ما سبق، يمكن القول أن برنامج التنمية الخماسي ساهم في القضاء على البطالة، بمساهمة الدولة والقطاع الخاص والشركات الأجنبية، إلا أنها كانت دائما مزيجا بين المناصب المؤقتة والدائمة، كما أن نسبة 01% ضعيفة جدا إذا ما قورنت بحجم المبالغ الضخمة التي رصدت لمكافحة البطالة في هذا البرنامج والمقدرة بـــ 360 مليار دج، منها 130 مليار دينار موجهة لترتيبات التشغيل المؤقت. و150 مليار دينار موجهة لدعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، في إطار برامج التكوين والتأهيل. و80 مليار دينار لدعم استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة.

ثالثا: أثر برنامج التنمية الخماسي على بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

لقد كان لبرنامج توطيد النمو، أثار متباينة على المتغيرات الاقتصادية الكلية، فمن ناحية مؤشرات الأسعار، شهد التضخم معدلات متذبذبة بين الصعود والهبوط خلال الفترة 2010-2014، حيث شهد معدلات متزايدة خلال السنوات الثلاثة الأولى من البرنامج ليسجل أعلى معدل سنة 2012 بـــحوالي 8,89%، ليتراجع في السنتين الأخيرتين (2013 و 2014) مسجلا على التوالي: 3,25% و 1,92%.

أما حجم المديونية الخارجية فعرف تراجع مستمر خلال الفترة المعنية، حيث انخفض من حوالي 5.7 مليار دولار أمريكي نهاية سنة 2010 إلى حوالي 3.4 مليار دولار أمريكي نهاية سنة 2013[1] .

أما من ناحية ميزان المدفوعات، وبالرغم من تسجيله فائضا طيلة فترة البرنامج، إلا أن هذا الفائض في تراجع مستمر، حيث انتقل من 15,326 مليار دولار أمريكي سنة 2010 إلى 0,134 مليار دولار أمريكي سنة 2013، وهذا راجع بالأساس إلى تراجع صادرات المحروقات في الوقت الذي عرفت فيه الواردات ارتفاعا كبيرا.

ومن ناحية رصيد الميزانية العامة، فقد واصل تسجيل العجز والتراجع خلال فترة البرنامج، وقد قدر هذا العجز سنة 2013 بحوالي: 2310,4- مليار دج، ويرجع ذلك دائما إلى ارتفاع النفقات مقارنة بالإيرادات.

وفيما يخص سعر صرف الدينار، فقد بقي متذبذبا اتجاه العملات الأجنبية الرئيسية كالأورو والدولار الأمريكي، ويرجع ذلك كما كان عليه الحال في المخططات السابقة إلى ضعف إنتاجية ونمو القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات.

أما فيما يتعلق باحتياطي الصرف، فقد شهد تحسنا متواصلا خلال فترة البرنامج الخماسي للتنمية، ليسجل سنة 2013 حوالي 194 مليار دولار أمريكي.

والجدول التالي يوضح حركة بعض هذه المتغيرات الاقتصادية خلال فترة البرنامج الخماسي للتنمية:

[1] – Ministère des finances, direction générale de la prévision et des politiques, flash conjoncture fin décembre 2013**, principaux indicateurs économiques et financiers a fin décembre 2013**, Alger, mars 2014, p03

الجدول رقم 04-35 : بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر خلال الفترة 2010- 2014.

الوحدة: مليار دولار/ نسبة مئوية (%)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات	15,6	19,9	12,1	0,134	-5,88
رصيد الميزانية العامة (مليار دج)	-1496,5	-2395,4	-3246,2	-2310,4	-2264,5
الدين الخارجي	5,681	4,405	3,676	3,396	-
معدل التضخم	3,9	4,5	8,9	3,3	2,7
سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي	74, 4	72,9	77.6	79,4	79.9
سعر صرف الدينار مقابل الاورو	99,2	102,2	102,2	105,4	106,88
احتياطي الصرف	162,2	182,2	190,7	194,0	-

Source : Ministère des finances, direction générale de la prévision et des politiques, flash conjoncture fin décembre 2013**, principaux indicateurs économiques et financiers a fin décembre 2013, p03-05**, consulter le : 30/12/2014, http://www.dgpp-mf.gov.dz

ويتضح مما سبق أن الجزائر نجحت في تحقيق التوازنات الكلية للاقتصاد، خاصة ما تعلق بتقليص الدين الخارجي وتسجيل فائض في ميزان المدفوعات وارتفاع احتياطي الصرف، والتحكم نوعا ما في معدلات التضخم و البطالة. لكن كل هذه التوازنات تبقى هشة ومرتبطة بشكل كبير بمداخيل قطاع المحروقات الذي يعتبر عصب الاقتصاد الوطني، و أي هزة في هذا القطاع ستكون لها انعكاسات وخيمة على المدى القريب والمتوسط.

خلاصة الفصل الرابع:

اعتمدت الجزائر منذ بداية الألفية، سياسة استثمارية نشطة تقوم على أساس برامج ضخمة للاستثمار العمومي، والتي اعتبرت جد مهمة بحكم أنها تلت مرحلة صعبة مرت بها الجزائر وعانت من خلالها أزمة اقتصادية وسياسية وأمنية، كما استعادت من خلالها الدولة دورها الاقتصادي، باعتبارها عونا رئيسيا من الأعوان الاقتصاديين، خاصة في أوضاع الركود والأزمات الاقتصادية.

إن أثار برامج الاستثمارات العمومية والإصلاحات الاقتصادية، المعتمدة في الجزائر منذ 2001 وحتى وقتنا الحاضر، وبعد مرور أكثر من عشرة سنوات على بدايتها، تبين أنها لعبت دورا حاسما في تحقيق نتائج ايجابية، إذ يمكن القول بأنها أصبحت بمثابة المنشط الأول للقطاعات الاقتصادية.

ولعل أهم ما يدل على ذلك هو معدلات النمو المقبولة التي تحققت خلال فترات برامج الاستثمارات العمومية والتي كانت موجبة في كل السنوات. كما استطاعت الجزائر أن تخفض من المديونية الخارجية إلى أدنى مستوياتها، وأن تسجل احتياطي صرف معتبر، من جانب ثاني فقد نجحت السلطات في ضبط الأوضاع المالية إلى درجة كبيرة رغم المخصصات المالية الكبيرة لبرامج الاستثمارات العمومية، كما سجلت نتائج جيدة في وضعية الميزان التجاري ومعدلات تضخم مقبولة. وأخيرا يمكن إدراج نتيجة هامة وأساسية لهذه البرامج وهي التراجع المستمر لمعدلات البطالة مما يشير إلى الانعكاسات الايجابية والآثار ذات الدلالة لبرامج الاستثمارات العمومية. دون أن ننسى المكاسب الاجتماعية المحققة في معظم القطاعات والتي بدأت تظهر نتائجها من خلال التحسن الكبير في مؤشرات التنمية الاجتماعية.

لكن ورغم كل هذه النتائج الايجابية الهامة المتعلقة بالقاعدة الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن الاقتصاد الجزائري يبقى هشا، ولا يعول عليه كثيرا في مجالي التشغيل والتنمية الشاملة. حيث أن نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات تبقى متمثلة في القطاع الصناعي، الذي كانت نسبة نموه متواضعة وبذلك فإن مساهمته في الناتج المحلي الخام كانت متذبذبة وضعيفة نسبيا، وعوض أن يستفيد من الطلب المتزايد الناتج عن برامج دعم النمو، كان الاستيراد هو الحل في تلبية ذلك الطلب، وهو ما يعني أن نسبة كبيرة من الزيادة في الطلب تم تلبيتها من العالم الخارجي، حيث شهدت الواردات ارتفاعا كبيرا خلال الفترة 2001-2014، وهو ما قد يعد فشلا لسياسة الإنفاق العام التوسعية التي طبقتها الجزائر، بحكم أنها عجزت عن تنشيط الجهاز الإنتاجي المحلي وبالخصوص في شقه الصناعي، على الرغم من أن هذا القطاع يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف الاقتصاديات المعاصرة.كما أنه وبغض النظر عن الأثر الايجابي لبرامج دعم النمو على البنية التحتية والهياكل القاعدية، فإن باقي القطاعات لم تبني لنفسها قاعدة صلبة يمكن الارتكاز عليها في حالة غياب دعم الدولة، وهذا ما قد يؤدي إلى تدهور النشاط الاقتصادي في حال خفضت الدولة من إنفاقها العام مقارنة بما هو عليه في الوقت الراهن. وهو ما قد يضع الجزائر في مأزق التأثر سريعا بأي هزات في

أسواق النفط الدولية وتحت رحمة بورصات المواد الأساسية، الأمر الذي يمثل أكبر تهديد للأمن والسلم الاجتماعي في الجزائر.

ومن ثم يمكن القول أن السياسة الاقتصادية التوسعية في الجزائر والمعتمدة في تنفيذها على زيادة الإنفاق العام، تواجه مشكلة نقص الفعالية، باعتبار أن أحد الأهداف الأساسية المتوخاة منذ انتهاج هذه السياسة، هو تحقيق نمو اقتصادي خارج المحروقات حقيقي ومستمر، بحيث يكون له أثر قوي على التشغيل والتنمية الشاملة للبلاد، ويسمح بتنويع الاقتصاد وفك تبعيته المفرطة للخارج (المتمثلة في تصدير المحروقات واستيراد كل شيء تقريبا بعائداتها).

وعليه يجب العمل على وضع إستراتيجية اقتصادية واضحة وشاملة، تمكن من إزالة كل الاختلالات والقضاء على كل العراقيل التي تحول دون رد الاعتبار لجهاز الإنتاج الوطني، وتعبئة كل قدراته، وتمكينه من استغلال المزايا النسبية المتاحة، ليكون أكثر فعالية وتنافسية. بالإضافة إلى إعادة النظر في الأولويات الحالية التي تركز على بعض الجوانب الاجتماعية والسياسية الظرفية لاحتواء الاضطرابات وتسكينها، من خلال إعادة صياغة الأولويات المجتمعية بأبعادها الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، والتي تحقق الأمن الاقتصادي الوطني في المدى المتوسط والطويل.

الفصل الخامس:

مكانة التنمية المحلية في الجزائر وانعكاساتها على التنمية على المستوى الوطني.

تمهيد:

إن الجزائر اليوم تسعى جاهدت إلى تحقيق تنمية وطنية شاملة ومستدامة، قصد الخروج نهائيا من الأزمات المتعددة الجوانب التي عرفتها. هذه التنمية لا يمكن تجسيدها إلا بالانطلاق من الجزء إلى الكل ومن القاعدة نحو المركز، واضعة التنمية المحلية كأساس ومنطلق لها وكمنهج فعال من أجل تحسين المستويات المعيشية للسكان المحليين في كافة جوانب الحياة، والعمل على إيجاد التوليفة المناسبة بين الفاعلين الرئيسيين في سياسات التنمية المحلية.

لقد أصبحت التنمية المحلية موضوع اهتمام كبير في بلادنا، خاصة على مستوى السياسات والبرامج الاقتصادية، وهذا من أجل إيجاد حل ذو بعد استراتيجي لمعالجة المشاكل التنموية والأسباب المعرقلة لمسار التنمية بمختلف أبعادها. و لتجسيد التنمية المحلية اعتمدت الجزائر مبدأ اللامركزية في التسيير، الذي يقوم على وجود جماعات محلية منتخبة والتي تعتبر من أهم أدوات التنمية المحلية، ويتضح ذلك جليا من خلال الصلاحيات الواسعة التي أوكلت للجماعات المحلية وذلك في جميع المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية.

لكن ورغم كل المجهودات المبذولة، إلا أن الواقع المالي من جهة وقلة التأطير من جهة أخرى فرض العكس. وبين الطابع البيروقراطي للمركزية في الجزائر والذي جعل دور الجماعات المحلية محدودا في مجال التنمية المحلية، بقيت الدولة هي المسؤول الأول عن التنمية المحلية، عن طريق التدخل المباشر بواسطة برامج دعم النمو في إطار مخططات وطنية يقتصر فيها دور الجماعات المحلية على المرافقة وتقديم الاقتراحات.

وأصبح من الواضح في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية العديدة، ضرورة إعادة النظر في مجال تدخل الجماعات المحلية، بما يساهم في تحقيق تنمية محلية ملموسة تساهم في الوصول إلى تنمية وطنية شاملة، خاصة في ظل البرامج التنموية الضخمة التي رصدتها الجزائر في السنوات العشرة الأخيرة.

ومن هنا سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على وضعية التنمية المحلية في الجزائر، من خلال ثلاثة مباحث، نتناول في الأول: الجماعات المحلية في الجزائر ودورها في التنمية المحلية، وفي المبحث الثاني: تمويل التنمية المحلية في الجزائر، وفي الثالث والأخير: حصيلة تجربة التنمية المحلية في الجزائر خلال الفترة 2003-2014.

المبحث الأول: الجماعات المحلية في الجزائر ودورها في التنمية المحلية.

تعتبر التنمية المحلية عملية متعددة الأبعاد وتنطوي على تغيرات جذرية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، هذه التنمية التي لا يمكن أن تتحقق دون توفر المقومات والركائز الضرورية لها والتي من أهمها نظام للإدارة المحلية.

وفي ظل تزايد وتشابك مهام الدولة، أصبح من الضروري الاعتماد على أنظمة إدارية غير ممركزة تتقاسم معها الأعباء الكثيرة، ومن هنا ظهرت أهمية الإدارة المحلية كمساهم فعال في تحقيق أهداف وبرامج التنمية المحلية.

تلعب الجماعات المحلية دورا أساسيا في تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث لا يمكن للدولة من دونها التسيير و الإشراف بنجاح على تنفيذ السياسات التنموية، ومن هنا يتبين أن مجال نشاط وتدخل الجماعات المحلية في توسع مستمر.

والجزائر منذ عدة سنوات حاولت إرساء مبدأ اللامركزية الإدارية كوسيلة لتحقيق التنمية المحلية، وهذا من خلال الصلاحيات الواسعة التي أوكلت للجماعات المحلية عبر إصلاح قوانينها المتعاقبة، في إطار التوجه نحو اقتصاد السوق.

المطلب الأول: نظام الجماعات المحلية في الجزائر.

تعد الجماعات المحلية وحدات جغرافية مقسمة من إقليم الدولة، وهي عبارة عن هيئات مستقلة في الولايات والمدن والقرى، وتتولى شؤون هذه الوحدات بالطرق المناسبة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[1].

وتعتبر الجماعات المحلية بمثابة الهيئات الأساسية للتنظيم الإداري للدولة، فهي عبارة عن تعبير جغرافي محدد إقليميا وتجمع سكاني محدد عدديا ووحدة إدارية مصغرة عن الدولة، أوكلت لها جملة من الصلاحيات تأخذ في الحسبان امتداد واتساع المهام المركزية على المستوى المحلي من جهة، وتزايد حجم الحاجات العامة المحلية للإقليم من جهة أخرى. أما في الجزائر فيطلق على الجماعات المحلية اسم "البلديات والولايات"

وتقوم الإدارة المحلية في الجزائر على أركان اللامركزية الإدارية الإقليمية والمرفقية، حيث تقوم اللامركزية الإقليمية على خليتين أساسيتين هما: البلدية والولاية، اللتان تمثلان الهيئات المحلية التي تعمل على تنفيذ برامج التنمية المحلية[2].

---

[1]– عبد الرزاق إبراهيم الشيخلي، **الإدارة المحلية دراسة مقارنة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2001، ص 20.

[2]– بسمة عولمي، **تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 02.

أولا:الإطار القانوني والتنظيمي للبلدية.

إن الجماعات المحلية في الجزائر تقوم على أساس دستوري وقانوني، حيث نصت جميع المواثيق والدساتير والقوانين الجزائرية على نظام الإدارة المحلية (البلدية والولاية).

1- مفهوم البلدية: البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب القانون[1]، كما أنها القاعدة الإقليمية للامركزية، ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية. وللبلدية اسم وإقليم ومقر رئيسي.

وقد حظيت البلدية، باعتبارها القاعدة الأساسية للتنظيم الإداري في الدولة، باهتمام السلطات المركزية من خلال القوانين والدساتير التي حاولت في كل مرة تحسين أدائها وتطوير وتعزيز صلاحياتها وذلك منذ سنة 1967 تاريخ صدور أول قانون بلدي[2].

ويتم إنشاء البلدية وتغيير اسمها وتعيين مقرها الرئيسي أو تحويله بموجب مرسوم رئاسي بناء على تقرير الوزير المكلف بالداخلية بعد أخذ رأي الوالي ومداولات المجلس الشعبي المعني. كما أن ضم جزء من إقليم بلدية أو أكثر إلى بلدية أخرى أو أكثر من نفس الولاية يتم بنفس الطريقة السابقة مع اخذ رأي المجلس الشعبي الولائي ومداولات المجالس الشعبية البلدية المعنية.

2- هيئات البلدية: تتوفر البلدية على هيئتان، حسب المادة رقم 15 من قانون البلدية رقم 11_10 المؤرخ في 20 رجب 1432 الموافق 22 جوان 2011، وهما:

2-1 المجلس الشعبي البلدي (A.P.C): هو هيئة مداولة، ويعتبر خلية أساسية في البلدية باعتباره إطارا للديمقراطية المحلية التي يعبر من خلالها الشعب عن إرادته، وهو يمثل قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية.

يُنتخب أعضاء المجلس الشعبي البلدي لعهدة انتخابية مدتها خمس سنوات، وقسم المشرع عدد الأعضاء في المجلس الشعبي البلدي بحسب عدد سكان كل بلدية.

يجتمع المجلس الشعبي البلدي في دورة عادية كل شهرين، ويمكن أن يجتمع في دورة غير عادية كلما اقتضت شؤون البلدية ذلك بطلب من رئيسه أو ثلثي أعضائه أو بطلب من الوالي[3].

---

[1]- **قانون البلدية رقم 11_10 المؤرخ في 20 رجب 1432 الموافق 22 جوان 2011**، المادة 01، الجريدة الرسمية للجهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 37، 03 يوليو 2011، ص 07.

[2]- كمال يرقي، **دور الجماعات الإقليمية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة يحي فارس، المدية، 2010، ص 47.

[3]- قانون البلدية رقم 11_10 المؤرخ في 20 رجب 1432 الموافق 22 جوان 2011، **المواد 16، 17**، مرجع سبق ذكره، ص 08.

ويمارس المجلس الشعبي البلدي مهامه عن طريق المداولات، ويشكل من بين أعضائه لجانا دائمة للمسائل التابعة لمجال اختصاصه ولاسيما تلك المتعلقة بما يلي:

- الاقتصاد والمالية والاستثمار.
- الصحة والنظافة وحماية البيئة.
- تهيئة الإقليم والتعمير والسياحة والصناعات التقليدية.
- الري والفلاحة والصيد البحري.
- الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية والشباب.

ويحدد عدد اللجان كذلك بحسب عدد سكان البلدية، كما يمكن للمجلس أن يشكل من بين أعضائه لجانا خاصة لدراسة مواضيع محددة تدخل في مجال اختصاصه.

2-2 رئيس المجلس الشعبي البلدي: يشكل الهيئة التنفيذية للبلدية، وينتخب لعهدة انتخابية كاملة ويساعده نائبان أو أكثر حسب عدد مقاعد المجلس الشعبي البلدي.

ويتمتع رئيس المجلس الشعبي البلدي بازدواجية الاختصاص التي تشمل تمثيل البلدية من جهة والدولة من جهة أخرى[1].

- **تمثيل البلدية:** يمثل رئيس المجلس الشعبي البلدي البلدية في جميع المراسيم التشريفية والتظاهرات الرسمية وفي كل أعمال الحياة المدنية والإدارية والقضائية،كما يترأس المجلس الشعبي البلدي ويعد مشروع الجدول أعمال الدورات ويترأسها، و يسهر كذلك على تنفيذ مداولات المجلس الشعبي البلدي، وينفذ ميزانية البلدية وهو الآمر بالصرف. ويقوم في نفس الإطار وتحت رقابة المجلس الشعبي، بجميع التصرفات الخاصة بالمحافظة على الأملاك والحقوق المكونة للممتلكات البلدية وإدارتها، والسهر على وضع المصالح والمؤسسات العمومية البلدية وحسن سيرها[2].

- **تمثيل الدولة:** يمثل رئيس المجلس الشعبي البلدي الدولة على مستوى البلدية، ويتمتع بصفة ضابط الحالة المدنية وضابط الشرطة القضائية، وبهذه الصفات، فهو يكلف على الخصوص بالسهر على ما يلي:

---

[1]- أحمد شريفي، **دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر (3)، الجزائر، 2010، ص 79.

[2]- قانون البلدية رقم 11_10 المؤرخ في 20 رجب 1432 الموافق 22 جوان 2011، **المواد من 77 إلى 82**، مرجع سبق ذكره، ص 14.

أ- احترام وتطبيق التشريع والتنظيم المعمول بهما.

ب- بصفته ضابطا للحالة المدنية، يقوم بجميع العقود المتعلقة بالحالة المدنية تحت رقابة النائب العام المختص إقليميا.

ج- تبليغ وتنفيذ القوانين والتنظيمات على إقليم البلدية والسهر على النظام والسكينة والنظافة العمومية، وتنفيذ التدابير الاحتياطية والوقاية والتدخل في مجال الإسعاف، وهذا كله تحت إشراف الوالي.

د- يمكن رئيس المجلس الشعبي البلدي، عند الاقتضاء، تسخير قوات الشرطة أو الدرك الوطني المختصة إقليميا.

ه- السهر على حماية التراث التاريخي والثقافي ورموز ثورة التحرير الوطني.

و- السهر على احترام المقاييس والتعليمات في مجال العقار والسكن والتعمير وحماية التراث الثقافي المعماري.

ز- ضمان ضبطية الجنائز والمقابر طبقا للعادات وحسب مختلف الشعائر الدينية، والعمل فورا على دفن كل شخص متوفى بصفة لائقة دون تمييز للدين أو المعتقد.

بالإضافة إلى العديد من المهام الأخرى المتعلقة بسلامة وحماية الأشخاص والممتلكات، ومواجهة الكوارث الطبيعية، ومكافحة الأمراض المتنقلة أو المعدية والوقاية منها. ويمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي في إطار ممارسة صلاحياته، الاستعانة بالمصالح التقنية للدولة.

ثانيا:الإطار القانوني والتنظيمي للولاية.

تعتبر الولاية من الجماعات المحلية في الجزائر بجانب البلدية، و هي حائزة على بعض سلطات الدولة وتعبر على مطامح سكانها.

1- مفهوم الولاية: الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة. وهي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة.

وتساهم الولاية مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين، وتتدخل في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون، شعارها بالشعب وللشعب وتحدث بموجب القانون[1].

[1]- **قانون الولاية رقم 12_07 المؤرخ في 28 ربيع الأول 1433 الموافق 21 فبراير 2012**، المادة 01، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 12، 29 فبراير 2012، ص 08.

وتكلَف الولاية بصفتها الدائرة الإدارية، بالأعمال غير الممركزة للدولة وتساهم في تنفيذ السياسات العمومية ضمن الإطار المحدد لتوزيع صلاحيات ووسائل الدولة بين مستوياتها المركزية والإقليمية.

وللولاية اسم ومقر رئيسي، يحددان بموجب مرسوم رئاسي، كما لها إقليم يتطابق مع أقاليم البلديات التي تتكون منها.

2- هيئات الولاية: تتوفر الولاية على هيئتان، حسب المادة رقم 02 من قانون الولاية رقم 12_07 المؤرخ في 28 ربيع الأول 1433 الموافق 21 فبراير 2012، وهما:

2-1 المجلس الشعبي الولائي (A.P.W): للولاية مجلس منتخب عن طريق الاقتراع العام المباشر يدعى المجلس الشعبي الولائي، وهو هيئة المداولة في الولاية، يُنتخب أعضاءه لعهدة انتخابية مدتها خمس سنوات، وقسم المشرع عدد الأعضاء في المجلس الشعبي الولائي بحسب عدد سكان كل ولاية.

يعقد المجلس الشعبي الولائي، أربع (04) دورات عادية في السنة، مدة كل دورة منها خمسة عشر(15) يوما على الأكثر، وتنعقد هذه الدورات وجوبا خلال أشهر مارس ويونيو وسبتمبر وديسمبر ولا يمكن جمعها[1]، ويمكنه أن يجتمع في دورة غير عادية بطلب من رئيسه أو ثلث أعضائه أو بطلب من الوالي.

ويمارس المجلس الشعبي الولائي مهامه عن طريق المداولات، ويشكل من بين أعضائه لجانا دائمة للمسائل التابعة لمجال اختصاصه ولاسيما تلك المتعلقة بما يلي:

- التربية والتعليم العالي والتكوين المهني.
- الاقتصاد والمالية.
- الصحة والنظافة وحماية البيئة.
- الاتصال وتكنولوجيات الإعلام.
- تهيئة الإقليم والنقل.
- التعمير والسكن.
- الري والفلاحة والغابات والصيد البحري والسياحة.
- الشؤون الاجتماعية و الثقافة والشؤون الدينية والوقف والرياضة والشباب.
- التنمية المحلية، التجهيز والاستثمار والتشغيل.

[1]- قانون الولاية رقم 12_07 المؤرخ في 28 ربيع الأول 1433 الموافق 21 فبراير 2012، **المادة 14**، مرجع سبق ذكره، ص 10.

كما يمكن للمجلس الشعبي الولائي تشكيل لجان خاصة لدراسة كل المسائل الأخرى التي تهم الولاية، ويمكنه أيضا تشكيل لجان تحقيق بطلب من رئيسه أو من ثلث(3/1) أعضائه الممارسين.

ويمكن للمجلس الشعبي الولائي، بالإضافة إلى التكفل بالمهام المنوطة به، التدخل في المجالات التابعة لاختصاصات الدولة، بالمساهمة في تنفيذ النشاطات المقررة في إطار السياسات العمومية الاقتصادية والاجتماعية.

ويترأس المجلس الشعبي الولائي رئيس منتخب من بين أعضاءه، ويساعده نائبان أو أكثر حسب عدد مقاعد المجلس الشعبي الولائي. وهو يمثل المجلس الشعبي الولائي في جميع المراسيم التشريفية والتظاهرات الرسمية، ويطلعه على الوضعية العامة للولاية.

يتفرغ رئيس المجلس الشعبي الولائي بصفة دائمة لممارسة عهدته الانتخابية، وهو ملزم بالإقامة على إقليم الولاية، وله ديوان يعمل على نحو دائم.

2-2 الوالي: هو الهيئة التنفيذية للولاية، ويتمتع بازدواجية الاختصاص التي تشمل تمثيل الولاية من جهة والدولة من جهة أخرى.

- **تمثيل الولاية:** يمثل الوالي الولاية أمام القضاء، وفي جميع أعمال الحياة المدنية والإدارية حسب الأشكال والشروط المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها، ويؤدي باسم الولاية كل أعمال إدارة الأملاك والحقوق التي تتكون منها ممتلكات الولاية.

كما يسهر على نشر وتنفيذ مداولات المجلس الشعبي الولائي، وعلى إعداد مشروع ميزانية الولاية ويتولى تنفيذها بعد مصادقة المجلس الشعبي الولائي عليها، وهو الآمر بصرفها.

ويطلع الوالي المجلس الشعبي الولائي سنويا على نشاط القطاعات غير الممركزة بالولاية. ويقدم أمامه بيانا سنويا حول نشاطات الولاية يتبع بمناقشة. كما يعمل على وضع المصالح الولائية ومؤسساتها العمومية وحسن سيرها ويتولى تنشيط ومراقبة نشاطاتها.

- **تمثيل الدولة:** الوالي ممثل الدولة على مستوى الولاية وهو مفوض الحكومة، وهو بذلك يمثل مختلف الوزراء، فهو مكلف بتنشيط وتنسيق ومراقبة نشاط المصالح غير الممركزة للدولة المكلفة بمختلف قطاعات النشاط في الولاية، ويستثنى من ذلك[1]:

- العمل التربوي والتنظيم في مجال التربية و التكوين والتعليم العالي والبحث العلمي.

- وعاء الضرائب وتحصيلها.

[1]- قانون الولاية رقم 12_07 المؤرخ في 28 ربيع الأول 1433 الموافق 21 فبراير 2012، **المواد 110، 111**، مرجع سبق ذكره، ص19.

- الرقابة المالية و إدارة الجمارك.

- مفتشية العمل و مفتشية الوظيفة العمومية.

- المصالح التي يتجاوز نشاطها بالنظر إلى طبيعته أو خصوصيته إقليم الولاية.

كما يسهر الوالي على حماية حقوق المواطنين وحرياتهم وعلى تنفيذ القوانين والتنظيمات، وعلى إعداد مخططات تنظيم الإسعافات في الولاية، و على احترام رموز الدولة وشعاراتها على إقليم الولاية. وهو مسؤول على المحافظة على النظام والأمن والسلامة والسكينة العمومية، من خلال تنسيق نشاطات مصالح الأمن المتواجدة على إقليم الولاية. ويجب عليه الإقامة بالمقر الرئيسي للولاية.

ثالثا: خصائص ومميزات البلدية والولاية.

تعتبر الجماعات المحلية أهم صور تطبيق اللامركزية الإدارية و إحدى آلياتها الرئيسية، باعتبارها ضرورية لاستقرار الدولة واستمرارها وحضورها الدائم والقريب من المواطن، و وسيلة تدخلها المباشر وغير المباشر وفي الوقت المناسب وبالأسلوب الملائم من أجل التحكم في شؤون المجتمع وتسييرها.

و تتميز الجماعات المحلية في الجزائر بجملة من الخصائص والمميزات، يمكن ذكر أهمها فيما يلي[1]:

1- جماعة إقليمية: إن خاصية الإقليمية تعبر بشكل واضح على اعتماد الدولة الجزائرية لنظام اللامركزية الإقليمية، الذي يقوم على منح السلطة المركزية جزء من اختصاصاتها في إدارة المرافق والمصالح المحلية إلى جزء من إقليم الدولة، حيث تباشر البلدية والولاية صلاحياتها في نطاق حيز جغرافي معين، وقد نص قانوني البلدية والولاية الجديدين في مادتهما الأولى على أن البلدية والولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة.

2- شخصية معنوية: تتمتع كل من البلدية والولاية بالشخصية المعنوية، بمعنى اكتسابها للشخصية القانونية التي تمكنها من التمتع بالحقوق وتحمل الالتزامات، فالشخصية المعنوية هي السند القانوني لتوزيع الوظيفة الإدارية بالدولة والاعتراف بها يشكل المبدأ الأساسي للامركزية. واكتساب هذه الشخصية يترتب عليه عدة مكتسبات أهمها: الذمة المالية المستقلة و الأهلية القانونية في الحدود التي يقررها قانون إنشائها، ما يمكنها من ممارسة اختصاصاتها في كل المجالات المخولة لها.

3- هيئة مستقلة: تتمتع البلدية والولاية بالاستقلالية في ممارسة صلاحياتها واختصاصاتها بنص القانون، ويظهر ذلك جليا في استقلالها المالي والإداري، فالذمة المالية للبلدية والولاية مستقلة عن الذمة المالية للدولة، ممثلة في ميزانيتها المستقلة، أما الاستقلالية الإدارية فتتمثل في وجود الجهاز التنفيذي وجهاز المداولة، والتي يتم إنشائهما

[1]- أحمد شريفي، **دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 82.

بموجب القانون مما يعطيهما حماية من تدخل السلطات المركزية. وقد نصت مختلف المواثيق والقوانين المتعلقة بالإدارة المحلية الجزائرية والمنظمة لعمل الجماعات المحلية على الاستقلالية.

4- هيئة منتخبة: تمثل هذه الخاصية الركن الثاني لقيام اللامركزية الإدارية، ويتم تشكيل المجالس الشعبية البلدية و الولائية عن طريق الانتخاب بصفة كلية، وذلك كوسيلة رئيسية وديمقراطية مفتوحة لعموم الناس بشروط يحددها القانون وبنص الدستور. غير أنه في حالات استثنائية، يمكن اللجوء إلى التعيين مثلما حدث غداة الاستقلال وخلال المرحلة الانتقالية سنة 1989 وكذلك بعد حل المجالس المحلية المنتخبة في 1992. ويعتبر الانتخاب من المميزات الأكيدة المعبرة عن ديمقراطية الإدارة الحديثة والإدارة المحلية خصوصا.

5- خاضعة لرقابة السلطات المركزية: إن تمتع الهيئات المحلية بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري، لا يخولها التصرف بحرية ودون رقابة من السلطات المركزية، وتمتد هذه الرقابة على الجماعات المحلية إلى هيئاتها ومجالسها والأشخاص وأعمالهم وتصرفاتهم، فهي رقابة شاملة ومتعددة المستويات والمراحل وتشمل الأنواع الثلاثة وهي الرقابة السياسية والقضائية و الإدارية.

المطلب الثاني: مجالات تدخل الجماعات المحلية في الجزائر.

لقد أجمعت جميع التشريعات والقوانين الخاصة بالجماعات المحلية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، على أهمية هذه الأخيرة وتدخلها في شتى المجالات[1]، فالتشريع الجزائري جعل من الجماعات المحلية المحرك الأساسي للتنمية المحلية لاسيما مع صدور قانون البلدية 2011 و قانون الولاية 2012، الجديدين، اللذان منحاها المزيد من الصلاحيات للتدخل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

أولا: مجالات تدخل البلدية.

تمارس البلدية صلاحياتها في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون. وتساهم مع الدولة، بصفة خاصة، في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه[2].

1- التهيئة والتنمية الاقتصادية: تعد البلدية برامجها السنوية والمتعددة السنوات، وتسهر على تنفيذها، في إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم، كما تبادر بكل عملية من شأنها بعث و تحفيز نشاطات اقتصادية تتماشى مع طاقات البلدية ومخططها التنموي. ولهذا الغرض، يتخذ المجلس الشعبي البلدي كافة التدابير التي من شانها تشجيع الاستثمار وترقيته.

---

[1]- خنفري خيضر، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق**، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر (3)، الجزائر، 2011، ص 72.

[2]- قانون البلدية رقم 11_10 المؤرخ في 20 رجب 1432 الموافق 22 جوان 2011، **المادة 03**، مرجع سبق ذكره، ص 07.

وتعتبر البرامج البلدية للتنمية من أهم أدوات التنمية الاقتصادية التي يمكن أن تستعملها الدولة على المستوى المحلي، فهي تندرج في إطار تشجيع المبادرة المحلية. وتتمحور هذه المخططات حول المشاريع ذات الأولوية في التنمية، والتي ترتكز على تطوير المناطق الفقيرة وخلق شروط العمل اللازمة لبعث النشاط الاقتصادي التنموي.

كما يمكن للبلدية إنشاء مؤسسات عمومية بلدية ذات طابع تجاري أو صناعي، في إطار استغلال إمكانياتها المتاحة، وقد شكلت هذه المؤسسات في إطارها النظري ومن الناحية القانونية، فرصة حقيقية لتفعيل أداء البلديات وإسهامها الجاد في المجال الاقتصادي من خلال مؤسسات عمومية من شأنها تحسين مداخيل البلدية ووضعيتها المالية، وبالتالي تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي.

وفي إطار حماية البيئة، يسهر المجلس الشعبي البلدي على حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء، ولاسيما عند إقامة مختلف المشاريع على إقليم البلدية[1]، كما تساهم البلدية في حماية التربة والموارد المائية وتسهر على الاستغلال الأفضل لها.

2- التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز: تتزود البلدية بكل أدوات التعمير المنصوص عليها في القانون، وتتولى وبمساهمة المصالح التقنية للدولة:

- التأكد من تخصيصات الأراضي وقواعد استعمالها.
- السهر على المراقبة الدائمة لمطابقة عمليات البناء، ذات العلاقة ببرامج التجهيز والسكن.
- السهر على احترام الأحكام في مجال مكافحة السكنات الهشة غير القانونية.

كما تسهر البلدية، في إطار حماية التراث المعماري، على المحافظة وحماية الأملاك العقارية الثقافية والحفاظ على الانسجام الهندسي للتجمعات السكنية. كما تعمل على المحافظة على وعائها العقاري ومنح الأولوية في تخصيصه لبرامج التجهيزات العمومية والاستثمار الاقتصادي.

وتوفر البلدية في مجال السكن، الشروط التحفيزية للترقية العقارية، كما تبادر أو تساهم في ترقية برامج السكن. ويمكنها أيضا القيام أو المساهمة في تهيئة المساحات الموجهة لاحتواء النشاطات الاقتصادية أو التجارية أو الخدماتية.

3- التربية والحماية الاجتماعية والرياضة والشباب والثقافة والتسلية والسياحة: تختص البلدية في هذا المجال باتخاذ كافة الإجراءات قصد[2]:

---

[1]- قانون البلدية رقم 11_10 المؤرخ في 20 رجب 1432 الموافق 22 جوان 2011، **المادة 110**، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[2]- قانون البلدية رقم 11_10 المؤرخ في 20 رجب 1432 الموافق 22 جوان 2011، **المادة 122**، مرجع سبق ذكره، ص 18.

– انجاز مؤسسات التعليم الابتدائي طبقا للخريطة المدرسية الوطنية وضمان صيانتهاـــ،كما تقوم انجاز وتسيير المطاعم المدرسية والسهر على ضمان توفير وسائل النقل المدرسي. كما يمكنها وفي حدود إمكانياتها، اتخاذ كل التدابير الموجهة لترقية تفتح الطفولة الصغرى ورياض الأطفال والتعليم التحضيري والتعليم الثقافي والفني.

– المساهمة في انجاز الهياكل القاعدية البلدية الجوارية الموجهة للنشاطات الرياضية والشباب والثقافة والتسلية، وتقديم المساعدة لها.

– المساهمة في تطوير الهياكل الأساسية الجوارية الموجهة لنشاطات التسلية ونشر الفن والقراءة العمومية والتنشيط الثقافي والحفاظ عليها وصيانتها، كما تعمل على تشجيع ترقية الحركة الجمعوية في جميع الميادين وتقديم المساعدات لها في حدود إمكانياتها.

– اتخاذ كل التدابير الرامية إلى توسيع وترقية قدراتها السياحية وتشجيع المتعاملين المعنيين باستغلالها.

– حصر الفئات الاجتماعية المحرومة أو الهشة أو المعوزة، وتنظيم التكفل بها في إطار السياسات العمومية الوطنية المقررة في مجال التضامن والحماية الاجتماعية، لاسيما منها ذوي الاحتياجات الخاصة.

– المساهمة في صيانة المساجد والمدارس القرآنية المتواجدة على تراب البلدية وضمان المحافظة على الممتلكات الخاصة بالعبادة.

4–النظافة وحفظ الصحة والطرقات البلدية: تسهر البلدية بمساهمة المصالح التقنية للدولة على احترام التشريع والتنظيم المعمول في مجال حفظ الصحة والنظافة العمومية، وفي هذا الإطار للبلدية دور هام انجاز المراكز الصحية وقاعات العلاج، وتحسين استغلال وصيانة المؤسسات الصحية الموجودة في إقليمها[1].

وتكملة لدورها في هذا المجال تقوم البلدية بما يلي:

– توزيع المياه الصالحة للشرب.

– صرف المياه المستعملة ومعالجتها.

– جمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها.

– مكافحة نواقل الأمراض المتنقلة.

– الحفاظ على صحة الأغذية والأماكن والمؤسسات المستقبلة للجمهور.

دون أن ننسى في هذا المحور، طرقات البلدية، حيث تقوم بصيانتها وإشارات المرور التابعة لشبكة طرقاتها.

[1]– خنفري خيضر، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق**، مرجع سبق ذكره، ص 88.

ثانيا: مجالات تدخل الولاية.

لقد أعطت الدولة صلاحيات واسعة للجماعات المحلية، ولاسيما الولايات فيما يخص الحركة التنموية الشاملة قصد تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تصبو إليها الدولة. وتمارس الولاية صلاحياتها طبقا للقانون، ويمكنها المساهمة في تنفيذ النشاطات المقررة في إطار السياسات العمومية الاقتصادية والاجتماعية، وتقديم المساعدة للبلديات، كما تساهم في إعداد وتطبيق مخطط تهيئة إقليم الولاية. وتتدخل الولاية في الكثير من المجالات أهمها:

1- التنمية الاقتصادية والهيكل القاعدية: تعد الولاية مخططا للتنمية الولائية على المدى المتوسط، يبين الأهداف والبرامج والوسائل المعبأة من الدولة في إطار مشاريع الدولة والبرامج البلدية للتنمية، ويعتبر هذا المخطط كإطار للترقية والعمل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للولاية. ومن خلاله يقوم المجلس الشعبي الولائي بما يأتي[1]:

- يحدد المناطق الصناعية التي سيتم إنشاؤها، ويساهم في إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط في إطار البرامج الوطنية لإعادة التأهيل ويبدي رأيه في ذلك.
- يسهل استفادة المتعاملين من العقار الاقتصادي.
- يسهل ويشجع تمويل الاستثمارات في الولاية.
- يساهم في إنعاش نشاطات المؤسسات العمومية المتواجدة بالولاية باتخاذ كل التدابير الضرورية.
- يطور أعمال التعاون والتواصل والتشاور بين المتعاملين الاقتصاديين ومؤسسات التكوين والبحث العلمي والإدارات المحلية من أجل ترقية الإبداع في القطاعات الاقتصادية وضمان محيط ملائم للاستثمار.

كما يمكن للولاية أن تنشئ مؤسسات عمومية ولائية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي قصد تسيير مصالحها العمومية، الأمر الذي منحها دورا فعالا في النشاط الاقتصادي. وقد ساعدت هذه المؤسسات على تفعيل أداء الولايات وإسهامها الكبير في المجال الاقتصادي.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمجلس الشعبي الولائي المبادرة بالأعمال المرتبطة بأشغال تهيئة الطرق والمسالك الولائية وصيانتها، وبكل الأعمال المتعلقة بترقية وتنمية هياكل استقبال الاستثمارات. وتنمية الريف ولاسيما في مجال الكهرباء وفك العزلة.

[1]- قانون الولاية رقم 12_07 المؤرخ في 28 ربيع الأول 1433 الموافق 21 فبراير 2012، **المادة 82**، مرجع سبق ذكره، ص 17.

2- السكن وتجهيزات التربية والتكوين المهني: تتولى الولاية، في إطار المعايير الوطنية وتطيقا للخريطة المدرسية والتكوينية، انجاز مؤسسات التعليم المتوسط والثانوي والمهني وتتكفل بصيانتها والمحافظة عليها وكذا تجديد تجهيزاتها المدرسية على حساب الميزانية غير الممركزة للدولة المسجلة في حسابها[1].

وفي إطار السكن، يمكن للمجلس الشعبي الولائي المساهمة في انجاز برامج السكن وفي عمليات تجديد وإعادة تأهيل الحظيرة العقارية وكذا الحفاظ على الطابع المعماري.كما تسهل الولاية إنشاء التعاونيات العقارية على ترابها، وتشجع تطور البناء الذاتي في الوسط الحضري والريفي. وتسهل كذلك انجاز التجهيزات الجماعية الكفيلة بضمان أحسن الظروف السكنية والحياتية لسكان المحليات.

كما يساهم المجلس الشعبي الولائي، بالتنسيق مع البلديات والمصالح التقنية المعنية، في برنامج القضاء على السكن الهش وغير الصحي ومحاربته.

3- المجال الاجتماعي والثقافي والصحة: يساهم المجلس الشعبي الولائي بالتنسيق مع البلدية في كل نشاط اجتماعي يهدف إلى ضمان:

- تنفيذ البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي.
- حماية الأم ومساعدة الطفولة.
- مساعدة المسنين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.
- مساعدة الأشخاص المحتاجين.
- التكفل بالمشردين والمختلين عقليا.

كما يشجع المجلس أو يساهم في برامج التشغيل بالتشاور مع البلديات والمتعاملين الاقتصاديين ولاسيما تجاه الشباب أو المناطق المراد ترقيتها[2].

ويتولى المجلس كذلك، في ظل احترام المعايير الوطنية في مجال الصحة العمومية، تطبيق تدابير الوقاية الصحية و انجاز تجهيزات الصحة التي تتجاوز إمكانيات البلديات. كما يتخذ في هذا الإطار، كل التدابير لتشجيع إنشاء هياكل مكلفة بمراقبة وحفظ الصحة في المؤسسات المستقبلة للجمهور وفي المواد الاستهلاكية.

أما في المجال الثقافي والرياضي، تقوم الولاية ومن خلال المجلس الشعبي الولائي، بالمساهمة في إنشاء الهياكل القاعدية الثقافية والرياضية والترفيهية الخاصة بالشباب، وحماية التراث الثقافي والفني والتاريخي بمساهمة المصالح التقنية المؤهلة، وبالتنسيق مع البلديات والجمعيات المعنية.

---

[1]- قانون الولاية رقم 12_07 المؤرخ في 28 ربيع الأول 1433 الموافق 21 فبراير 2012، **المادة 29**، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[2]- قانون الولاية رقم 12_07 المؤرخ في 28 ربيع الأول 1433 الموافق 21 فبراير 2012، **المادة 39**، مرجع سبق ذكره، ص 18.

4-مجال الفلاحة والري: يحتل هذا القطاع حيزا مهما في السياسة التنموية الوطنية، وقد جاء قانون الولاية الجديد لتحديد الصلاحيات والعمليات التي يمكن أن يبادر ويساهم بها المجلس الشعبي الولائي في تنمية هذا القطاع الحساس، والتي يمكن أن نذكرها في النقاط التالية:

- يبادر ويجسد العمليات في مجال حماية وتوسيع وترقية الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز الريفي، كما يبادر بكل الأعمال الموجهة إلى تنمية وحماية الأملاك الغابية في مجال التشجير وحماية التربة وإصلاحها[1].

- يشجع أعمال الوقاية من الكوارث الطبيعية، ويتخذ كل الإجراءات الرامية إلى انجاز أشغال تهيئة وتطهير وتنقية مجاري المياه في حدود إقليمه.

- يساهم، بالاتصال مع المصالح المعنية، في تطوير كل أعمال الوقاية ومكافحة الأوبئة في مجال الصحة الحيوانية والنباتية.

- يساعد تقنيا وماليا بلديات الولاية في مشاريع التزويد بالمياه الصالحة للشرب والتطهير وإعادة استعمال المياه التي تتجاوز الإطار الإقليمي للبلديات المعنية[2].

المطلب الثالث: مشاكل الجماعات المحلية وآليات تفعيل دورها التنموي.

يرتبط مفهوم التنمية المحلية على مستوى المحليات بضرورة وجود جماعات محلية تعمل بشكل مستمر من أجل التدخل في جميع المجالات لتجسيد برامج التنمية المحلية المختلفة. لكن القيام بهذه الأدوار والمهام يصطدم بمشاكل وعراقيل عديدة تختلف باختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل بلد. والجزائر باعتبارها دولة نامية، تواجه فيها الجماعات المحلية وبالرغم من الإصلاحات المتواصلة، مشاكل عديدة أعاقت عملها التنموي المحلي.

أولا: المشاكل التي تواجه الجماعات المحلية.

تختلف المشاكل التي تواجه الجماعات المحلية في الجزائر باختلاف أحجامها وإمكانياتها وموقعها، لكن هناك مجموعة من المشاكل المشتركة التي تعاني منها أغلب الوحدات المحلية، وتتمثل هذه المشاكل أساسا فيما يلي:

---

[1]- رجراج الزوهير، **التنمية المحلية في الجزائر- واقع وآفاق**، أطروحة نيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر (3)، الجزائر، 2013، ص 100.

[2]- قانون الولاية رقم 12_07 المؤرخ في 28 ربيع الأول 1433 الموافق 21 فبراير 2012، **المادة 78**، مرجع سبق ذكره، ص 17.

1-المشاكل المالية: تواجه الوحدات المحلية في تحقيق برامج التنمية المحلية على مستوى وحداتها مشكلة التمويل، وضعف الموارد المالية المحلية المخصصة لأغراض التنمية، وبذلك يصعب على هذه الوحدات تنفيذ كافة أو بعض البرامج التنموية الضرورية لسكان الوحدات المحلية[1]. إن هذه المشكلة تخص الاستقلال الفعلي والحقيقي للوحدات المحلية في الحصول على الموارد المالية حيث تتقيد حريتها برقابة السلطة المركزية في فرض الضرائب والرسوم المحلية وعلى الاقتراض،كما تتقيد كذلك حريتها بالرقابة على ميزانيتها، وعلى أوجه الصرف الخاص بإيراداتها المختلفة، غير أن عدم كفاية الموارد المالية المحلية لا يعود فقط إلى القيود التي تمارسها السلطة المركزية وإنما يعود كذلك إلى مشاكل تنظيمية وتسييرية تعاني منها الوحدات المحلية في الجزائر. بالإضافة إلى نقص المبادرة الاقتصادية لدى الجماعات المحلية.

2-المشاكل التقنية: تعاني كذلك أغلب الوحدات المحلية في الجزائر من مشاكل تقنية في بنية الجماعات المحلية، وذلك من عدة جوانب، فهناك مشاكل تتعلق باليد العاملة من حيث أدائها وتكوينها وتحفيزها، فنقص الخبرات وانخفاض مستوى كفاءة موظفي الهيئات المحلية (خاصة البلديات)، إضافة إلى قلة عدد المهندسين والتقنيين المتخصصين يعتبر من المشاكل التقليدية التي تواجهها الإدارة المحلية ولازالت.

إلى جانب ذلك تعاني الجماعات المحلية الجزائرية من غياب شبه تام لعنصر المشاركة الشعبية بالرغم من وجود النصوص القانونية في قانوني البلدية والولاية،التي تؤكد الرقابة الشعبية وعلنية الجلسات، إلا أن جلسات المجالس المحلية تتم بعيدا عن أية مشاركة شعبية ولا يحضرها إلا القليل، مما يفقد تلك النصوص القانونية قيمتها. إضافة إلى أن قصور الخدمات البلدية أدى إلى تذمر المواطنين وفقدانهم الثقة في هذه الأجهزة مما أدى إلى عزوف الكثيرين عن المشاركة في عضوية هذه المجالس أو المساهمة في نشاطاتها.

3-المشاكل الإدارية: هناك الكثير من المشاكل الإدارية التي تعاني منها المحليات في الجزائر، وفي مقدمتها غموض القوانين والتشريعات التي تحدد العلاقة بين المركز والهيئات المحلية، هذه الأخيرة التي نجدها في وضعية تبعية وخضوع للسلطات المركزية، بالرغم من النصوص القانونية التي تتحدث عن استقلاليتها النسبية في إدارة شؤونها، ثم أنه مادامت الإدارة المحلية تعتمد على الدعم المالي المركزي المباشر من الحكومة المركزية، فهذا يؤدي إلى اختلال العلاقة بين السلطات المركزية والجماعات المحلية.

إضافة إلى هذا هناك مشاكل إدارية أخرى تواجه المحليات، أهمها:

- ضعف تأطير الجماعات المحلية، وعد كفاية وكفاءة أجهزتها الإدارية.
- ضعف الجهاز التنفيذي للوحدات المحلية، وعد فهمها للواقع والظروف المحلية.

---

[1]– حياة بن إسماعين والسبتي وسيلة، التمويل المحلي للتنمية المحلية: نماذج من اقتصاديات الدول النامية، **الملتقى الدولي: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات– دراسة حالة الجزائر والدول النامية**، جامعة بسكرة يومي 21 و 22 نوفمبر 2006، ص 03.

- المركزية الشديدة في اتخاذ القرارات وتسيير البرامج الأساسية.

- غياب التنسيق والتكامل بين أعمال الهيئات المحلية وسيطرة التصور القطاعي المفرط في تحديد البرامج.

4- النزوح الريفي: تعتبر ظاهرة النزوح والهجرة المتزايدة من الريف إلى المدينة، من المشاكل العويصة التي تواجه الجماعات المحلية الوطنية، وذلك لما تسببه من ظواهر سلبية كتدني مستوى الخدمات بسبب زيادة الضغط عليها وازدحام الشوارع ووسائل المواصلات، واكتظاظ مدارس التعليم ونفس الشيء بالنسبة للمستشفيات والمرافق الصحية، إضافة إلى ارتفاع معدل البطالة والجريمة، وبروز ظاهرة البيوت القصديرية. الأمر الذي يستوجب مواجهة هذه المشاكل و إيجاد الحلول لها من قبل الجماعات المحلية أولا ثم من قبل السلطات المركزية.

ثانيا: آليات تفعيل الدور التنموي للجماعات المحلية.

مما لا شك فيه أن المشاكل التي تواجه الجماعات المحلية في الجزائر والمذكورة أعلاه، تؤثر على أداء دورها التنموي والخدماتي، وتحول دون تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها والمتمثلة أساسا في تحقيق التنمية المحلية. ولهذا من الضروري إدخال إصلاحات جوهرية تمس وضعية الجماعات المحلية سواء من الجانب الإداري أو من الجانب المالي أو من الجانب التشريعي[1].

1- من الناحية المالية: تتمثل هذه الآليات في إصلاح وتجديد الجباية المحلية وإعادة الاعتبار لها، ويكون هذا الإصلاح من خلال مشاركة الجماعات المحلية في تحديد وعاء الضرائب ونسبتها وكيفية تغطيتها، بهدف حل إشكالية التمويل الذي يعتبر الشرط الأساسي لنجاح البلديات في أداء أدوارها. ومن أجل رفع مستوى الإيرادات الضريبية للجماعات المحلية لاسيما الخاصة بالبلديات فقد تم إدراج الإجراءات التالية ضمن قوانين المالية[2]:

- تخصيص 50% من الضريبة على الناتج الخام (IRG) الخاص بالمداخيل الايجارية لصالح البلديات.

- الزيادة في الرسم الخاص المتعلق برخص العقار و لاسيما على مستوى التجمعات الكبرى.

- توسيع رسم الإقامة على كافة البلديات مع الزيادة في التعريفة بصفة متزنة حسب تصنيف مراكز الإيواء المعنية.

- الزيادة في الضريبة المستحقة للدولة، الولاية أو البلدية بعنوان البناء في الأملاك العمومية بناء على ترخيص الطرقات لصالح الأشخاص المعنويين أو الطبيعيين الخاضع للقانون العام أو الخاص.

---

[1]- يوسفي نور الدين، **الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر: دراسة حالة ولاية البويرة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2010، ص 63.

[2]- وزارة الداخلية والجماعات المحلية، **إصلاح المالية والجباية المحليتين**، تاريخ التصفح: 01 ماي 2015.
http://www.interieur.gov.dz/Dynamics/frmItem.aspx?html=1&s=4

- تخصيص 50% من الضريبة الجزافية الوحيدة لفائدة الجماعات المحلية .

- تخصيص أقساط من الرسوم البيئية المخصصة للدولة لصالح البلديات.

- إصلاح نظام التضامن المالي مابين الجماعات المحلية.

- منح تخصيص سنوي من ميزانية الدولة لصالح الجماعات المحلية للتكفل بأعباء الأثر المالي الناتج عن الزيادة في أجور موظفي الجماعات المحلية.

- منح تخصيص سنوي من ميزانية الدولة لصالح البلديات للتكفل بنفقات تسيير وحراسة المدارس الابتدائية.

2-من الناحية الإدارية: تتمثل الإصلاحات في هذا الجانب من خلال إعادة النظر في التنظيم الإقليمي للبلاد، والمتمثل في التقسيم الإداري الجديد من خلال إضافة ولايات منتدبة جديدة، تعتبر هامة من حيث عدد سكانها، وعدد بلدياتها، ومن حيث طابعها وصعوبة تسييرها، وذلك بهدف التحكم الأفضل في الواقع الميداني وتقريب المسافات بين مراكز القرار والفضاء الإقليمي المعني من أجل تحقيق تسيير جواري أفضل.

وقد أتخذ قرار إنشاء ولايات منتدبة لتحضيرها على مدى ثلاث سنوات لإعلانها كولايات قائمة بذاتها تتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية. و التقسيم الجديد سيشمل بالدرجة الأولى المناطق الجنوبية والهضاب العليا كمرحلة أولى لتشمل المناطق الشمالية كمرحلة تالية. حيث من المرتقب أن يتم استحداث إحدى عشرة ولاية منتدبة خلال سنة 2015 بمناطق الجنوب كمرحلة أولى، ثم عدد آخر بالهضاب العليا في 2016 على أن تمتد العملية لولايات الشمال بداية من سنة 2017.

بالإضافة إلى ما سبق يمكن تقديم الآليات التالية لتفعيل دور الوحدات المحلية في الجانب الإداري:

- تحسين مستوى العمال الإداريين المحليين ورفع مهاراتهم وكفاءاتهم من خلال إنشاء مراكز تكوين متخصصة للإدارة المحلية.

- احترام الفصل بين السلطات على المستوى البلدي بين الإدارة والمجالس المنتخبة.

3-من الناحية القانونية: من الناحية التشريعية، فقد تم إصدار قانوني البلدية والولاية الجديدين، اللذان وضعا من أجل توضيح مهام وصلاحيات كافة الفاعلين المحليين، وتحسين تنظيم الجماعات المحلية وتسييرها. ولتفعيل الدور التنموي للهيئات المحلية في هذا المجال يجب التأكيد على ما يلي[1]:

- تفعيل النصوص القانونية الجديدة المتعلقة بالجماعات المحلية في مجال الخدمات العامة والنشاطات الاقتصادية.

- دعم البلديات من خلال منح سلطات أوسع للمجالس المحلية.

[1]- يوسفي نور الدين، **الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر: دراسة حالة ولاية البويرة**، مرجع سبق ذكره، ص 65.

- ضمان استقلالية المجالس الشعبية، وتحديد الاختصاصات والحد من تدخل الجهات الحكومية.

4-من الناحية الاجتماعية: على هذا المستوى يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- تعبئة أفراد المجتمع المحلي في مشاريع التنمية المحلية، وخلق الوعي البلدي المحلي بأهمية عملية التنمية، وذلك بحث المواطنين على المشاركة الشعبية.

- تشجيع المواطنين على البقاء في المناطق الريفية، وهذا بعد توفير جميع المرافق الضرورية، بغية تعزيز التنمية الريفية وتقليص التروح الريفي.

- توفير الخدمات الطبية والرعاية الصحية ومراكز التكوين المهني، للتشجيع على الاستقرار وتحفيز العمل الحرفي.

- تفعيل العمل البلدي على مستوى أصغر من خلال تعميم وتفعيل مفهوم لجان الأحياء.

المبحث الثاني: تمويل التنمية المحلية في الجزائر.

يرتبط مفهوم التنمية المحلية على مستوى المحليات بضرورة وجود جماعات محلية تعمل بشكل مستمر من أجل التدخل في جميع المجالات لتجسيد برامج التنمية المحلية المختلفة، لكن القيام بهذه الأدوار والمهام يتطلب وجود هيكل تمويل محلي فعال يضمن تمويل الجماعات المحلية بما تحتاجه من موارد. وعموما فان الوسائل المالية لتدخل الجماعات المحلية تشمل الوسائل المالية الداخلية والتي تنبع أساسا من الإمكانيات الذاتية للجماعات المحلية، بالإضافة إلى الوسائل الخارجية والتي تأتي للجماعات المحلية من خارج إمكانياتها.

المطلب الأول: الوسائل المالية الداخلية.

تعكس الموارد المالية الداخلية أو الذاتية للجماعات المحلية، مدى القدرة الذاتية للجماعات المحلية في الاعتماد على نفسها في تمويل التنمية المحلية، ومن ثم هي مقياس جيد لمدى نجاح الجماعات المحلية في إدارة عملية التنمية المحلية وتحقيق أهدافها من خلال تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية الذاتية[1]. وتتمثل الموارد المالية الداخلية في الموارد الجبائية والموارد غير الجبائية.

أولا: الموارد المالية الجبائية (الجباية المحلية).

تشمل على الضرائب والرسوم التي تحصل لفائدة البلديات والولايات والصندوق المشترك للجماعات المحلية، وتعتبر هذه الإيرادات من أهم مصادر تمويل الجماعات المحلية حيث تمثل مساهمتها حوالي 90% من ميزانية البلديات، لذلك لابد من الاهتمام بهذا النوع من المداخيل كونها تلعب دورا كبيرا في تنمية وتسيير شؤون المجتمعات المحلية.

1- الضرائب المحصلة كليا لفائدة البلديات: تنفرد البلديات بمجموعة من الضرائب والرسوم تحصل كليا لصالحها، وتتمثل هذه الضرائب والرسوم فيما يلي:

1-1الرسم العقاري: يعتبر الرسم العقاري من الضرائب المباشرة السنوية التي تدفع لصالح البلديات دون سواها، ويفرض هذا الرسم على الملكيات المبنية وغير المبنية الموجودة على التراب الوطني.

أ. الرسم العقاري على الملكيات المبنية: هو رسم سنوي على الملكيات المبنية الموجودة فوق التراب الوطني، باستثناء تلك المعفية من الضريبة صراحة. وينتج أساس فرض هذا الرسم من ناتج القيمة الإيجارية الجبائية لكل متر مربع للملكية المبنية، في المساحة الخاضعة للضريبة. و هذا بعد تطبيق معدل تخفيض يساوي 2% لكل سنة أقدميه و ذلك كتعويض عن قدم المبنى، على أن لا تجاوز التخفيض حد أقصى قدره 40%، أما بالنسبة للمصانع قدر التخفيض بـــ 50%.

[1] – Graba Hachemi, **les ressources fiscales des collectivités locales**, E.N.A.G, Alger, 2000. P39.

وتختلف القيمة الايجارية للمتر المربع الواحد باختلاف نوع المبنى و موقعه، حيث تم تقسيم التراب الوطني على أربع مناطق و كل منطقة مقسمة إلى ثلاث مناطق فرعية (أ.ب.ج)، ويحدد تصنيف البلديات حسب المناطق والمناطق الفرعية عن طريق التنظيم.

وقد بين قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2015، القيمة الايجارية لكل متر مربع حسب نوع المبنى، على النحو التالي:

- بالنسبة للعقارات أو أجزاء العقارات ذات الاستعمال السكني.

الجدول رقم 05-01 : أسعار القيمة الايجارية الجبائية للعقارات أو أجزاء العقارات ذات الاستعمال السكني.

الوحدة: د.ج/م^2

البيان	المنطقة 1	المنطقة 2	المنطقة 3	المنطقة 4
المنطقة الفرعية أ	445	408	371	334
المنطقة الفرعية ب	408	371	334	279
المنطقة الفرعية ج	371	334	297	260

المصدر: المديرية العامة للضرائب، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة** لسنة 2015، **المادة 257**، الجزائر، 2015، ص116.

- بالنسبة للمحلات التجارية و الصناعية.

الجدول رقم 05-02 : أسعار القيمة الايجارية الجبائية للمحلات التجارية والصناعية.

الوحدة: د.ج/م^2

البيان	المنطقة 1	المنطقة 2	المنطقة 3	المنطقة 4
المنطقة الفرعية أ	189	816	742	669
المنطقة الفرعية ب	168	742	669	594
المنطقة الفرعية ج	427	669	594	519

المصدر: المديرية العامة للضرائب، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة** لسنة 2015، **المادة 259**، مرجع سبق ذكره، ص 117.

- أما بالنسبة للقيمة الايجارية الجبائية للمتر المربع بالدينار الجزائري للأراضي الملحقة بالملكيات المبنية الموجودة في قطاعات عمرانية وفي قطاعات قابلة للتعمير، فهي محددة كما يلي:

الجدول رقم 05-03 : أسعار القيمة الايجارية الجبائية لملحقات الملكيات المبنية الموجودة في قطاعات عمرانية.

الوحدة: د.ج/م^2

المنطقة 1	المنطقة 2	المنطقة 3	المنطقة 4
22	18	13	07

المصدر: المديرية العامة للضرائب، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة** لسنة 2015، **المادة 261**، مرجع سبق ذكره، ص 117.

الجدول رقم 05-04 : أسعار القيمة الايجارية الجبائية لملحقات الملكيات المبنية في قطاعات قابلة للتعمير.

الوحدة: د.ج/م^2

المنطقة 1	المنطقة 2	المنطقة 3	المنطقة 4
16	13	10	06

المصدر: المديرية العامة للضرائب، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة** لسنة 2015، **المادة 261**، مرجع سبق ذكره، ص 117.

ويتم حساب الرسم بتطبيق المعدلات المبنية أدناه على الأساس الخاضع للضريبة[1]:

- الملكيات المبنية بأتم معنى الكلمة: 03% .

- الأراضي التي تشكل ملحقات للملكيات المبنية:

* 05 % عندما تقل مساحتها أو تساوي 500 م^2.

* 07 % عندما تفوق مساحتها 500 م^2 وتقل أو تساوي 1000 م^2.

* 10 % عندما تفوق مساحتها 1000 م^2.

ب. الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية: هو كذلك رسم عقاري سنوي يفرض على الملكيات غير المبنية بجميع أنواعها باستثناء تلك المعفية صراحة من الضريبة، وقد حدد قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2015 في مادته 261، الملكيات الخاضعة لهذا الرسم وهي:

- الأراضي المتواجدة في القطاعات العمرانية أو القابلة للتعمير.

- المحاجر و مواقع استخراج الرمل و المناجم في الهواء الطلق.

- مناجم الملح و السبخات.

- الأراضي الفلاحية.

[1]– المديرية العامة للضرائب، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة** لسنة 2015، **المادة 261**، الجزائر، 2015، ص 118.

وينتج الأساس الضريبي من حاصل القيمة الايجارية الجبائية للملكيات غير المبنية المعبر عنها بالمتر المربع أو الهكتار الواحد، حسب الحالة، تبعا للمساحة الخاضعة للضريبة وذلك وفقا لما يلي:

– بالنسبة للقيمة الايجارية الجبائية بالدينار الجزائري للأراضي الموجودة في القطاعات العمرانية تحدد كالتالي:

الجدول رقم 05-05 : القيمة الايجارية الجبائية للأراضي الموجودة في قطاعات عمرانية.

الوحدة: د.ج/م^2

تعيين الأراضي	المناطق			
	1	2	3	4
أراضي معدة للبناء	150	120	90	50
أراضي أخرى مستعملة كأراضي للنزهة و حدائق الترفيه، وملاعب لا تشكل ملحقات للملكيات المبنية ... الخ	27	22	16	09

المصدر: المديرية العامة للضرائب، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة** لسنة 2015، **المادة 261**، مرجع سبق ذكره، ص 120.

– أما بالنسبة للأراضي الموجودة في قطاعات معدة للتعمير في المدى المتوسط و قطاع التعمير المستقبلي تتحدد كالتالي:

الجدول رقم 05-06 : القيمة الايجارية الجبائية للأراضي الموجودة في قطاعات معدة للتعمير في المدى المتوسط و قطاع التعمير المستقبلي.

الوحدة: د.ج/م^2

تعيين الأراضي	المناطق			
	1	2	3	4
أراضي معدة للبناء	55	44	33	17
أراضي أخرى مستعملة كأراضي للنزهة و حدائق الترفيه، وملاعب لا تشكل ملحقات للملكيات المبنية ... الخ	22	17	13	07

المصدر: المديرية العامة للضرائب، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة** لسنة 2015، **المادة 261**، مرجع سبق ذكره، ص 120.

- أما قيمة المتر المربع للمحاجر و مقالع الحجارة، والمناجم في الهواء الطلق و مناجم الملح و السبخات ممثلة في الجدول التالي:

الجدول رقم 05-07: القيمة الايجارية للمحاجر و مواقع استخراج الرمل و المناجم في الهواء الطلق و مناجم الملح والسبخات.

الوحدة: د.ج/م^2

المنطقة 01	المنطقة 02	المنطقة 03	المنطقة 04
55	44	33	17

المصدر: المديرية العامة للضرائب، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة** لسنة 2015، **المادة 261**، مرجع سبق ذكره، ص 120.

-كما تتحدد القيمة الايجارية الجبائية بالدينار الجزائري حسب الهكتار و حسب المنطقة في الأراضي الفلاحية كما يلي:

الجدول رقم 05-08 : القيمة الايجارية الجبائية في الأراضي الفلاحية.

دج/1هكتار

المناطق	المسقية	اليابسة
أ	7500	1250
ب	5625	937
ج	2981	497
د	375	375

المصدر: المديرية العامة للضرائب، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة** لسنة 2015، **المادة 261**، مرجع سبق ذكره، ص 120.

ويتم حساب الرسم على القيمة الخاضعة للضريبة وذلك بتطبيق معدل معين يحدده القانون وهو يختلف باختلاف العقارات وذلك على النحو التالي:

– 5% بالنسبة للملكيات فيما يخص الأراضي غير العمرانية.

أما بالنسبة للأراضي الواقعة في المناطق العمرانية تطبق النسب التالية:

- 05 % عندما تكون مساحة الأراضي أقل من 500 م^2 أو تساويها.

- 07 % عندما تفوق مساحة الأراضي 500 م^2 وتق أو تساوي 1000 م^2.

- 10 % عندما تفوق مساحة الأراضي 1000 م^2.

- 03 % بالنسبة للأراضي الفلاحية.

غير أنه بالنسبة للأراضي الواقعة في المناطق العمرانية أو الواجب تعميرها و التي لم تنشأ عليها بنايات خلال مدة خمس (05) سنوات، فترفع الحقوق المستحقة بصدد الرسم العقاري بنسبة 100%، إبتداء من أول يناير 2002[1].

1-2رسم التطهير: إضافة للرسم العقاري، تستفيد الجماعات المحلية وعلى وجه الخصوص البلديات بنسبة 100% من رسم يدعى برسم التطهير، يؤسس هذا الرسم سنويا لفائدة البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامات المترلية وذلك على كل الملكيات المبنية وباسم المالك أو المنتفع. وفي حالة الإيجار يتحمل المستأجر الرسم ويمكن أن يكلف مع المالك بدفع الرسم سنويا بصفة تضامنية. ويحدد مبلغ الرسم كما يلي[2]:

- ما بين 500 دج و 1000 دج، على كل محل ذي استعمال سكني.
- ما بين 1000 دج و 10 000 دج، على كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه.
- ما بين 5000 دج و 20 000 دج، على كل أرض مهيأة للتخييم والمقطورات.
- ما بين 10 000 دج و 100 000 دج، على كل محل ذي استعمال صناعي، أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه، ينتج كمية من النفايات تفوق الأصناف المذكورة أعلاه.

وتحدد الرسوم المطبقة في كل بلدية بقرار من رئيس المجلس الشعبي البلدي، بناء على مداولة المجلس الشعبي البلدي وبعد استطلاع رأي السلطة الوصية.

1-3 الرسم على الإقامة: أسس هذا الرسم بموجب القانون رقم 97-02 المتضمن قانون المالية لسنة 1998، لصالح البلديات المصنفة كمحطات سياحية أو مناخية أو هيدرومعدنية أو استحمامية، ويحدد مبلغ الرسم عن طريق مداولات المجلس الشعبي البلدي على كل شخص وعلى كل يوم إقامة بمبلغ لا يقل عن 50 دج ولا يزيد عن 60 دج، دون أن تتجاوز 100 دج على العائلة. أما في الفنادق المصنفة فمبلغ الرسم لا يقل عن 200 دج ولا يزيد عن 600 دج على كل شخص وعلى كل يوم إقامة[3].

1-4 الرسم الخاص على رخص البناء: أستحدث هذا الرسم بموجب المادة 55 من قانون المالية لسنة 2000، ليعدل في قانوني المالية لسنتي 2006 و 2008 على التوالي، ويحدد مبلغ هذا الرسم من 1000 دج إلى 200 000 دج بحسب نوع الرخصة والاستعمال. ويعود نتاجه كليا للبلدية.

---

[1]- المديرية العامة للضرائب، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة** لسنة 2015، **المادة 261**، مرجع سبق ذكره، ص 121.

[2]- المديرية العامة للضرائب، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة** لسنة 2015، **المادة 263 مكرر**، مرجع سبق ذكره، ص 124.

[3]- وزارة الداخلية والجماعات المحلية، **إصلاح المالية والجباية المحليتين**، تاريخ التصفح: 30 ماي 2015.
http://www.interieur.gov.dz/Dynamics/frmItem.aspx?html=1&s=4

1-5 الرسم الخاص بالإعلانات والصفائح المهنية: أستحدث هذا الرسم بموجب المادتين 56 و 57 من قانون المالية لسنة 2000، ويستثنى من هذا الرسم الإعلانات والصفائح المهنية المتعلقة بالدولة والجماعات الإقليمية والحاملة للطابع الإنساني، ويختلف مبلغ الرسم حسب نوع الإعلان وفقا لما يلي[1]:

- الإعلانات على الأوراق العادية المطبوعة أو المخطوطة باليد من 20 دج الى 30 دج/م^2 و أكثر .

- الإعلانات التي تعرضت إلى تجهيز ما، قصد إطالة بقائها أو كانت مغطاة بزجاج أو مادة أخرى من 40دج إلى 80 دج/م^2 و أكثر.

- الإعلانات المدهونة أو بصفة عامة معلقة في مكان عمومي من 100 دج إلى 150 دج/م^2 و أكثر.

- الإعلانات المضيئة المكونة من مجموعة حروف أو إشارات موضوعة بصفة خاصة 200 دج.

- الصفائح المهنية من كل المواد المخصصة للتعريف بالنشاط ومكان ممارسة العمل من 500 دج إلى 750 دج/م^2 و أكثر.

1-6 الرسم الصحي على اللحوم (الرسم على الذبح): يعتبر هذا الرسم بمثابة الضريبة غير المباشرة الوحيدة التي تحصل كلية لفائدة البلديات التي تقع في إقليمها المذابح البلدية، وهو رسم يفرض على ذبح الحيوانات للاستهلاك وعلى اللحوم المحلية والمستوردة. وتحدد قيمته على أساس الكيلوغرام من اللحم الصافي، أما تعريفة الرسم فهي كما يلي:

الجدول رقم 05-09 : تعريفة الرسم على الذبح.

تعيين المنتوجات	تعريفة الرسم/كلغ.
اللحوم الطازجة أو المبردة أو المطبوخة أو المملحة أو المصنعة التي مصدرها الحيوانات الآتية: الخيول، الإبل، الماعز، الأغنام، البقر	**10 دج**

المصدر: المديرية العامة للضرائب، **قانون الضرائب غير المباشرة** لسنة 2015، **المادة 452**، الجزائر، 2015، ص 278.

- يخصص مبلغ 1,5 دج من هذه التعريفة لصندوق التخصيص الخاص رقم 070-302 "صندوق حماية الصحة الحيوانية"[2].

- ويقوم بتحصيل الرسم الصحي على اللحوم، مندوبون بلديون بواسطة وصولات أو تذاكر تحت مراقبة أعوان الضرائب. أما في حالة الاستيراد يكون الرسم واجب الأداء على المستورد، ويستوفى كما هو الشأن في المادة الجمركية من قبل إدارة الجمارك.

[1]– خنفري خيضر، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق**،مرجع سبق ذكره، ص 105.

[2]– المديرية العامة للضرائب، **قانون الضرائب غير المباشرة** لسنة 2015، **المادة 467**، الجزائر، 2015، ص 279.

- تخصص حصيلة الرسم إلى البلدية التي تم في ترابها الذبح، أما عندما يتم الذبح في مسلخ بلدي مشترك تستوفى حصيلة الرسم وتدرج في حساب يقيد خارج ميزانية البلدية التي يوجد على ترابها هذا المسلخ لكي توزع فيما بين البلديات المعنية وفقا للاتفاقيات المبرمة فيما بينها إن وجدت. وان لم تكن هناك اتفاقيات صريحة وعندما يتم الذبح في مسلخ يخدم عدة بلديات، فان نصف حصيلة الرسم تخصص للبلدية التي تملك المسلخ، أما النصف الباقي فيستوفى ويدرج في حساب يقيد خارج ميزانية هذه البلدية.

- كما يمكن أن يحصل هذا الرسم لفائدة الصندوق المشترك للجماعات المحلية في الحالتين الآتيتين:

- عندما يتم تحصيله في مؤسسات التبريد أو التخزين لا تملكها البلدية التي توجد على ترابها.
- عندما يتم تحصيله عند الاستيراد.

1-7 الرسم على السكن: أسس هذا الرسم بموجب المادة 70 من قانون المالية لسنة 1997، ليعدل بموجب المادتين 67 و 123 من قانون المالية لسنة 2003، ويستحق على المحلات ذات الطابع السكني والمهني الواقعة في البلديات مقر الدائرة، وقد طبق في بداية الأمر في ولايات الجزائر، عنابة ، وهران، قسنطينة، ثم امتد بعد تعديله إلى جميع بلديات مقر الدائرة على المستوى الوطني. ويحدد مبلغ هذا الرسم كما يلي:

- 300 دج بالنسبة للمحلات ذات الطابع السكني.
- 1200 دج بالنسبة للمحلات ذات الطابع المهني.

ويتم تحصيل الرسم من طرف مؤسسة "سونلغاز" عن طريق فاتورة الكهرباء والغاز حسب دورية الدفع، ويدفع ناتج هذا الرسم إلى البلديات[1].

1-8 حقوق الحفلات والتكريم: هو رسم غير مباشر يفرض على الحفلات الغنائية والموسيقية العائلية، ويدفع هذا الرسم الى أمين خزينة البلدية كاملا قبل بداية الحفل، وتحدد تعريفته كما يلي:

- من 500 دج إلى 800 دج عن كل يوم، عندما لا يتجاوز الحفل الساعة السابعة مساءا.
- من 1000 دج إلى 1500 دج عن كل يوم، عندما يتجاوز الحفل الساعة السابعة مساءا.

وتحدد قيمة الرسم بموجب قرار من رئيس البلدية، بعد مداولة المجلس الشعبي البلدي.

1-9 الرسوم الايكولوجية: بالإضافة إلى الضرائب والرسوم السابقة الذكر، هناك مجموعة من الرسوم البيئية، التي أُنشئت بهدف حماية البيئة، والتي تتقاسمها البلديات مع هيئات أخرى، وتتمثل هذه الرسوم فيما يلي:

[1]- قانون رقم 02-11 مؤرخ في 20 شوال عام 1423 الموافق 24 ديسمبر 2002، **يتضمن قانون المالية لسنة 2003**، المادة 67، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 86، ص24.

- رسم التحفيز لعدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة و/ أو الخطيرة: يفرض هذا الرسم على النفايات الصناعية الخاصة والخطيرة غير المعالجة للحث على عدم تخزينها، وتحدد قيمته بـــ: 10500 دج لكل طن، موزعة كما يلي: 25% لفائدة البلديات، 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

- رسم التحفيز لعدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج بالمستشفيات والعيادات الطبية: أسس هذا الرسم بموجب المادة 204 من قانون المالية لسنة 2002 بسعر مرجعي قدره 24000 دج عن كل طن من النفايات المخزنة، ووفقا للمادة 46 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008، فإنه تخصص مداخيل هذا الرسم كما يأتي: 25% لفائدة البلديات، 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث[1].

- الرسم التكميلي على تلوث من مصدر صناعي: أسس هذا الرسم على الكميات المنبعثة التي تتجاوز حدود القيم المسموح بها، ويتم حساب قيمة هذا الرسم بضرب النسبة الخاصة بالنشاطات الملوثة بمعامل مضاعف محصور بين 01 و 05، ويتم توزيع عائد هذا الرسم كما يلي: 25% لفائدة البلديات، 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

- الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي: تم استحداث هذا الرسم بموجب المادة 49 من قانون المالية لسنة 2003، وهو رسم مؤسس على الحجم المطروح وعلى مسحوب التلوث الناجم عن النشاط والمتجاوز للقيم الحدية كما هو منصوص عليه في القوانين السارية المفعول[2]. وبمعامل مضاعف يتراوح بين 01 و05 حسب نسبة تجاوز القيم الحدية، ويوزع ناتج هذا الرسم كما يلي: 50 % لفائدة البلديات، 50% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

- الرسم على الأطر المطاطية الجديدة المصنوعة محليا: أسس هذا الرسم بموجب المادة 60 من قانون المالية 2006، وتم تعديله بموجب المادة 46 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008 ثم بموجب المادة 43 من قانون المالية سنة 2013[3]، ويحدد مبلغ هذا الرسم كما يلي: 10 دج عن كل إطار مخصص للسيارات الثقيلة و05دج عن كل إطار مخصص للسيارات الخفيفة، المصنوعة داخل التراب الوطني، وتوزع حصيلة الرسم كما يأتي:

- 40% لفائدة البلديات.
- 10% لفائدة الصندوق الوطني للتراث الثقافي.

---

[1]- أمر رقم 08-02 مؤرخ في 12 رجب سنة 1429 الموافق 24 يوليو سنة 2008، **يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008**، المادة 46، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، ص 15.

[2]- شريف رحماني، **أموال البلديات الجزائرية: الاعتلال، العجز والتحكم الجيد في التسيير**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص 74.

[3]- قانون رقم 12-12 مؤرخ في 12 صفر عام 1434 الموافق 26 ديسمبر سنة 2012، **يتضمن قانون المالية لسنة 2013**، المادة 43، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 72، ص15.

- 50% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

- الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المصنوعة محليا: أسس هذا الرسم بموجب المادة 61 من قانون المالية 2006، وتم تعديله بموجب المادة 46 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008 ثم بموجب المادة 43 من قانون المالية سنة 2013، ويحدد مبلغ هذا الرسم بـــ12500 دج عن كل طن مصنوع داخل التراب الوطني والتي تنجم عن استعمالها زيوت مستعملة، ويوزع ناتج هذا الرسم كما يلي:

- 50% لفائدة البلديات.
- 50% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

2- الضرائب المحصلة لفائدة الجماعات المحلية: هي مجموع الضرائب والرسوم التي تحصل لفائدة كل من الولايات، البلديات، والصندوق المشترك للجماعات المحلية، بنسب مختلفة، وتتمثل في الرسم على النشاط المهني وذلك بعد إلغاء ضريبة الدفع الجزافي بموجب قانون المالية لسنة 2006. وفيما يلي بعض التفصيل حول الرسم على النشاط المهني:

- **الرسم على النشاط المهني (T.A.P):** تم استحداث هذا الرسم بموجب المادة 21 من قانون المالية لسنة 1996. ويستحق الرسم على النشاط المهني على الإيرادات الإجمالية التي يحققها المكلفون بالضريبة الذين لديهم في الجزائر محلاً مهنياً دائماً ويمارسون نشاط تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي، في صنف الأرباح غير التجارية، ما عدا مداخيل الأشخاص الطبيعيين الناتجة عن استغلال الأشخاص المعنويين أو الشركات التي تخضع كذلك للرسم بموجب هذه المادة.

و يستحق هذا الرسم أيضا، على رقم الأعمال المحقق في الجزائر من طرف المكلفون بالضريبة الذين يمارسون نشاطًا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي، في صنف الأرباح الصناعية والتجارية أو الضريبة على أرباح الشركات[1].

ويقصد برقم الأعمال، مبلغ الإيرادات المحققة على جميع عمليات البيع أو الخدمات أو غيرها التي تدخل في إطار النشاط المذكور أعلاه.

ويحدد معدل الرسم على النشاط المهني كما يأتي:

[1]- المديرية العامة للضرائب، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة** لسنة 2015، **المادة 172**، مرجع سبق ذكره، ص 510.

الجدول رقم 05-10: توزيع حصيلة الرسم على النشاط المهني.

الرسم على النشاط المهني	الحصة العائدة للولاية	الحصة العائدة للبلدية	الصندوق المشترك للجماعات المحلية	المجموع
المعدل العام	%0,59	%1,3	%0,11	%2

المصدر: المديرية العامة للضرائب، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة** لسنة 2015، **المادة 222**، مرجع سبق ذكره، ص 108.

غير أن معدل الرسم على النشاط المهني يُرفع إلى 03% فيما يخص رقم الأعمال الناتج عن نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب، ويتم توزيع حصيلة هذا المعدل كما يلي:

0,88% للدولة، 1,96% للبلدية، 0,16 للصندوق المشترك للجماعات المحلية.

وتُدفع نسبة 50% من حصة الرسم على النشاط المهني العائدة للبلديات التي تشكل دوائر حضرية تابعة لولاية الجزائر إلى هذه الأخيرة[1].

3- الضرائب المحصلة لفائدة الدولة والجماعات المحلية: تتمثل هذه الضرائب أساسا فيما يلي:

1.1 الضريبة على الدخل الإجمالي/صنف الريوع العقارية: تدرج في صنف الريوع العقارية المداخيل الناتجة عن إيجار العقارات المبنية أو أجزاء منها، وكذا إيجار كل المحلات التجارية أو الصناعية غير المجهزة بعتادها، إذا لم تكن مدرجة في أرباح مؤسسة صناعية أو تجارية أو حرفية أو مستثمرة فلاحية أو مهنة غير تجارية، وكذا تلك الناتجة عن إيجار أملاك غير مبنية بمختلف أنواعها بما فيها الأراضي الفلاحية، وكذا تلك الناتجة عن عقد العارية، في تحديد الدخل الإجمالي المعتمد كأساس في تحديد الضريبة على الدخل الإجمالي.

- يطبق معدل 07% كضريبة على الدخل الإجمالي على المداخيل المتأتية من الإيجار المدني لأملاك عقارية ذات استعمال سكني، ويعفى من هذه الضريبة الإيجار الذي يتم لفائدة الطلبة. ويطبق معدل 15% على المداخيل المتأتية من إيجار المحلات ذات الاستعمال التجاري والمهني.

- يؤدى مبلغ الضريبة المستحقة لدى قباضة الضرائب المتواجدة في مكان العقار في اجل أقصاه ثلاثون يوما ابتداء من تاريخ تحصيل الإيجار.

- يوزع حاصل الضريبة على الدخل الإجمالي **(I.R.G)** صنف الريوع العقارية كما يلي: 50% لفائدة ميزانية الدولة، و 50% لفائدة البلديات[2].

[1]- المديرية العامة للضرائب، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة** لسنة 2015، **المادة 222 مكرر**، مرجع سبق ذكره، ص 109.

[2]- المديرية العامة للضرائب، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة** لسنة 2015، **المادة 24 مكرر**، مرجع سبق ذكره، ص 28.

2.1 الضريبة على الأملاك: تأسست هذه الضريبة بموجب المادة 27 من قانون المالية لسنة 1993، وهي ضريبة سنوية تصريحية يقوم المكلف في بداية كل سنة بتقديم تصريح حسب النماذج المقدمة من طرف مصلحة الضرائب. ويخضع للضريبة على الأملاك: الأشخاص الطبيعيين الذين يوجد مقرهم الجبائي في الجزائر بالنسبة لأملاكهم الموجودة في الجزائر أو خارج الجزائر، و الأشخاص الطبيعيين الذين ليس لهم مقر جبائي في الجزائر بالنسبة لأملاكهم الموجودة في الجزائر.

- يتشكل وعاء الضريبة على الأملاك من القيمة الصافية، في أول يناير من كل سنة، لمجموع الأملاك والحقوق والقيم الخاضعة للضريبة التي يمتلكها الأشخاص الخاضعين لهذه الضريبة. وتخضع لإجراءات التصريح، عناصر الأملاك التالية:

- الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية.
- الحقوق العينية العقارية.
- الأموال المنقولة مثل: السيارات الخاصة التي تفوق سعة اسطوانتها 2000 سم^3 (بترين) و 2200 سم^3 (غاز أويل)، الدراجات النارية ذات سعة محرك يفوق 250 سم^3، اليخوت وسفن النزهة، خيول السباق، التحف واللوحات الفنية التي تفوق قيمتها 500 000 دج.

- تقدر العقارات مهما كانت طبيعتها حسب قيمتها التجارية الحقيقية، ويكون أساس تقدير الأموال المنقولة هو الأساس الناتج عن التصريح المفصل والتقديري للأطراف الخاضعة للضريبة.

- تحدد نسبة الضريبة على الأملاك كما يأتي:

الجدول رقم 05-11 : نسب الضريبة على الأملاك.

قسط القيمة الصافة من الأملاك الخاضع للضريبة (دج).	النسبة (%).
يقل عن 50 000 000 دج	%0
من 50 000 000 إلى 100 000 000 دج	%0,25
من 100 000 001 إلى 200 000 000 دج	%0,50
من 200 000 001 إلى 300 000 000 دج	%0,75
من 300 000 001 إلى 400 000 000 دج	%01
يفوق 400 000 000 دج	%1,50

المصدر: المديرية العامة للضرائب، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة** لسنة 2015، **المادة 281 مكرر 8**، مرجع سبق ذكره، ص 132.

- يحدد توزيع الضريبة على الأملاك كما يلي:

- 60% إلى ميزانية الدولة.
- 20% إلى ميزانية البلديات.
- 20% إلى حساب التخصيص الخاص رقم 050-302 بعنوان "الصندوق الوطني للسكن".

3.1 الضريبة الجزافية الوحيدة (I.F.U): أسست هذه الضريبة بموجب قانون المالية لسنة 2007[1]، وحلت محل النظام الجزافي للضريبة على الدخل، وتغطي زيادة على الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني.

- يخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون والشركات والتعاونيات التي تمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا أو مهنة غير تجارية، الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي ثلاثين مليون دينار (30 000 000 دج)[2]. كما يخضع لهذه الضريبة، المستثمرون الذين يمارسون أنشطة أو ينجزون مشاريع، والمؤهلون للاستفادة من دعم "الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب" أو "الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر" أو "الصندوق الوطني للتامين على البطالة". ويحدد مبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة المستحقة على كل مستغل في كل سنة مدنية لفترة سنتين (02) مصلحة الضرائب التي يتبع لها مكان ممارسة النشاط، و يمكن أن تتغير مبالغ الضريبة من سنة لأخرى خلال هذه الفترة.

- يحدد معدل الضريبة الجزافية الوحيدة، كما يأتي[3]:

- 05% بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع.
- 12% بالنسبة للأنشطة الأخرى.

- يوزع ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة كما يأتي:

- ميزانية الدولة: 49%.
- غرفة التجارة والصناعة: 0,5%.
- الغرفة الوطنية للصناعات التقليدية: 0,01%.

---

[1]– قانون رقم 06-24 مؤرخ في 06 ذي الحجة 1427 الموافق 26 ديسمبر سنة 2006، **يتضمن قانون المالية لسنة 2007**، المادة 02، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 85، ص 03.

[2]– المديرية العامة للضرائب، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة** لسنة 2015، **المادة 282 مكرر**، مرجع سبق ذكره، ص 134.

[3]– قانون رقم 14-10 مؤرخ في 08 ربيع الأول عام 1436 الموافق 30 ديسمبر سنة 2014، **يتضمن قانون المالية لسنة 2015**، المادة 13، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 78، ص 06.

- غرفة الصناعة التقليدية والمهن: 0,24%.
- البلديات: 40,25%.
- الولاية: 05%.
- الصندوق المشترك للجماعات المحلية: 05%.

4.1 الرسم على القيمة المضافة (T.V.A): هو ضريبة غير مباشرة تكون في العمليات ذات الطابع الصناعي والتجاري والخدمي، وهو نظام جبائي عالمي أنشئ في الجزائر بموجب قانون المالية لسنة 1991، وجاء كبديل للرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج والرسم الوحيد الإجمالي على الخدمات. والرسم على القيمة المضافة هو رسم عام على الاستهلاك يطبق على الأشخاص الذين يمارسون نشاطات: الإنتاج، الأشغال العقارية، تأدية الخدمات، التجار، المهن الحرة، البنوك وشركات التأمين.

– وفيما يتعلق بمجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة، فتخضع لهذا الرسم عمليات البيع والأعمال العقارية والخدمات، التي تكتسي طابعا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا، ويتم انجازها في الجزائر بصفة اعتيادية أو عرضية، بالإضافة إلى عمليات الاستيراد[1].

– يشمل رقم الأعمال الخاضع للرسم على القيمة المضافة، ثمن البضاعة أو الأشغال أو الخدمات بما فيها كل المصاريف والحقوق والرسوم، باستثناء الرسم على القيمة المضافة ذاته.

– وفيما يخص المعدلات المطبقة في الرسم على القيمة المضافة فهي كالأتي:

- المعدل المخفض: 07%. ويطبق على المنتجات والمواد والأشغال والعمليات والخدمات التي تمنحها الدولة أولوية من أجل دعم بعض القطاعات الاقتصادية أو لها طابع اجتماعي أو لها استهلاك واسع.
- المعدل العادي: 17%.

– ويوزع ناتج الرسم على القيمة المضافة كما يأتي:

- بالنسبة للأعمال المحققة في الداخل: 80% لصالح الدولة، 10% لصالح البلديات، 10% لصالح الصندوق المشترك للجماعات المحلية.
- بالنسبة للأعمال المحققة على الاستيراد: 85% لصالح الدولة، 15% لصالح الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

[1]– المديرية العامة للضرائب، **قانون الرسوم على رقم الأعمال** لسنة 2015، **المادة الأولى**، الجزائر، 2015، ص 390.

5.1 قسيمة السيارات: ظهرت هذه الضريبة في قانون المالية لسنة 1997، وتطبق على السيارات المرقمة في الجزائر، ويتحملها مالك السيارة سواء كان شخص طبيعي أو معنوي.

- تختلف قيمة قسيمة السيارات حسب عمر السيارة وحمولتها بالنسبة لكل نوع: نفعية أو لنقل المسافرين أو سيارة سياحية أو مهيأة حسب قوة المحرك. وتتراوح بين 300 دج و 15000 دج.

- تحصل قيمة القسيمة لدى قباضة الضرائب أو البريد والمواصلات، مقابل تسليم لاصقة توضع على الزجاج الأمامي للسيارة. وتعفى من القسيمة كل من:

- السيارات التابعة للدولة والجماعات المحلية.
- السيارات التي يتمتع أصحابها بامتيازات دبلوماسية و قنصلية.
- سيارات الإسعاف والسيارات المجهزة بعتاد مضاد للحرائق.

- يوزع ناتج قسيمة السيارات كما يأتي: 80% لفائدة الصندوق المشترك للجماعات المحلية، و20% لفائدة الدولة.

ثانيا: الموارد المالية غير الجبائية.

تتمثل الموارد المالية غير الجبائية أساسا في ناتج توظيف الجماعات المحلية لإمكانياتها ومواردها الخاصة المرتبطة بتسيير أملاكها وتسيير مواردها المالية وثروتها العقارية.

1-إيرادات الأملاك: هي الإيرادات الناتجة عن استغلال أو استعمال الجماعات المحلية لأملاكها العمومية والخاصة، بنفسها باعتبارها أشخاص اعتبارية، أو ما تتحصل عليه نتيجة استغلال أملاكها من قبل الغير[1].

- وتتمثل إيرادات الأملاك في: بيع بعض المنتوجات كالرمل والأخشاب، حقوق الإيجار وحقوق استغلال الأماكن والمساحات في المعارض والأسواق وأماكن التوقف، حقوق وعوائد منح حق الامتياز (رخص استعمال الفضاءات العامة، رخص البناء...الخ).

- وتتسم هذه الإيرادات بالضعف مقارنة بالإيرادات الجبائية، بالرغم من كونها مداخيل متجددة، والواقع يظهر لنا أن إيرادات الأملاك في أغلبية الجماعات المحلية لا تتجاوز نسبتها 10% من مجموع الموارد[2].

2-التمويل الذاتي: هو اقتطاع تقوم به الجماعات المحلية من إيرادات التسيير لتغطية نفقات التجهيز والاستثمار، و ذلك وفقا للمادة 179 والمادة 158 من قانوني البلدية والولاية على التوالي.

---

[1]- يوسفي نور الدين، **الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر: دراسة حالة ولاية البويرة**، مرجع سبق ذكره، ص 70.

[2]- خنفري خيضر، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق**، مرجع سبق ذكره، ص 120.

- يهدف هذا الإجراء إلى ضمان التمويل الذاتي لفائدة الجماعات المحلية حتى تتمكن من تحقيق حد أدنى من الاستثمار لفائدة ذمتها المالية، ويحدد القانون النسبة القانونية الدنيا لهذا الاقتطاع بـــ10% للبلديات[1] والولايات[2].

- تستغل حصيلة التمويل الذاتي في تمويل عمليات صيانة الهياكل الاجتماعية والاقتصادية، النقل المدرسي، وكذا كل العمليات التي من شأنها تحسين الإطار المعيشي للسكان والحفاظ على التوازن المالي للميزانيات المحلية.

3-إيرادات الاستغلال المالي: وتتمثل في الموارد المالية الناتجة عن بيع المنتجات أو تأدية خدمات للمواطنين والتي توفرها الجماعات المحلية.

- تتميز هذه الإيرادات بالتنوع وترتبط وفرتها بمدى ديناميكية الجماعات المحلية وقدرتها على خلق الأنشطة المدرة للأرباح.

- تتكون هذه الإيرادات مما يلي: مداخيل مؤسساتها العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، عوائد الرسوم الجنائزية، عوائد فحص وختم اللحوم، رسوم عمليات الإبادة والرقابة الصحية ومكافحة الأوبئة، حقوق الكيل والوزن والقياس، حقوق التخزين والإيداع في المخازن العمومية، رخص الامتياز وتفويض المصالح العمومية...الخ.

المطلب الثاني: الوسائل المالية الخارجية.

إن الاعتماد على الموارد الخارجية يكون عملية مرحلية أحيانا، أو لضرورة تقتضيها عملية تمويل مشاريع التنمية المحلية أحيانا أخرى. وقد يكون هذا الاعتماد مقصود من الحكومة المركزية من أجل تحقيق الحد الأدنى من مستوى الخدمات على المستوى المحلي، والحد من تفاوت مستويات التنمية بين الوحدات المحلية.

أولا: الإعانات والمخصصات.

تتلقى الجماعات المحلية إعانات ومخصصات من جهات متعددة، للمساهمة في مواردها الميزانية والمالية، ومن أهمها:

1- الإعانات الحكومية: هي المبالغ المالية التي تساهم الدولة في الإنفاق على التنمية المحلية، ونفقات المجالس المحلية، لمساعدتها على القيام ببعض اختصاصاتها القانونية، حيث تسعى الدولة من خلال هذه الإعانات إلى

---

[1]- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 12 جمادي الأولى عام 1431 الموافق 27 ابريل سنة 2010، **يحدد نسبة الاقتطاع من إيرادات التسيير في ميزانيات البلديات**، المادة الأولى، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، ص 17.

[2]- قرار مؤرخ في 12 جمادي الأولى عام 1431 الموافق 27 ابريل سنة 2010، **يحدد نسبة الاقتطاع من إيرادات التسيير في ميزانيات الولايات**، المادة الأولى، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، ص 17.

تكملة الموارد المالية للجماعات المحلية، وتمكينها من تحقيق الحد الأدنى من الخدمات العامة وتقليل الفوارق بينها وتعميم الرفاهية في مختلف الجهات والاهتمام أكثر بالمناطق النائية والمعزولة. وهناك عدة أنواع من الإعانات الحكومية:

1-1 الإعانات غير المخصصة: تساهم الدولة في النفقات التي تتعلق بالصالح العام بإعانات سنوية، دون أن تكون مخصصة لغرض معين، وعادة ما تقدر هذه الإعانات على أساس عدد سكان[1].

2-1 الإعانات المخصصة: ومن أهمها:

- إعانات التجهيز والاستثمار: تقدمها الدولة من أجل تمويل المشاريع التي تقوم بها الجماعات المحلية، ويتطابق هذا النوع من الإعانات مع إعانات التجهيز التي تقدمها الدولة في إطار المخططات البلدية للتنمية (P.C.D) والمخططات الولائية للتنمية (P.S.D)، حيث تعتبر الأداة الرئيسية لتمويل المشاريع الاستثمارية وتوفير الهياكل الأساسية للجماعات المحلية.

- إعانات تعويضية: تلجأ الدولة في حالة إلغاءها أو تخفيضها لبعض الضرائب المحلية، في إطار تنفيذ سياستها العامة، إلى تقديم إعانات تعويضية، من أجل تفادي الخلل المالي الذي قد يترتب عن ذلك.

2-إعانات صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية (C.S.G.C.L): الصندوق عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تحت وصاية وزارة الداخلية والجماعات المحلية، يخضع سيره لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 14-116 المؤرخ في 22 جمادي الأولى عام 1435 الموافق 24 مارس 2014، والمتضمن إنشاءه ومهامه وتنظيمه وسيره. وجاء ليحل محل الصندوق المشترك للجماعات المحلية (F.C.C.L)، وتتمثل المهمة الرئيسية التي أسندت للصندوق في تكريس التضامن المالي بين الجماعات المحلية من خلال تعبئة الموارد المالية وتوزيعها، كما يكلف الصندوق بضمان الموارد الجبائية التي سجلت ناقص قيمة جبائية المقارنة مع مبلغ تقديراتها. ويكلف صندوق التضامن والضمان في هذا الإطار، بما يأتي[2]:

- العمل على تعاضد الوسائل المالية للجماعات المحلية الموضوعة تحت تصرفها.
- توزيع المخصصات المالية المدفوعة من قبل الدولة لفائدة الجماعات المحلية.
- توزيع تخصيص إجمالي للتسيير فيما بين الجماعات المحلية سنويا لتغطية النفقات الإجبارية ذات الأولوية.
- تقديم مساهمات مالية للجماعات المحلية التي تواجه كوارث أو طوارئ وكذا تلك التي تواجه مشاكل مالية.

---

[1]- مرغاد لخضر، الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد السابع، فيفري 2005، ص 08.

[2]- مرسوم تنفيذي رقم 14-116 مؤرخ في 22 جمادي الأولى عام 1435 الموافق 24 مارس سنة 2014، **يتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ويحدد مهامه وتنظيمه وسيره**، المادة 05، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، ص 05.

- تقديم مساهمات للجماعات المحلية ومؤسساتها لانجاز مشاريع تجهيز واستثمار في الإطار المحلي أو في إطار التعاون المشترك بين البلديات.

- الوساطة البنكية لفائدة الجماعات المحلية.

- منح إعانات مالية لفائدة البلديات لإعادة تأهيل المرفق العام المحلي

ثانيا: القروض البنكية.

تشكل القروض نوع آخر من أنواع التمويل المحلي، فهي تمثل مصدرا احتياطيا تلجأ إليه الجماعات المحلية عند عجزها عن تغطية نفقاتها و التزاماتها، ورغم أهميتها و فعاليتها إلا أن القروض المحلية تخضع لمجموعة من القيود والتي من شأنها تقييد حرية الجماعات المحلية في تسيير شؤونها، ومن أمثلة تلك القيود ما يلي:

- يجب أن تكون القروض موجهة فقط للمشاريع ذات المردودية و النفع العام .

- يجب أن تدخل القروض المحلية في قسم التجهيز و الاستثمار و أن تستعمل في المشاريع التي تعجز ميزانية الجماعات المحلية على تغطية نفقاتها، و أن لا تستعمل القروض في تسديد الديون الأصلية.

- على الجماعات المحلية استشارة الوزارة الوصية قبل إبرامها عقد القرض.

كما أن هناك عراقيل قانونية وتقنية تواجه عملية الحصول على القرض البنكي، وتتمثل العراقيل القانونية في القوانين المنظمة للجماعات المحلية، لاسيما المادة 04 من قانون البلدية والمادة 05 من قانون الولاية، واللتان تؤكدان على أنه يجب أن يرافق كل مهمة جديدة يعهد بها إلى البلدية أو الولاية أو تحول لهما من قبل الدولة، التوفير المتلازم للموارد المالية الضرورية للتكفل بهذه المهمة بصفة دائمة. فمن خلال هذه المادتين القانونيتين نلاحظ أن المشرع الجزائري فرض على الجماعات المحلية احترام قواعد التوازن المالي، وذلك يعني الحد من إمكانية اللجوء للقرض البنكي، لأنه يعني الحصول على موارد دون الحصول على الوسائل الكفيلة بضمان تسديده، خاصة في ظل الوضعية المالية الصعبة لغالبية الجماعات المحلية.

أما العراقيل التقنية فتتمثل في الإصلاحات التي عرفها القطاع البنكي وتحويل المؤسسات البنكية إلى مؤسسات اقتصادية تخضع لقواعد المتاجرة والمنافسة، الأمر الذي أثر على العلاقة بين البنك والجماعات المحلية، فأصبحت البنوك تتعامل معها كأي زبون أخر باحترام قواعد اقتصاد السوق، خاصة مسألة نسبة الفائدة التي تعتبر العائق الأكبر أمام لجوء الجماعات المحلية للقرض البنكي.

ثالثا: الهبات والوصايا.

تعتبر التبرعات والهبات والوصايا موردا من موارد الجماعات المحلية، وتتكون حصيلتها مما يتبرع به المواطنين أو هيئات وطنية أو أجنبية، إما بشكل مباشر إلى الجماعات المحلية أو غير مباشر بالساهمة في تمويل المشاريع التي تقوم بها، وقد تكون نتيجة وصية يتركها احد المواطنين بعد وفاته، أو هبة يقدمها احد المغتربين لتخليد اسمه في بلده.

وتنقسم هذه التبرعات والهبات والوصايا إلى قسمين:

- التبرعات والهبات غير المقيدة بشرط.

- التبرعات والهبات المقيدة بشرط موافقة السلطات المركزية كما هو الحال بالنسبة للتبرعات والهبات الأجنبية والتي تخضع للموافقة المسبقة للوزير المكلف بالداخلية ويتم جردها وإدراجها في الميزانية.

وتجدر الإشارة إلى أن التبرعات والهبات لا تشكل شيئا كبيرا في موارد الجماعات المحلية، وهي موارد استثنائية لا يعتمد عليها كثيرا في تمويل الجماعات المحلية[1].

المطلب الثالث: واقع وأفاق نظام تمويل التنمية المحلية.

إن التحديات التي نعيشها اليوم من خلال العولمة وتنامي الوعي الشعبي والمطالبة بالإصلاح في كافة الميادين، يفرض على الدولة والجماعات المحلية إعادة النظر في السياسات المتبعة خصوصا المالية منها، والبحث عن أفكار وطرق جديدة تساهم في تحسين الأداء وتوفير متطلبات المواطنين.

إن إصلاح نظام تمويل التنمية المحلية وإعادة صياغته يدخل في إطار هذه السياسة الجديدة، فتمويل التنمية المحلية لم يعد محصورا في المهام التقليدية وإنما توسع بقدر التحولات الاقتصادية، الاجتماعية والتكنولوجية المعاصرة.

أولا: أسباب إصلاح نظام تمويل التنمية المحلية.

يعتبر إصلاح جهاز تمويل التنمية المحلية حتمية يمليها الواقع الذي تعيشه الوحدات المحلية، ويبررها نوعين من الأسباب:

1- الأسباب النظرية: إن التوجه نحو إعادة النظر في آليات تمويل التنمية المحلية تمليه مجموعة من العوامل يمكن حصرها فيما يلي:

[1]- مرغاد لخضر، **الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 11.

– العامل الاقتصادي: إن الانتعاش الذي عرفته الخزينة العمومية في العشرية الأخيرة، نتيجة ارتفاع أسعار البترول، لابد أن يستغل باعتبار هذا الانتعاش قائم على مورد غير دائم وهو البترول، كما أن أسعاره متذبذبة ومعرضة للانهيار في أي وقت.

و بالنظر لكل هذه المعطيات فان ضرورة الإصلاح تفرض نفسها، وهي فرصة يجب استغلالها من أجل وضع دعائم لنظام تمويل فعال، متوازن ودائم.

– العامل الاجتماعي: لقد عرف المجتمع الجزائري تغييرات جذرية بسبب زيادة عدد المتعلمين وتطور وسائل الاتصال من فضائيات وانترنت والتي فتحت للجزائريين نافذة على العالم وأعطت صورة على ما يحدث في الدول الأخرى، مما طور الوعي لدى المواطنين وزاد من تطلعاتهم لمستوى معيشي أفضل وخدمات أحسن.

لذا فان الجماعات المحلية والدولة مطالبة اليوم بأن تواكب هذا التغيير الحاصل في المجتمع، وتحاول أن تحسن من خدماتها وتعمل على تلبية متطلبات مواطنيها، ولن يتأتى ذلك إلا بتوفير الموارد المالية الضرورية، وهذا بإصلاح وتجديد نظام تمويل التنمية المحلية[1].

– العامل السياسي: إن ديمقراطية الحكم في الدولة من خلال مؤسساتها المختلفة عامة، ومن خلال الجماعات المحلية في الدولة خاصة، تحقق اطمئنان المواطن على تسيير شؤونه المختلفة، وهذا معناه حتمية وجود وتوفر قدر من المشاركة السياسية على المستوى المحلي، حتى يتم ضمان التحول إلى الديمقراطية السياسية المحلية، التي يكون فيها للمواطن المحلي دور بالغ بالمشاركة في تسييرها تحقيقا لمبتغياته المختلفة. إن هذه المشاركة كرسها الدستور الجزائري الحالي المعدل والمتمم، حيث تنص المادة 16 منه على أنه" يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية، ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية"[2].كما تؤكد المادة 14 منه على أن الدولة تقوم على مبادئ التنظيم الديمقراطي والعدالة الاجتماعية وأن المجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته ويراقب عمل السلطات العمومية.

وعليه فإن الإدارة المحلية تعد صورة من صور التسيير الذاتي وإشراكا للمواطنين المنتخبين في ممارسة السلطة ودليل على الديمقراطية في نظام الحكم[3]، فالسكان المحليون يعبرون عن إرادتهم بانتخابهم لممثليهم المحليين من مختلف التشكيلات السياسية وتبعا لبرامج اقتصادية واجتماعية.

---

[1]– خنفري خيضر، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق**، مرجع سبق ذكره، ص 163.

[2]– دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996 معدل بالقانون رقم 02-03 المؤرخ في 10 أبريل 2002 الجريدة الرسمية رقم 25 المؤرخة في 14 أبريل 2002 والقانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 الجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 16 نوفمبر 2008، **الباب الأول: المبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري، الفصل الثالث: الدولة**، المادة 16.

[3]– عمار بوضياف، **الوجيز في القانون الإداري**، مؤسسة جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة 2013، ص 228.

غير أن المنتخبين المحليين لا يملكون الحرية الكاملة في تطبيق برامجهم الاقتصادية والاجتماعية، لأن وضعية المالية المحلية لا تسمح بتحقيق الأهداف والبرامج المسطرة، حيث أن تبعية الجماعات المحلية للدولة في الجانب المالي يجعلها أسيرة لإرادة هذه الأخيرة ويطرح تساؤلات حول مصداقية برامجها وجدواها، الأمر الذي يجعل من عملية تحديد جهاز التمويل المحلي ضرورة ملحة، ليتماشى مع التوجهات الجديدة للتنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية.

2- الأسباب العملية: تتمثل أهم الأسباب العملية الداعية لإصلاح نظام تمويل التنمية المحلية فيما يلي:

- زيادة النفقات المحلية: إن الاتجاه نحو توسيع الصلاحيات المحلية ومتطلبات تحسين نوعية الخدمات المقدمة، يفرض على الجماعات المحلية زيادة نفقاتها بدرجة كبيرة حتى تلبي الحاجيات المتزايدة بكفاءة. وغالبا ما تكون هذه النفقات دائمة وإجبارية مما يفرض على الجماعات المحلية توفير الموارد اللازمة لمواجهة هذه النفقات، وهنا تبرز ضرورة إصلاح النظام المالي المحلي وتطبيق آليات جديدة تفتح آفاقا جديدة للجماعات المحلية.

- الزيادة السكانية والتوسع العمراني: إن المشكلة السكانية أو ما يعرف بالانفجار السكاني تؤثر سلبا على برامج التنمية الاقتصادية المحلية وعلى قدرة الجماعات المحلية على استيعاب الحاجات المتزايدة للسكان. كما أن عامل الهجرة من الأرياف إلى المدن زاد من تفاقم الأزمة وأدى إلى ظهور البيوت القصديرية وانتشار البناءات الفوضوية، وسبب الكثير من الاضطرابات في معظم الخدمات المقدمة للسكان.

وبما أن الجماعات المحلية هي المعنية مباشرة بمواجهة هذه الوضعيات، فإنها تحتاج إلى الوسائل الضرورية، وبالتالي فإن إصلاح نظام التمويل يصبح أكثر من ضرورة لمواجهة هذه التحديات.

ثانيا: إجراءات إصلاح الوسائل المالية الداخلية.

إن إجراءات الإصلاح المقترحة تمس أساسا الموارد المالية الجبائية، ذلك أن مداخيل الأملاك لا تمثل إلا جزء صغيرا من مداخيل الميزانية المحلية.

1- الإصلاحات المتعلقة بالجباية المحلية: تتمحور الإجراءات المقترحة حول العناصر التالية:

- إشراك البلديات في الجباية المحلية عن طريق المساهمة في تحديد وعاء الضريبة ونسبتها وكيفية تغطيتها، وهذا لمعرفتها الجيدة للوسط الاجتماعي والاقتصادي ولمصادر الجباية.

- تخلي الدولة عن بعض الضرائب لصالح الجماعات المحلية، خاصة تلك التي تتميز بسهولة حصرها مثل الضريبة على الرواتب والأجور وكذلك الحال بالنسبة للرسم على التسجيل الذي يطبق على تحويل رؤوس الأموال.

- تعميم الرسم على السكن في جميع البلديات وليس فقط في البلديات مقر الدائرة.

- تأسيس رسم على تنقل السيارات السريعة وشاحنات الأشغال العمومية.

- الالتزام بتطبيق الرسم على استغلال وشغل الأملاك العمومية البلدية لأعمال نقل الكهرباء، الغاز، والمحروقات وتركيبات الاتصال والهاتف، والمنصوص عليه في قانون المالية لسنة 2003[1].

- تعزيز المصالح الجبائية المحلية بطرق مبتكرة لمكافحة التهرب والغش الضريبي، كتدعيم الإدارة الجبائية بالهياكل القاعدية والوسائل المادية والبشرية وتبسيط النصوص القانونية ونشر الوعي الضريبي.

2- إصلاحات متعلقة بمداخيل الأملاك المحلية: تتوفر الجماعات المحلية على أملاك عقارية ومنقولة معتبرة، يمثل استغلالها من طرف الآخرين لإغراض خاصة مصدرا ماليا معتبرا يجب تثمينه والرفع من مردوده.

- العمل على إعادة الاعتبار لأملاك الجماعات المحلية و إحصاءها وتقييمها بشكل جيد.

- إعادة تقييم القيم الإيجارية وتحيينها بشكل يتوافق مع أسعار السوق ومستوى الأرباح التي يمكن تحقيقها، خاصة بالنسبة للمحلات ذات الاستعمال السكني والمخلات ذات الاستعمال التجاري والصناعي.

- حساب مبلغ إتاوات استعمال الأملاك العمومية المنقولة لأغراض تجارية، على أساس الأرباح المنتظر تحقيقها.

- استغلال الأماكن الأساسية الموجودة على المستوى المحلي(خاصة أملاك الدومين العمومي) في أنشطة تجارية خدماتية، كأماكن توقف السيارات، إيداع أو وضع مواد البناء على الطريق العمومي.

ثالثا: إجراءات إصلاح الوسائل المالية الخارجية.

إن إجراءات الإصلاح المتعلقة بالوسائل الخارجية لتمويل التنمية المحلية تتمثل في جملة من الاقتراحات أهمها:

1- العقود البلدية للنجاعة: يبرم العقد البلدي للنجاعة بين البلدية ممثلة في شخص رئيس المجلس الشعبي البلدي من جهة و ممثلين آخرين من جهة أخرى وهم ممثل عن الإدارة المركزية و ممثل عن أحد البنوك (مثلا بنك التنمية المحلية)

و تهدف هذه العقود إلى إعادة تأهيل البلدية بتشخيص واقعها و اقتراح برامج تصحيحية على المدى القصير و المتوسط، تسمح لها بتحسين قدراتها في التسيير و التحكم الأحسن في المشاكل المتعلقة به. والغاية من ذلك هي تحقيق التوازن في ميزانية البلدية، ويحدد عقد النجاعة إجراءات داخلية وأخرى خارجية[2].

- إجراءات داخلية: تهدف إلى تحسين قدرات البلدية بواسطة التحكم في تنظيم تسيير الموارد البشرية و المادية.

---

[1]- يوسفي نور الدين، **الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر: دراسة حالة ولاية البويرة**، مرجع سبق ذكره، ص 160.

[2]- موسى رحماني و السبتي وسيلة، واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية و آفاق التنمية المحلية، **الملتقى الدولي: تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية**، جامعة باتنة يومي 01 و 02 ديسمبر 2004، ص 05.

- إجراءات خارجية: تسمح بتدعيم العمليات التصحيحية بمساعدات مالية سواء من قبل الدولة أو البنوك.

2- المعاهدات البلدية للتنمية: تتضمن هذه المعاهدات إنجاز مشاريع تتجاوز بلدية واحدة وتحمل منفعة لعدة بلديات متجاورة و يتمثل دورها في تقسيم الأعباء بين البلديات وبالمقابل تحقيق التنمية وتحسين حياة المواطنين. وتتمثل الأهداف الأساسية من المعاهدات البلدية في:

- إدماج الجماعات المحلية في نسق التنمية المحلية.

- تطوير الاستثمار المحلي.

- تنسيق الجهود بين البلديات لانجاز بعض التجهيزات وتحسين بعض الخدمات مثل شبكة المياه والكهرباء...وغيرها.

3- تجديد الاقتراض المصرفي: إن إعادة النظر في شروط الاقتراض المصرفي تستدعي تحرير النظام القانوني في هذا المجال والاعتراف للجماعات المحلية بحق المبادرة بطلب قروض بنكية حسب قدراتها المالية شريطة:

- أن تكون القروض طويلة المدى لتسهيل عملية تسديدها.

- أن تتشكل ضمانات القروض من موارد دائمة.

و بذلك يصبح القرض المصرفي وسيلة فعالة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية بتجنيد الادخار المحلي وتسهيل إدماج الجماعات المحلية في البرامج الوطنية للتنمية.

ويبقى الرفع من فعالية الاقتراض المصرفي في مجال التنمية المحلية، مرهون بما يلي:

- تنوع مصادر القروض المحلية وعقلنه اللجوء إلى القرض العمومي.

- تخفيف إجراءات اللجوء للقرض المحلي وتكييف هذه القروض وحاجيات التجهيز والتنمية المحليين.

وسيمكن تطبيق هذه الشروط، نظام القرض المحلي من الاقتراب من نظام القرض للمتعاملين الاقتصاديين ويحتم على المسؤولين المحليين تسيير الجماعات المحلية كمؤسسات اقتصادية.

4- الشركات المختلطة: هي شركات تساهم فيها الجماعات المحلية بأغلبية تفوق 50% أما الباقي فقد يكونوا متعاملين خواص أو عموميين كغرف التجارة و الصناعة. و تهتم هذه الشركات بما يلي:

- ترقية و استغلال المرافق العمومية.

- ترقية نشاطات البناء و التسيير العقاري.

- خلق وتسيير مناطق للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إن من أهم مبررات اللجوء إلى مثل هذا النوع من الشركات هو التحول نحو اقتصاد السوق و تلاشي التفرقة بين القطاعين العام و الخاص.

5- إصلاح الصندوق المشترك للجماعات المحلية: نظرا للعجز الذي عرفته الجماعات المحلية، لجأت الدولة إلى إنشاء الصندوق المشترك للجماعات المحلية بموجب المرسوم رقم 86-266 المؤرخ في 02 ربيع الأول عام 1407 الموافق 04 نوفمبر سنة 1986، والذي تم تعويضه بصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14-116 مؤرخ في 22 جمادي الأولى عام 1435 الموافق 24 مارس سنة 2014، والذي يتكفل بتكريس التضامن المالي بين الجماعات المحلية من خلال تعبئة الموارد المالية وتوزيعها، كما يكلف الصندوق بضمان الموارد الجبائية التي سجلت ناقص قيمة جبائية المقارنة مع مبلغ تقديراتها.

ونظرا للنقائص التي ترافق سير صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، هناك العديد من الاقتراحات التي يمكن تقديمها لإعادة تنظيم هذا الصندوق منها تحويله إلى بورصة الجماعات المحلية، هذه البورصة تفاوض فيها القيم العقارية، الأسهم، السندات التي تصدرها الدولة و الجماعات المحلية و الهيئات العمومية[1].

و تهدف هذه البورصة إلى:

- توجيه الادخار المحلي لتمويل التجهيزات و استثمارات الجماعات المحلية لاستجابة أمثل للتنمية المحلية.
- السماح للجماعات المحلية بإيجاد رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق تنميتها.

أما فيما يتعلق بموضوع عمليات بورصة الجماعات المحلية فيتمثل في:

- الأسهم: هي قيم بعوائد متغيرة تجعل صاحبها وكيلا في المرافق العمومية أو مالكا في حالة الشركات المختلطة.

- السندات: وهي قيم بفوائد ثابتة تمثل ديونا على الجماعات المحلية، تعطي الحق في الحصول على نسبة فائدة محددة مسبقا في عقد الإصدار.

[1]- موسى رحماني و السبتي وسيلة، **واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية و آفاق التنمية المحلية**، مرجع سبق ذكره، ص 06.

المبحث الثالث: حصيلة تجربة التنمية المحلية في الجزائر خلال الفترة 2003-2014.

لقد شغلت التنمية المحلية مكانة أساسية ضمن إستراتيجية التنمية الوطنية في الجزائر، ولقد بذلت بلادنا مجهودات معتبرة في هذا المجال بداية من سنة 1999، نظرا لما تشكله التنمية المحلية من أهمية وركيزة أساسية وأداة فعالة في تجسيد أهداف وأبعاد التنمية الشاملة على أرض الواقع، وإيصال ثمارها إلى كافة المستويات الاجتماعية.

وبالنظر للعراقيل والتأخر المسجلان في تجسيد برامجها خلال فترة المأساة الوطنية، شرعت الدولة في تجسيد مختلف برامج التنمية المبرمجة خلال الفترة 2001-2014، والتي كان لها أثر حقيقي على تحقيق تطلعات المواطنين و تحسين ظروف معيشتهم.

المطلب الأول: حصيلة برامج التنمية خلال الفترة 2001-2004.

لقد شهدت هذه الفترة الشروع في تنفيذ برامج وطنية شاملة وقوية منها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بداية من 2001 بالإضافة إلى مختلف البرامج العادية والخاصة والتكميلية، الأمر الذي شكل أرضية مناسبة لعودة الاستثمار العمومي بقوة على المستوى الوطني والمحلي والذي ركز على القطاعات ذات الصلة بتحسين إطار معيشة السكان ورفع مستواهم المادي والاجتماعي والثقافي، مما سمح بحدوث تطور ايجابي في أغلب القطاعات كما أبرزناه في الحصيلة المسجلة في الجوانب المالية والمادية، وما لذلك من انعكاسات على ظروف معيشة السكان.

أولا: المنشآت الاجتماعية والاقتصادية وتحسين إطار معيشة السكان.

تعد المنشآت الاقتصادية والاجتماعية المحك الحقيقي لكل سياسة تنموية، إذ لا مجال للحديث عن أي برنامج تنموي مهما كانت ضخامته، حين تكون الشروط الأساسية للحياة محبطة وطاردة للموارد البشرية والمادية[1].

1- السكن: تشير أرقام الديوان الوطني للإحصائيات على أن هذه الفترة شهدت انجاز وتوزيع 514 361 وحدة سكنية، من مختلف الصيغ التي أقرها القانون عبر مختلف الولايات. ورغم ذلك فان أزمة السكن بقيت قائمة وبالتالي فإن التحدي مستمر، كما أن البناء مستمر على مدار البرامج القادمة.

[1]- عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق**، طبعة 2011، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص277.

الجدول رقم 05-12 : عدد السكنات الموزعة خلال الفترة: 2001-2004.

الوحدة: عدد المساكن.

السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع
السكن	101 962	104 275	74 071	81 206	361 514

Source: Office Nationale des Statistiques, **L'ALGÉRIE EN QUELQUES CHIFFRES**, RÉSULTAT 2003-2005, N^0 36, EDITION 2006, P10.

شكل رقم 05-01 : عدد السكنات الموزعة خلال الفترة: 2001-2004.

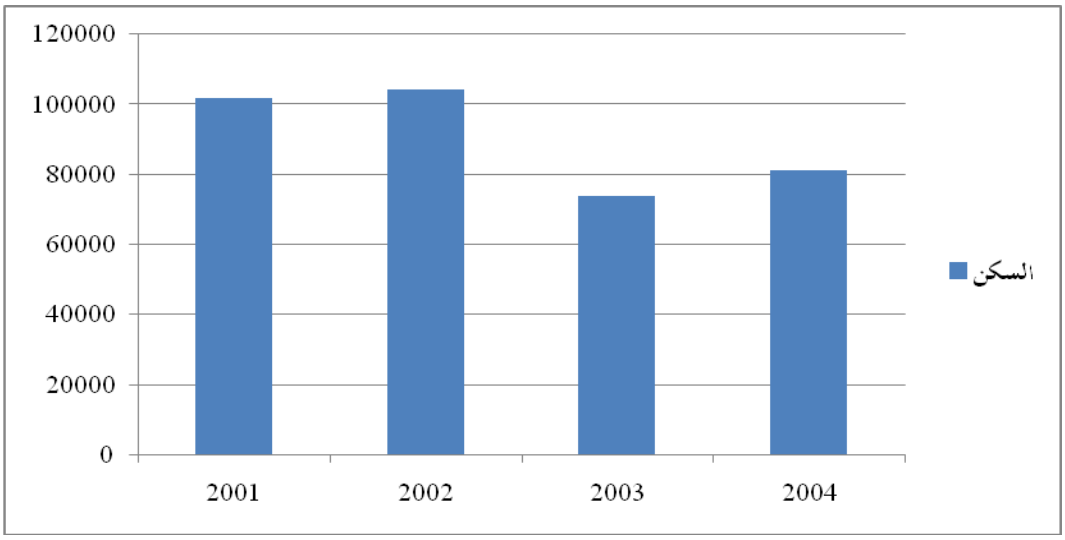

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل، أن قطاع السكن كان من الأولويات في برامج التنمية، حيث خصص لهذا القطاع في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي غلاف مالي قدره: 35,6 مليار دج، موجهة لانجاز وحدات سكنية بمختلف الصيغ، وتهيئة الأحياء السكنية، وتحسين الإطار العمراني والحضري للتجمعات السكانية. حيث انتقل عدد المساكن الموزعة من 101 962 مسكن سنة 2001 إلى 361 514 مسكن سنة 2004.

2- التربية والتعليم: لقد شهد قطاع التربية والتعليم تطورا ملحوظا خاصة بعد استفادته من مبالغ مهمة خلال تطبيق برامج التنمية، فقد أولت الجزائر لهذا القطاع اهتماما بالغا بغرض تطويره كما ونوعا، من خلال بناء المنشآت وتوظيف المعلمين والأساتذة، وتحسين وعصرنة المنظومة التربوية وكذا إثراء البرامج التربوية والتكوينية. وقد شهدت الفترة التي واكبت تطبيق برامج الاستثمار العمومي وتيرة مرتفعة في بناء المدارس والجامعات، فضلا عن تحسن مؤشرات التنمية البشرية بصورة واضحة.

وقد استدعى هذا الخيار تعبئة قسط هام من النفقات العمومية، ولا أدل على ذلك، على سبيل المثال، من أن قطاعات التربية الوطنية، والتعليم العالي، والتكوين المهني لوحدها، ما انفكت تتضاعف نفقاتها المالية كل خمس سنوات، إذ انتقلت من 225,5 مليار دج سنة 2000، إلى 403,3 مليار دج سنة 2005[1].

الجدول رقم 05-13 : تطور المنشآت المنجزة في قطاع التربية والتعليم للفترة 2001– 2004.

الوحدة: عدد

السنوات	2001/2000	2002/2001	2003/2002	2004/2003	2005/2004
التربية الوطنية:					
الثانويات	1 259	1 289	1 330	1 381	1 423
الإكماليات	3 414	3 526	3 650	3 740	3 844
المدارس الابتدائية	16 186	16 482	16 714	16 899	17 041
التعليم العالي					
الجامعات	17	25	25	26	27
المراكز الجامعية	13	14	14	13	13
المدارس والمعاهد	12	10	10	09	12
التكوين المهني					
مراكز التكوين	457	462	508	523	524
معاهد التكوين	60	60	73	77	77

Source: Office Nationale des Statistiques, **Ibid.** p 21-27.

[1]– مصالح الوزير الأول، **ملحق بيان السياسة العامة 2010**، مرجع سبق ذكره، ص 10.

شكل رقم 05-02 : تطور المنشآت المنجزة في قطاع التربية الوطنية للفترة 2001– 2004.

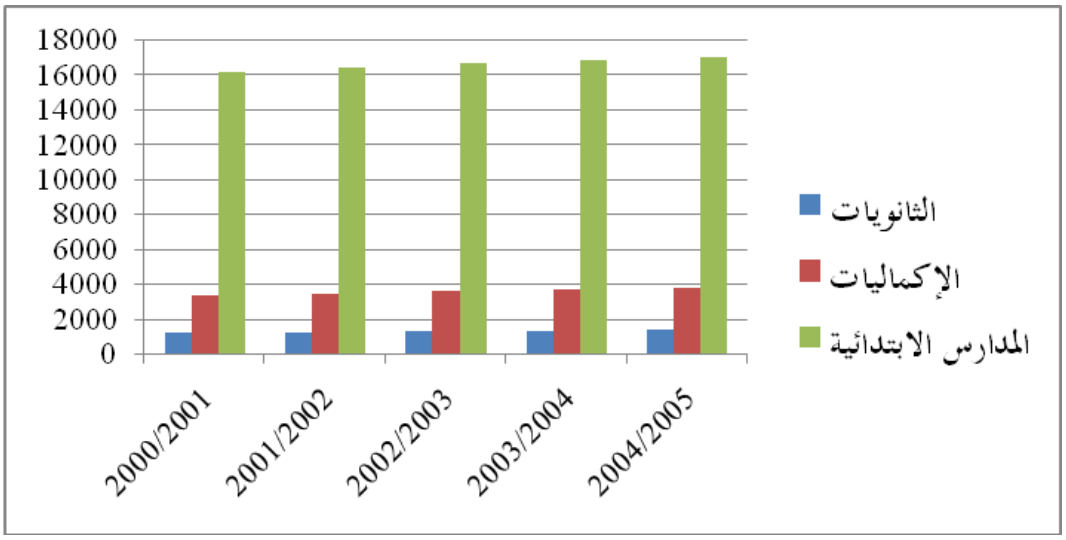

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

شكل رقم 05-03 : تطور عدد المنشآت المنجزة في قطاع التعليم العالي والتكوين المهني للفترة 2001– 2004.

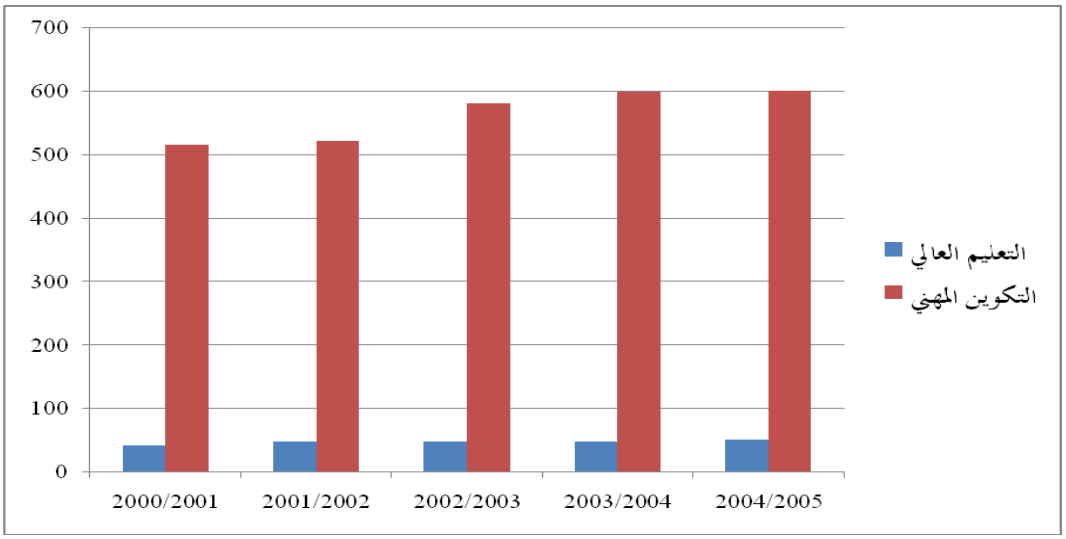

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

إن الأرقام المذكورة في الجدول والشكلين، تعكس درجة الاهتمام وحجم الجهود المبذولة، تماشيا مع التحولات الداخلية والخارجية، والسعي إلى مواجهة آفة الأمية والجهل، وتأهيل الموارد البشرية، والتخفيف من حدة البطالة، وتزويد سوق العمل باليد العاملة المدربة. وقد سمحت هذه الاستثمارات بتسجيل نتائج هامة، كان لها الأثر الكبير على قطاع التربية والتعليم، ومنها:

- تخفيض معدلات الأمية، إذ ارتفع معدل محو الأمية لفئة 15 سنة فأكثر من 65,5% سنة 1998 إلى 76,3% سنة 2005، وقد عرف تحسنا في الوسط الريفي إذ انتقل من 48,5% سنة 1998 إلى 72,6% سنة 2005[1].

- تحقيق نقلة نوعية في تمدرس الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من 06 إلى 15 سنة، والتي ارتفعت من 87,61% سنة 1998 إلى 93,85% سنة 2004.

- زيادة عدد المتربصين في التكوين المهني بنسبة 63% خلال الفترة 1998-2004، بفضل المنشآت المتوفرة، وقد بلغ عدد المسجلين في برامج التكوين المختلفة 161 334 متربص سنة 2004[2].

- ارتفاع عدد الطلبة من 000 466 طالب سنة 2000 إلى 000 722 طالب سنة 2004، وارتفاع عدد مؤسسات التعليم العالي ليبلغ سنة 2004، 27 جامعة و 13 مركزا جامعيا و 12 معهدا ومدرسة وطنية.

ورغم كل هذه الانجازات، إلا أن القطاع بقي يعاني من العديد من النقائص والسلبيات، أهمها:

- تدني نوعية ومردودية المنظومة التربوية التي تعكسها كثرة التسرب المدرسي وخاصة في أقسام الامتحان.

- ارتفاع عدد التلاميذ في القسم الواحد، خاصة في المدن الكبرى والتجمعات السكانية المستحدثة.

- عدم التوازن في توزيع المتربصين بين مختلف شعب التكوين، وضعف مستوى التكوين في المجالات المعروضة.

- نقص فعالية المردود الداخلي لمنظومة التكوين والتعليم العالي، الذي تعكسه ظاهرة إعادة السنوات والتخلي عن الدراسة وتغيير الشعب، وما ينتج عن ذلك من زيادة في المدة النظرية لتحضير الشهادات، وعدم كفاءة مستوى حاملي الشهادات بسبب نظام التكوين والتقويم.

- ضعف المردود الخارجي والذي يتجسد في ضعف إدماج خريجي الجامعات في الحياة العملية بسبب عدم ملائمة الشهادات وكثير من التخصصات مع حاجة سوق العمل.

3-الصحة العمومية: عرف قطاع الصحة العمومية هو الآخر توسعا هاما في مختلف المجالات، سواء كان ذلك على مستوى الهياكل الصحة أو على مستوى التأطير الصحي والضمان الاجتماعي، كما أن تطوير الإنتاج المحلي للأدوية أصبح واقعا ملموسا، مما انعكس ايجابيا على تحسن الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين. وقد عرفت الوسائل المالية المخصصة لقطاع الصحة تزايدا مستمرا خلال هذه الفترة، والتي أدت إلى تحقيق جملة من النتائج خاصة في جانب انجاز الهياكل الصحية كما يبين الجدول والشكل التاليين:

---

[1]- أحمد شريفي، **دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 138.

[2] - Office Nationale des Statistiques, **L'ALGÉRIE EN QUELQUES CHIFFRES**, RÉSULTAT 2004, N^0 35, EDITION 2005, P 25.

الجدول رقم 05-14 : تطور المنشآت والتأطير في قطاع الصحة للفترة 2001– 2004.

الوحدة: عدد

السنوات	2001	2002	2003	2004
الطاقم الطبي والشبه طبي				
الأطباء	33 654	35 368	36 347	37 720
جراحي أسنان	8 408	8.618	8.651	8 842
صيدليين	4 976	5 198	5 705	6 082
الشبه طبي (كل الأصناف)	85 853	87 571	87 791	88 499
المنشآت الصحية				
المراكز الاستشفائية الجامعية	13	13	13	13
المستشفيات المتخصصة	32	32	32	32
مراكز الأمومة والطفولة	442	403	445	–
هياكل صحية أخرى	230	227	230	–
التغطية الصحية				
عدد المواطنين لكل طبيب	918	887	876	858
عدد المواطنين لكل صيدلي	6 206	6 033	5 582	5 321

Source: Office Nationale des Statistiques, **Ibid.** p 17-18.

شكل رقم 05-04 : تطور التغطية الصحية للفترة 2001– 2004.

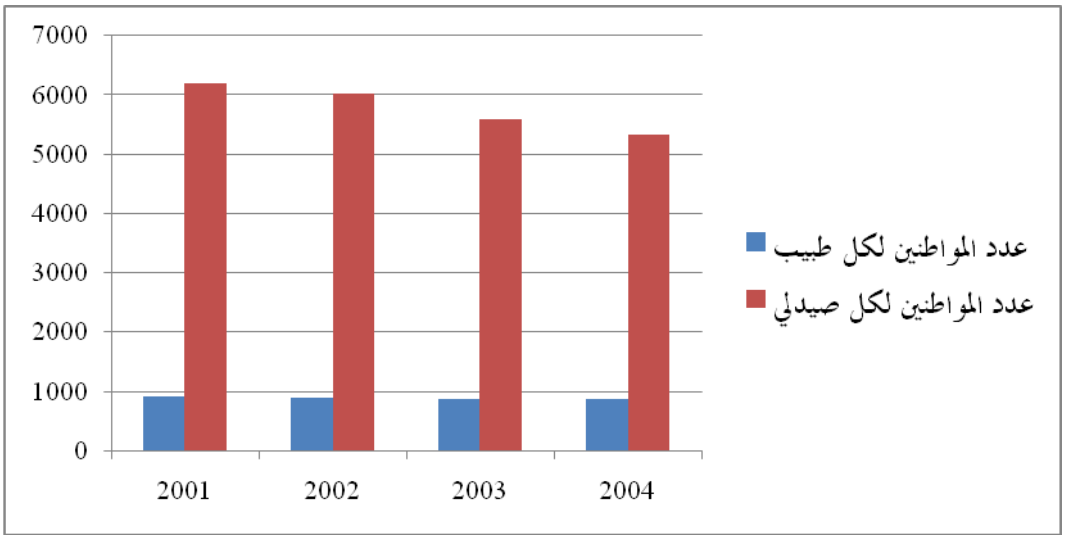

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

إن كل هذه الجهود وجدت انعكاسها في المؤشرات الوطنية للصحة العمومية، التي تتمثل خصوصا في:

- تراجع نسبة الوفيات لدى الأطفال الرضع إلى 26,9 حالة بعدما كانت 36,9 حالة وفاة لكل ألف ولادة سنة 2000، وهذا الانخفاض ناتج عن التخصص والتوسع في البرامج الصحية من طرف الحكومة، المتمثلة في اللقاحات والتطعيم ضد الأمراض الخطيرة والمعدية.

- الاهتمام المتزايد بصحة الأم والطفل عبر برامج الرعاية الصحية، التي أدت إلى اختفاء مرض شلل الأطفال وانخفاض كبير لمرض الدفتيريا والسعال الديكي والحصبة وأمراض الإسهال وسل الأطفال.

- التطور الملحوظ في مجال محاربة الأمراض المتنقلة، عبر برامج النشاطات الصحية، والتي نتج عنها انخفاض كبير في الأمراض المتنقلة عن طريق المياه، ويعود ذلك إلى السياسة الصحية المنتهجة من جهة والى ارتفاع نسبة ربط العائلات بشبكات الصرف الصحي، وتنظيم المجال المتعلق بنظافة المحيط. وتراجع انتشار الأمراض التي لها الأولوية في أهداف التنمية للألفية مثل السل والملاريا ونقص المناعة المكتسبة.[1]

- التحسن في مؤشر الأمل في الحياة، الذي يعتبر مكونا رئيسيا لمؤشر التنمية البشرية ومعيارا جيدا للحالة الصحية للسكان، مما أدى إلى ارتفاع في امتداد العمر يفوق 07 سنوات خلال الفترة 1995-2005، وهو ما جعل الأمل في الحياة ينتقل إلى 74,8سنة.

ورغم هذا التحسن، بقي القطاع في حاجة إلى عملية تطوير وترقية من أجل التكفل الجيد بالوضعية الصحية للسكان ومواجهة انتشار بعض الأمراض التي ظهرت مع تطور المجتمع الجزائري والتي تستدعي متابعة وإمكانيات كبيرة للتعامل معها مثل ضغط الدم والسكري وأمراض القلب، وتجاوز النقائص التي يعاني منها القطاع خاصة في مجال التسيير والاستقبال.

4- البرامج الاجتماعية والعمرانية: إن حدوث التنمية يتطلب تغييرات جوهرية في الهيكل الاجتماعي والنظم الثقافية والصفات والعادات الشخصية لأفراد المجتمع، ومن هنا برزت ضرورة وأهمية التنمية الاجتماعية التي لا تتحقق إلا عبر البرامج الاجتماعية التي تتولى السلطات المركزية والإقليمية إعدادها و تنفيذها.

وتساهم برامج التنمية الاجتماعية في علاج المشاكل والنقائص والسلبيات التي تنجم عن عملية التنمية الاقتصادية، وذلك عبر تقييم أفضل للموارد البشرية من خلال سياسات اجتماعية قطاعية متعددة (تضامن، التحسين الحضري، الصحة، تزويد السكان بالماء، الصرف الصحي، الكهرباء والغاز...وغيرها). والجدول التالي يبين أهم المنجزات المحققة خلال الفترة 1999-2003.

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **النتائج الشاملة للتقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2008**، الجزائر، أفريل 2009، ص43.

الجدول رقم 05-15 : الانجازات الاجتماعية والتعميرية للفترة 1999–2003.

التعيين	الوحدة	الانجازات 1999– 2003
الطاقة والمناجم		
الربط بشبكة الغاز	عدد المنازل	324 681
الربط بشبكة الكهرباء	عدد المنازل	191 523
الموارد المائية		
السدود	العدد	09
مشاريع التزود بالماء الصالح للشرب	العدد	1 778
حفر الآبار	العدد	5 316
الأشغال العمومية		
الطريق السيار شرق– غرب	المسافة الخطية	66 كلم.
إنجاز طرق وطنية	المسافة الخطية	2 287 كلم.
إنجاز طرق ولائية	المسافة الخطية	1 908 كلم.
صيانة وتهيئة وتحديث شبكة الطرقات	المسافة الخطية	3 116 كلم.
إنجاز وتهيئة منشآت مطارية	العدد	25
انجاز منشآت فنية	العدد	307

المصدر: مصالح الوزير الأول، **حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1999– 2008**، الجزائر، 2009، ص 11.

وبفضل هذه الاستثمارات تحققت انجازات هامة،كان لها أثر ايجابي نسبيا على تحسين الظروف المعيشية السكان، من أهمها:

– الماء والتطهير: سجل التزويد بالماء الصالح للشرب تحسنا ملحوظا، إذ بلغت نسبة ربط السكان بالشبكات 89% سنة 2004 وبلغ عدد المشتركين 03 ملايين مترل مما سمح بتحسن معدل التزود اليومي الذي انتقل من 155 لتر لكل ساكن إلى 158 لتر سنة 2004. وفي مجال التطهير بلغت نسبة الربط بشبكة التطهير 85% سنة 2004.

– الطاقة: انعكست مشاريع القطاع على نسبة توصيل السكنات بشبكة الكهرباء، التي انتقلت من 85,58 % سنة 1998 إلى 95% سنة 2004، بما يعادل 5,4 مليون مشترك.

أما تزويد البيوت بالغاز الطبيعي، فقد شهد هو الأخر تطوراً جيداً بعد أن انتقلت نسبة الربط بالشبكة الوطنية للغاز الطبيعي من 30,23 % سنة 1998 إلى 34% سنة 2004[1].

- الأشغال العمومية: لقد شهدت هذه الفترة تحسين المنشآت الأساسية، حيث تم انجاز 287 2 كلم من الطرق الوطنية و 908 1 كلم من الطرق الولائية، وتهيئة وتحديث 116 3 كلم من شبكة الطرقات، وانجاز 307 منشأة فنية[2].

5-الثقافة والشباب والرياضة: الثقافة والرياضة يلعبان دورا رياديا في عملية التغيير نحو الأفضل وتخليص المجتمع من العادات والتقاليد السلبية والحد من مقاومة السكان المحليين للتغيير الايجابي البناء[3]، وزيادة قدرتهم على استيعاب المتغيرات المتسارعة التي تصاحب خطط التنمية والتطوير.

و لقد شهد هذا المجال هو الأخر تحسنا ملحوظا، من خلال البرامج والنشاطات والانجازات المحققة، فالثقافة والرياضة مصدر للهوية ومصدر للتماسك والانتماء، ونظرا لهذه المكانة والدور الذي تلعبه الثقافة والرياضة، فقد خصصت لها الدولة اعتمادات مالية غاية في الأهمية طيلة فترة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، التي حققت الانجازات المبينة في الجدول أدناه:

الجدول رقم 05-16 : تطور حظيرة الهياكل الثقافية والرياضية للفترة 1999-2003.

التعيين	الوحدة	الانجازات 1999- 2003
الشباب والرياضة		
ملاعب متعددة الرياضات	العدد	91
مركبات رياضية جوارية	العدد	120
قاعات متعددة الرياضات	العدد	80
الثقافة		
دور الثقافة	العدد	10
مراكز ثقافية	العدد	27

المصدر: مصالح الوزير الأول، **حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1999- 2008**، مرجع سبق ذكره، ص11.

[1]- رحراح الزوهير، **التنمية المحلية في الجزائر- واقع وآفاق**، مرجع سبق ذكره، ص 203.

[2]- مصالح الوزير الأول، **حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1999- 2008**، الجزائر، 2009، ص 12.

[3]- أيمن عودة المعاني، **الإدارة المحلية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 145.

ثانيا:حصيلة التوجهات العامة لسياسة التشغيل ومعدلات التوظيف.

يعد الشغل أحد الانشغالات المركزية للسلطات العمومية، كما يشكل المعيار لتقويم السياسات العمومية، وذلك بالنظر لدور العمل في خلق الثروة الوطنية وفي تخفيض معدل الفقر وتوفير الحاجات الأساسية. ولقد كان هدف البرامج التنموية المطبقة في الجزائر، هو تفعيل الطلب وترقية الأنشطة التي بإمكانها توفير مناصب شغل للمواطنين.

1-تطور عمليات التوظيف في الجزائر 2001– 2004: إن استحداث مناصب الشغل يعتبر أحد الأهداف الإستراتيجية الدائمة للسياسة الوطنية للتنمية، خاصة في ظل الارتفاع المستمر في عدد السكان النشطين والذي وصل إلى 000 780 9 فرد سنة 2004.

ولقد عرف التوظيف في الجزائر تطورات هامة منذ بداية تطبيق برامج التنمية الاقتصادية، وقد أسفرت الجهود التي تبذلها السلطات العمومية لترقية التشغيل عن نتائج جد ملموسة خلال الفترة المعنية من خلال ما يلي:

- استحداث 840 083 1 منصبا شغل من قبل الإدارات العمومية والمؤسسات، وفي إطار الاستثمارات المنجزة في قطاع الفلاحة و الاستثمارات الممولة من قبل البنوك.

- واستحداث 034 905 معادل منصب شغل دائم في إطار الورشات ذات اليد العاملة المكثفة.

الجدول رقم 05-17 : مناصب الشغل المستحدثة للفترة 1999–2003.

التعيين	عدد المناصب المستحدثة
في المؤسسات العمومية (الاقتصادية، ذات الطابع الصناعي والتجاري، وغيرها من المؤسسات)	381 191
لدى الوظيفة العمومية	173 010
في إطار الاستثمارات المنجزة في قطاع الفلاحة	303 160
في إطار الاستثمارات الممولة من قبل البنوك (خارج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وخارج الفلاحة)	81 556
في إطار ترتيب عقود ما قبل التشغيل	41 651
في إطار القرض المصغر (ANSEJ- ANGEM- CNAC)	103 272
معادل مناصب الشغل الدائمة على مدى سنة في إطار الورشات ذات اليد العاملة المكثفة (IAIG- TUP HIMO- ESIL)	905 034
المجموع:	**1 988 874**

المصدر: مصالح الوزير الأول، **حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1999– 2008**، مرجع سبق ذكره، ص 13.

شكل رقم 05-05 : مناصب الشغل المستحدثة للفترة 1999-2003.

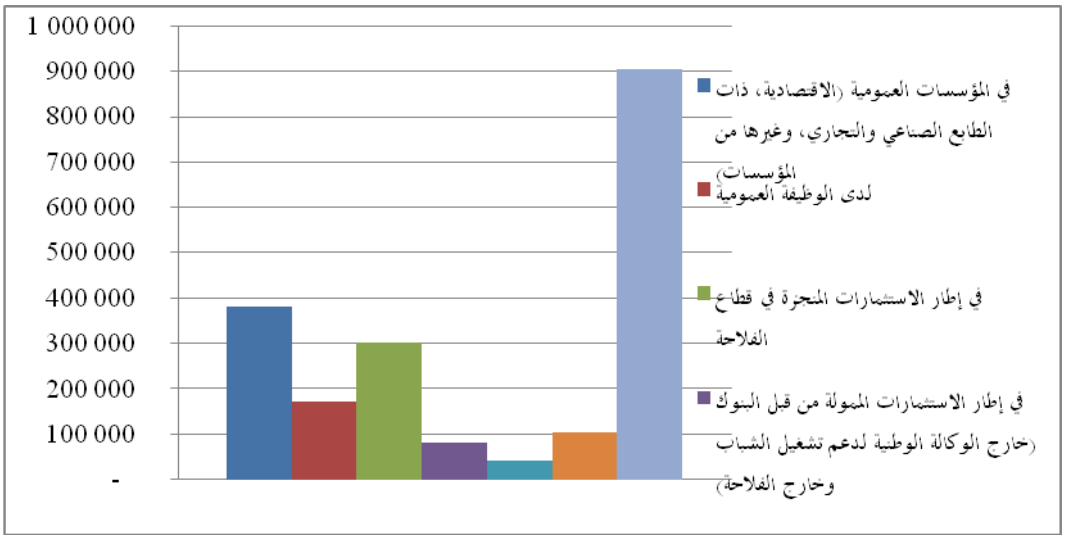

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

ويتضح من خلال الجدول والشكل السابقين، الأثر الإيجابي لبرامج التنمية المحلية على عملية التوظيف في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، رغم أن حوالي 45,5% من هذه المناصب صنف على أنه منصب عمل يعادل منصب العمل الدائم على مدى سنة، مستحدثة في إطار تراتيب نشاطات المنفعة العامة ذات اليد العاملة المكثفة.

2- التراجع المستمر للبطالة: إذ انخفضت نسبتها من حوالي 27,3% سنة 2001 إلى 17,7% سنة 2004[1]، نظرا لإتباع سياسة تشغيلية تعتمد على امتصاص عدد كبير من البطالين عبر خلق العديد من أجهزة التشغيل والبرامج العمومية الاستثمارية، بالإضافة إلى التدابير العديدة الرامية إلى تسيير الاندماج المهني للشباب طالبي الشغل لأول مرة، وتراتيب المساعدة على استحداث مؤسسات مصغرة من قبل الشباب.

ويمكن القول أنه كان من الممكن تحقيق معدلات بطالة أدنى مما قد تم تحقيقها لو تميز الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد الجزائري بنوع من المرونة والحركية في الأداء تزامنا مع الزيادة المسجلة في الطلب الكلي نتيجة البرامج التنموية الضخمة، حيث أن الزيادة في حجم العمالة لا تعكس حقيقة الزيادة الكبيرة في الطلب الكلي التي أحدثتها برامج التنمية المسطرة، وذلك يرجع بالأساس إلى أن نسبة معتبرة من الزيادة في الطلب الكلي المستحدثة تم تلبيتها عن طريق الطلب الخارجي بدل الطلب المحلي، حيث تزايدت قيمة الواردات من 09 مليار دولار سنة 2001 إلى 17 مليار دولار سنة 2004[2]، وهو ما يعني ضياع آلاف فرص العمل التي كان من

[1] – Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie, rapport annuel 2004**, annexe : tableaux statistiques Alger, juillet 2005, p 167.
[2] – Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie, rapport annuel 2005**, annexe : tableaux statistiques, Alger, avril 2006, p 190.

الممكن الاستفادة منها لو تمت تلبية هذه الزيادة في الطلب عن طريق الجهاز الإنتاجي المحلي بدل الجهاز الإنتاجي الخارجي.

ثالثا:حصيلة الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة.

لقد أصبحت قضية جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية إحدى القضايا الهامة المطروحة في بلادنا، خاصة وأن الموارد العمومية لن تكون كافية لتمويل احتياجات جميع المشاريع الاستثمارية، وتدفق هذه الاستثمارات تحكمه عوامل محلية وإقليمية حاسمة أغلبها مرتبط بمناخ الاستثمار العام في البلد نفسه.

1- تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر: يقصد بمناخ الاستثمار مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية والتي تأثر سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي على حركية الاستثمارات واتجاهاتها، وهي تشمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمية والإدارية[1].

بالنسبة للجزائر نجد أنها تمتلك مجموعة من المؤهلات والإمكانيات التي تجعل منها منطقة جذب للاستثمارات الأجنبية والوطنية، من أهمها:

- كبر حجم السوق: فالسوق الجزائرية سوق استهلاكية واسعة، و يبلغ عدد السكان حوالي 39,11 مليون نسمة، وتستورد ما قيمته حوالي 58,33 مليار دولار أمريكي[2].

- استقرار الأوضاع الاقتصادية وتوفر بنية تحتية مقبولة، وهذا ما عملت الدولة على توفيره في إطار مخططات الإنعاش الاقتصادي.

- وفرة الموارد البشرية المؤهلة والموارد الطبيعية

- توفر الإطار القانوني والتنظيمي المشجع للاستثمار.

ولقد قامت الجزائر بتطبيق سلسلة من الإجراءات والتدابير بهدف تحسين مناخ الاستثمار والتي تضمنت:

- ترقية قوانين الاستثمار من خلال إصدار الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادي الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار.

---

[1]- جديدي روضة، أثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، **الملتقى الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014**، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013، ص 16.

[2] – Ministère des finances, direction générale de la prévision et des politiques**, rétrospective**, consulter le : 22/07/2015. http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective

- تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية (التحكم في التضخم، التسديد المسبق للديون، ارتفاع احتياطي الصرف...الخ).

- تحسين الأوضاع الاجتماعية.

- تطوير المنشآت القاعدية والبنية التحتية.

وتعد التدابير الثلاثة الأخيرة من ضمن أولويات الدولة، والتي سطرتها ضمن برامج الاستثمارات العمومية والتي تهدف من ورائها إلى تشجيع الاستثمارات وخاصة الأجنبية منها[1].

2- تطور الاستثمارات الوطنية والأجنبية: لدراسة مدى تأثير برامج التنمية المحلية المسطرة خلال فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 على تدفق الاستثمارات الوطنية والأجنبية، سنقوم بتتبع حصيلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة المذكورة وذلك كما يلي:

الجدول رقم 05-18 : الاستثمارات المنجزة خلال الفترة: 1999-2003.

الوحدة: مليار دج.

التعيين	الانجازات 1999- 2003
الاستثمار المحلي	
الاستثمارات الممولة من ميزانية التجهيز للدولة:	2 348
الاستثمارات المنجزة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	84
الاستثمارات المنجزة في قطاع الفلاحة	104
الاستثمارات الممولة من قبل البنوك (خارج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والفلاحة)	305
الاستثمارات الأجنبية	
الاستثمارات في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	136
الاستثمارات في قطاع الطاقة والمناجم	697
المجموع:	**3 674**

المصدر: مصالح الوزير الأول، **حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1999- 2008**، مرجع سبق ذكره، ص14.

[1]- جديدي روضة، **أثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر**، مرجع سبق ذكره، ص 15.

شكل رقم 05-06 : الاستثمارات المنجزة خلال الفترة: 1999-2003.

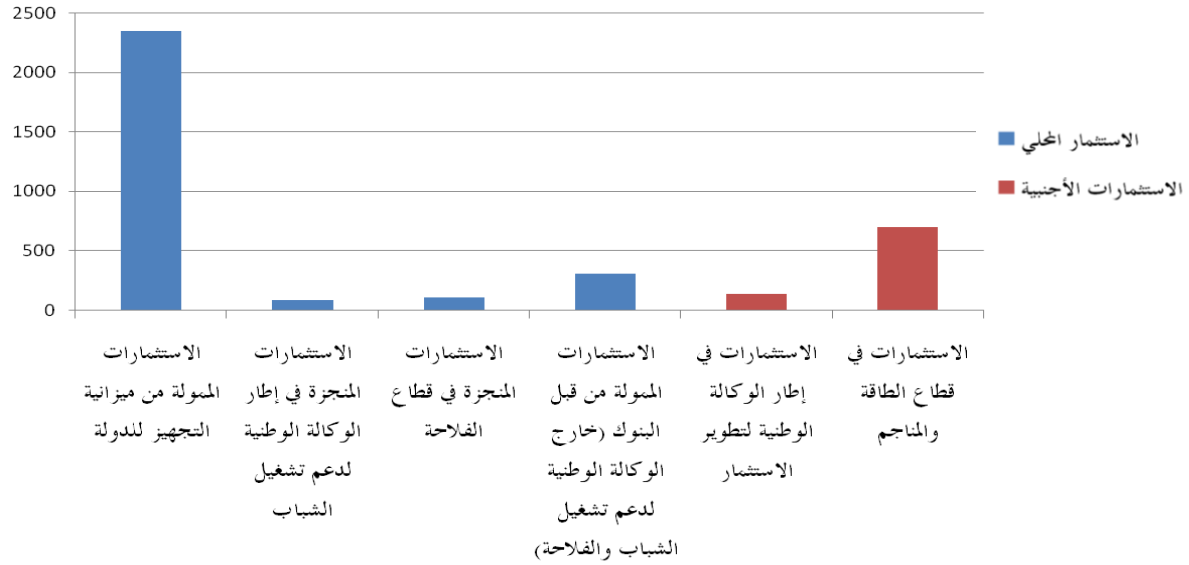

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

المطلب الثاني: حصيلة برامج التنمية خلال الفترة 2005-2009.

بعد النتائج الايجابية المسجلة خلال الفترة السابقة، ترسخ لدى القائمين على السياسة الاقتصادية بالجزائر، قناعة كاملة بضرورة المواصلة في استخدام الأدوات المختلفة لسياسة الإنعاش الاقتصادي، لهذا تم التوجه نحو برنامج تكميلي لدعم النمو مضافا إليه عمليات توسعية سمحت بها الإيرادات الجيدة للخزينة، وقد تضمنت عمليات التوسعة هذه، برنامجا تكميليا خاصا لفائدة ولايات الجنوب، وبرنامجا تكميليا خاصا لفائدة ولايات الهضاب العليا، وبرنامجا تكميليا لامتصاص السكن الهش، بالإضافة إلى البرامج التكميلية المحلية التي أُعلن عنها بمناسبة زيارات العمل التي قام بها رئيس الجمهورية عبر 16 ولاية خلال السنوات 2005-2008، و الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي.

وقدر الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذه البرامج التنموية عند اختتامها في نهاية 2009 بـــ9680 مليار دج، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.كل هذا يبرز حجم المجهودات المبذولة من طرف الدولة لمواصلة التنمية الاقتصادية وتعزيز التنمية البشرية واستدراكا لبعض النقائص التي عرفتها برامج التنمية السابقة.

أولا: المنشآت الاجتماعية والاقتصادية وتحسين إطار معيشة السكان.

إن ما أنجز من منشآت اقتصادية واجتماعية خلال هذه الفترة، ليس بالأمر الهين، وهو مجهود يضاف كقيمة مادية ملموسة تؤدي دورا كبيرا في تعزيز التنمية البشرية، التي تقع في صميم جهود إعادة البناء الوطني الجارية منذ أكثر من عقد من الزمن.

1-السكن والعمران: لقد شهدت الفترة الممتدة من 2005 إلى 2009، تسليم 045 1 مليون سكن. وخلال العشرية الممتدة من 1999 إلى 2009، تم تسليم مليوني سكن، الأمر الذي أدى إلى انخفاض النسبة الوطنية لشغل المساكن من 5,79% سنة 1998 إلى 4,89% سنة 2009، وذلك رغم الزيادة المحسوسة لعدد السكان خلال تلك العشرية.

و في مجال ضبط العمران، شهدت سنة 2009، انجاز 150 مخططا للتهيئة الحضرية، وإتمام 140 مخططا لشغل الأراضي، وقد استهلكت التهيئة الحضرية 150 مليار دج خلال الفترة 2005-2009، عبر أزيد من 10 000 موقع.[1]

من جهة أخرى، فقد تم إصدار النصوص التطبيقية للتشريع المتعلق بالسكن والعمران.كما تم استحداث وكالة وطنية للتعمير بهدف توحيد الوسائل التقنية المتوفرة ودعم البلديات أكثر فأكثر في ممارسة مسؤولياتها في هذا المجال.

أما بالنسبة للسكن الهش، فقد تم في الفترة ما بين 1999 و 2009، هدم حوالي 000 85 سكنا هشا، وأعيد إسكان أزيد من 000 145 أسرة، منها حوالي 000 40 في سنة 2009 فقط. وهو ما يبين الكثافة التي تميز برنامج محاربة السكن الهش.

الجدول رقم 05-19 : عدد السكنات المنجزة خلال الفترة: 2005– 2009.

التعيين	الوحدة	مجموع الفترة من 2005 إلى 2009
السكن	العدد	1 045 269

المصدر: مصالح الوزير الأول، **ملحق بيان السياسة العامة 2010**، الملحق II: النتائج المسجلة في القترة 2005- 2009 والعشرية 1999- 2009، مرجع سبق ذكره، ص 77.

2-التربية والتعليم: تشهد التربية الوطنية تطورًا متواصلاً لقدراتها وتعميقا لإصلاحاتها وبالتالي تحسنا لنتائجها، وقد تأكدت هذه الحركية من خلال العديد من الانجازات خلال الفترة 2005- 2009، من ضمنها 1800 مدرسة ابتدائية، و1013 إكمالية، و379 ثانوية، وعصرنة التجهيزات التعليمية بما فيها تدريس الإعلام الآلي. وموازاة مع ذلك، سجل قطاع التربية عدة إجراءات مدعمة لإصلاح وتحسين المنظومة التربوية، من أهمها[2]:

- إعادة تنظيم السنة الدراسية وتقليص الحجم الساعي في الطور الابتدائي، وتخفيف 33 برنامجا مدرسيا، ومراجعة كل الكتب المدرسية وتصديقها.

[1]- مصالح الوزير الأول، **ملحق بيان السياسة العامة 2010**، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[2]- رحراح الزوهير، **التنمية المحلية في الجزائر- واقع وآفاق**، مرجع سبق ذكره، ص 920.

- تعزيز تعداد الأساتذة من خلال عمليات توظيف هامة، ورسكلة الأساتذة العاملين، وقد استفاد من هذه العملية 89 000 أستاذ في الطور الابتدائي، و 44 000 أستاذ في الطورين المتوسط والثانوي.

- ضمان تمدرس أطفال العائلات المعوزة. وقد انعكس ذلك في دفع منحة التمدرس لحوالي 03 ملايين تلميذ ومنح اللوازم المدرسية لقرابة 2,5 مليون طفل، وتوزيع كتب مدرسية مجانا لـــ04 ملايين تلميذ، وضمان إطعام 78% من الأطفال المتمدرسين عبر الوطن، وتوفير حوالي 4000 حافلة للنقل المدرسي.

- ضمان المراقبة الصحية بنسبة 69% من مجموع تلاميذ التربية الوطنية.

وقد انعكست كل هذه الجهود بإحراز تقدم في مؤشرات التربية الوطنية التي يمكن أن نذكر منها[1]:

- التطور الملحوظ لنسبة تمدرس الأطفال البالغين لسن 6 سنوات التي قدرت بـــ 97,4 سنة 2009.

- تحسن الظروف البيداغوجية، حيث وصلت النسبة الوطنية لشغل الأقسام إلى 30 تلميذ، ونسبة التأطير إلى 23 تلميذ لكل أستاذ في الطور الابتدائي، و17 تلميذ لكل أستاذ في الطور الثانوي.

- التقدم الملحوظ في نتائج امتحانات نهاية الطور، حيث انتقلت نسبة النجاح في امتحان شهادة التعليم المتوسط من 41,7% سنة 2005 إلى 66,3% سنة 2010، في حين انتقلت نسبة النجاح في شهادة البكالوريا من 37,2% سنة 2005 إلى 61,2% سنة 2010.

أما فيما يتعلق بقطاع التكوين والتعليم المهنيين، فقد سجل تطورا ملحوظا من خلال استلام 114 مؤسسة تكوين جديدة و 158 داخلية، وتعزيز سلك الأساتذة عن طريق عمليات التوظيف الجديدة، وتحيين 33 برنامجا من البرامج التي سبق تدريسها، وإدخال 34 برنامجا إضافيا جديدا. وقد بلغ عدد التلاميذ والمتربصين 657 000 فرد سنة 2009، في حين بلغ عدد حاملي الشهادات 198 000 خريج خلال نفس السنة.

أما بالنسبة لقطاع التعليم العالي، فقد كانت الجامعة خلال فترة البرنامج في سباق حقيقي مع الزمن لانجاز إصلاحها البيداغوجي، مع رفع التحدي لاستقبال الأعداد الهائلة من الطلبة الجدد الذين يعتبرون ثمرة النمو الديمغرافي ودمقرطة التعليم. وهكذا ارتفع عدد الطلبة من 722 000 طالب سنة 2004 إلى 1,144 مليون طالب سنة 2009. أما عدد المتخرجين فقد بلغ 186 000 متخرج سنة 2009. وقد تسنى استقبال هذا التعداد من الطلبة بفضل الانجازات المحققة في القطاع كما يلي:

- تزايد حظيرة المقاعد البيداغوجية بنسبة 29%، ليصل عدد المقاعد إلى 1,160 مليون مقعد في سبتمبر 2009.

- تعميم نظام الليسانس، الماستر والدكتوراه الذي أصبح يشتمل على 3421 تكوينا تأهيليا.

[1]– مصالح الوزير الأول، **ملحق بيان السياسة العامة 2010**، مرجع سبق ذكره، ص 12.

- توطيد سلك الأساتذة الجامعيين بـــ 000 41 أستاذ مع الدخول الجامعي 2010، وتطوير هذا السلك بفضل تأهيل 57 مدرسة دكتوراه.

- التحسن الملموس لظروف معيشة الطلبة من خلال المنشآت الاجتماعية والثقافية التي وفرت لهم، وكذا الزيادة المعتبرة لمنحهم التي أقرها رئيس الدولة سنة 2009.

الجدول رقم 05-20 : تطور المنشآت المنجزة في قطاع التربية والتعليم للفترة 2005- 2009.

التعيين	الوحدة	الانجازات 2005- 2009.
التربية الوطنية		
الثانويات	العدد	379
الاكماليات	العدد	1 013
المدارس الابتدائية	العدد	1 800
المطاعم المدرسية ونصف الداخلي	العدد	2 508
التكوين والتعليم المهنيين		
معاهد التكوين المهني	العدد	11
مراكز التكوين المهني والتمهين	العدد	103
ملحقات المعاهد ومراكز التكوين المهني والتمهين	العدد	116
التعليم العالي		
المقاعد البيداغوجية	العدد	351 020
أماكن الإيواء	العدد	202 814
المطاعم الجامعية	العدد	149

المصدر: مصالح الوزير الأول، **ملحق بيان السياسة العامة 2010، الملحق II**: النتائج المسجلة في الفترة 2005- 2009 والعشرية 1999- 2009، مرجع سبق ذكره، ص 77.

الشكل رقم 05-07 : تطور المنشآت المنجزة في قطاع التربية الوطنية للفترة 2005– 2009.

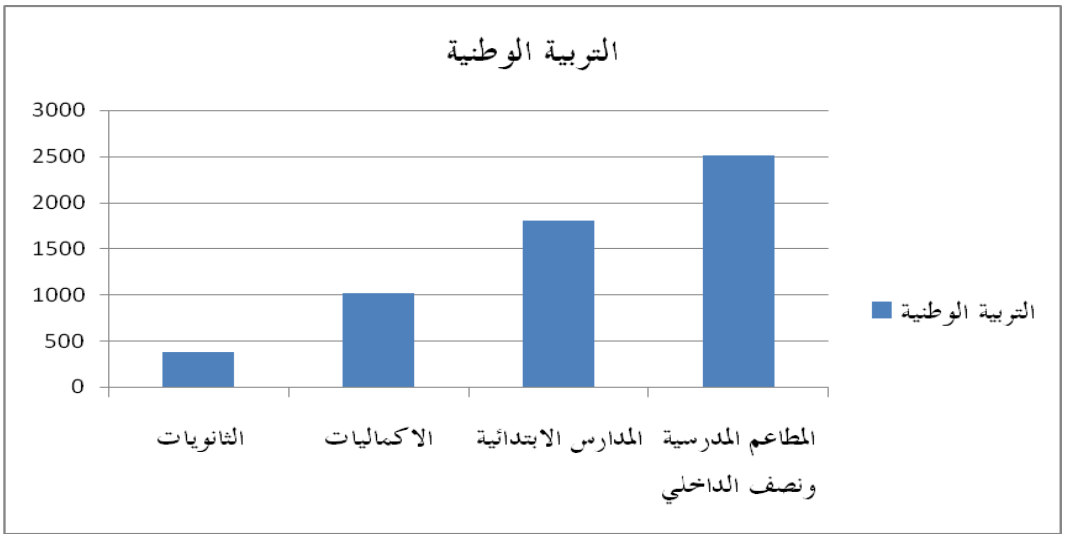

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

الشكل رقم 05-08 : تطور المنشآت المنجزة في قطاع التعليم العالي للفترة 2005– 2009.

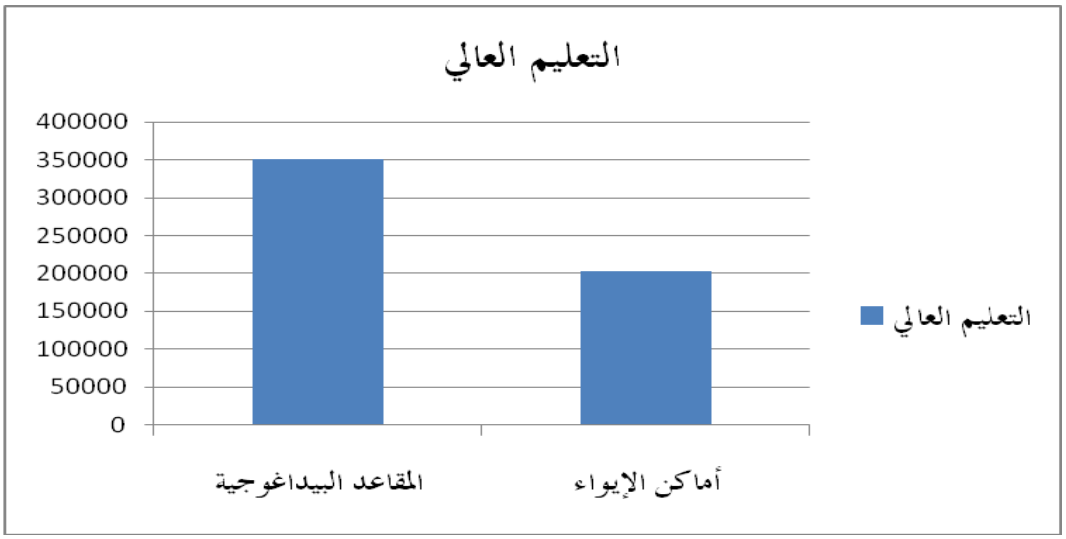

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

3-الصحة العمومية: لقد شهدت الفترة 2005-2009، توسعا هاما في الشبكة الصحية ومنشآت الضمان الاجتماعي، كما سجل تطوير الإنتاج المحلي للأدوية وثبة جديدة بفضل الإجراءات المتخذة منذ 2008، من أجل الحفاظ على سوق الأدوية المحلية المتوفرة، وإجبار الموزعين على الالتزام بالإنتاج، وترقية اللجوء إلى الأدوية الجنيسة. أما التغطية الصحية لبعض الفئات الهشة، فأصبحت مدعمة بتراتيب خاصة مثل نظام الدفع من قبل الغير، بما يضمن تمكين ذوي الأمراض المزمنة من الدواء، وهو نظام يجري توسيعه إلى المتقاعدين بما في ذلك الفحوص الطبية. كما أصبح اللجوء إلى العلاج بالخارج يترافق أكثر فأكثر باتفاقيات التكوين الطبي مع

المؤسسات الأجنبية التي تستقبل مرضانا المتكفل بهم، والجدول والشكل التاليين يبينان التطور الكبير في هياكل ومنشآت قطاع الصحة:

الجدول رقم 05-21 : تطور المنشآت والهياكل في قطاع الصحة للفترة: 2005– 2009.

التعيين	الوحدة	الانجازات 2005– 2009.
المستشفيات	العدد	23
العيادات المتعددة الاختصاصات	العدد	83
المراكز الصحية	العدد	126
عيادات الولادة ومراكز الأمومة والطفولة	العدد	11
قاعات العلاج	العدد	402

المصدر: مصالح الوزير الأول، **ملحق بيان السياسة العامة 2010**، الملحق II: النتائج المسجلة في الفترة 2005– 2009 والعشرية 1999– 2009، مرجع سبق ذكره، ص 77.

الشكل رقم 05-09 : تطور المنشآت والهياكل في قطاع الصحة للفترة: 2005– 2009.

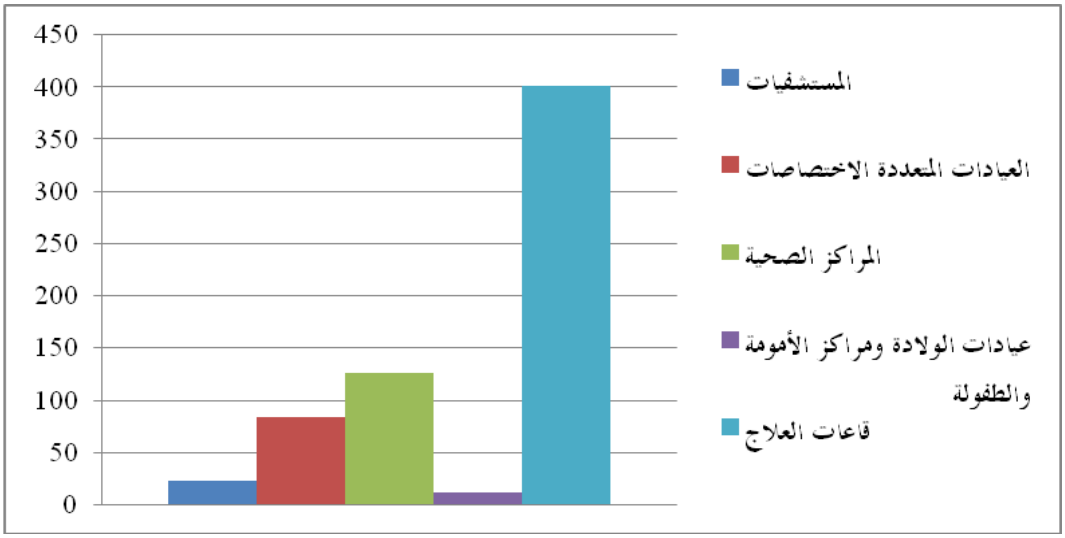

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

وقد انعكست كل هذه الجهود والانجازات على تطور التأطير الطبي وتحسن المؤشرات الوطنية للصحة العمومية، والمتمثلة خصوصا فيما يلي :

– انخفاض نسبة الوفيات لدى الأطفال إلى 24,8 حالة في كل 1000 حالة، وتراجع نسبة الوفيات لدى الأمهات إلى 81,4 حالة في كل 100 000 حالة[1].

[1]– مصالح الوزير الأول، **ملحق بيان السياسة العامة 2010**، مرجع سبق ذكره، ص 12.

- وصول نسبة التغطية إلى 100% في عمليات التلقيح الخاصة بمرض السل، و 94% بالنسبة لالتهاب الكبد الفيروسي، و 95% بالنسبة للتيتانوس والديفتيريا (DTH).

- التحسن المستمر في مؤشر الأمل في الحياة، الذي وصل إلى 76 سنة 2009.

- تطور التأطير الطبي ليبلغ سنة 2009، طبيبا عاما لكل 1457 نسمة، وطبيبا مختصا لكل 2052 نسمة، وصيدلي لكل 4148 نسمة، وجراح أسنان لكل 3167 نسمة[1].

ورغم الجهود المبذولة من طرف الدولة، لا يزال القطاع بحاجة إلى إجراءات جديدة من شأنها أن تطور قطاع الصحة وتساعد على تجاوز النقائص التي يعاني منها، ومن أهم الإجراءات المتخذة في هذا المجال:

- رد الاعتبار للصيدلية المركزية للمستشفيات ووضع شبكة جديدة لعمليات التمويل العمومية بالأدوية.

- التحكم الجيد في تكاليف الصحة العمومية بفضل إبرام عقود تنظم العلاقات بين الهياكل الاستشفائية ومنظومة الضمان الاجتماعي.

- تعميم وتشجيع اللجوء إلى المناهج والأساليب الجديدة للتكفل بالمرضى مثل الاستشفاء والرعاية الصحية في المنازل.

- تجهيز ودعم نشاط المصالح الصحية الجوارية، خاصة تلك البعيدة عن المستشفيات، بالوسائل التي تساعدها على تطبيق برامج النشاط الصحي، والتي من شأنها أن تجنب النقل غير الضروري والتخفيف من ازدحام مصالح الاستعجالات ومعدل شغل المستشفيات.

4-البرامج الاجتماعية والعمرانية: يعتبر تحسين ظروف معيشة السكان والارتقاء بمستواهم الاجتماعي والاقتصادي من أبرز عوامل التنمية، ويتحقق ذلك بواسطة البرامج الاجتماعية ومشاريع البنية التحتية، التي تهدف إلى تحسين الإطار المعيشي الحضري والريفي للسكان، وتوفير مرافق الخدمات العامة، الأمر الذي يؤكد على أهمية التنمية الاجتماعية ودورها في الارتقاء بالعنصر البشري، حتى يستطيع المساهمة الايجابية في بناء المجتمع وتنميته. والجدول التالي يبين أهم الانجازات المحققة في هذا المجال خلال الفترة 2005-2009.

[1]- الديوان الوطني للإحصائيات، **حوصلة إحصائية 1962- 2011**، **الفصل الخامس: الصحة**، ص ص 108- 110. تاريخ التصفح: يوم: 2015/07/26

http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH5-SANTE_Arabe.pdf

الجدول رقم 05-22 : الانجازات الاجتماعية والتعميرية للفترة 2005– 2009.

التعيين	الوحدة	الانجازات 2005– 2009
الطاقة والمناجم		
الربط بشبكة الغاز	عدد المنازل	708 857
الربط بشبكة الكهرباء	عدد المنازل	147 259
محطات توليد الكهرباء	العدد	15
الموارد المائية		
السدود	العدد	25
محطات التصفية	العدد	44
حفر الآبار	العدد	1 516
خزانات المياه	العدد	1 015
محطات تحلية مياه البحر	العدد	04
الأشغال العمومية		
الطريق السيار شرق– غرب	المسافة الخطية	460 كلم
إنجاز طرق وطنية	المسافة الخطية	1 860 كلم
إنجاز طرق ولائية	المسافة الخطية	1 658 كلم
صيانة وتهيئة وتحديث شبكة الطرقات	المسافة الخطية	41 431 كلم
إنجاز منشآت المطارات وإعادة تأهيلها	العدد	30
انجاز وتعزيز المنشآت الفنية	العدد	755

المصدر: مصالح الوزير الأول، **ملحق بيان السياسة العامة 2010**، الملحق II: النتائج المسجلة في الفترة 2005– 2009 والعشرية 1999– 2009، مرجع سبق ذكره، ص 78.

وقد كان لهذه المشاريع والانجازات، الأثر الايجابي على السكان وتحسين ظروف معيشتهم من خلال:

– الماء والتطهير: سجل التزود بالماء الشروب تحسنا جديدا خلال هذه الفترة، بفضل استلام 25 سدا جديدا، وانجاز حوالي 516 1 عملية حفر، وتشغيل 04 محطات تحلية مياه البحر، وهكذا وصلت نسبة ربط السكان بالشبكات إلى 93% سنة 2009، مما سمح بتحسن معدل التزود اليومي الذي انتقل من 158 لتر لكل ساكن

سنة 2004 إلى 168 لتر سنة 2004. وفي مجال التطهير سجلت نفس الفترة تسليم 44 محطة تصفية جديدة، وقد أصبحت نسبة الربط بشبكة التطهير 86%.

- الطاقة: لقد أصبح توصيل السكنات الريفية بشبكة الكهرباء على وشك التعميم، فخلال سنة 2009، استفاد أكثر من 000 40 بيت جديد من الكهرباء، مما جعل نسبة التوصيل في الوسط الريفي تبلغ 98,5% مقابل 96,4% سنة 2005. أما تزويد المنازل بالغاز الطبيعي فقد استمر هو الأخر في التطور بعد أن تم ربط ما يقارب من 000 200 مستفيد جديدي سنة 2009، وهكذا انتقلت نسبة الربط بالشبكة الوطنية للغاز الطبيعي من 34% سنة 2004 إلى 44% سنة 2009[1].

- الأشغال العمومية: إن تنفيذ البرامج التنموية خلال الفترة 2005- 2009 في قطاع الأشغال العمومية، مكن بلادنا من تحقيق انجازات هامة تتمثل في: تطوير محاور الطرق الإستراتيجية كتسليم 460 كلم من الطريق السيار شرق- غرب و 1960 كلم من الطرق الوطنية، تطوير شبكة الطرق الوطنية وتحسينها مع صيانة أكثر من 000 41 كلم من الطرق، تحسين الأمن عبر الطرق لاسيما من خلال انجاز 000 80 كلم من إشارات المرور الأفقية و 000 87 وحدة من الإشارات العمودية وانجاز 37 نفقا، وتحسين المنشآت الأساسية للنقل الجوي والبحري بفضل تدعيم 21 منشأة مرفئية أساسية وتعزيز وترميم 21 مدرج للمطارات.

- النقل الحضري والبري: بالنسبة للنقل الحضري، فإن السلطات العمومية قامت بتشغيل 14 مؤسسة في عواصم بعض الولايات، وقد شرعت في إنجاز 07 شركات جديدة منذ جانفي 2009، وستزود كل هذه المؤسسات بحافلات محلية الصنع. وبخصوص النقل البري ما بين المدن، فقد تم استلام محطتين بريتين كبيرتين، و30 أخرى هي قيد الانجاز، كما تم إنشاء مؤسسة عمومية جديدة للنقل الحضري لفائدة المسافرين في ولايات الجنوب والهضاب العليا على الخصوص. وبالنسبة للمترو، انتهت الشبكة الأولية للجزائر العاصمة وستدخل الخدمة في بداية 2011، وبخصوص الترامواي، فسيمتد النقل بواسطته في المستقبل إلى 17 مدينة في المجموع. أما بالنسبة للمصاعد الهوائية، فقد تم تشغيل 06 منها بالجزائر، والبليدة، وتلمسان، وسكيكدة، ويوجد 11 مصعدا آخر في مرحلة الانجاز أو الدراسات، في كل من الجزائر، تيزي وزو، وهران، قسنطينة، بجاية، جيجل، الطارف، المدية، وبني صاف.

5-الشؤون الدينية، التضامن الوطني والحماية الاجتماعية: لقد عملت السلطات العمومية بشكل حثيث، خلال هذه العشرية، على ترقية قيم الإسلام، دين الدولة، وبذلت في هذا السياق جهود هامة وسخرت وسائل معتبرة. وفي مجال الحماية الاجتماعية تتواصل عصرنة تسيير الضمان الاجتماعي بفضل توسيع استعمال بطاقة الشفاء التي تم توزيع 04 ملايين منها لفائدة 13 مليون مستفيد. وسيكون ذلك مصحوبا بتحديث تسيير

[1]- مصالح الوزير الأول، **ملحق بيان السياسة العامة 2010**، مرجع سبق ذكره، ص 16.

الصناديق بما فيه تحسين مستوى مستخدميها. أما بالنسبة لقطاع التضامن الوطني، فيتجلى من خلال: منحة التضامن الجزافية التي ارتفع مبلغها ثلاثة أضعاف سنة 2009، وهي موجهة إلى 000 700 مستفيد بدون نشاط، وتوفير نشاطات مؤقتة مأجورة سنويا لحوالي 000 700 شخص محروم قادر على العمل. علاوة على ذلك، تستمر العائلات المحرومة في الاستفادة، كل سنة، من مساعدات عمومية مختلفة، لاسيما، توزيع الأدوات المدرسية عند كل دخول مدرسي(أزيد من 000 400 مستفيد سنة 2009)، وتوزيع أكثر من 1,5 مليون قفة رمضان سنويا[1].

6-الثقافة والاتصال، والشباب والرياضة: إن النهضة الثقافية التي انطلقت في بداية هذه العشرية، تتواصل كل سنة، ولاشك أن بصمتها تكمن في سلسلة الأحداث الثقافية الكبرى المنظمة باستمرار في بلدنا، انطلاقا من تظاهرة "الجزائر عاصمة الثقافة العربية" سنة 2007 وشملت كل التراب الوطني، ثم الطبعة الثانية للمهرجان الإفريقي سنة 2009، بمشاركة 48 بلدا من القارة. بالإضافة إلى برامج لحماية وتأهيل التراث الثقافي في مختلف مناطقنا، وترقي المسرح والسينما والمطالعة والكتاب.

وبالنسبة لقطاع الاتصال، فقد تواصل تكثيف شبكة البريد، ليبلغ عدده مراكز البريد 3400 مركزا سنة 2009، تسير 16 مليون حساب بريدي، في حين بلغ عدد البطاقات النقدية للشبكة البريدية 7,5 مليون بطاقة. وفي مجال الهاتف وشبكة الانترنت، قدر عدد الزبائن بحوالي 03 ملايين مشترك بشبكة الهاتف الثابت، و33,5 مليون مشترك في الهاتف المحمول، و 1,12 مليون اشتراك في شبكة الانترنت ذات التدفق العالي.

أما بالنسبة للشباب والرياضة، فلقد بذلت جهود كبيرة من أجل ترقية الرياضة وتفتح الشباب من خلال: برامج تبادل بين المناطق، وزيارات ترفيهية، ودعم أكثر من 1500 جمعية شبابية، وتطوير الرياضة في مختلف أطوار المنظومة التعليمية، وتعميم ممارسة رياضة الهواة على مستوى النوادي في مختلف التخصصات. وقد تعزز قطاع الثقافة والشباب والرياضة خلال القترة المعنية بالانجازات التالية:

[1]- مصالح الوزير الأول، **ملحق بيان السياسة العامة 2010**، مرجع سبق ذكره، ص 26.

الجدول رقم 05-23 : تطور حظيرة الهياكل الثقافية والرياضية للفترة 2005– 2009.

التعيين	الوحدة	الانجازات 2005– 2009.
الشباب والرياضة		
الملاعب المتعددة الرياضات	العدد	24
المركبات الرياضية الجوارية	العدد	212
القاعات المتعددة الرياضات	العدد	14
دور وبيوت الشباب	العدد	114
الثقافة		
المكتبات	العدد	207
دور الثقافة	العدد	13
مراكز ثقافية	العدد	29

المصدر: مصالح الوزير الأول، **ملحق بيان السياسة العامة 2010**، الملحق II: النتائج المسجلة في الفترة 2005– 2009 والعشرية 1999– 2009، مرجع سبق ذكره، ص 77.

ثانيا:حصيلة التوجهات العامة لسياسة التشغيل ومعدلات التوظيف.

لقد كان لبرامج التنمية المسطرة خلال الفترة 2005–2009، الأثر البالغ على تطور مستويات العرض والطلب في سوق العمل الوطني، حيث استطاعت هذه البرامج أن تستمر في نتائجها الايجابية في قطاع التشغيل وتوفير مناصب عمل جديدة.

1- تطور عمليات التوظيف في الجزائر 2005–2009: لقد تواصل خلال برنامج التنمية الثاني، استقرار في عملية التشغيل وانخفاض محسوس في معدلات البطالة، من خلال البرامج الاستثمارية العمومية الهامة، حيث شهد سوق التشغيل خلال الفترة الممتدة بين 2005– 2009، تحسنا ملحوظا والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 05-24 : مناصب الشغل المستحدثة للفترة 2005– 2009.

التعيين	عدد المناصب المستحدثة
في المؤسسات العمومية (الاقتصادية، ذات الطابع الصناعي والتجاري، وغيرها من المؤسسات)	571 797
لدى الوظيفة العمومية	675 947
في إطار الاستثمارات المنجزة في قطاع الفلاحة	666 510
في إطار الاستثمارات الممولة من قبل البنوك (خارج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وخارج الفلاحة)	155 110
في إطار ترتيب عقود ما قبل التشغيل	225 353
ترتيب المساعدة على الاندماج المهني	441 914
في إطار القرض المصغر (ANSEJ- ANGEM- CNAC)	428 613
معادل مناصب الشغل الدائمة على مدى سنة في إطار الورشات ذات اليد العاملة المكثفة	1 865 318
المجموع:	5 031 692

المصدر: مصالح الوزير الأول، **ملحق بيان السياسة العامة 2010**، الملحق II: النتائج المسجلة في الفترة 2005– 2009 والعشرية 1999– 2009، مرجع سبق ذكره، ص 79.

الشكل رقم 05-10 : مناصب الشغل المستحدثة للفترة 1999–2003.

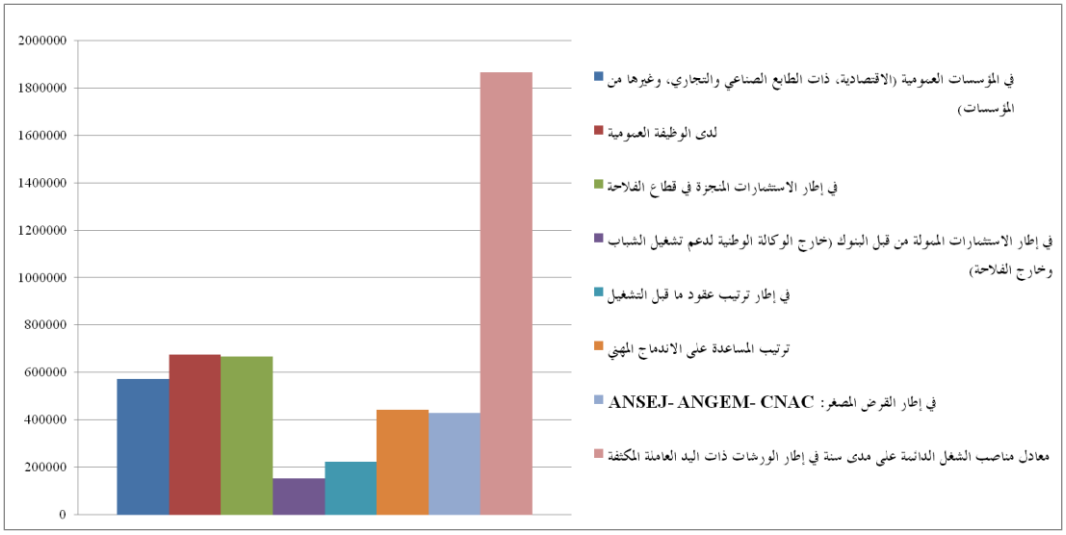

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

ما يمكن استخلاصه من نتائج الجدول والشكل السابقين:

– تعدد الآليات المعتمدة والبرامج المسطرة من قبل الدولة ضمن سياستها التشغيلية، من خلال إنشاء مجموعة من الأجهزة الخاصة بعملية التشغيل، سواء كانت من طرف الوزارة المكلفة بالعمل أو الأجهزة المسيرة من وكالة التنمية الاجتماعية أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة أو أجهزة دعم الشباب.

- استحداث 3,166 مليون منصب شغل، و1,865 مليون معادل منصب دائم، بين سنتي 2005 و 2009. غير أن هذه المناصب، كما ذكرنا سابقا، كانت مزيجا بين المناصب المؤقتة والدائمة.

2-التراجع المستمر للبطالة: لقد استمر الاتجاه التنازلي لمعدلات البطالة، والتي انخفضت من 15,3% سنة 2005 إلى 10,2% سنة 2009[1]. وذلك بفضل مساهمة:

- الحجم الهام لمناصب الشغل التي يتم استحداثها سنويا من قبل الهيئات والإدارات العمومية لمرافقة المنشآت الأساسية الجديدة المستلمة.

- العدد المعتبر لمناصب الشغل التي تستحدثها مختلف القطاعات الاقتصادية سنويا، وهي حركية ستتواصل بنفس الوتيرة وستنمو أكثر فأكثر مع إنعاش الاستثمار.

- مردودية التراتيب الخاصة بالقروض المصغرة لاستحداث نشاطات، والتي بلغت مستوى معتبراً.

- وأخيرا، مساهمة أنظمة تمويل النشاطات المؤقتة في التخفيف من عبء البطالة أكثر فأكثر.

وهكذا، تؤكد هذه النتائج مدى حركية التشغيل التي ميزت الفترة 2005-2009، على أساس أن مكافحة البطالة هو هدف استراتيجي حددته الحكومة.

ثالثا: حصيلة الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة.

يعتبر الاستثمار بمختلف أشكاله مدخلا هاما من مداخل التنمية الاقتصادية، حيث ثمة اتفاق على أهميته في النشاط الاقتصادي نتيجة للنجاح الذي حققته بعض الدول ومنها الجزائر من جراء الاستثمارات الوطنية والأجنبية الواردة إليها.

1- التحسن المستمر لمناخ الاستثمار في الجزائر: يتضح من خلال تحليل مناخ الاستثمارات، أن الجزائر مستمرة في تحسين مناخها الاستثماري بالإضافة إلى امتلاكها إمكانيات ومؤهلات متنوعة من النادر أن تجتمع في بلد واحد، فهي تمتلك موقع استراتيجي هام، وتتوفر على الثروات الطبيعية ومصادر الطاقة، كما تمتاز بتوفر اليد العاملة المدربة، إلى جانب البنية التحتية والهياكل القاعدية التي عكفت الدولة على انجازها في برامجها التنموية التي سطرتها في الفترة ما بين 2005- 2009 تحت مسمى برنامج دعم النمو الاقتصادي.

وقد عززت الجزائر هذه الإمكانيات بجملة من الإصلاحات في قوانين الاستثمار من خلال تعديل الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادي الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتطوير

[1]- الديوان الوطني للإحصائيات، **حوصلة إحصائية 1962- 2011**، **الفصل الثاني: التشغيل**، ص ص13-17. تاريخ التصفح: يوم 2015/07/13.

http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH2-EMPLOI_Arabe.pdf

الاستثمار، بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 19 جمادي الثانية عام 1927 الموافق 15 يوليو سنة 2006. لجذب وتحفيز المستثمرين الوطنيين والأجانب على الدخول للسوق الجزائرية.

وإذا كان تحقيق التوازنات الاقتصادية شرط أساسي لجذب الاستثمار، فالجزائر استطاعت خلال الفترة 2005-2009، أن تسجل تحسنا في جميع مؤشراتها الاقتصادية وذلك بسبب استمرار ارتفاع أسعار البترول وكذا انعكاسات برامج التنمية الاقتصادية المسطرة ضمن برنامج دعم النمو والتي كان لها تأثير واضح على الجوانب التالية:

- انخفاض الدين الخارجي من 17,19 مليار دولار أمريكي سنة 2005 إلى 5,41 مليار دولار أمريكي سنة 2009.

- ارتفاع احتياطي الصرف الذي بلغ حوالي 148,9 مليار دولار أمريكي في نهاية 2009.

- انخفاض معدل البطالة من 15,3% سنة 2005 إلى 10,2% سنة 2005.

- استمرار الفائض في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات والذي وصل سنة 2009 إلى حوالي 03,86 مليار دولار.

2- تطور الاستثمارات الوطنية والأجنبية: لقد شكل الاستقرار في المؤشرات الاقتصادية الكلية إلى جانب النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي مناخا استثماريا جيدا سمح بنمو الاستثمارات المحلية وجلب الاستثمارات الأجنبية، لكن بقاء هذه الاستثمارات وتطورها مرهون بمدى التحسن المسجل في مناخ الأعمال. وهو الأمر الذي شرعت فيه الجزائر من خلال تحسين إطار الاستثمار ومحيطه، وذلك بإصدار جملة من الأحكام التشريعية والتنظيمية خلال السنوات الأخيرة خاصة في المجالات التالية:

- مكافحة المنافسة غير النزيهة من خلال: إلزامية التحلي بالشفافية في المعاملات التجارية، من خلال الفوترة وتبرير هوامش الربح، إلزام المؤسسات بإيداع حساباتها الاجتماعية، إلزامية التحيين الجبائي للحصول على رقم التعريف الجبائي، وتعزيز مراقبة النوعية والممارسات التجارية.

- مراجعة القانون المتعلق بمكافحة الفساد ومراجعة القانون الخاص بمجلس المحاسبة، مما سمح بتعزيز محاربة مختلف أشكال الغش والجرائم الاقتصادية.

- تحسين المحيط الإداري والقانوني والقضائي والمالي للمؤسسة، ومنح مهلة للمؤسسة الوطنية على اثر انفتاح السوق المحلية على الخارج.

الجدول رقم 05-25 : الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2005– 2009.

الوحدة: مليار دج.

التعيين	الانجازات 2005-2009
الاستثمار المحلي	
الاستثمارات الممولة من ميزانية الدولة	9 386
الاستثمارات الممولة من الصندوق الوطني للاستثمار	229
الاستثمارات التي أنجزها الوطنيون الخواص	
الاستثمارات في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	184
الاستثمارات في قطاع الفلاحة	213
الاستثمارات الممولة من قبل البنوك (خارج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والفلاحة)	2 201
الاستثمارات الأجنبية	
الاستثمارات في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	1.526
الاستثمارات في قطاع الطاقة والمناجم	729
المجموع:	**14 468**

المصدر: مصالح الوزير الأول، **ملحق بيان السياسة العامة 2010**، الملحق II: النتائج المسجلة في الفترة 2005– 2009 والعشرية 1999– 2009، مرجع سبق ذكره، ص 80.

الشكل رقم 05-11 : الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2005– 2009.

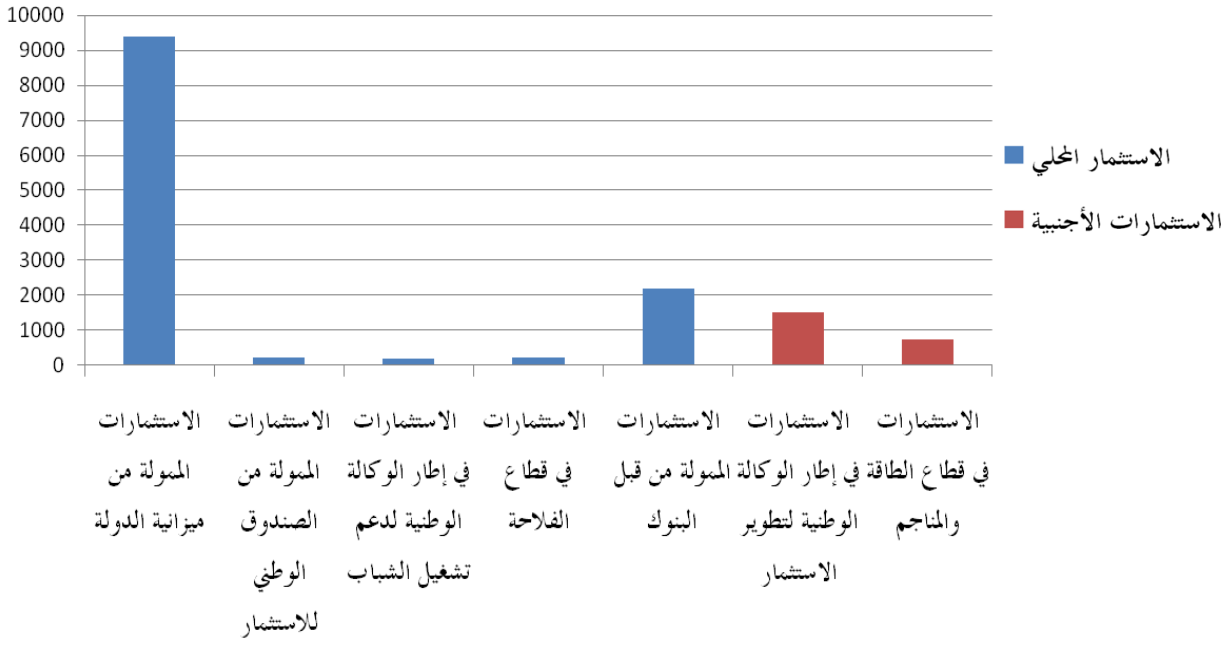

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه، ارتفاع حجم الاستثمارات المنجزة، سواء المحلية أو الأجنبية، خلال فترة برنامج دعم النمو بالمقارنة مع فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي. ويرجع هذا التطور الملحوظ في تدفق الاستثمارات إلى طبيعة الإجراءات التحفيزية التي اعتمدتها الدولة من جهة، ومن جهة ثانية إلى المشاريع الاستثمارية الكبرى التي أطلقتها الدولة ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصـــادي 2005- 2009.

المطلب الثالث: حصيلة برامج التنمية خلال الفترة 2010-2014.

لقد حققت بلادنا خلال هذه السنوات الأخيرة، تقدما اقتصاديا هاما، وذلك خصوصا، بفضل مختلف براج الاستثمارات العمومية التي أنجزت. وجدير بالإشارة أن هذه البرامج التي تطلب انجازها تعبئة موارد مالية هائلة (أزيد من 000 20 مليار دينار بالنسبة للبرنامج الخماسي 2010-2014 لوحده)، قد كان أثرها ايجابيا على إنشاء الثروات، وتراجع معدل البطالة، وتحسين أهم المؤشرات الاجتماعية والمنشآت الأساسية.

وتشكل برامج التنمية خلال هذه الفترة امتدادا للجهود التي بذلت خلال الخماسية السابقة، كما تشكل القاعدة والمحرك لرؤية وسياسة تنموية وطنية شاملة، ترتكز على الاستمرار في تدارك التأخر في التنمية، الموروث عن أزمة اقتصادية ومالية وأمنية، وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد، خاصة وأن الحاجة إلى تنمية وطنية شاملة متنامية باستمرار، لمواجهة طلبات جديدة لسكان جلهم من الشباب، كما أن شاسعة التراب الوطني تقتضي المزيد الانجازات والمشاريع في مختلف الميادين.

أولا: المنشآت الاجتماعية والاقتصادية وتحسين إطار معيشة السكان.

لقد استمرت بلادنا في إيلاء عناية خاصة لبرامج التنمية في هذا المجال، باعتبارها عنصرا أساسيا في السياسة الوطنية للتنمية الاقتصادية التي ترمي إلى تعزيز النشاط المنتج من خلال تعزيز الهياكل الاقتصادية والاجتماعية وتحسين الإطار المعيشي للسكان.

1- السكن والعمران: لقد عكفت الحكومة على مواصلة الجهود المبذولة في مجال السكن بمختلف صيغه، من خلال تنويع العرض في مجال السكن، بما يضمن التكفل بكل الطلبات المسجلة بما في ذلك تلك التي تندرج في إطار القضاء على السكن الهش.

وستستمر الحكومة في انجاز برامج سكنية عمومية اجتماعية وسكنات حضرية ترقوية وسكنات ريفية مدعمة والسكنات بصيغة البيع بالإيجار والسكنات الترقوية العمومية. وستعمل الحكومة كذلك، على وضع

آليات جديدة ترمي إلى تعزيز الشفافية والإنصاف في توزيع المساكن. وهكذا، تبرز وضعية مختلف البرامج السكنية من خلال ما يلي[1]:

- إلى غاية نهاية شهر مارس 2014، قوام البرامج يتمثل في 403 223 2 وحدة، منها 992 003 2 انطلقت أشغالها، و 665 826 منجزة، و 327 177 1 وحدة قيد الانجاز.

- وتتمثل الانجازات وتوقعات الاختتام في تسليم 394 759 وحدة برسم الفترة 2010-2013، و516 059 1 وحدة برسم الفترة 2010-2014.

- وانطلقت الأشغال، إلى غاية نهاية سنة 2013، على مستوى 739 898 1 وحدة، وإلى غاية نهاية سنة 2014، على مستوى 739 548 2. وسيتم الانطلاق في انجاز ما بقي من المساكن وعددها 000 230، بعد تعبئة الأوعية العقارية الضرورية.

وسيتم، على مدى الفترة الخماسية القادمة 2015-2019، القيام بانجاز 1,6 مليون سكن، موزعا بشكل عادل عل مجمل التراب الوطني من أجل تدارك العجز الهيكلي، مع السهر على التكفل بالحاجيات المعبر عنها انطلاقا من البطاقية الوطنية لطالبي السكن. والاستمرار في العمل بصفة متواصلة في مجال السكن الريفي من أجل ضمان استقرار السكان. بالإضافة إلى مواصلة إنشاء مدن جديدة ومجمعات سكانية بضواحي المراكز الحضرية الكبرى من أجل إعادة توازن النسيج العمراني والتحكم في نموه.

من جهة أخرى، وفيما يتعلق بالتنازل عن المساكن المستلمة أو التي وضعت حيز الاستغلال قبل الفاتح جانفي 2004، فقد تم إقرار مجموعة من الترتيبات والمزايا، بخصوص السعر المرجعي للمتر المربع، وفي هذا الشأن سيتم تطبيق ما يلي:

- تخفيض سعر التنازل المرجعي للمتر المربع، الذي انتقل من 000 14 إلى 000 12 دينار.

- تخفيف إجراءات إيداع ملفات الاقتناء، مع إمكانية إيداع الملفات مصحوبة بتصريح شرفي بدلا من شهادة السلبية.

- تمديد أثار هذه الترتيبات إلى غاية 31 ديسمبر 2015، وهي التي كان ينتهي أجلها بتاريخ 31 ديسمبر 2010.

وستلتزم الحكومة من خلال مسعى شامل ومنسجم ومتكامل، بالتكفل بهذه الحاجة الأساسية للمواطنين، من خلال تسريع انجاز البرامج السكنية المختلفة.

[1]- مصالح الوزير الأول، **مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية**، الجزائر، ماي 2014، ص 34.

الجدول رقم 05-26 : تطور السكن خلال الفترة 2010– 2014.

المؤشرات	الوحدة	سنة 2010	سنة 2013	سنة 2014	التطور (%) 2014–2010
تطور حظيرة السكنات	العدد	7 281 121	8 040 932	8 340 932	% 14
نسبة شغل المسكن	(%)	4,89	4,65	4,55	-

المصدر: مصالح الوزير الأول، **مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية**، الملحق 2: تطور مؤشرات التنمية الاجتماعية_الاقتصادية برسم الفترة 2010_2014، الجزائر، 2014، ص 51.

الشكل رقم 05-12 : تطور حظيرة السكن خلال الفترة 2010– 2014.

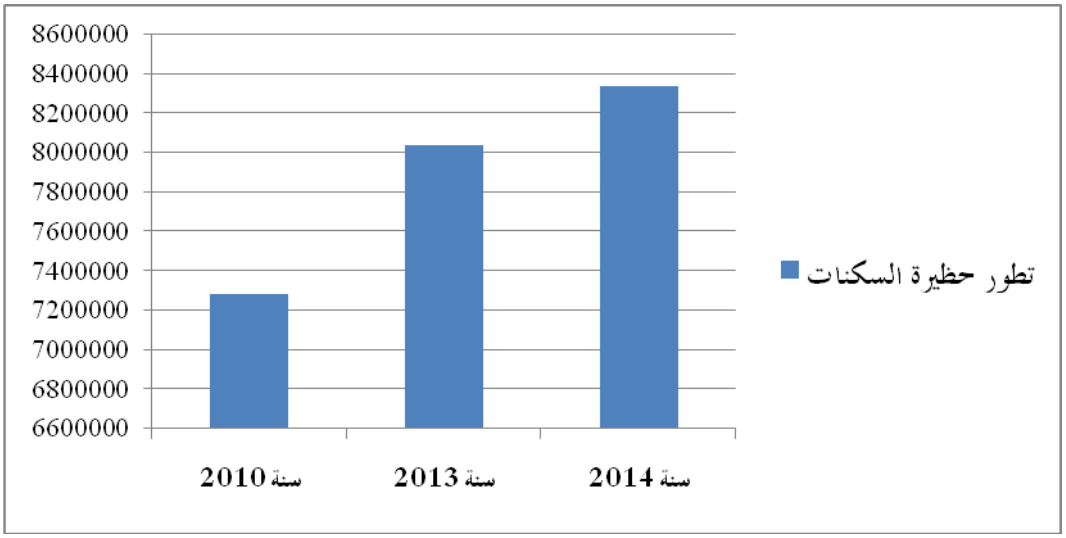

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

2- التربية والتعليم: لقد واصلت الحكومة جهودها الرامية إلى تحسين مردود وأداء المنظومة الوطنية للتربية والتكوين، من أجل تلبية احتياجات البلاد، لاسيما في مجال التكوين رفيع المستوى في الميادين التقنية والتكنولوجية. ففي مجال التربية الوطنية عملت الحكومة على مواصلة ودعم الأعمال التي شرع فيها في مجال تعزيز دمقرطة التعليم والتحسين البيداغوجي، وذلك من خلال[1]:

- تحسين ظروف تمدرس التلاميذ في كل مناطق البلاد، وتطوير المنشآت الأساسية للاستقبال والإطعام والنقل والصحة المدرسية. فضلا عن ذلك ستستمر الحكومة في تحديث التجهيزات التعليمية والمعلوماتية على مستوى المؤسسات المدرسية.

[1]– مصالح الوزير الأول، **مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية**، مرجع سبق ذكره، ص 30.

– السهر على تنفيذ النصوص التطبيقية للقوانين الأساسية الخاصة بالموظفين وتحسين ظروف عمل ومعيشة الأساتذة، وتعزيز الحوار مع كل الشركاء الاجتماعيين.

– إعداد ميثاق حول أخلاقيات المهنة، وإعادة تنظيم التوقيت الدراسي ومواصلة تقديم مؤشرات حول المنظومة التربوية فيما يتعلق بسير التمدرس ومستوى التحصيل الدراسي والنتائج المحرزة فيما يخص حاملي الشهادات.

– تحسين نوعية التأطير البيداغوجي، من خلال تطوير برنامج للدراسات المتخصصة لفائدة أسلاك المؤطرين البيداغوجيين، وتنفيذ برنامج التكوين المتوج بالشهادات من أجل تأهيل 000 214 مدرسا قيد التشغيل في الطورين الابتدائي والمتوسط، تأهيلا أكاديميا.

– تطوير نظام التقييم البيداغوجي والتوجيه المدرسي. كما سيتم استكمال التقييم الوطني لطور التعليم الأساسي والشروع في تقييم طور التعليم الثانوي ، وذلك من أجل إضفاء الانسجام على البرامج البيداغوجية للإصلاح وتحسين نجاعة التعليم ونوعيته.

– إنشاء هيئات مدعمة لإصلاح المنظومة التربوية، من خلال تنصيب المجلس الوطني للتربية والتكوين وإعادة تفعيل المرصد الوطني للتربية والتكوين في ظل رؤية قطاعية مشتركة.

وقد مكنت برامج التنمية في قطاع التربية الوطنية خلال الفترة 2010-2014، من انجاز أزيد من 3100 مدرسة ابتدائية، وأكثر من 1100 أكمالية، و 840 ثانوية، مع أزيد من 2000 مؤسسة مزودة بالنظام الداخلي والمطاعم والنظام نصف الداخلي.

أما في ميدان التعليم العالي والبحث العلمي، فقد عملت الحكومة على تطوير القدرات الهيكلية والتنظيمية للقطاع من أجل التكفل بالطلب في مجال التكوين العالي. كما تعتزم الحكومة تعزيز دور هذا القطاع باعتباره دعامة للتنمية الاقتصادية من خلال التكوين والبحث العلمي الموجه، ولهذا الغرض جسدت البرامج التالية:

– على صعيد المنشآت الأساسية، تم توفير 000 600 مقعد بيداغوجي، و000 400 سرير للإيواء و44 مطعم جامعي.

– تزويد هذه المنشآت بالتجهيزات البيداغوجية والعلمية وترقية الأنشطة الثقافية والرياضية والترفيهية في الوسط الجامعي. بالإضافة إلى الاستمرار في انجاز برنامج 000 10 مسكن لفائدة الأساتذة.

– وفي مجال تعميق إصلاح منظومة التكوين العالي، فتم تدارك الاختلال من خلال ضمان التقييم الدائم مع ضبط خارطة التكوين العالي.

– تشجيع التوجيه العلمي والتقني بهدف الاستجابة لاحتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

- تشجيع بروز أقطاب للتعليم العالي وتكوين النخبة، لاسيما من خلال تثمين وترقية فروع جامعية، توفر معايير وشروط القابلية لامتياز، ووضع نظام المدارس التحضيرية والمدارس الوطنية.

- وفي مجال البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا، تسهر الحكومة على إعداد المخطط الوطني لترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي على أساس الأهداف ذات الأولوية للتنمية، وذلك من خلال تعزيز آليات استغلال نتائج البحث وتثمينها.

أما بالنسبة لقطاع التكوين المهني، فقد تم مواصلة الأعمال التي شرع فيها والتي شملت:

- مواصلة برنامج بناء وتوسيع الهياكل الموجودة من أجل رفع قدرات الاستقبال، وفي هذا الإطار تم خلال الفترة 2010-2014، انجاز 220 معهد، و 82 مركزا للتكوين، و 58 مؤسسة مزودة بالنظام الداخلي.

- فضلا عن ذلك، عملت الحكومة على تعزيز برامج التكوين لفائدة مختلف الفئات الاجتماعية، وضمان التكوين الجواري لفائدة سكان المناطق الريفية.

- إنشاء مراكز امتياز في مجالات الفلاحة والبناء وصناعة السيارات والطاقات المتجددة والتكنولوجيات القائمة على المعرفة.

- تعزيز التشاور والشراكة مع القطاع الاجتماعي، الاقتصادي والحركة الجمعوية، من اجل تكييف عروض التكوين مع احتياجات سوق العمل.

والجدول والشكل التاليين يبينان انعكاسات كل هذه الجهود المبذولة في ميدان التربية والتعليم والتكوين المهني، على تطور بعض المؤشرات الخاصة بالقطاع.

الجدول رقم 05-27 : تطور بعض المؤشرات في قطاع التربية والتعليم للفترة 2010– 2014.

التعيين	الوحدة	سنة 2010	سنة 2013	سنة 2014	التطور (%) 2014–2010
التربية الوطنية					
الثانويات	العدد	1 813	2 052	2 203	**% 06**
المتوسطات	العدد	4 901	5 172	5 299	
المدارس الابتدائية	العدد	17 970	18 233	18 510	
العدد الإجمالي للمؤسسات المدرسية	العدد	24 504	25 457	26 012	
تعداد المتمدرسين في قطاع التربية	العدد	7 948 888	8 297 798	8 683 409	**% 09**
تعداد الأساتذة	العدد	375 018	410 569	420 961	**% 12**
التعليم العالي					
عدد المؤسسات	العدد	82	92	99	**% 20**
الإمكانيات البيداغوجية	العدد	1 043 000	1 212 000	1 290 000	**% 23**
تعداد الطلبة المسجلين في التدرج	العدد	1 077 945	1 119 200	1 270 000	**% 18**
التعداد في ما بعد التدرج	العدد	60 617	70 400	47 000	**% 22**
تعداد الأساتذة	العدد	40 140	50 100	55 000	**% 37**
التكوين المهني					
معاهد التكوين المهني	العدد	81	92	101	**% 24**
مراكز التكوين المهني والتمهين	العدد	639	734	766	**% 20**

المصدر: مصالح الوزير الأول، **مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية**، الملحق 2: مرجع سبق ذكره، ص 51.

الشكل رقم 05-13 : تطور بعض المؤشرات في قطاع التربية والتعليم العالي للفترة 2010– 2014.

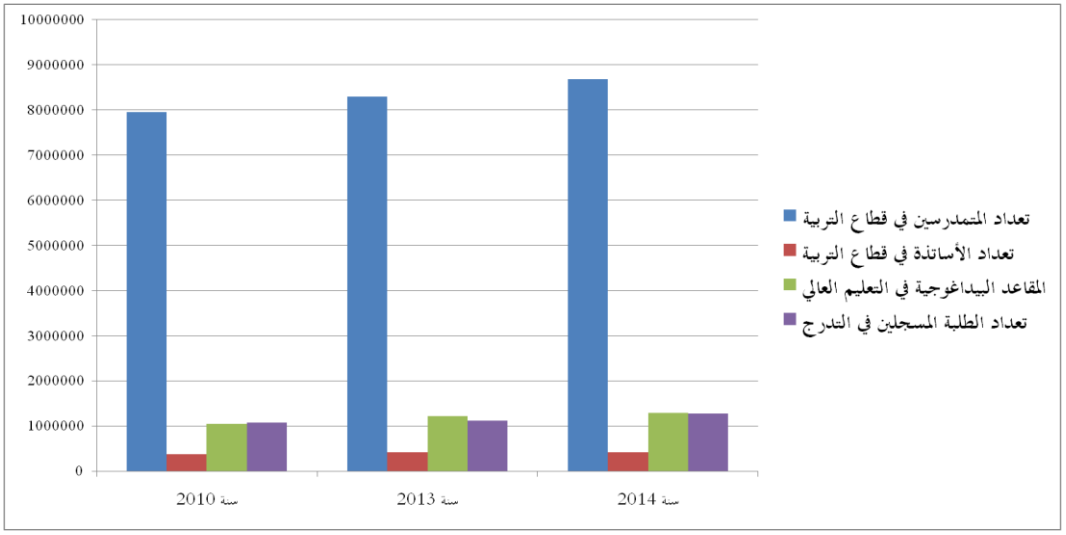

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

3– الصحة العمومية: لقد تميزت الفترة 2010–2014، باستمرار توسع شبكة الصحة العمومية، مع استلام 173 مستشفى، 45 مرطب متخصص للصحة، 377 عيادة متعددة الاختصاصات، 1000 قاعة للعلاج، و17 مدرسة للتكوين شبه الطبي.

وترافق كل هذا، مع تطبيق الحكومة لسياسة صحية وطنية، يكون فيها التكفل الصحي بالمواطنين إحدى أولوياتها. وبهذا الصدد سهرت الحكومة على:

– تحسين الاستفادة العادلة والشاملة من العلاج على مستوى كامل التراب الوطني، وتقريب نشاطات العلاج رفيع المستوى من سكان الجنوب الكبير والهضاب العليا، من خلال عمليات التوأمة.

– مواصلة تعميم التكفل بالأمراض المستعصية والمزمنة.

– تحسين الاستفادة من العلاج الاستعجالي من خلال تطوير وإعادة تنظيم المصالح الاستعجالية الجوارية والاستشفائية.

– تعزيز البرامج الوطنية للوقاية من الأمراض المتنقلة وتطوير برامج جديدة من خلال توسيع القدرات الوقائية وتعزيزها وذلك بالاعتماد على رزنامة جديدة للتلقيح.

– تركيز الجهود على أنسنة العلاقات على مستوى الهيكل الصحية بين الأطباء والمرضى، والاستمرار في تحسين ظروف الاستقبال والتكفل بالمرضى على الصعيد المادي والطبي.

– تحسين وفرة الأدوية والحصول عليها، من خلال محاربة كل أشكال الانقطاع لاسيما فيما يخص اللقاحات والأدوية المخصصة لعلاج داء السرطان.

- تشجيع الاستثمار الخاص لاسيما في المناطق المحرومة، وتعزيز التدابير التي تضمن التكامل بين المؤسسات الصحية العمومية والخاصة التي يجب أن تؤدي مهمة المنفعة العمومية.

- استكمال إصلاح المستشفيات من أجل إضفاء المزيد من النجاعة على المؤسسات من خلال عصرنة أنماط تنظيمها وتسييرها وتنفيذ مخططات للتكوين الطبي المتواصل.

- تكثيف التغطية الصحية، من خلال الاستمرار في انجاز المنشآت الأساسية للصحة، سواء تعلق الأمر بالعلاج الأساسي أو بالمؤسسات المتخصصة، ولاسيما المراكز الاستشفائية الجامعية ومراكز مكافحة السرطان مع تزويدها بمستخدمين مؤهلين وبالوسائل الملائمة المكيفة مع احتياجات السكان.

الجدول رقم 05-28 : تطور بعض مؤشرات قطاع الصحة للفترة 2010– 2013.

المؤشرات	الوحدة	سنة 2010	سنة 2013	التطور (%) 2013–2010
عدد المستشفيات	العدد	278	288	**% 11**
عدد العيادات متعددة الخدمات	العدد	1 491	1 617	**% 08**
عد السكان لكل طبيب عام	العدد	1 339	1 127	–
عد السكان لكل طبيب مختص	العدد	2 064	1 404	–
الأمل في الحياة عند الولادة	السنة	75,6	76,4	–

المصدر: مصالح الوزير الأول، **مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية**، الملحق 2: مرجع سبق ذكره، ص 51.

الشكل رقم 05-14 : تطور بعض مؤشرات قطاع الصحة للفترة 2010– 2013.

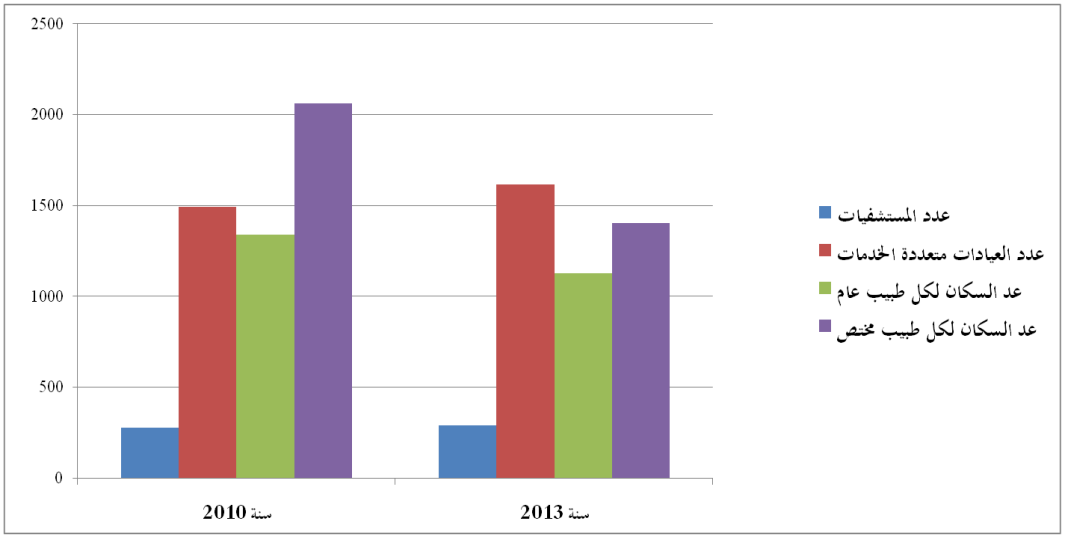

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

وقد انعكست كل هذه الجهود والانجازات على تحقيق أهداف الألفية في مجال الصحة، والمتمثلة خصوصا فيما يلي[1]:

- انخفاض نسبة الوفيات لدى الأطفال إلى 22,6 حالة في كل 1000 حالة، سنة 2013.

- تراجع نسبة الوفيات لدى الأمهات إلى 70,3 حالة في كل 000 100 حالة، سنة 2013.

- التحسن المستمر في مؤشر الأمل في الحياة عند الولادة، الذي وصل إلى 76,4 سنة 2009.

- التحسن المستمر في التغطية الصحية لتبلغ سنة 2013، طبيبا عاما لكل 1127 نسمة، وطبيبا مختصا لكل 1404 نسمة، وطبيب أسنان لكل 2978 نسمة.

وبالرغم من النتائج المحققة في قطاع الصحة، إلا أنه مازال يعاني من مجموعة من المعوقات، أثرت سلبيا على التنمية الصحية، من أهمها:

- غياب التوزيع العادل والعقلاني للأطباء خاصة في المناطق النائية المحرومة، حيث أن 70% من الأطباء الأخصائيين وذوي الكفاءات العالية موجودون في 15 ولاية عبر الوطن، مما يعني أنه ليس هناك توازن في توزيع الأطباء الأخصائيين[2].

- ضعف تمويل القطاع الصحي، حيث أنه على الرغم من ارتفاع مستوى الإنفاق الصحي الوطني، إلا أنه مازال بعيدا عن المستويات المحققة في بعض الدول المجاورة.

- عدم التوازن في توزيع المراكز الصحية، وهذا بحكم ضعف التخطيط العلمي ونقص المعلومات الخاصة بالتوزيع السكاني لدى هيئات التخطيط، حيث نجد العاصمة وحدها تستحوذ على 55% من هذه الهياكل، بينما لا يستحوذ الجنوب إلا على 03% من هذه الهياكل.

- انتشار بعض الظواهر السلبية كالبيروقراطية، الأمر الذي يضطر الفقراء وأصحاب الدخول المحدودة للجوء إلى القطاع الخاص، والذي يكون على حساب حاجات ضرورية أخرى.

- كما تعاني بعض المنشآت الصحية من انخفاض في وسائل الرعاية الصحية، سواء المادية أو البشرية، بالإضافة إلى مشكل عدم تأهيل الكوادر الصحية مما يؤدي إلى تقديم خدمات صحية متردية.

4- البرامج الاجتماعية والعمرانية: لقد انصبت جهود الحكومة على مواصلة البرامج الاجتماعية والتعميرية التي شُرع فيها من أجل تزويد التراب الوطني بمرافق الخدمات العامة وبالمنشآت التحتية الأساسية، بشكل أمثل،

---

[1]- مصالح الوزير الأول، **مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية**، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[2]- حاجي فطيمة، **إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014**، مرجع سبق ذكره، ص 199.

بغية تحسين حياة المواطنين، الأمر الذي ينعكس بشكل ايجابي على قدرتهم على العمل والإنتاج. والجدول التالي يبين أهم المشاريع المنجزة في هذا المجال خلال الفترة 2010-2014.

الجدول رقم 05-29 : تطور بعض مؤشرات البرامج الاجتماعية والتعميرية للفترة: 2010– 2014.

المؤشرات	الوحدة	سنة 2010	سنة 2013	سنة 2014	التطور (%): 2014-2010
الطاقة					
الربط بشبكة الغاز	عدد المنازل	2 923 711	3 966 039	4 137 612	% 41
الربط بشبكة الكهرباء	عدد المنازل	5 635 160	7 696 121	7 978 226	% 41
الموارد المائية					
النسبة الوطنية للربط بشبكة مياه الشرب	%	% 93	% 95	% 98	-
نسبة الربط بشبكة التطهير	%	% 86	% 88	% 90	-
التزود بالماء الشروب لتر/ يوم/ ساكن	ل/ي/س	170 لتر	175 لتر	178 لتر	-
الأشغال العمومية					
الطرق السيارة والطرق السريعة	كلم	939	1 096	1 132	% 20
طرق وطنية	كلم	30 260	30 628	30 828	% 02
طرق ولائية	كلم	23 849	24 505	24 705	% 03
طرق بلدية	كلم	59 408	60 733	60 733	% 02
الطول الإجمالي لشبكة الطرقات	كلم	114 456	116 962	117 498	% 03

المصدر: مصالح الوزير الأول، **مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية**، الملحق 02، مرجع سبق ذكره، ص 25.

وقد مكنت برامج التنمية في هذا المجال، خلال الفترة 2010-2014، من انجاز:

- بالنسبة للطاقة: ربط حوالي 1,5 مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وأزيد من 02 مليون بيت بشبكة الكهرباء. الأمر الذي انعكس بشكل ايجابي على النسبة الوطنية لربط المنازل بشبكة الكهرباء والغاز، التي انتقلت سنة 2014، إلى 99,4% بالنسبة للكهرباء و 53% بالنسبة للغاز الطبيعي.

ومن أجل الاستجابة للطلب المتزايد في مجال الطاقة، تم وضع برنامج جُسد من خلال إنجاز طاقة إنتاج إضافية تفوق 6000 ميغاواط. كما تم وضع برنامج واسع للطاقة المتجددة، حيث دخلت محطة أولى للطاقة الهجينة حيز الخدمة سنة 2011، بالإضافة إلى أن 23 محطة للطاقة الشمسية ومزرعة لإنتاج الكهرباء بقوة الرياح، ستنطلق في الإنتاج قريبا.

– بالنسبة لقطاع المياه: إنجاز 35 سد، و25 عملية تحويل للمياه، و34 محطة للتصفية، وأكثر من 3000 عملية لحماية المدن من الفيضانات. كل هذا من أجل تأمين المورد المائي وتوفيره عبر التراب الوطني. وقد انعكست هذه البرامج على بعض مؤشرات القطاع، حيث سجلت النسبة الوطنية للربط بشبكة مياه الشرب تحسنا ملحوظا إذ انتقلت من 93% سنة 2010 إلى 98% سنة 2014، مما سمح بتحسن معدل التزود اليومي الذي انتقل من 170 لتر لكل ساكن سنة 2010 إلى 178 لتر سنة 2014. وفي مجال التطهير بلغت نسبة الربط بشبكة التطهير 90% سنة 2010[1].

– بالنسبة للأشغال العمومية: إنجاز أكثر من 2500 كلم من الطرق الجديدة، وتحديث وترميم أكثر من 8000 كلم من الطرق، وانجاز وتحديث 20 ميناء للصيد البحري، وتعزيز ثلاثة مطارات. كما ستعمل الحكومة على تعزيز الانجازات المسجلة في هذا المجال من خلال استكمال مختلف المشاريع قيد الانجاز والشروع في انجاز برنامج هام لتطوير المنشآت الأساسية.

– بالنسبة لقطاع النقل: فقد تم انجاز 17 خط للسكة الحديدية، وإتمام عملية كهربة خط السكة الحديدية الاجتنابي الشمالي، وازدواجية 800 كلم من السكك على مستوى منطقة الجنوب الغربي، وتسليم مترو الجزائر، وانجاز التراموي في 14 مدينة، واستحداث 27 مؤسسة جديدة للنقل الحضري، وانجاز 35 محطة برية، وكذا تحديث 08 مطارات وتوسعة 04 موانئ.

5- الشؤون الدينية والتضامن الوطني: عملت الحكومة، في إطار تعاليم الإسلام الأصيلة والأخوة والتسامح والأداء السليم للشعائر الدينية، على مواصلة تجسيد سياسة تكريس الشبكة الوطنية للمساجد وتعليم القرآن الكريم من خلال الاستمرار في انجاز جامع الجزائر والمساجد الأقطاب (تسليم جامع وهران) وكذا المدارس القرآنية النموذجية. وعلى تكثيف عمليات تكوين الأئمة من أجل ضمان تأطير أمثل للمساجد والمدارس القرآنية والزوايا، وتحسين تأطير حجاجنا وظروف التكفل بهم في البقاع المقدسة، وكذا تحسين تأطير ممارسة الشعائر الدينية واستكمال إعداد القانون التوجيهي للشؤون الدينية والأوقاف.

وفي مجال التضامن الوطني، ستستمر الدولة في ضمان التكفل بالأسر المحرومة وتحسين ظروف المعيشة ومكافحة الإقصاء، من خلال وضع برامج للتضامن في المناطق المحرومة والمعزولة وتنفيذ مخططات للتنمية المحلية الشاملة، من خلال تنسيق كل الأعمال القطاعية وإشراك الفاعلين المحليين. كما تلتزم الحكومة بمواصلة الأعمال التي شُرع فيها في المجالات التالية:

– إنشاء مصالح ومكاتب للنشاط الاجتماعي بصفة تدريجية على مستوى البلديات، من أجل التكفل الجواري بشكاوي واحتياجات المواطنين الذين يعانون من ظروف صعبة.

[1]– بوابة الوزير الأول، **مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية**، مرجع سبق ذكره، ص 52.

- تبسيط إجراءات منح المساعدات الاجتماعية في إطار أجهزة الإدماج الاجتماعي والمهني.

- ترشيد الإنفاق العمومي، من خلال تحسين طرق تحديد المستفيدين من المساعدات وتطهير البطاقيات المتعلقة بذلك.

6- الثقافة، والشباب والرياضة: لقد وضعت الحكومة ترقية الشباب في صميم إستراتيجيتها، وكرست لها، في إطار تنسيق قطاعي مشترك، حركية منسجمة ومتكاملة لدعمها، تشمل برامج التربية والتكوين والوقاية من الآفات الاجتماعية وبذل جهود حثيثة من أجل توفير مناصب الشغل، والاستفادة من السكن بشكل منصف وممارسة الأنشطة الرياضية والترفيهية وتلبية غيرها من الحاجيات الاجتماعية. وبهذا الصدد أنجزت الحكومة 80 ملعب جواري لكرة القدم، و 174 مركب جواري، و 107 قاعة متعددة الرياضات، وأكثر من 75 مسبح، وأزيد من 3500 فضاء للعب، وأكثر من 230 نزل ودار للشباب، وكذا أزيد من 150 مركز للتسلية العلمية. وستسهر الحكومة بالموازاة مع كل هذا على ما يلي:

- مواصلة عصرنة مؤسسات الشباب وتنويع العروض الخاصة بالنشاطات ومضاعفة نوادي الشباب وزيادة نسبة ارتيادها.

- تعزيز التنشيط الجواري من خلال إشراك الجمعيات الشبابية، وتنويع أعمال التبادل والسياحة الخاصة بالشباب بين مناطق الوطن، وتطوير برامج ترمي إلى ترقية الحس المدني والمواطنة لدى الشباب.

- تطوير كل الرياضات بصفة متوازنة، وترقية المنشآت الأساسية الجوارية وتعزيز الرياضة المدرسية والجامعية وتشجيع الرياضة النسوية.

- تعزيز الأعمال الرامية إلى الوقاية من العنف في الميادين الرياضية ومكافحته.

أما بالنسبة لقطاع الثقافة، عملت الحكومة على تطوير الخدمة العمومية، لاسيما من خلال سياسة متواصلة للثقافة الجوارية، التي من شأنها تشجيع استفادة المواطنين من الأنشطة الثقافية والمنشآت الأساسية وفضاءات النشاط الثقافي، عبر الاستغلال الواسع للشبكة الكثيفة للمنشآت الأساسية المنجزة وتلك التي يجري حاليا انجازها عبر كامل التراب الوطني. فضلا عن ذلك، ستستمر الحكومة في تدعيم الإنتاج والصناعة الثقافية بكل أشكالهما ألا وهي الكتاب والسينما والمسرح والموسيقى والفنون المرئية وفنون الغناء والرقص. وأخيرا، ستعكف الحكومة على ما يلي:

- تنفيذ ومتابعة الجهاز القانوني المتعلق بالقضايا الاجتماعية والمهنية للفنان.

- تدعيم حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، لاسيما من خلال مكافحة القرصنة في هذا المجال.

- مواصلة برنامج استرجاع قاعات السينما وإعادة تأهيلها.

– توفير أحسن الظروف لتنظيم التظاهرات الثقافية الجهوية والوطنية والدولية ولاسيما تظاهرة "قسنطينة عاصمة الثقافة العربية لسنة 2015".

الجدول رقم 05-30 : تطور حظيرة الهياكل الثقافية والرياضية للفترة: 2010– 2014.

المؤشرات	الوحدة	2010	2013	2014	التطور (%): 2010– 2014
الشباب والرياضة					
الملاعب المتعددة الرياضات	العدد	61	73	83	% 36
المركبات الرياضية الجوارية	العدد	738	125	156	% 45
القاعات المتعددة الرياضات	العدد	197	267	304	% 54
المسابح	العدد	70	98	145	% 107
الثقافة					
المكتبات	العدد	292	310	370	% 26
دور الثقافة	العدد	24	34	46	% 90
المتاحف	العدد	36	37	42	% 16
المسارح	العدد	14	15	24	% 71
المعاهد ومدارس التكوين الفني	العدد	17	17	24	% 41

المصدر: مصالح الوزير الأول، **مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية**، الملحق 2: مرجع سبق ذكره، ص 25.

ثانيا:حصيلة التوجهات العامة لسياسة التشغيل ومعدلات التوظيف.

تتمة لأهداف ومساعي برامج التنمية للفترة الممتدة من 2001 إلى 2009، جاء برنامج الاستثمارات العمومية للفترة 2010–2014، بغية إحداث قفزة نوعية ودفع عجلة التنمية الشاملة في شتى المجالات من جهة، وخلق مناصب عمل والقضاء على البطالة من جهة أخرى. وقد خصص هذا البرنامج 360 مليار دج لمكافحة البطالة، موجهة لدعم إدماج حاملي الشهادات التعليم العالي والتكوين المهني ومتابعة تراتيب التشغيل المؤقت، والمساعدة على استحداث نشاطات ومؤسسات مصغرة.

1- تطور عمليات التوظيف في الجزائر 2010–2014: لقد انعكست السياسة الإنفاقية التوسعية خلال هذه الفترة، بالإيجاب على قطاع الشغل وسوق العمل الوطنية، حيث استطاعت أن تحقق أهداف مقبولة نسبيا في استحداث وظائف عمل جديدة وتقليص حدة البطالة خاصة في صفوف حاملي الشهادات الجامعية، حيث بلغ

حجم العمالة 000 239 10 منصب شغل سنة 2014، وكان هذا الارتفاع في التشغيل متناسبا مع ازدياد حجم العمالة النشطة التي وصلت إلى 000 453 11 فرد سنة 2014[1].

إن متابعة حجم الزيادة بين العمالة النشطة والعمالة المشغلة، تبين أن عدد مناصب العمل التي وفرتها الدولة الجزائرية قاربت المليون منصب شغل، وهي تمثل ثلث تقديرات البرنامج الخماسي للتنمية في مجال التشغيل والذي قدر بحوالي 03 ملايين منصب شغل في نهاية 2014.

2- تذبذب معدل البطالة: لقد عرف معدل البطالة في نهاية فترة برنامج التنمية الثالث، بعض التذبذبات نظرا لتعلق برامج التشغيل بعوائد النفط، حيث نجد أن البطالة بعد بداية 2014 بدأت تعرف ارتفاعا في معدلاتها مقارنة بالفترة التي قبلها، نتيجة تراجع عمليات التوظيف والتي يمكن إرجاعها إلى الانخفاض الكبير في أسعار المحروقات وإلى تشبع سوق العمل الوطنية، فضلا عن ارتفاع عدد المنخرطين سنويا في سوق العمل من خريجي الجامعات[2].

وعليه، وبالرغم من النتائج المشجعة، إلا أنها لم تعكس حجم الأرصدة المالية المخصصة للتشغيل ومحاربة البطالة، حيث نجد أن الطاقة الاستيعابية لهذا البرنامج التنموي في التشغيل، استطاعت أن تحقق فقط ثلث ما هو متوقع ومسطر في الأهداف المرجوة، أي خلق حوالي 01 مليون منصب عمل من خلال دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإدماج المؤقت لخريجي الجامعات ومعاهد التكوين المهني. كما أن وضعية قطاع الشغل تبقى رهينة اعتماد الاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات كمورد رئيسي. وهذا ما يعقد الوضعية المستقبلية للحكومة في القضاء على مشكل البطالة.

وفي هذا الإطار، ستنصب جهود السلطات العمومية في السنوات القادمة على بناء اقتصاد ناشئ متنوع، من شأنه استحداث مناصب شغل ونتاج الثروة، ويقوم على أساس إستراتيجية ترمي إلى ضمان النجاعة والتنمية المستدامة الشاملة والمنصفة. وبهذا الشأن، فإن الأمر سيتعلق بتعزيز الاستثمار في القطاعات المستحدثة لمناصب الشغل كالفلاحة والصناعة والسياحة والصناعة التقليدية، وتشجيع تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تحسين نسبة النمو السنوي والحفاظ على معدلات البطالة في مستويات منخفضة لاسيما لدى الشباب وحاملي الشهادات.

---

[1]- وزارة المالية الجزائرية، **إحصائيات حول التشغيل والبطالة**، تاريخ التصفح: 2015/08/17.
http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/population/emploi%20et%20chomage2014.xlsx.pdf

[2]- قطاف ليلي وبن عواق شرف الدين، تقييم تأثير الاستثمارات العمومية على التوجهات العامة لسياسة التشغيل والتوظيف الوطنية للفترة (2001-2014)، **الملتقى الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014**، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013، ص 27.

ثالثا: حصيلة الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة.

تعد قضية تنشيط الاستثمار بشكل عام والاستثمار الأجنبي بشكل خاص هدفا رئيسيا لجميع الحكومات في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، ولهذا تستهدف الخطط الحكومة الوطنية تنمية مختلف أنواع الاستثمارات وتدفقات رؤوس الأموال على اختلاف أنواعها وتقسيماتها.

الجدول رقم 05-31 : تدفقات وأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر للفترة 2010– 2014.

الوحدة: مليار دولار أمريكي.

الاستثمار الأجنبي المباشر	2010	2011	2012	2013	2014
التدفقات	2,264	2,580	3,052	3,661	1,488
الأرصدة	–	22,108	23,607	25,298	26,786

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، الجزائر**، تاريخ التصفح: 2015/08/20 http://www.iaigc.net/UserFiles/file/ar/CountryRisk/algeria.pdf

الشكل رقم 05-15 : تدفقات وأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر للفترة 2010– 2014.

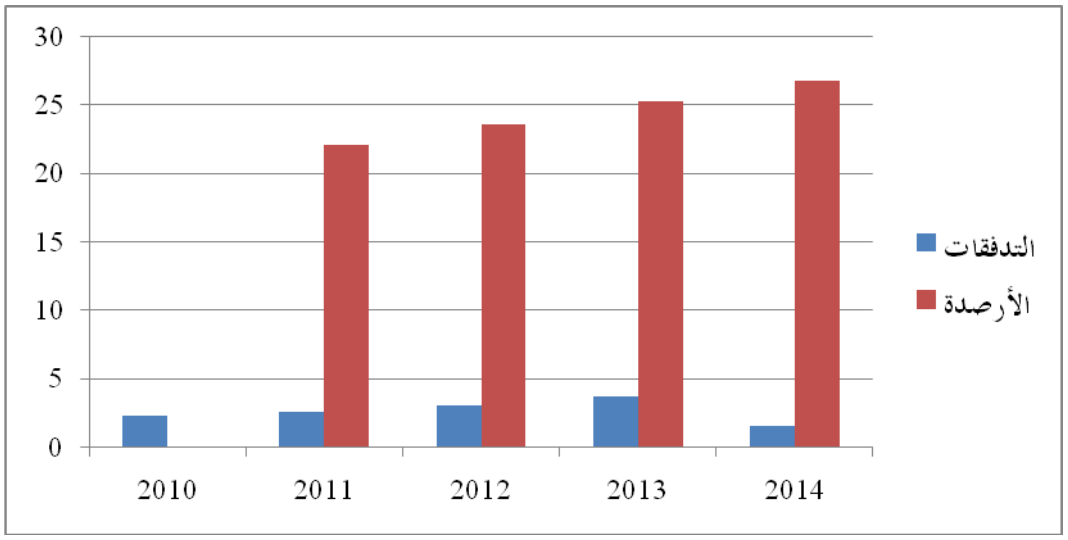

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

وتشير الإحصائيات، مع بداية فترة البرامج التنموية للخماسي الثاني 2010-2014، إلى ارتفاع الاستثمار الإجمالي في الجزائر، والذي يشكل الاستثمارات الوطنية والأجنبية سواء الحكومية أو الخاصة، بنسبة 12,35% من نحو 66,53 مليار دولار أمريكي سنة 2010 إلى 75,91 مليار دولار أمريكي سنة 2011[1]. واحتلت الجزائر المرتبة الثالثة عربيا بعد كل من السعودية والإمارات، كأكثر الدول العربية استثمارا في المنطقة. كما استحوذت أربع دول نفطية هي السعودية والإمارات والجزائر وقطر على 63% من مجمل الاستثمارات

[1]– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011**، الكويت، 2011، ص 85.

الإجمالية في المنطقة العربية لعام 2011 بقيمة 312,5 مليار دولار، وذلك لتمويل خطط طموحة للتنمية والتوسع تعتمد على الاستفادة من عائدات النفط المتنامية.

أما في سنة 2012، وبالرغم من استمرار تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي نتيجة أزمة الدين السيادي في منطقة الأورو، إلا أن الجزائر عرفت ارتفاعا مستمراً في تدفقات الاستثمارات الوطنية والأجنبية، حيث نجحت الحكومة في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر من 2,580 مليار دولار سنة 2011 إلى 3,052 مليار دولار سنة 2012[1]، نتيجة حفاظها على وتيرة الإصلاحات وتنفيذها بشكل فعال والتركيز على تحسين نوعية الأداء المؤسسي.

تواصل خلال العام 2013، ارتفاع تدفق الاستثمارات الأجنبية والمحلية في الجزائر، بالرغم من تراجع التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي الواردة إلى الدول العربية، وضمت قائمة أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 2001 و 2013 حسب الترتيب التصاعدي كل من الولايات المتحدة وفرنسا واسبانيا ومصر وايطاليا والمملكة المتحدة. كما حلت الكويت والإمارات والصين وألمانيا وبلجيكا وهولندا ضمن قائمة أهم 20 دولة مستثمرة في بلادنا خلال الفترة ذاتها.

و في عام 2014، نجحت الجزائر في جذب استثمارات أجنبية قيمتها 1488 مليون دولار، وهي تمثل 3,4% من الإجمالي العربي لنفس العام. كما بلغت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر بنهاية عام 2014 نحو 26,8 مليار دولار. وبالرغم من التراجع المسجل في تدفقات الاستثمارات خاصة الأجنبية منها نتيجة الركود الاقتصادي العالمي وأزمة منطقة الأورو وكذا الإجراءات الجديدة لقوانين المالية لسنتي 2012 و 2013 خاصة القاعدة 49-51 بالمائة التي أثارت تحفظات الكثير من المستثمرين الأجانب، إلا أنه وبصفة عامة استطاعت الجزائر خلال فترة برنامج التنمية الخماسي، الحفاظ على ديناميكية نشاط الاستثمارات الأجنبية والوطنية على حد سواء.

أما فما يتعلق بنشاط الجزائر على صعيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة خلال الفترة ما بين يناير 2003 ومايو 2015، فتشير قاعدة بيانات مؤسسة فاينانشيال تايمز العالمية إلى ما يلي[2]:

- بلغ عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 375 مشروعا يتم تنفيذها من قبل 306 شركات عربية وأجنبية، وتشير التقديرات إلى أن التكلفة الاستثمارية الإجمالية للمشروعات تبلغ حوالي 68 مليار دولار وتوظف نحو 93 ألف عامل.

---

[1]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2012-2013**، الكويت، 2013، ص 75.

[2]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، الجزائر**، تاريخ التصفح يوم: 2015/08/20
http://www.iaigc.net/UserFiles/file/ar/CountryRisk/algeria.pdf

- حلت الإمارات واسبانيا وفرنسا وفيتنام وسويسرا ومصر والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والصين ولكسمبورغ على التوالي في قائمة أهم الدول المستثمرة في الجزائر حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات، فيما بلغت حصة الإمارات واسبانيا وفرنسا نحو 43% من الإجمالي.

- تصدرت شركة الإمارات للاستثمارات الدولية قائمة أهم 10 شركات مستثمرة في الجزائر، حيث تنفذ مشروعا ضخما بتكلفة استثمارية تقدر بنحو 05 مليارات دولار.

خلاصة الفصل الخامس:

من خلال دراستنا لهذا الفصل تبين لنا أن الإدارة المحلية تكتسي أهمية بالغة، نظرا لأهميتها بالنسبة لكيان وقوام الدولة، فهي تبنى على أساس دستوري وقانوني من جهة، ومن جهة أخرى على أساس حاجة المواطن إلى هذا الأسلوب في التنظيم الإداري لغرض تقريب الإدارة من المواطن، وكذا تمييز المصالح المحلية عن المصالح الوطنية، كما تشكل الجماعات المحلية الأسلوب الأقرب للحفاظ على النظام العام في الدولة، وعصب التنمية في حدودها الإقليمية.

والجزائر ككثير من دول العالم، كرست في دستورها اللامركزية كمبدأ أساسي للتنظيم الإداري للبلاد، الذي يعتبر سمة وطابع الدولة العصرية الحديثة، والذي منح للجماعات المحلية دورا أساسيا في تطوير البنية التحتية، والتكفل بالخدمات الاجتماعية مثل الصحة، السكن، التربية والتعليم، الثقافة، الرياضة، حماية البيئة، وغيرها من الخدمات. وكذلك دورا إنتاجيا يتمثل في تنفيذ المشاريع الاقتصادية التنموية للدولة في مختلف أقاليمها.

وهناك علاقة تبادلية بين التنمية المحلية والجماعات المحلية، فكما أن الجماعات المحلية تسهم في الإسراع بعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فكذلك تسهم التنمية في دعم نظام الإدارة المحلية، ليس فقط عن طريق زيادة موارد الجماعات المحلية، بحيث تجعلها قادرة على الاعتماد على ذاتها في التمويل المحلي، بل أيضا عن طريق زيادة حجم الطبقة المتوسطة، مما ينعكس أثره في زيادة المشاركة الشعبية في الشؤون المحلية، ورفع كفاءة القائمين على العمل المحلي.

وبالنظر إلى المشاكل التي تعاني منها معظم الهيئات المحلية في الدول النامية بما فيها الجزائر، فان تطوير الإدارة المحلية أصبح حتمية أولى أمام الحكومات المتعاقبة، فتحديث وتطوير الإدارة المحلية، هو الذي يستهدف خلق إدارة محلية مؤهلة وقادرة على مواجهة تحديات التنمية وإفرازات العولمة. وبالطبع فأن بناء نظام متطور للإدارة محلية، لا يأتي بمجرد إصدار قوانين خاصة بذلك، وإنما لا بد من وجود وعي وانسجام بين ما تقدمه القوانين وبين ظروف ومقتضيات التطور والتنمية.

كما تطرقنا في هذا الفصل إلى مصادر تمويل التنمية المحلية، وأكدنا أن نجاح نظام الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية لن يتم إلا إذا كان هناك هيكل تمويل محلي فعال، يضمن تمويل الجماعات المحلية بما تحتاجه من موارد، ويضمن لها الاستقرار والاستمرار في ممارسة المهام الموكلة إليها.

وتبين لنا أن مصادر تمويل التنمية المحلية، تتعدد وتختلف بين مصادر تمويل داخلية متمثلة في: الجباية المحلية، مداخيل الأملاك، والتمويل الذاتي. ومصادر تمويل خارجية تتمثل في: الإعانات والمخصصات وهي متعددة مثل إعانات صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، إعانات التجهيز والاستثمار التي تقدمها

الدولة من أجل تمويل المشاريع التي تقوم بها الجماعات المحلية، ويتطابق هذا النوع من الإعانات مع إعانات التجهيز التي تقدمها الدولة في إطار المخططات البلدية للتنمية والمخططات الولائية للتنمية، بالإضافة إلى الهبات والوصايا، والقروض البنكية.

كما بينا أن التحديات التي نعيشها اليوم من خلال العولمة وتنامي الوعي الشعبي والمطالبة بالإصلاح في كافة الميادين، يفرض على الدولة والجماعات المحلية إعادة النظر في السياسات المتبعة خصوصا المالية منها، والبحث عن أفكار وطرق جديدة تساهم في تحسين الأداء وتوفير متطلبات المواطنين. وبالتالي فإن إصلاح نظام تمويل التنمية المحلية وإعادة صياغته يدخل في إطار هذه السياسة الجديدة، فتمويل التنمية المحلية لم يعد محصورا في المهام التقليدية وإنما توسع بقدر التحولات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والتكنولوجية المعاصرة.

وقد تتبعنا في هذا الفصل كذلك، تطور برامج التنمية المحلية، التي تعتبر جوهر التنمية الشاملة، لأنها تشكل عنصرا أساسيا لتحقيق الشروط والظروف السابقة للنمو الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز التوازن الجهوي والقضاء على الفوارق بين الأقاليم، وتوفير المناخ المساعد للاستثمار الوطني والأجنبي واستقطابه من خلال ما تمنحه من وفورات خارجية، ومدخلا رئيسيا لتحسين الإطار المعيشي للمواطنين ورفع مستوى معيشتهم، وأسلوبا فعالا للتنمية البشرية والقضاء على الفقر، كما أبرزنا خلاله الأسس العامة التي استندت عليها السلطات الوطنية في عملية التنمية المحلية، والمتمثلة في التدخل الحكومي عن طريق برامج تنموية تميزت بالمخصصات المالية الضخمة المدعمة من طرف ميزانية الدولة مثل برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 وبرنامج دعم النمو 2005-2009، وبرنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2010-2014، مع إبراز أهم النتائج والآثار المحققة خلال الفترة 2001-2014 على بعض القطاعات الحيوية في البلاد مثل السكن والعمران، البنية التحتية، التربية والتعليم، الصحة العمومية، الماء والكهرباء والغاز، النقل والاتصال، الثقافة والشباب والرياضة، سياسة التشغيل، والتي تساهم بشكل كبير في تلبية الاحتياجات المحلية للسكان وتحقيق التوازن التنموي بين مناطق الوطن المختلفة.

وعلى الرغم من النتائج الايجابية للاستثمارات الضخمة التي وجهتها الدولة إلى التنمية المحلية، إلا أنها صاحبتها العديد من السلبيات والصعوبات، التي لا تزال تعرقل مسار التنمية المحلية وتعيقها للوصول إلى أهدافها. لهذا لا تزال السلطات الجزائرية تعمل على الحد من المشاكل التي تعترض عملية تحقيق التنمية الوطنية الشاملة، من خلال إطلاق برنامج خماسي جديد 2015-2019، تسعى من خلاله إلى توطيد أركان دولة القانون وتعزيز الاستقرار وترقية الحوار الوطني، تدعيم المجال الاقتصادي والمالي، تفعيل تنمية النشاطات المنتجة، تسيير المنشآت الأساسية وصونها وتوسيعها، تحقيق تنمية إقليمية متناسقة وتحترم البيئة، مواصلة جهود التنمية البشرية من أجل تكفل فعال وصارم باحتياجات المواطنين.

الخاتمـــة

الخاتمة:

شهدت التنمية المحلية، بأبعادها المختلفة، اهتماما متزايدا، إدراكا لتأثيرها الواضح على توازن التنمية بين المناطق الجغرافية المختلفة للدولة، وبالتالي تحقيق التنمية الوطنية الشاملة المنشودة. فضلا عما أكدته الأدبيات الاقتصادية المختلفة من أهمية التنمية المحلية في مواجهة العولمة ومختلف التحديات التي تواجه المجتمعات المختلفة، ومن هنا أصبحت الدول تولي اهتماما أكثر بالتنمية الاقتصادية المحلية لإيجاد حلول فعالة لهذه التحديات.

وبدأت الدول في رسم السياسات وتبني الاستراتيجيات اللازمة لزيادة مساهمة المجتمعات المحلية في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وتوفير فرص العمل، وزيادة الدخول، وتحسين نوعية الحياة للجميع.

وفي كافة أنحاء العالم، تؤدي الحكومات والسلطات المحلية دورا محوريا في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، حيث تتحمل مسؤولية توفير البنية الأساسية والمرافق العامة في المجتمعات المحلية، والمشاركة في تحقيق التنمية الشاملة، من خلال عدة أدوات أهمها برامج الاستثمارات العمومية.

من هنا قمنا بطرح التساؤل الرئيس في دراستنا والمتعلق بكيفية مساهمة التنمية المحلية في الجزائر في دفع وتفعيل عملية التنمية الشاملة، في إطار برامج الاستثمارات العمومية الممتدة من 2001 إلى 2014. وذلك من أجل التأكيد على أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الجزائر لتحقيقها، لا يمكن أن تتم إلا من خلال عملية التنمية المحلية، والتي إن تحققت أهدافها في المجتمعات المحلية أدت بالضرورة إلى تنمية المجتمع الوطني في مختلف المناطق وعلى كل المستويات.

وبالرغم من الاستثمارات الضخمة التي وجهتها الدولة إلى التنمية المحلية والتي كانت إنجازاتها كبيرة نسبياً خاصة ما تعلق بالهيكلة الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها عرفت إخفاقات وسلبيات لا تزال تعترض طريق التنمية الوطنية الشاملة وتمنعها من تحقيق أهدافها على الوجه المقبول، وهي متعددة منها الإدارية والقانونية والتقنية والاجتماعية والاقتصادية.

نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الرئيسية: تم التأكد من صحة هذه الفرضية: فتحقيق التنمية الوطنية الشاملة، بمعنى تغيير ملامح الاقتصاد الوطني وما يتبع ذلك من تغيير شكل الحياة، لا يمكن تحقيقه بدون مشاركة كافة الأقاليم والمناطق المختلفة في عملية التنمية، بحيث لا تستأثر منطقة أو إقليم بثمار النمو والتنمية. فإذا كان النمو الاقتصادي شرطا ضروريا لعملية التنمية، إلا أن التنمية الشاملة لأقاليم الدولة ومناطقها المختلفة شرط أساسي لاستدامة العلمية التنموية. فالتنمية المحلية بأبعادها المختلفة هي المحرك الذي يمد شريان التغيير لملامح الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الوطني. خاصة في ظل وفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر في أسعار النفط، وذلك عبر برامج للاستثمارات العمومية مجسدة في إطار مخططات وطنية للإنعاش الاقتصادي.

الفرضية الفرعية الأولى: صحيحة: لأن ممارسة تنمية اقتصادية محلية هو ما يعني العمل مباشرة على بناء القوة الاقتصادية لمنطقة ما محلية، وذلك بغية تدعيم قدراتها الاقتصادية وخلق بيئة قادرة على توفير فرص العمل وتحسين مستوى نوعية الحياة لسكان تلك المنطقة. وتشير التجارب الجيدة إلى أن التنمية الاقتصادية المحلية يجب أن تتحقق من خلال تبني إستراتيجية ملائمة لذلك، توفر الفرصة للتركيز على تدعيم الاقتصاد المحلي وتعزيز القدرات المحلية وتأخذ بخصوصيات كل منطقة.

الفرضية الفرعية الثانية: صحيحة: ففي إطار التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدها العالم في أواخر القرن العشرين والتي انعكست بالتالي على دور الدولة في التنمية، حدث الانتقال من أنظمة يسيطر فيها القطاع العام على عملية التنمية المحلية إلى أنظمة تشارك فيها عدة أطراف في عملية التنمية على المستوى المحلي. وعليه، لا تقع مسؤولية تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع المحلي على الحكومة بمفردها، سواء الحكومة المركزية أو الحكومات المحلية، وإنما يتطلب الأمر تضافر جهود كافة الفاعلين في المجتمع المحلي. ومن ثم، يلعب كل من القطاع العام والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والسلطات المركزية والمحلية، دوراً في إيجاد حلول للمشاكل التنموية على المستوى المحلي.

الفرضية الفرعية الثالثة: صحيحة: ففي السنوات الأخيرة وتحت تأثير العولمة والتحول إلى اقتصاديات السوق وتغير طبيعة الدولة، وموجات الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطية، وظهور أفكار وممارسات الحكم الرشيد وتمكين المواطنين، وتنامي قوة ونفوذ المجتمع المدني، ازداد التوجه نحو اللامركزية في عملية التنمية الاقتصادية، في العديد من دول العالم بما فيها الجزائر، ذلك أن التنمية الاقتصادية المحلية في جوهرها هي تمكين للمجتمعات المحلية، بحيث تستطيع تحديد أهدافها واحتياجاتها بوضوح، وهي دعم لجهود التنمية الوطنية، وتخفيف للأعباء الملقاة على كاهل الدولة.

الفرضية الفرعية الرابعة: صحيحة: لأن الأسس العامة التي استندت عليها السلطات الوطنية في عملية التنمية المحلية، تمثلت في التدخل الحكومي عن طريق برامج تنموية تميزت بالمخصصات المالية الضخمة المدعمة من طرف ميزانية الدولة وهي برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، برنامج دعم النمو 2005-2009، وبرنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2010-2014، والتي تعتبر أساس التنمية الوطنية الشاملة، لأنها شكلت دعامة أساسية لتحقيق الشروط والظروف السابقة للنمو الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز التوازن الجهوي والقضاء على الفوارق بين الأقاليم، وتوفير المناخ المساعد للاستثمار الوطني والأجنبي واستقطابه من خلال ما تمنحه من وفورات خارجية، ومدخلا رئيسيا لتحسين الإطار المعيشي للمواطنين ورفع مستوى معيشتهم، وأسلوبا فعالا للتنمية البشرية والقضاء على الفقر.

الخاتمـة .

النتائج العامة للبحث:

1- النتائج النظرية: لقد أفضى بحثنا إلى جملة من النتائج النظرية المهمة، نوردها فيما يلي:

– يتميز كل مجتمع بمجموعة مميزة من الظروف والأوضاع المحلية، التي قد تزيد أو تقلل من فرص تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، وهذه الظروف هي التي تحدد الميزة النسبية لمنطقة معينة فيما يتعلق بقدرتها على تدعيم الأنشطة الاقتصادية وجذب وتوليد والحفاظ على الاستثمارات.

– إن التنمية الاقتصادية المحلية تعني العمل مباشرة على بناء القوة الاقتصادية لمنطقة محلية ما، وذلك بهدف تطوير مستقبلها الاقتصادي والاجتماعي ومستوى نوعية الحياة لسكان تلك المنطقة. ويتضح مما سبق أن التنمية المحلية لا تعني إيجاد حلول سريعة ووهمية، وإنما تتطلب الفهم الجيد بإمكانيات المنطقة المحلية، والتعرف على مواطن الضعف وتحديد الفجوات، والتحديات والفرص الخارجية.

– لا تقع مسؤولية تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع المحلي على الحكومة بمفردها، سواء الحكومة المركزية أو الحكومات المحلية، وإنما يتطلب الأمر تضافر جهود كافة الفاعلين في المجتمع المحلي. ومن ثم يلعب كل من القطاع العام والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والسلطات المركزية والمحلية، دوراً في إيجاد حلول للمشاكل التنموية على المستوى المحلي.

– للتنمية الاقتصادية المحلية مضامين ومرام تتجاوز المجال الاقتصادي ضمن ترابط وتفاعل وتكامل بين أبعاد ومجالات التنمية بما فيها المجال الاقتصادي والمجال السياسي والمجال الاجتماعي والمجال الثقافي والمجال البيئي.

– تعتبر التنمية الاقتصادية المحلية، أفضل مدخل لتحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة وداخلها، وتوفير المناخ والأرضية الملائمتين للتنمية الوطنية على مستوى القطر ككل، فهي نوع من تقسيم العمل في إطار السياسة العامة للتنمية الشاملة للمجتمع ككل، خصوصا إذا كان هذا المجتمع مترامي الأطراف يتميز بتعدد الأقاليم الجغرافية ذات الموارد والإمكانات المختلفة.

– إن نجاح سياسات التنمية المحلية يتطلب توفر وسائل مادية وبشرية وتشريعية، بالإضافة إلى المشاركة الشعبية والتخطيط السليم وإدارة محلية تتمتع بالكفاءة والفعالية باعتبارها أهم متدخل في عملية التنمية على المستوى المحلي.

– لا يمكن النظر إلى التنمية المحلية من خلال منظور جزئي منعزل عن إستراتيجية التنمية في المجتمع بوجه عام، لأن مشروعية هذه التنمية تنبع من إسهامها المتميز في المساعدة على مواجهة مشاكل المجتمع الوطني الكبير، فضلا عن مواجهة مشاكلها الإقليمية أو المحلية.

– التنمية الوطنية الشاملة لا ترتكز على المخصصات المالية الضخمة فقط للوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة، وإنما هي عملية تشاركية بين جميع مكونات المجتمع المتمثلة في السلطات المركزية والمحلية وأهل الخيرة والاختصاص من الإداريين والتقنيين والمجتمع المدني وعموم المواطنين وقطاع الأعمال الخاص والعام المحلي والدولي، فبدون هذه العملية التشاركية لا يمكن تحقيق التنمية الشاملة على أي مستوى كان.

– تلعب الاستثمارات العامة دورا محوريا في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة المرتبطة به، من خلال الآثار الايجابية للسياسات التنموية التي تؤدي إلى زيادة الطلب الفعال الذي يساهم في تحريك العرض الكلي وإحداث تغييرات جوهرية في الجهاز الإنتاجي والاندماج القطاعي الداخلي وتصحيح الاختلالات الهيكلية.

– شرعت الجزائر في انتهاج سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيلا من قبل، مستخدمة عائدات البترول غير المتوقعة وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها والممتدة على طول الفترة 2001-2014، وقد تمثلت هذه البرامج أساسا في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (البرنامج الخماسي) 2010-2014.

– إن أثار برامج الاستثمارات العمومية والإصلاحات الاقتصادية، المعتمدة في الجزائر منذ 2001 وحتى وقتنا الحاضر، وبعد مرور أكثر من عشرة سنوات على بدايتها، تبين أنها لعبت دورا حاسما في تحقيق نتائج ايجابية، إذ يمكن القول بأنها أصبحت بمثابة المنشط الأول للقطاعات الاقتصادية.

2-النتائج العملية: في إطار الجانب التطبيقي وما يتعلق بأهمية التنمية المحلية وأثرها على عملية التنمية الوطنية الشاملة في ظل برامج دعم النمو، تم التوصل إلى جملة من النتائج واستخلصت عديد الاستنتاجات كما يلي:

– لقد شغلت التنمية المحلية مكانة أساسية ضمن إستراتيجية التنمية الوطنية في الجزائر، ولقد بذلت بلادنا مجهودات معتبرة في هذا المجال بداية من سنة 1999، نظرا لما تشكله التنمية المحلية من أهمية وركيزة أساسية وأداة فعالة في تجسيد أهداف وأبعاد التنمية الشاملة على أرض الواقع، وإيصال ثمارها إلى كافة المستويات الاجتماعية.

– إن الجماعات المحلية في الجزائر، وباعتبارها من المقومات والركائز الأساسية للتنمية المحلية، لا تزال تعاني من المشاكل المالية والتشريعية والتقنية والتنظيمية والهيكلية، التي تحد من كفاءتها وفعاليتها، نابعة من مصادر داخلية متعلقة بالإدارة المحلية ذاتها وأخرى خارجية ناتجة عن البيئة المحيطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتشريعية.

– بالرغم من تطوير الحكومة لقوانينها المتعلقة بالجماعات المحلية، لاسيما مع صدور قانون البلدية 2011 وقانون الولاية 2012، الجديدين، اللذان منحاها المزيد من الصلاحيات للتدخل في المجالات الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية. إلا أن الواقع العملي يكشف عجز الجماعات المحلية عن تفعيل هذه القوانين خاصة ما تعلق بتطوير مساهمة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية والعمل على تنويع اقتصاديات المناطق واستغلال ميزاتها النسبية بما يعزز التكامل بينها، والنهج التشاركي للمواطنين، وعلنية القرارات والجلسات والانفتاح على الجمهور والمؤسسات.

– تعاني معظم الجماعات المحلية في الجزائر(خاصة البلديات) من الاختلال بين إيراداتها ونفقاتها، الأمر الذي ينعكس في عجز مالي خانق في ميزانيتها. فأغلبية مداخيل الجماعات المحلية توجه لتغطية نفقات التسيير التي تشكل عبئا ثقيلا على ميزانية البلديات والولايات.

– بالرغم من أن القوانين الجديدة للجماعات المحلية في الجزائر، تعترف لها بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، إلا أنها ما زالت مرتبطة بشكل كبير بميزانية الدولة، عن طريق تلقي موارد مالية في شكل جباية محلية، وفي شكل إعانات مباشرة كإعانات الصندوق المشترك للجماعات المحلية، بالإضافة إلى المخصصات المالية الضخمة التي خصصت لبرامج التنمية المحلية في إطار السياسة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. الأمر الذي يحد من قدرات الجماعات المحلية على المبادرة الاقتصادية والتنموية.

– في الجزائر وبالرغم من ترسانة القوانين الجبائية والمالية، لا زالت السلطات المركزية تملك سلطة تأسيس الضرائب وتحديد وعائها ونسبها، مع هيمنة الدولة على أكبر حصة منها، وعليه فالجباية المحلية تقتصر على تخصيص جزء من إيرادات بعض الضرائب والرسوم وتوجيهها للميزانيات المحلية، بالرغم من الدور المهم الذي تلعبه الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية.

– عند تطرقنا لتجربة التنمية المحلية في الجزائر خلال الفترة 2003– 2014، تبين لنا ضخامة الاستثمارات التي وجهتها الدولة إلى التنمية المحلية والتي بلغت في مجموعها حوالي 000 28 مليار دج، دون احتساب البرامج التكميلية وعمليات إعادة تقييم المشاريع، مما يرفع حجم الاستثمارات العامة إلى 500 مليار دولار أمريكي بنهاية 2014، وتميزت هذه الاستثمارات بالشمولية واللامركزية والمرونة والاستجابة للاحتياجات الحقيقية للسكان مثل السكن والعمران، البنية التحتية، التربية والتعليم، الصحة العمومية، الماء والكهرباء والغاز، النقل والاتصال، الثقافة والشباب والرياضة، سياسة التشغيل وغيرها من الاحتياجات.

– بالرغم من كل ما تحقق، إلا أن مستويات التنمية التي تحققت في الجزائر كانت أقل من المستوى المأمول والمسطر، الذي كان من الممكن تحقيقه بالنظر إلى حجم الاستثمارات والأموال التي رصدت وصرفت. وبالتركيز على معدلات النمو، نجد أن متوسط معدل النمو المسجل خلال الفترة 2001– 2014 وصل إلى 3,68%، وهو متوسط نمو ضعيف بالمقارنة بالإمكانيات والموارد التي تتمتع بها الجزائر.

– هناك الكثير من المشاكل التي تعترض طريق التنمية المحلية والوطنية في الجزائر وتعيقها على تحقيق أهدافها، وهي متعددة، منها مشاكل في الإدارة المحلية وفي الإطار التشريعي والتنظيمي والمالي، ومشاكل تقنية واجتماعية واقتصادية، خاصة في ظل الاعتماد شبه الكلي على الجباية البترولية.

– اعتماد الجزائر على مداخيل النفط في تمويل التنمية المحلية والوطنية الشاملة، وعدم تنويع مصادر هذا التمويل في كل مراحل عملية التنمية، جعل هذه الأخيرة تتأثر بتقلبات أسعار النفط.

– لا تزال النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسياسة برامج الاستثمارات العمومية والإصلاحات الاقتصادية، المعتمدة في الجزائر منذ سنة 2001 وحتى الوقت الحاضر، تثير الكثير من الجدل الواسع بين الاقتصاديين والمحللين، وذلك بالرغم من مرور أكثر من 13 سنة على بدايتها

– بعض الاقتصاديين يعتبرون أن الاقتصاد الجزائري قد حقق نتائج ايجابية خاصة على المستوى الكلي في ظل البرامج الإصلاحية والإنعاشية التي تبنتها الجزائر في السنوات الأخيرة، حيث تحسنت معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية وعاد النمو الاقتصادي بعد فترة طويلة من الركود بالإضافة إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية، حيث أصبح الاقتصاد الوطني أكثر استجابة للتحولات والصدمات الخارجية.

– إلا أن البعض الأخر لا ينظر للواقع الاقتصادي الجديد الذي أفرزته برامج الإصلاح والاستثمارات العمومية بنفس المنظار، ذلك أن التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية من وجهة نظرهم، ما هي إلا حالات ظرفية وليست بنيوية وقاعدية، و لم تساهم في تحفيز النمو وخلق الظروف الموضوعية للإقلاع الاقتصادي الشامل.

– رغم كل النتائج الايجابية الهامة المتعلقة بالقاعدة الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن الاقتصاد الجزائري يبقى هشا، ولا يعول عليه كثيرا في مجالي التشغيل والتنمية الشاملة. حيث أن نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات تبقى متمثلة في القطاع الصناعي، الذي كانت نسبة نموه متواضعة، وعوض أن يستفيد من الطلب المتزايد الناتج عن برامج دعم النمو، كان الاستيراد هو الحل في تلبية ذلك الطلب، وهو ما قد يعد فشلا لسياسة الإنفاق العام التوسعية التي طبقتها الجزائر، بحكم أنها عجزت عن تنشيط الجهاز الإنتاجي المحلي وبالخصوص في شقه الصناعي، على الرغم من أن هذا القطاع يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف الاقتصاديات المعاصرة.

– كما أنه وبغض النظر عن الأثر الايجابي لبرامج دعم النمو على البنية التحتية والهياكل القاعدية، فإن باقي القطاعات لم تبني لنفسها قاعدة صلبة يمكن الارتكاز عليها في حالة غياب دعم الدولة، وهذا ما قد يؤدي إلى تدهور النشاط الاقتصادي في حال خفضت الدولة من إنفاقها العام مقارنة بما هو عليه في الوقت الراهن. وهو

ما قد يضع الجزائر في مأزق التأثر سريعا بأي هزات في أسواق النفط الدولية وتحت رحمة بورصات المواد الأساسية، الأمر الذي يمثل أكبر تهديد للأمن والسلم الاجتماعي في الجزائر.

– يمكن القول أن السياسة الاقتصادية التوسعية في الجزائر والمعتمدة في تنفيذها على زيادة الإنفاق العام، تواجه مشكلة نقص الفعالية، باعتبار أن أحد الأهداف الأساسية المتوخاة منذ انتهاج هذه السياسة، هو تحقيق نمو اقتصادي خارج المحروقات حقيقي ومستمر، بحيث يكون له أثر قوي على التشغيل والتنمية الشاملة للبلاد، ويسمح بتنويع الاقتصاد وفك تبعيته المفرطة للخارج (المتمثلة في تصدير المحروقات واستيراد كل شيء تقريبا بعائداتها).

اقتراحات:

بناء على النتائج المتوصل إليها في هذا البحث، يمكن تقديم جملة من التوصيات والاقتراحات، التي من شأنها تفعيل تنمية محلية أحسن تستمد كفاءتها من الطاقات الكامنة لكل منطقة من مناطق الوطن، ومن التدخل والدعم الحكومي، وتنعكس نتائجها على واقع التنمية الوطنية الشاملة.

– ضرورة إعادة تحديد دور الدولة وأقسامها عبر التراب الوطني: بمعنى أن تعيد الدولة المركزية من جديد وبطريقة أكثر شفافية توظيف الحقوق التي تختص هي بها لا غيرها، من خلال توسيع نطاق صلاحيات الجماعات المحلية لأقصى حد في دورهم الحازم ليبلغ أقرب موقع تصدر منه تطلعات المواطنين. بالإضافة إلى عملها على تحرير الطاقات اللازمة على مستوى الأقاليم مركزة على شراكة متينة بين السلطات العمومية وشبكة المنظمات الاقتصادية والاجتماعية مع إشراك الحركة الجمعوية والنخب المحلية، لخلق ديناميكية إقليمية قائمة على مبادئ التنمية الذاتية.

– تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد المحلي، في قطاعات الاقتصاد الحقيقي وفق الأولوية التي يقتضيها كل قطاع.

– ترقية نظام جديد للنمو، قائم على الدعم الفعال لجميع المبادرات التي من شأنها تحرير الطاقات الإنتاجية والإبداعية المحلية والوطنية، لاسيما من خلال تقديم دعم شامل لتوسيع مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مع ضرورة منح الوالي سلطات وتمكينه من وسائل دفع من شأنها أن تحفز الاستثمارات المنتجة ضمن إقليم اختصاصه. إذ يمكن للوالي أن يكون حاسما فيما يتصل بإنشاء حاضنات المشاريع، وكذا الإشراف على إنشاء المؤسسات ودعمها، لاسيما لصالح المرقين الشباب.

– تكريس وتعميق نهج القضاء على التفاوت الجهوي، من خلال البرامج التنموية التكميلية لصالح ولايات الهضاب العليا والجنوب، والموجهة خصيصا لتحسين الظروف المعيشية للسكان.

– إعادة تأهيل مناطق النشاط والمناطق الصناعية الموجودة وتمديدها إلى مناطق جديدة بغية تشجيع المتعاملين من القطاع الخاص والعام على إظهار أقاليم جديدة.

– تعزيز برامج التنمية الريفية المدمجة القائمة أصلا، والعمل على تعميمها كأداة حاسمة لتشجيع التنمية في الأقاليم الريفية ذات الطابع الزراعي والرعوي.

– تعزيز الديمقراطية المحلية، الذي يتطلب ظهور ديمقراطية تمثيلية وتشاركية قوية من شأنها تحقيق توازن في التمثيل وتنسيق امثل بين الإدارة والجماعات المحلية والمجتمع المدني.

– تفعيل الشراكة والتعاون بين مختلف الفاعلين في التنمية المحلية، حتى يتمكنوا من المشاركة على أكمل وجه في نشاطات تنمية إقليمهم.

– إصلاح وإعادة تقييم المنظومة الجبائية والمالية المحلية، من خلال تفعيل الضرائب الموجودة حاليا واستغلالها بطريقة فعالة، وهذا بإشراك الجماعات المحلية في تحديد وعاء ومعدل الضريبة وكذلك طريقة تحصيلها (كالرسوم العقارية، والرسوم على السكن، وغيرها)، أو من خلال إرساء نظام جبائي لا مركزي يقوم على الفصل القانوني بين الجباية المحلية وجباية الدولة، أي يكون لكل هيئة إدارية سواء كانت الدولة، الولاية، أو البلدية، حرية تحديد وتحصيل الضرائب.

– إثراء الصندوق المشترك للجماعات المحلية من خلال السماح بتنفيذ أنشطة أخرى، بالإضافة إلى الثلاثة القائمة، وينبغي استثمار هذه الأموال للقيام بأنشطة جديدة، متعلقة بتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة. لصالح فئة الشباب خاصة خريجي مراكز التكوين والجامعات.

– تنازل الدولة عن بعض الضرائب التي تعود لها، وإعادة النظر في نسب توزيع ضرائب أخرى بين الدولة والجماعات المحلية، وفي هذا الإطار يمكن إدراج الضريبة على الدخل الإجمالي(I.R.G) والضريبة على أرباح الشركات(I.B.S) ، اللتان تتميزان بإيرادات كبيرة ومع ذلك لا تستفيد منها الجماعات المحلية.

– تحفيز بروز مؤسسات تمويلية محلية، من خلال إنشاء بنوك متخصصة في التنمية الجهوية تخول إليها صلاحيات موسعة خاصة في مجال تمويل البنيات التحتية المرتبطة بتهيئة المناطق الواجب تنميتها، وتمويل المشروعات المقدمة من قبل المستثمرين.

– تشجيع الاستثمار السياحي على مستوى مختلف المناطق التي تزخر بإمكانيات سياحية محققة، ويتم ذلك بتشجيع الاستثمار الوطنية والأجنبي من خلال توفير الأوعية العقارية للمنشآت السياحية ورفع البيروقراطية، وتحسين شروط تمويل المشاريع التي تدخل في إطار ترقية النشاطات السياحية.

– استحداث كيانات ولائية وبلدية بينية، بالتوافق مع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، للتحكم أفضل في برامج التنمية المشتركة بين العديد من الولايات التي تنتمي إلى المنطقة نفسها.

– استقطاب الاقتصاد غير الرسمي على مستوى المحليات والأقاليم، من خلال إعطاء نشاطاته ومشاريعه بعدا قانونيا، وإخضاع الشخص المستفيد لضريبة يتم حسابها بناء على طبيعة النشاط الممارس.

– تعزيز أجهزة الوقاية من الفساد ومكافحته، على مستوى المؤسسات لاسيما بتزويدها بقدرات حقيقية وعملية، وعلى مستوى الفاعلين المكلفين بمكافحة الفساد مع إطلاق برامج دعم لفائدتهم لاسيما الذين ينتمون إلى المجتمع المدني وإلى وسائل الإعلام، وعلى مستوى موظفي وأعوان الدولة وذلك بالتكفل بهذه الفئة وحمايتها من محاولات الارتشاء، وعلى مستوى الدعم الواجب منحه لأعمال المرصد الوطني لمكافحة الفساد.

– تجسيد هدف إحداث 200 000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة على الأصعدة الإقليمية، والمدرج في برنامج رئيس الجمهورية.

– إعادة التوازن وتأهيل الغرض من برنامج 100 محل لكل بلدية، من خلال إحصاء المشاكل التي تعيق السير الحسن لهذا البرنامج، مع إعادة رسم أبعاده من حيث حجمه والغرض منه، وإعادة تحديد شروط توزيع هذه المحلات.

– إعادة النظر في قانون الصفقات العمومية من أجل تقليص آجال إطلاق المشاريع، وذلك من خلال رفع سقف اختصاصات اللجان المحلية للصفقات العمومية.

– تحسين إتاحة العقارات الموجهة للأعمال الاستثمارية، خاصة وأن القطاع العام المحلي يزخر برصيد كبير من الأراضي والمباني الصناعية، وتعد إعادة ضخ هذه الممتلكات في الحلقة الاقتصادية مكسبا وفرصة لإعادة إطلاق الاستثمارات المستديمة بأقل تكلفة، ذلك أن هذه الممتلكات نفسها مدعمة ببنية تحتية وبأدوات تقنية (التجهيزات الصناعية، الغاز، الماء، الكهرباء، الطرق...الخ).

آفاق البحث:

في الأخير، يعتبر هذا البحث محاولة لإظهار مدى مساهمة التنمية المحلية في تحقيق التنمية الوطنية الشاملة في ظل برامج دعم النمو، ونظرا لأهمية الموضوع وتشعبه وصعوبة الإلمام بكافة جوانبه في دراسة واحدة، يمكن التطرق إلى العديد من الدراسات والبحوث، التي يمكنها تناول الكثير من المحاور التي لم نتمكن من الإحاطة بها، والتي تشكل إثراء لهذه الدراسة وتفتح آفاقا جديدة لمواصلة البحث، ومن أهم هذه المحاور نذكر:

– دور برامج التنمية الوطنية في تطوير الاقتصاد المحلي.

– آليات تفعيل أدوات التنمية المحلية في إطار البرامج التنموية الوطنية.

- رهانات التنمية المحلية في ظل التقسيم الإداري الجديد، ودورها في دعم قدرات الاقتصاد الوطني.
- دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة. دراسة حالة الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: باللغة العربية

I- الكتب:

1. أحمد مصطفى خاطر ومحمد عبد الفتاح محمد، الاتجاهات المعاصرة في تنمية المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2010.

2. أحمد مصطفى خاطر، التنمية الاجتماعية المفهومات الأساسية ونماذج الممارسة، المكتبة الجامعية الحديثة، مصر، 2002.

3. أحمد مصطفى خاطر، العمل مع جماعات المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2012.

4. إدريس عزام، مشكلات إدارة التنمية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، القاهرة، الطبعة الأولى، مصر، 2010.

5. أيمن عودة المعاني، الإدارة المحلية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

6. إيهاب دسوقي، دور القطاع الخاص في إدارة الدولة والمجتمع، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2001.

7. بريبش السعيد، الاقتصاد الكلي نظريات، نماذج وتمارين محلولة، دار العلوم للنشر، عنابه، الجزائر، 2007.

8. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

9. حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق، الطبعة الأولى، مصر، 1995.

10. حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار الشروق، مصر، 1998.

11. حسين عمر، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر، 1995.

12. خالد الزعبي، التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، الأردن، 1985.

13. خالد الزعبي، القانون الإداري وتطبيقاته في المملكة الأردنية الهاشمية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1989.

14. رشاد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، دار المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2002.

15. رمزي علي سلامة، اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 1998..

16. السبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2009.

17. سمير محمد عبد الوهاب، النظم المحلية، إطار عام مع التركيز على النظام المحلي المصري، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2000.

18. السيد عبد المطلب غانم، الإدارة المحلية والتنمية في ظل إعادة صياغة دور الدولة، المجلد الأول، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2007.

19. السيد ياسين، العولمة والطريق الثالث، مكتبة الأسرة، القاهرة، مصر، 1998.

20. شريف رحماني، أموال البلديات الجزائرية: الاعتلال، العجز والتحكم الجيد في التسيير، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003.

21. شوقي أحمد دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية: دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1979.

22. صبحي تادرس قريصة، محمد يونس، مقدمة في الاقتصاد، بيروت، 1984.

23. طيبة محمد ناجي بركات، العلاقة بين الوحدات المحلية وبين السلطة المركزية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، 2005.

24. عادل محمود حمدي، الاتجاهات المعاصرة في نظم الإدارة المحلية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1973.

25. عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، 1977

26. عبد الحميد القاضي، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الجامعات المصرية، مصر، 1975.

27. عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق، طبعة 2011، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

28. عبد الرزاق إبراهيم الشيخلي، الإدارة المحلية دراسة مقارنة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2001.

29. عبد العزيز الشيخلي، العلاقة بين الحكومة المركزية والإدارة المحلية: دراسة مقارنة، ندوة العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية، المعهد العربي لإنماء المدن، بيروت، لبنان، 23-25 سبتمبر 2002.

30. عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، مصر، 2001.

31. عبده محمد فاضل الربيعي، الخصخصة وآثارها على التنمية بالدول النامية، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، مصر، 2004.

32. عبلة الأفندي، نظم المعلومات وأثرها في التخطيط لتنمية المجتمعات المحلية، مكتبة النهضة، القاهرة، 1995.

33. عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد، التنمية المستديمة،فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر الطبعة الأولى، الأردن، 2007.

34. عثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة، دار صفاء للنشر،الطبعة 1، الأردن،2007.

35. عصام عمر مندور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011.

36. علي خاطر شطناوي، الإدارة المحلية وتطبيقاتها في الأردن وفرنسا، المركز العربي للخدمات الطلابية، عمان، 1994.

37. علي خليفة الكواري، التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985.

38. علي عبد الوهاب وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2010.

39. عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، مؤسسة جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة 2013.

40. فؤاد العطار، مبادئ القانون الإداري، دار النهضة، القاهرة، 1992.

41. فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

42. فؤاد مرسي، التخلف والتنمية، دار الوحدة، بيروت، 1982.

43. الفاروق زكي يونس، تنمية المجتمع في الدول النامية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، مصر، 1967.

44. كامل بكري التنمية الاقتصادية، دار النهضة، بيروت، لبنان، 1986.

45. لبنى عبد اللطيف، تفعيل البعد المحلي في التنمية الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2011.

46. ماهر أبو المعاطي علي، الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2012.

47. محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2010.

48. محمد حافظ الرهوان، التنمية الاقتصادية ومسؤولية الحكومة عن تحقيق التقدم، دار أبو المجد للطباعة، مصر، 2006.

49. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد،كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2000.

50. محمد عبد الفتاح محمد، تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008، ص37.

51. محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2005.

52. محمد قاسم القريوتي، رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة، الطبعة الأولى، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

53. محمود يونس، مذكرات في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، 1984.

54. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،2007.

55. مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر، النماذج الرياضية والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع للنشر والتوزيع، مصر، 1999.

56. مريم أحمد خاطر، دراسات في التغير والتنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011.

57. مريم أحمد مصطفى، دراسات في التغير والتنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2011.

58. مصطفى الجندي، الإدارة المحلية وإستراتيجيتها، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1987.

59. منال طلعت محمود، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003.

60. منير إبراهيم شلبي، المرفق المحلي:دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997.

61. نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية، دراسة في اجتماعيات العالم الثالث، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.

62. نجوى عبد الله سمك، القطاع الأهلي والتنمية الاقتصادية في مصر، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1999.

63. نور الدين العوفي، مؤشرات الحكامة وآليات الانتقال الديمقراطي: حالة المغرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص797.

64. هناء حافظ بدوي، التنمية الاجتماعية رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.

65. يحي النجار وأمال شلاش، التنمية الاقتصادية: نظريات، مشاكل، مبادئ وسياسات، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، العراق، 1991.

II- الأطروحات والرسائل الجامعية:

- رسائل الدكتوراه:

1. أحمد سعيد أحمد زهراني، دور الوحدات المحلية في عملية التنمية في ظل إعادة صياغة دور الدولة، أطروحة دكتوراه في الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2012، ص 24.

2. أحمد شريفي، دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر (3)، الجزائر، 2010 .

3. حاجي فطيمة، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.

4. خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر (3)، الجزائر، 2011.

5. رجراج الزوهير، التنمية المحلية في الجزائر- واقع وآفاق، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر (3)، الجزائر، 2013.

6. السبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية من منظور إسلامي:مساهمة صندوقي الزكاة والوقف، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2013.

7. عمار علي السدح، التطوير المؤسسي في الجمهورية اليمنية في إطار الدور الجديد للدولة، أطروحة دكتوراه في العلوم الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، المعهد القومي للإدارة العليا، مصر، 2002.

8. كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013.

– مذكرات الماجستير:

1. بن الحاج جلول ياسين، أثار الشراكة الأورومتوسطية على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، غير منشورة، جامعة تيارت، الجزائر، 2007.

2. بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي:دراسة حالة الجزائر 2001–2009، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010.

3. بوزيان العجال، تقييم كمي لبرنامج التصحيح الهيكلي للجزائر فترة "1989–1998"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2006.

4. عياش بولحية، دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2001–2001، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011.

5. كمال يرقي، دور الجماعات الإقليمية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة يحي فارس، المدية، 2010.

6. يوسفي نور الدين، الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر: دراسة حالة ولاية البويرة، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2010.

III– المجلات والدوريات العلمية:

1. بسمة عولمي، تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا،جامعة الشلف، العدد الرابع، جوان 2006.

2. بطاهر علي، سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،جامعة شلف، العدد الأول، السداسي الثاني 2004.

3. خميس خليل، مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 09، 2011.

4. عيد رشاد عبد القادر، دور اللامركزية في تحقيق التنمية المحلية (مدخل نظري)، المجلة العلمية: الاقتصاد والتجارة،كلية التجارة جامعة عين الشمس، العدد الأول، يناير 2012.

5. غريبي أحمد، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، العدد الرابع، أكتوبر2010.

6. محمد المتولى، أثر العولمة على إدارة التنمية المحلية في مصر، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة، العدد 465، يناير/أبريل 2002.

7. مرغاد لخضر، الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد السابع، فيفري 2005.

8. نبيل بوفليح، دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة "2001-2010"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 12، ديسمبر 2012.

IV- الملتقيات والندوات والأيام الدراسية:

1. بن دعاس زهير و كتاف شافية، سياسات الاستثمار العمومي بين جدلية دعم النمو الاقتصادي ومخاطر تفشي الضغوط التضخمية: حالة الجزائر 2001-2014، الملتقى الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013.

2. بودخدخ كريم و بودخدخ مسعود، رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، الملتقى الوطني الأول حول "دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول"، جامعة جيجل يومي 20-21 نوفمبر 2011.

3. بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية، الملتقى الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013.

4. بوهزة محمد وبراج صباح، أثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2009، الملتقى الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013.

5. جديدي روضة، أثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، الملتقى الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013.

6. حياة بن إسماعيل و السبتي وسيلة، التمويل المحلي للتنمية المحلية: نماذج من اقتصاديات الدول النامية، الملتقى الدولي: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات- دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة بسكرة يومي 21 و 22 نوفمبر 2006.

7. جمال لعمارة وآخرون، الزكاة وتمويل التنمية المحلية، الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات- دراسة حالة الجزائر والدول النامية- ، جامعة بسكرة يومي 21 و 22 نوفمبر 2006، ص 04.

8. خلوفي عائشة وآخرون، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر، الملتقى الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013.

9. روابح عبد الباقي وعلي همال، أثر إعادة الهيكلة الصناعية على سوق العمل في الجزائر، الملتقـــــى الدولي حول برنامج التصحيح الهيكلي والمسألة الاجتماعية، جامعة قسنطينة، يومي 29-30 ماي 2000.

10. روابح عبد الباقي وعلي همال، التقييم الأولي لمضمون ونتائج برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، الملتقى الدولي حول العولمة و برامج التصحيح الهيكلي و التنمية، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 15- 16 ماي 1999.

11. سفيان دلفوف وعبد السلام حططاش، أثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر، الملتقى الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، يومي 11-12 مارس 2013.

12. سمير محمد عبد الوهاب، الإدارة المحلية والبلديات في الوطن العربي، المؤتمر العربي الخامس للإدارة المحلية، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، مارس 2007.

13. صالحي ناجية ومخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي، الملتقى الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013.

14. عماري عمار ومحمادي وليد، أثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، الملتقى الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013.

15. قطاف ليلي وبن عواق شرف الدين، تقييم تأثير الاستثمارات العمومية على التوجهات العامة لسياسة التشغيل والتوظيف الوطنية للفترة (2001-2014)، الملتقى الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013.

16. محمد حاجي، التمويل المحلي وإشكالية العجز في ميزانية البلدية، الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 21 و 22 نوفمبر 2006.

17. مدوري عبد الرزاق، عرض وتقييم آثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر، الملتقى الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013.

18. موسى رحماني و السبتي وسيلة، واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية و آفاق التنمية المحلية، الملتقى الدولي: تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، جامعة باتنة يومي 01 و 02 ديسمبر 2004.

V- القوانين والمراسيم:

1. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996 معدل بـــ القانون رقم 02-03 المؤرخ في 10 أبريل 2002 الجريدة الرسمية رقم 25 المؤرخة في 14 أبريل 2002 والقانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 الجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 16 نوفمبر 2008، الباب الأول: المبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري، الفصل الثالث: الدولة، المادة 16.

2. قانون الولاية رقم 12ـــ07 المؤرخ في 28 ربيع الأول 1433 الموافق 21 فبراير 2012، المادة 01، 29 فبراير 2012، الجريدة الرسمية للجهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 12.

3. قانون الرسوم على رقم الأعمال لسنة 2015، المادة الأولى ، المديرية العامة للضرائب، الجزائر.

4. قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2015، المادة 261، المديرية العامة للضرائب، الجزائر، 2015.

5. قانون الضرائب غير المباشرة لسنة 2015، المادة 467، المديرية العامة للضرائب، الجزائر.

6. قانون البلدية رقم 11ـــ10 المؤرخ في 20 رجب 1432 الموافق 22 جوان 2011، المادة 01، 03 يوليو 2011، الجريدة الرسمية للجهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 37.

7. قانون رقم 02-11 مؤرخ في 20 شوال عام 1423 الموافق 24 ديسمبر 2002، يتضمن قانون المالية لسنة 2003، المادة 67، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 86.

8. قانون رقم 12-12 مؤرخ في 12 صفر عام 1434 الموافق 26 ديسمبر سنة 2012، يتضمن قانون المالية لسنة 2013، المادة 43، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 72.

9. قانون رقم 06-24 مؤرخ في 06 ذي الحجة 1427 الموافق 26 ديسمبر سنة 2006، يتضمن قانون المالية لسنة 2007، المادة 02، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 85.

10. قانون رقم 14-10 مؤرخ في 08 ربيع الأول عام 1436 الموافق 30 ديسمبر سنة 2014، يتضمن قانون المالية لسنة 2015، المادة ،13 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 78.

11. أمر رقم 08-02 مؤرخ في 12 رجب سنة 1429 الموافق 24 يوليو سنة 2008، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، المادة 46، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42.

12. مرسوم تنفيذي رقم 14-116 مؤرخ في 22 جمادي الأولى عام 1435 الموافق 24 مارس سنة 2014، يتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ويحدد مهامه وتنظيمه وسيره، المادة 05، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19.

13. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 12 جمادي الأولى عام 1431 الموافق 27 ابريل سنة 2010 يحدد نسبة الاقتطاع من إيرادات التسيير في ميزانيات البلديات، المادة الأولى، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34.

14. قرار مؤرخ في 12 جمادي الأولى عام 1431 الموافق 27 ابريل سنة 2010 يحدد نسبة الاقتطاع من إيرادات التسيير في ميزانيات الولايات، المادة الأولى، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34.

VI- التقارير والإصدارات الأخرى:

1. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة في جمهورية مصر العربية:انجازات وتحديات، رقم 06، نيويورك، 2004.

2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2010، تقرير التنمية البشرية لسنة 2010.

3. البنك الدولي، التنمية الاقتصادية المحلية:دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها، واشنطن، سبتمبر 2004.

4. الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، الجزائر، 2013.

5. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، الكويت، 2011.

6. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2012-2013، الكويت، 2013.

7. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الدورة العامة ، الجزائر ، 19نوفمبر 2001.

8. المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، جوان 2002.

9. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003، الدورة العامة 24، الجزائر ، جوان 2004.

10. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، النتائج الشاملة للتقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2008، الجزائر، أفريل 2009.

11. مصالح الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، الجزائر، أفريل 2005.

12. مصالح الوزير الأول، حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1999- 2008، الجزائر، 2009.

13. مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة 2010، الجزائر، أكتوبر 2010.

14. مصالح الوزير الأول، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، الجزائر، ماي 2014.

ثانيا: باللغة الأجنبية

I- باللغة الفرنسية:

LES OUVRAGES :

1. Beat Burgenmeier, Politiques Économiques du Développement Durable, 1ere Édition, Boeck Université, Paris , 2008.

2. Graba Hachemi, les ressources fiscales des collectivités locales, E.N.A.G, Alger, 2000.

3. Robert Barro, Xavier sala-I-martin, la croissance économique, édition internationale, France ; 1996.

LES REVUES SCIENTIFIQUES :

1. Chakib A .Cherif. 'Programme d'ajustement structurel et résultants socio-économiques en Algérie', revue sciences humaines, université de Tlemcen, n 18, décembre 2002.

COLLOQUES ET SEMINAIRES

1. Boukhaoua Smail et Guettaf Lila, La philosophie du P.A.S et l'impact sur les dépenses sociales cas de l'Algérie, Colloque international sur le programme d'ajustement structurel et ses effets sur les secteurs de l'éducation et de la santé, université de Batna - Algérie 20/21/22 Novembre 2000.

LES RAPPORTS ET LES AUTRES PUBLICATIONS :

1. Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport annuel 2004, annexe : tableaux statistiques Alger, juillet 2005.

2. Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport annuel 2005, annexe : tableaux statistiques, Alger, avril 2006.

3. Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport annuel 2008, Alger, Juin 2009.

4. Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport annuel 2009, Alger, juillet 2010.

5. Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapports annuels (2005-2009), Alger, 2013

6. Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapports annuels (2010-2013), Alger, 2013.

7. Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport annuel 2013, Alger, Juillet 2014.

8. Ministère des finances, direction générale de la prévision et des politiques, flash conjoncture fin décembre 2013, principaux indicateurs économiques et financiers a fin décembre 2013, Alger, mars 2014.

9. Office Nationale des Statistiques, l'Algérie en quelques chiffres, résultat 2004, N°35, édition 2005.

10. Office Nationale des Statistiques, L'Algérie en quelques chiffres, résultat 2003-2005, N^0 36, édition 2006

11. Office National des Statistiques, L'Algérie en quelques chiffres : résultats: 2009-2011, N 42, édition : 2012.

II– باللغة الإنجليزية:

THE BOOKS :

1. Arthur Dunham, the new community organization, New York Cromell, 1970.

2. Edgar Owen, the future of freedom in the developing world : economic development and political reform, new York: Pergamon press, 1987.

3. Todaro Michael, economic development, seventh Edition, Addison Wesley; London ; Inc., 2000.

4. Karl Taylor, community development, program and method, (in) Lury Nelson, community structure and change.

5. Murray Ross, community organization theory and principles, harger and brothers, New York, 1955.

6. R. McIver & c .page, society an introduction analysis Macmillan & co.ltd. London, 1962

7. Stoker .G, governance as theory: Five Prepositions, International social science, March 1998.

REVIEWS:

1. Eisinger Peter, Financing Economic Development: A Survey of Technique, Government Finance Review, 2002.

2. Richard Grabowski, Michael Shields: a dynamic Keynesian model of development, journal of economic development: volume 25, n°01, 2000.

ثالثا: مواقع الانترنت

1. أحمد سعد نوفل، التنمية السياسية، جريدة الغد .

www.alghad.com/index.php/article/93264.htm

2. أحمد علي عبد الصادق، السكان والتنمية..النظرية والواقع، المركز الوطني للمعلومات، اليمن.

www.yemen-nic.net

3. موسوعة مقاتل من الصحراء .

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Mnfsia15/LocalCommu/sec01.doc_cvt.htm

4. عبد الغفار شكري، مفهوم المجتمع المدني..نشأة وتطور المجتمع المدني : مكوناته وإطاره التنظيمي.

http://enhri.com/wp-content/uploads/2012/11

5. وزارة الداخلية والجماعات المحلية، إصلاح المالية والجباية المحليتين .

http://www.interieur.gov.dz/Dynamics/frmItem.aspx?html=1&s=4

6. الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962- 2011، الفصل الخامس: الصحة.

http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH5-SANTE_Arabe.pdf

7. الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962- 2011، الفصل الثاني: التشغيل.

http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH2-EMPLOI_Arabe.pdf

8. وزارة المالية الجزائرية، إحصائيات حول التشغيل والبطالة .

http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/population/emploi%20et%20chomage2014.xlsx.pdf

9. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، الجزائر .

http://www.iaigc.net/UserFiles/file/ar/CountryRisk/algeria.pdf

10. الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائيات 1962-2011، الفصل الأول: الحسابات الوطنية

http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH14-_COMPTES_ECONOMIQUES2_Arabe.pdf

11. Ministère des finances, direction générale de la prévision et des politiques, rétrospective.

http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective

12. Ministère des finances, direction générale de la prévision et des politiques, principaux indicateurs économiques et financiers, Produit intérieur brut.

http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/pib/PIB2014.pdf

13. Ministère des finances, direction générale de la prévision et des politiques, flash conjoncture fin décembre 2013, principaux indicateurs économiques et financiers a fin décembre 2013.

http://www.dgpp-mf.gov.dz

فهرس المحتويات

فهـــرس المحتويات

الإهداء.

شكر وعرفان.

ملخص الدراسة

قائمة المحتويات. I

قائمة الجداول III

قائمة الأشكال البيانية. VI

قائمة المختصرات VIII

مقدمة ..... أ

الفصل الأول:

مدخل عام للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

تمهيد 02

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو والتنمية الاقتصادية ووسائل قياسهما 04

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية 04

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي. 04

ثانيا: مفهوم التنمية الاقتصادي. 06

ثالثا: تطور مفهوم التنمية: 07

المطلب الثاني: أبعاد ومستلزمات التنمية الاقتصادية. 11

أولا: أبعاد التنمية الاقتصادية. 11

ثانيا: مستلزمات التنمية الاقتصادية 12

المطلب الثالث: مقاييس التنمية الاقتصادية. 15

أولا: معايير الدخل. 15

ثانيا: المعايير الاجتماعية. 17

المبحث الثاني: نظريات واستراتيجيات ونماذج التنمية الاقتصادية.....22

المطلب الأول: نظريات النمو الاقتصادي.....22

أولا: النمو الاقتصادي في الفكر التقليدي. 22

ثانيا: النمو الاقتصادي في الفكر الحديث.....25

المطلب الثاني: استراتيجيات (نظريات) التنمية الاقتصادية.....28

أولا: إستراتيجية الدفعة القوية. 28

ثانيا: إستراتيجية النمو المتوازن.....30

ثالثا: إستراتيجية النمو غير المتوازن. 32

رابعا: إستراتيجية "تلبية الحاجات الأساسية".....33

المطلب الثالث: نماذج التنمية الاقتصادية.....35

أولا: نموذج هارود–دومار. 36

رابعا: نموذج مراحل النمو (لروستو) 44

المبحث الثالث: أهداف وأساليب ومعوقات التنمية الاقتصادية.....48

المطلب الأول: أهداف التنمية الاقتصادية.....48

أولا: الأهداف الاقتصادية.....48

ثانيا: الأهداف الاجتماعية والثقافية. 49

ثالثا: الأهداف السياسية. 50

المطلب الثاني: التوجهات الأساسية للتنمية الاقتصادية. 50

أولا: التوجه المعتمد على التنمية الزراعية.....51

ثانيا: التوجه المعتمد على التنمية الصناعية. 51

ثالثا: التوجه المعتمد على الربط بين التنمية الصناعية والتنمية الزراعية.....52

المطلب الثالث: معوقات التنمية الاقتصادية. 53

أولا: العوائق الاقتصادية.....53

ثانيا: العوائق الاجتماعية والثقافية. 55

ثالثا: العوائق السياسية. 57

خلاصة الفصل الأول:.....58

الفصل الثاني:

التنمية المحلية..المفاهيم والمقومات والاستراتيجيات.

تمهيد 61

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية المحلية. 62

المطلب الأول: مفهوم المجتمع المحلي. 62

أولا: تعريف المجتمع المحلي.....62

ثانيا: خصائص المجتمع المحلي.....63

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المحلية. 65

أولا: تعريف التنمية المحلية. 65

ثانيا: تطور مفهوم التنمية المحلية. 68

المطلب الثالث: خصائص وأهداف التنمية المحلية.....69

أولا: خصائص التنمية المحلية. 69

ثانيا: أهداف التنمية المحلية.....71

المبحث الثاني: ركائز ومقومات التنمية المحلية. 74

المطلب الأول: نظام الإدارة المحلية. 74

أولا: مفهوم نظام الإدارة المحلية وأهم مقوماته. 74

ثانيا: أسباب الاعتماد على نظام الإدارة المحلية 76

ثالثا: أهداف نظام الإدارة المحلية وأهم العوامل المؤثرة فيه. 77

المطلب الثاني: الموارد المالية (التمويل المناسب). 78

أولا: الموارد المالية الذاتية للمحليات. 79

ثانيا: الموارد المالية الخارجية للمحليات. 81

المطلب الثالث: التخطيط والمشاركة الشعبية. 83

أولا: التخطيط للتنمية المحلية. 83

ثانيا: المشاركة الشعبية. 85

المبحث الثالث: نماذج وإستراتيجيات التنمية المحلية. 88

المطلب الأول: أنواع التنمية المحلية. 88

أولا: التنمية المحلية الذاتية. 88

ثانيا: التنمية المحلية بوجود مؤثر خارجي. 89

المطلب الثاني: نماذج التنمية المحلية. 90

أولا: نموذج العمل الإنمائي عند " كارل تايلور ". 90

ثانيا: النموذج التكاملي. 91

ثالثا: النموذج التكييفي. 92

المطلب الثالث: إستراتيجيات التنمية المحلية. 92

أولا: عناصر نجاح إستراتيجيات التنمية المحلية. 92

ثانيا: مبادئ إستراتيجيات التنمية المحلية. 93

ثالثا: المداخل الأساسية لإستراتيجيات التنمية المحلية. 94

خلاصة الفصل الثاني 97

الفصل الثالث:

مجالات التنمية المحلية ومصادر تمويلها وأهم الفاعلين فيها.

تمهيد 99

المبحث الأول: مجالات التنمية المحلية. 100

المطلب الأول: المجال الاقتصادي والاجتماعي. 100

أولا: المجال الاقتصادي للتنمية المحلية. 100

ثانيا: المجال الاجتماعي للتنمية المحلية. 101

المطلب الثاني: المجال السياسي والثقافي. 102

أولا: المجال السياسي للتنمية المحلية. 102

ثانيا: المجال الثقافي للتنمية المحلية. 103

المطلب الثالث: المجال البيئي والتكنولوجي. 104

أولا: المجال البيئي للتنمية المحلية. 104

ثانيا: المجال التكنولوجي للتنمية المحلية. 105

المبحث الثاني: الأطراف الأساسية في عملية التنمية المحلية. 107

المطلب الأول: دور القطاعين العام والخاص في التنمية المحلية. 107

أولا: مفهوم القطاع العام وأهميته التنموية. 107

ثانيا: مفهوم القطاع الخاص وأهميته التنموية. 108

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في التنمية المحلية. 111

أولا: مفهوم المجتمع المدني وأهم خصائصه. 111

ثانيا: أهمية ومجالات مشاركة المجتمع المدني في التنمية المحلية. 115

ثالثا: معوقات وضمانات نجاح مشاركة المجتمع المدني في التنمية المحلية. 117

المطلب الثالث: دور السلطات المركزية والمحلية في التنمية المحلية. 119

أولا: دور الحكومة المركزية في التنمية المحلية.....119

ثانيا: دور السلطات المحلية في التنمية المحلية. 124

المبحث الثالث: مصادر تمويل التنمية المحلية......129

المطلب الأول: الموارد المالية الذاتية للمحليات.....129

أولا: الضرائب المحلية. 129

ثالثا: موارد مالية محلية ذاتية أخرى. 132

المطلب الثاني: الموارد المالية الخارجية للمحليات. 133

أولا: الإعانات الحكومية.....134

ثانيا: القروض. 136

ثالثا: التبرعات والهبات. 138

المطلب الثالث: الأسس والشروط المحددة لأنواع ومصادر التمويل المحلي.....138

أولا: الأسس المحددة لأنواع ومصادر التمويل بالمحليات. 139

ثانيا: الشروط الواجب توافرها في المورد المالي المحلي.....141

خلاصة الفصل الثالث:.....143

الفصل الرابع:

برامج دعم النمو الاقتصادي في الجزائر 2001-2014.

تمهيد 145

المبحث الأول: الدوافع والظروف التي سبقت تطبيق برامج الإنفاق العام في الجزائر. 146

المطلب الأول: وضعية مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي. 146

أولا:تواضع معدلات النمو الاقتصادي.....146

ثانيا: ارتفاع معدلات البطالة. 149

ثالثا: التضخم و ارتفاع معدلات الفائدة.....150

رابعا: توازن الميزانية العامة: 151

المطلب الثاني: وضعية مؤشرات التوازن الاقتصادي الخارجي. 151

أولا: ميزان المدفوعات.....151

ثانيا: احتياطي الصرف والدين الخارجي. 152

ثالثا: سعر الصرف. 153

المطلب الثالث: وضعية المؤشرات الاجتماعية. 153

أولا: البطالة. 154

ثانيا: وضعية قطاعي التعليم و الصحة.....155

ثالثا: الفقر والقدرة الشرائية. 157

رابعا: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.....157

المبحث الثاني: مضمون وأهداف برامج دعم النمو في الجزائر 2001-2014. 159

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 159

أولا: خصائص برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي. 160

ثانيا: أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي. 161

ثالثا: مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي. 162

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009. 168

أولا: خصائص البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي. 168

ثانيا: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي. 169

ثالثا: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي. 170

المطلب الثالث: برنامج التنمية الخماسي (برنامج توطيد النمو الاقتصادي) 2010- 2014...176

أولا: خصائص برنامج توطيد النمو الاقتصادي. 176

ثانيا: أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي. 177

ثالثا: مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي (البرنامج الخماسي للتنمية). 178

المبحث الثالث: آثار برامج دعم النمو على الاقتصاد الوطني. 182

المطلب الأول: أثار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي على الاقتصاد الوطني 2001-2004 182

أولا: أثر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي. 182

ثانيا: أثر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي على التشغيل.....187

ثالثا: أثر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي على بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى. ...190

المطلب الثاني: أثار البرنامج التكميلي لدعم النمو على الاقتصاد الوطني 2005-2009.....192

أولا: أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو على النمو الاقتصادي. 192

ثانيا: أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو على التشغيل. 196

ثالثا: أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو على بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى. 199

المطلب الثالث: أثار برنامج التنمية الخماسي على الاقتصاد الوطني 2010-2014.....201

أولا: أثر برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي.....201

ثانيا: أثر برنامج التنمية الخماسي على التشغيل.....205

ثالثا: أثر برنامج التنمية الخماسي على بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى. 208

خلاصة الفصل الرابع:.....210

الفصل الخامس:

مكانة التنمية المحلية في الجزائر وانعكاساتها على التنمية على المستوى الوطني.

تمهيد 213

المبحث الأول: الجماعات المحلية في الجزائر ودورها في التنمية المحلية. 214

المطلب الأول: نظام الجماعات المحلية في الجزائر. 214

أولا:الإطار القانوني والتنظيمي للبلدية. 215

ثانيا:الإطار القانوني والتنظيمي للولاية. 217

ثالثا:خصائص ومميزات البلدية والولاية. 220

المطلب الثاني: مجالات تدخل الجماعات المحلية في الجزائر. 221

أولا: مجالات تدخل البلدية.....221

ثانيا: مجالات تدخل الولاية.....224

المطلب الثالث: مشاكل الجماعات المحلية وآليات تفعيل دورها التنموي.....226

أولا: المشاكل التي تواجه الجماعات المحلية.....226

ثانيا: آليات تفعيل الدور التنموي للجماعات المحلية. 228

المبحث الثاني: تمويل التنمية المحلية في الجزائر.....231

المطلب الأول: الوسائل المالية الداخلية. 231

أولا: الموارد المالية الجبائية (الجباية المحلية).....231

ثانيا: الموارد المالية غير الجبائية. 245

المطلب الثاني: الوسائل المالية الخارجية. 246

أولا: الإعانات والمخصصات. 246

ثانيا: القروض البنكية.....248

ثالثا: الهبات والوصايا.....249

المطلب الثالث: واقع وأفاق نظام تمويل التنمية المحلية. 249

أولا: أسباب إصلاح نظام تمويل التنمية المحلية.....249

ثانيا: إجراءات إصلاح الوسائل المالية الداخلية.....251

ثالثا: إجراءات إصلاح الوسائل المالية الخارجية. 252

المبحث الثالث: حصيلة تجربة التنمية المحلية في الجزائر خلال الفترة 2003-2014. 255

المطلب الأول: حصيلة برامج التنمية خلال الفترة 2001-2004.....255

أولا: المنشآت الاجتماعية والاقتصادية وتحسين إطار معيشة السكان. 255

ثانيا:حصيلة التوجهات العامة لسياسة التشغيل ومعدلات التوظيف.....264

ثالثا:حصيلة الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة.....266

المطلب الثاني: حصيلة برامج التنمية خلال الفترة 2005-2009 268

أولا: المنشآت الاجتماعية والاقتصادية وتحسين إطار معيشة السكان. 268

ثانيا:حصيلة التوجهات العامة لسياسة التشغيل ومعدلات التوظيف.....278

ثالثا:حصيلة الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة.....280

المطلب الثالث: حصيلة برامج التنمية خلال الفترة 2010-2014.....283

أولا: المنشآت الاجتماعية والاقتصادية وتحسين إطار معيشة السكان. 283

ثانيا:حصيلة التوجهات العامة لسياسة التشغيل ومعدلات التوظيف.....295

ثالثا:حصيلة الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة.....297

خلاصة الفصل الخامس.....300

الخاتمة. 303

قائمة المصادر والمراجع.....313

فهرس المحتويات.....329